قسم العلوم السياسية

سلسلة الكتب الدراسية



مقدمة في
منهجية دراسة وطرق بحث
الظواهر السياسية

د. حامد عبد الماجد

٢٠٠٠

الفهرست

الموضوع	الصفحة

مقدمة

تأتي هذه الدراسة في منهجية دراسة وطرق بحث الظواهر السياسية المختلفة لكي تكون لبنة في البناء العلمي لعلم مناهج وطرق البحث في مجالاته المتعددة : الاجتماعية ، والثقافية ، والاقتصادية ، والإعلامية والاتصالية .... الخ.

وقد حاولت ما وسعني الجهد والطاقة الاستفادة من الجهود المنهجية الجادة والمتنوعة السابقة في كل هذه المجالات المتشابكة واستيعابها في بنية هذا الكتاب إضافة إلى ذلك يأتي الكتاب أيضا حصيلة ممارسة علمية ، ومعاناة بحثية وتدريسية بدأت قبل أربع سنوات قمت خلالها بتدريس مادة مناهج البحث وطرقه في العلوم السياسية لمدة ثلاث سنوات لطلاب قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد جامعة القاهرة في المرحلة الجامعية الأولي ، وفي مرحلة الدراسات العليا (الماجستير والدكتوراه) ولمدة عام آخر قضيته في قسم العلوم السياسية في جامعة لندن بالمملكة المتحدة مطالعا الجديد عبر المقارنة المنجهية ، ومعرفة كيفية التطبيق العملي للمنهجية وقواعدها في معالجة الظواهر السياسية المختلفة ودراستها , ولذلك توافرت من حصيلة ما سبق مادة علمية متنوعة الأبعاد حكم تعاملنا معها ونظمه في التحليل الأخير الهدف من الكتاب والجمهور المخاطب به ، فالهدف أن يأتي الكتاب في مضمونه بسيطا سهل الفهم ، وقد حرصت علي أن أكون من القوم العمليين مبتعدا عن الإطالة النظرية وما يرتبط بها من تأصيل وتقعيد ، وعن الاستفاضة التطبيقية وما يرتبط بها من ضرب أمثلة وإيراد نماذج وحالات دراسية .

وأيضا فان هذا الكتاب في التحليل الأخير للطالب الذي يضع أقدامه علي بداية الطريق الطويل ويخطو عليه أولي خطواته التي نأمل أن تتواصل لتحقيق أهدافه وبلوغ مراميه.

وقد حرصت أثناء وضع الكتاب أن اهدف خمس ما ذكره الإمام الغزالي رحمه الله بصدد التأليف الجديد: لقد صنف الناس في هذه المعاني كتبا ، ولكن هذا المؤلف يحاول تحقيق أمور خمسة الأول : حل ما عقدوه وكشف ما أجملوه ، والثاني : ترتيب ما بدأوه ونظم ما فرقوه ، والثالث : إيجاز ما طولوه ، وضبط ما قرروه ، والرابع : حذف ما كرروه واثبات ما حرروه ، والخامس: تحقيق أمور استعصت علي الأذهان ...

ونتيجة لذلك جاء هذا الكتاب علي هذا النحو الذي بين أيديكم مركزا موجزا يضم بين دفتيه أربعة أقسام :

يتناول الأول: التعريف بالمنهجية العلمية في دراسة الظواهر السياسية وأطرها التحليلية المختلفة ...

وفي القسم الثاني : نتناول تحديد المشكلة البحثية وصياغتها , وبناء الإطار النظري بما يتضمنه من تعريف المفاهيم وتحديد المتغيرات الأساسية للبحث والدراسة ووضع الفروض العلمية وصياغتها والتصاميم البحثية المختلفة ..... الخ ، وقد حرصت علي إيراد بعض النماذج والحالات التطبيقية ..

وفي القسم الثالث :عملية جمع المعلومات والبيانات السياسية وتحليلها ، تناولت الأدوات الأساسية مثل : الملاحظة ، وتحليل المضمون ، والاستبيان ، والمقابلة ... الخ . ثم عملية تفريغ البيانات والمعلومات وكيفية تحليلها إحصائيا ... مع الحرص علي إيراد بعض النماذج التطبيقية الموضحة والشارحة ...

وفي القسم الرابع والأخير كيفية إعداد البحوث والدراسات السياسية ، عرضت فيه بإيجاز طريقة إعداد المشروع أو المخطط الأولى للدارسة السياسية العلمية ، ثم قواعد كتابة الدراسات والبحوث السياسية من الناحيتين الشكلية والموضوعية ، وكذلك كتابة التقرير النهائي للدراسة وتقديمه –كمقدمة لكتابه الدارسة ذاتها– لننتهي إلى القواعد الأساسية لتقييم الدراسات السياسية العلمية وتحكيمها ...

ويمكن القول عبر هذا المضمون إن الكتاب يحاول أن يكون مقدمة تضع الخطوط الأساسية لمنهجية دراسة الظواهر والقضايا السياسية المختلفة وبحثها وتحليلها ؛ وذلك بشكل متدرج من الأكثر نظرية وتجريدا في القسم الأول إلى الأقل تجريدية وأكثر تطبيقية وميدانية فيما يلي ذلك من أقسام.

وانطلاقا من القول المأثور لا يشكر الله من لا يشكر الناس أجدني معترفا بالفضل للأساتذة الدكاترة الذين قرأوا مسودة الكتاب وأخلصوا النصح العلمي لمؤلفه وساعدوا في وصوله علي هذه الصورة للقارئ : علي الدين هلال ،كمال المنوفي ، ودودة بدران ، حسن نافعة ، السيد غانم ، وفي جامعة لندن Charles Tripp, Jon Sidel & Kathern Deen والذين تناقشت معهم في محتوياته وجوانبه التطبيقية فللجميع الشكر والعرفان علي ما قدموه ؛ غير أن مسئوليتي العلمية الخاصة تظل ثابتة عن كل ما ورد فيه ..

وأخيرا يحدوني الأمل أن يجد دارسو العلوم السياسية والعلوم الاجتماعية الأخري في هذا الكتاب بعض ما يفيدهم ، ويعينهم علي توجيه دراساتهم الوجهة العلمية السديدة – آخذين في الاعتبار أهدافه المبتغاه ، وطبيعة المخاطب به ، كما أجدني واضعا أمام ناظري بعد ذلك القول الحكيم : لا يكتب المرء في يومه كتابا إلا قال من غده : لو غير هذا لكان أحسن ، ولو زيد لكان يستحسن ، ولو بدل هذا لكان أجمل .... الخ . وهذا دليل علي استيلاء النقص علي جملة أعمال البشر....

والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل ....

حامد عبد الماجد

جامعة لندن – المملكة المتحدة – أغسطس ٢٠٠٠

القسم الأول

"المنهجية العلمية والأطر التحليلية

في

البحوث السياسية"

القيم بكل آثارها المختلفة...إلخ.

كما أن للمنهجية عدداً من المسلمات الأساسية من قبيل؛ السننية، والحقيقة العلمية، وصحة العمليات السلوكية المختلفة، كما أننا نفرق بصدد أدوات المنهجية العلمية في البحوث السياسية بين أدوات جمع المعلومات والبيانات، وأدوات بناء الإطار التحليلي والتي سنتعرض لها تفصيلا.

إن اتباع المنهجية العلمية في البحوث السياسية يوفر لغة مشتركة بين الباحثين في هذا المجال. ويوجد أرضية للتفاهم العلمي بينهم. كما أن له آثاره على الدراسات السياسية المختلفة التي يتم إنتاجها سواء بالنسبة لمضمونها وقضاياها، أو لغتها ومستواها ...الخ ، وهذا ما سنراه في هذا القسم والذي سيأتي تناوله في خمسة فروع يدورالأول حول تعريف منهجية البحث وتحديد قضاياها والثاني مراحل الدراسة العلمية للظواهر السياسية وأبنيتها وهياكلها أما الثالث فيتناول خصائص منهجية البحث السياسي وقواعدها والرابع: أهداف منهجية البحث السياسي ومجالاتها، وأخيرا الخامس : الأطر التحليلية في البحوث السياسية..

الفرع الأول

"تعريف منهجية البحوث السياسية وتحديد قضاياها"

يعتبر المنهج الطريق المؤدى للكشف عن الحقيقة فى العلوم بواسطة مجموعة القواعد التي يلتزم بها الباحث فتحدد عملياته البحثية حتى يصل إلى نتيجة معلومة ومحددة،فهوالطريق ذو الخطوات المنظمة الذي يتبعه الباحث فى دراسته للمشكلة البحثية وصولا إلى نتيجة معينة، وهكذا فالمناهج هى الطرق المفضية إلى العلم بالمدلول أو الظن به، وتتضمن مجموعة من الخطوات والقواعد المنطقية المنظمة التى يسترشد بها العقل البشرى، وصولاً إلى الحقيقة العلمية فى الظواهر موضع الدراسة [1].

وإجرائيا يعني المنهج الإطار الذي توضع فيه البيانات، والمعلومات، ويتم تنظيمها، ومعالجتها، والتعامل معها من حيث إخضاعها لإجراءات معينة، والتعامل معها بأساليب محددة.

أولا: مستويات المنهجية

ثمة اتفاق على أن للمنهجية مستويات ثلاثة هى:

المستوى الأول: الإطار المعرفى الفكرى والفلسفى paradigm

ويُعد الإطار المعرفى والفلسفى الخلفية الأساسية العامة الذى ينبع منه المستويان الآخران للمنهج -واللذان سنتناولهما فيما بعد- وقد يطلق على الإطار أحياناًما قبل المنهج أو الأنموذج الأشمل (Paradigm) الذى يحدد للباحثين في المنهجية المفاهيم الأساسية الإطارية: مفهوم العلم، والتفسير العلمى، والنظرية العلمية ...إلخ,ويدرج البعض أحيانا فى

هذا المستوى النظريات التفسيرية الكبرى، والأطر المختلفة لعملية التحليل السياسى، ويرى توماس كون أن كل علم له paradigm عبارة عن منظور فكرى يحدد : فلسفة العلـــم و قضاياه الكبرى و مناهج وأسئلة البحث الكبرى .. ويسيطر علي العلم – فى لحظة تاريخيـــة معينة – منظور فكري معين (paradigm) وهنا يسمى العلـــم (Normal Science) وعندما يصل المنظور الفكرى لمأزق يتمثل في وجود ظواهر معينة يعجز عن تفســـيرهايكون أمام (Abnormal science) فيحدث ما يسمى بـــ الثورات العلمية Scientific Revolutions [٢].

المستوى الثانى: طرق البحث وخطواته Methods

تلخص خطوات البحث مجموعة العمليات الذهنية والعقلية التى يقوم بها البـــاحث فى سيره على طريق البحث العلمى : وصف الظاهرة، وتحليلها، وتفسيرها، والتنبؤ بمســـتقبلها ومآلاتها، وتقييم الظاهرة والتحكم فيها وضبطها، وفى إطار هذه الخطـــوات يتـــم تحديـــد خطوات التعامل مع المشكلة البحثية، والفروض، والمفاهيم والمتغيرات، المقاييس ...إلخ.

المستوى الثالث: أساليب البحث وأدواته وإجراءاته

يتضمن أساليب وأدوات البحث وإجراءاته ؛ وهي الوسائل أو الدواب التى يمتطيـــها الباحث سيرا على الطريق وصولا إلى هدفه ومبتغاه، مثـــال ذلـــك : الملاحظـــة, وتحليـــل المضمون، والاستبيان ،والمقابلة...إلخ.

ومجال منهجية البحث هو علم السياسة ، ووحدته التحليلية السلطة السياسية الــــتى تجمع بين الصفتين الجزئية والكلية أى أنها ظاهرة كلية منطقية تجمـــع بين النظرية بحســـبانها نسقا فكريا ، والتجريب باعتباره تجسيدا عمليا لهذا الواقع الفكـــرى، ولـــن نستطـــــرد فى بيان مـــــدى تطور الدراسة العلمية للظاهـــرة السياسية فـــى المـــدارس المختلـــفة إذ مجالها دراسات مقدمـــة علـــم السياسة [٣].

ثانيا: القضية المحورية لمنهجية البحث السياسى

تعد محاولة إكساب الثقافة أو المعارف السياسية العامة طابعا علميا محـــور منهجيـــة البحث فىعلم السياسة وقضيته الكلية ، أى تحويل المعرفة بالظواهر السياســـية إلى معرفـــة علمية منضبطة أوعلى درجة عالية من درجات الضبط والتحديد.

وإذا كان العلماء لم يتفقوا على تعريف محدد لمعنى العلم، إلا أن القدر المتيقن منـــه أن المعرفة أوسع نطاق من العلم، فالمعرفة هى الإلمام بالظاهرة أو الواقعة السياســـية أو ببعـــض خصائصها وأبعادها، أما العلم فهو الإلمام بها على درجة معينة من درجات اليقين والثقـــة الأمر الذى تكتسب به صفات التحديد والوضعية، والبعد عن الذاتية ...إلخ [٤].

ولفهم ماهية العلم نتناول ثلاث نقاط أساسية هي [٥]:

١- التمييز بين العلم، والخرافة، وغير العلم، والحس المشترك

يختلف العلم عن نقائضه مثل: الخرافة، والسحر، والأسطورة والفراسة، والتوســـم، والتنجيم، والسيمياء، وتتفق هذه المجالات مع العلم في أهدافها لأنها تنشد فـــهم الظواهـــر ومعرفتها توطئة للتحكم فيها، غير أن طريقتها في إثبات مـــا تريـــد تعارضـــها البيانـــات والشواهد، ومن ثم فهي تختلف مع العلم من حيث المنهج فأدلتها لا يمكن الوثوق فيـــها أو الفصل في مدى صحتها لدى غير المشتغلين بها والمؤمنين بصحتها، أي أنها تفتقد الشـــرطين الأساسيين من شروط المنهج العلمي وهما: الثقة والثبات. وكان من نتاج ذلك أنـــه كلمـــا اتسعت مساحة العلم تقلصت مساحة ما هو نقيض للعلم (الخرافة)، لأن العلم يتقدم منازعـــا ملكية هذا المجال، فمعنى تقدم العلم تقهقر السحر، وحلول علم الفلـــك محـــل التنجيـــم، والكيمياء محل السيمياء. أما ما هو غير العلم فلا يتفق مع العلم في هدفه أو منهجه مثـــل: الفن، والأدب، والفلسفة، والأيديولوجيا.

وثمة نوع آخر من النشاط العقلي يطلق عليه الحس المشترك أو الإدراك الشائع، وهو طريقة التفكير التي يألفها الناس بعيداً عن تخصصاقم الدقيقة، وقد تسمى أحيانا بأسلوب تفكير "رجل الشارع" layman وهذا الإدراك الشائع ليس كياناً متجانساً محدداً، بل تتفاوت مقدماته ومفاهيمه وأساليبه في الاستدلال لدى الأفراد، ويمكن القول بأنه خليط من العلم ونقيضه وغير العلم، ومن ثم فهو يتأثر بالزمن وحالة المجتمع، وما يسود فيه من تفكير علمي أو خرافي .

٢- النظر للعلم في جانبيه النظري والتطبيقي

يعد العلم بحثاً نظرياً، بمعنى أنه بذل جهد لمعرفة وفهم الظواهر التي تحيط بالإنسان وفهمهاكما أن له جانباً تطبيقياً يتجلى في نتائج تنصرف إلى كافة ميادين الحياة، العلم نظر وتطبيق ولا فرق بين علم "أكاديمي" وآخر "تطبيقي"، أو بين علم "أساسي" وآخر "عملي". فالذي يكتشف أو يصوغ القانون العلمي هو الذي يصمم المشروع التطبيقي غالباً، والواقع أن غاية العلم المباشرة هي أن يسيطر على الطبيعة ويسخرها لخدمة الانسان

٣- العلم: المنهج والمحتوى المعرفي

يعبر العلم عن مجموعة منظمة من المعارف تدور حول موضوعات بعينها، وتصل فيما بينها مجالات معينة من الدراسة، بينما البعض الآخر يراه منهجاً وأسلوباً لا يختلف اتخاذه في مجال دون آخر، لذلك يتحدد أو يعرف العلم عند الفريق الأول بمادة البحث، على حين يتحدد لدى الفريق الآخر بمنهج البحث.

فالأول ينظر إلى العلم باعتباره الطائفة الراهنة المتشابكة من المبادئ والقوانين والنظريات، وكذلك المجموعة الهائلة من المعلومات المنسقة، وكأن العلم بذلك عرض شلوح للبيئة أو لبعض جوانبها، والثاني يري العلم نشاطاً منظماوجهداً مرتبا موصولاً، ومن ثم فإن الحالة الراهنة للمعرفة تقوم أهميتها الجوهرية في أنها أساس لمزيد من عمليات علمية وإجراءات متواصلة [٦].

وفي هذا الصدد يُثارالتساؤل عن كيفية تحويل المعرفة السياسية العامة حول الظواهر السياسية الي معارف سياسية علمية محددة الواقع ، أنه يلزم لهذه العملية توافر ثلاثة أمور هي[٧]:

الأمر الأول: أن يتوفر للمعرفة بالظواهر السياسية موضوع واضح محدد، أو قابل للتحديد: أى يتوفر للمعارف حول الظواهر والوقائع السياسية موضوع مركزي واضح، وقد استطاع علم السياسة أن يصل إلى تحديده بظاهرة السلطة السياسية وذلك عبر ثلاث عمليات جزئية متكاملة هى:

أ) عملية تميز الظاهرة أو الواقعة السياسية عن غيرها من الظواهر والوقائع السياسية المقاربة والمشابهة: وذلك عبر بيان الخصائص الأساسية المميزة لموضوع تلك الظاهرة عن أى ظاهرة أخرى سواء من نفس الطبيعة أو غيرها وإن اختلفت الأشكال . فمثلا يتم التمييز بين السلطة السياسية، والسلطة الاجتماعية، وكذا التمييز بين السلطة السياسية، والقوة، والنفوذ، والعنف ...إلخ [٨].

ب) عملية تنقية الظاهرة والواقعة السياسية وفرزها داخليا: وتعني الكشف عن المتغيرات والعناصر الأصيلة فى الظاهرة النابعةمنها، ويثارالتساؤل حول ماهية وطبيعةالمتغيرات الأصيلةالمكونة للسلطة السياسية . علي سبيل المثال يعد التمييز بين العام والخاص، والاحتكار المشروع لحق استخدام العنف، والتوزيع السلطوى للقيم ...إلخ متغيرات أصيلة فى بنية السلطة (power).

ج) عملية التوصل إلى القانون أو الاتجاه العام الذى يحكم الواقعة وينظم جزئياتها المختلفة: وذلك من خلال الجمع بين مختلف جزئيات الظاهرة، والربط بين كافة تطبيقاتها فى منطق كلى شامل بحيث ندع الظاهرة تعبر عن نفسها، ويكاد يكون بناء التصور العقلى مرادفاً للتوصل للاتجاه أو القانون العلمى وهو ما يرادف التجريد (Abstraction) .

الأمر الثانى: أن يكون للمعرفة حول الظواهر والوقائع السياسية منهجية، بالمعنى السالف، نابعة من طبيعتها ومعبرة عن جوهرها

فإذا كان المنهج هو طريق الاقتراب من الظاهرة أو الواقعة السياسية وهى حقيقة لها خصائصها التى تفرض – بدرجة من الدرجات – طرق وأساليب الوصول إليها، فإنه بالتأكيد ثمة منهج لتناول الظاهرة يعد أكثر ملاءمة من منهج آخر وأداة منهجية تكون أكثر مناسبة من أداة أخرى، وكما قلنا فإن المنهج فلسفة كلية، وطرق أو مجموعة خطوات ومسالك وأدوات . وتفاصيل ذلك أن الطرق هى الخطوات الذهنية أى عملية التنقل المتتالى حتى يتم الوصول للظاهرة، وتحديد هويتها، وفحص كنهها، أما الوسائل والأدوات Tools فهى الدواب التى تتربع فوق ظهرها سيرا على الطريق للوصول أو الاقتراب من الحقيقة هدف البحوث السياسية العلمية.

ويُلاحظ تنوع الطرق والوسائل تبعاً للفلسفة التى ينطلق منها الباحث فى نظرته للظاهرة السياسية هل يراها: ظاهرة قانونية أو اتصالية أونفسية أواقتصادية ..إلخ الأمر الذى يثير فكرة ضرورة الملاءمة المنهجية بين طبيعة الظاهرة السياسية أو الواقعة السياسية المدروسة، والمنهج الذى يتم دراستها به [٩].

الأمر الثالث: أن تكون النتائج التى يتم التوصل إليها من دراسة الظواهر أو الوقائع السياسية قد وصلت إلى مرتبة قريبة من الحقائق، ويعنى ذلك أموراً ثلاثة [١٠]:

أ) الوضعية: (positivism) ويرادفها البعض بالموضوعية (objectivism) رغم وجود فروق بينهما –ليس هنا مجالها– وتعنى غير العاطفية، أو الذاتية اللصيقة بالباحث.

ب) التكمية: (Quantification) أن يتم التعبير عنها بلغة الأرقام، وبالتالى تخضع للقياس المادى القابل لتعميم النتائج، ولمقارنة الظواهر تبعا لأبعادها وخصائصها الخارجية.

ج) المباشرة: أى أنها تتجه إلى الظاهرة مباشرة تسألها ذاتها، وتتولى نفس الظاهرة الإجابة عن تلك الأسئلة والاستفهامات الأمر الذي يجعل من المعرفة الناتجة نوعا من المعرفة الحسية (Concrete Knowledge).

ويتميز العلم بمنهجه عن سائر صور النشاط الذهني الإنساني، إذ يتضمن مبادئ ومسلمات، ويعالج الوقائع، ويقيم الفروض التي تربط بينها، فإذا ما تحققت الفروض تحولت إلى قوانين ونظريات. وهو في ذلك يجعل من الملاحظة والتجربة أدواته، ومن الأرقام لغة نتائجه كلما كان التحديد الكمي (Quantitative) لظواهره المدروسة ممكناً.

ثالثا: منهجية البحوث السياسية: موضوعاتها وقضاياها الفرعية

تدور منهجية البحوث السياسية حول كيفية تحويل المعرفة بالسلطة السياسية إلى معرفة علمية. وهناك خمس خطوات أساسية يجب القيام بها، بجانب مجموعة من الوسائل والأدوات اللازمة لإنجازها وهى:

١- إدراك المشكلة البحثية واختيارها

يأتي إدراك الباحث لوجود المشكلة البحثية عبر ما يلي:

أ) وقوع حادث سياسى طارئ، أوتطور سياسى مفاجئ فى سرعته أو فى مضمونه، فتكون المشكلة البحثية فى الإجابة على تساؤل معرفى معلوماتى بالدرجة الأولى عن: ماذا وكيف حدث؟

ب) قد يعرف الباحث عن ماذا وكيف حدث؟، ولكنه يعجز عن تفسير الحادث السياسى أو تحديد خصائصه الأساسية باعتبار ذلك مدخلا لفهمه، وتحليله فيكون السؤال: لماذا حدث؟

ج) تكون المشكلة موضوعاً يحتاج إلى بدائل وحلول عبر مجموعة من الوسائل والأدوات؛ ومن هنا تكون المشكلة فى تحديد هذه الوسيلة الموصلة إلى تحقيق الأغراض والأهداف المطلوبة وعلى كل الأحوال فإن نقطة البداية هى إدراك وجود المشكلة أو

القضية.

ولو لم يكن الباحث مهتما بداية ما ثارت فى ذهنه التساؤلات وما رغب فى المعرفة أو الفهم والتحليل.

٢- تحديد المشكلة البحثية وصياغتها

يقوم الباحث بتقصى جوانب القضية البحثية حول الظاهرة السياسية المحددة، من خلال جمع أكبر قدر من المعلومات والبيانات عن الأسئلة التى تطرحها أو تثيرها عبر أدواته البحثية المختلفة بطريقة تسهم فى تحديد المشكلة البحثية وحصرها بشكل واضح وسنقوم فيما بعد بدراسة المشكلة البحثية : ماهيتها ، ومصادرها، وكيفية صياغتهاصياغة علمية دقيقة [١١].

٣- بناء الاطار النظري والتحليلي للدراسة

يقوم الباحث من خلال عملية تعريف المفاهيم و تحديد المتغيرات الأساسية فى الظاهرة بالبحث عن الأدلة العلمية بأن النتائج المترتبة على الفروض قد حدثت فعلا، أو يقوم بنفى حدوثها.

ومن خلال هذه العملية يقوم الباحث بالتأكد من أن أحد الفروض العلمية يتفق مع الحقائق الملاحظة، وبالتالى يقدم أصدق الإجابات عن المشكلة أو القضية البحثية موضع الدراسة، والعكس صحيح [١٢].

٤- اقتراح حلول للمشكلة أو القضية البحثية: مسألة بناء الفروض أو المقولات العلمية

يقوم الباحث من خلال جمع المعلومات عبر الأدوات البحثية المختلفة بتقديم مجموعة من الاحتمالات الذكية حول الحلول الممكنة أو الإجابات المتوقعة للمشكلة البحثية، أو بمعنى آخر تقديم تعميمات ممكنة لتفسير العوامل المختلفة التى أحدثت المشكلة البحثية أو سببتها.

٥- استنباط نتائج الحلول المقترحة

ينظر الباحث إذا كان كل فرض صحيحا أو خاطئا؛ الأمر الذي يترتب عليه نتائج معنية بصدد الجوانب المختلفة للمشكلة البحثية ،وليس ضروريا في كل أنواع الدراسات السياسية مسألة وجود الفروض واختبارها كما سيأتي .وسوف نتناول بالدراسة مسألةالفروض العلمية، ماهيتها ومصادرها وكيفية صياغتها وشروط جودة الفروض العلمية[١٣]. وتتنوع أدوات اختبار الفروض علميا، ولكنها منطقيا لابد وأن تبدأ بعملية جمع البيانات والمعلومات وتحليلها. وثمة أدوات تعين الباحث على القيام بهذا الأمر، سوف نتناولها بالدراسة ومنها: الملاحظة،و تحليل المضمون أو المحتوى، والمقابلة، والاستبيان.... الخ ودلك لجمع البيانات ميدانيا، واثبات أو نفى الفروض العلمية [١٤].

الفرع الثاني

"الدراسة العلمية للظواهر السياسية"

الدراسة العلمية للظواهر السياسية متعددة المراحل ومحددة الخطوات والأساليب نتناولها على النحو التالي :

أولا: مراحل الدراسة العلمية للظواهر السياسية

المرحلة الأولى: التوصيف Description

يعد التوصيف أولي مراحل الدراسة المنهجية للظواهر السياسية. ويشمل تصنيف الأحداث السياسية وتحديد علاقاتها المتبادلة، وتوصيف سياقاتها وبالتالي يحتوي التوصيف على عدة عمليات منها [١٥]:

أ) التصنيف Typology : يتعلق باكتشاف روابط ثابتة نسبياً بين الصفات والخصائص، وترميزها عن طريق صياغة المفاهيم التي تجرد هذا التصنيف. ولا يعد توصيفاً تلك الفئات التي تعلو درجة في مجال التجريد والاستنباط، وتميل إلى تجاوز الوقائع.

ب) التسلسل Hierarchy : يطلق عليه الترتيب البسيط، ويتطلب مزيداً من المعرفة، لأنه لا يتوجه إلى السمات والخصائص المشتركة بل يستلزم أن تكون الخصائص والسمات موجودة في درجات ومقادير يمكن ترتيبها تتابعياً وبطريقة ثابتة.

ج) الارتباط Correlation : ينتج عن محاولة اكتشاف طبيعة واتجاه علاقة متغيرين أو أكثر وجوداً وعدماً، زيادة ونقصاناً.

ومن الناحية الإجرائية، فإن توصيف الظواهر والوقائع السياسية يمكن أن ينصرف إلى الإجابة عن السؤال: ماذا حدث؟

ويشمل ذلك الإجابة عن أربعة أسئلة جزئية هى : أين ومتي وقعت الحادثة السياسية؟ وما هي أطرافها الفاعلة وما هي موضوعاتها أو الأجزاء المكونة لها؟

المرحلة الثانية: التحليل والتفسير Analysis and Interpretation

يعد التحليل والتفسير هو أكثر وظائف المنهجية العلمية أهمية . وإذا كان التوصيف يجيب عن السؤال : ماذا حدث؟ فإن التحليل يجيب عن سؤال: كيف حدث؟ والتفسير يجيب على سؤال لماذا حدث على هذا النحو؟

ويعلو التحليل والتفسير التوصيف لأنه يعتمد على مزيد من التجريد، وعلى إدخال افتراضات عقلية لا تخضع للملاحظة والتجريب المباشر، ولكنها البداية لفهم العلاقات بين الوقائع والمعطيات المتعددة من جهة، والظاهرة المدروسة من جهة أخرى.

فإذا كان التوصيف هو كشف الدلالات المُلاحظة في الظواهر المُعطاة، فإن التفسير هو كشف الدلالات الأعمق من خلال المعالجة العقلية لتلك المعطيات، وتختلف دلالات التوصيف عن دلالات التحليل والتفسير في أن الأخيرة تُقبل باعتبارها حقيقة ممكنة، فإذا كانت قد تحققت بالاستدلال والتجربة فإنها تغدو حقيقة محتملة، وعلى هذا يتقدم التحليل والتفسير بالمعرفة إلى الأمام، ويكشف الثغرات القائمة في فهم الظواهر، ويحاول تدبير الظروف التي تشيد فيها الجسور بين تلك الثغرات، فخبرات الماضي تيسر لنا فهم واقع الحاضر والمستقبل من خلال إخضاعها للتجربة، ومن ثم يمكن تعديلها وتحريرها في صورة تفسير يخضع بدوره للاختبار التجريبي، ومن هنا تتقدم المعرفة السياسية نحو العلمية [١٦]. وإجرائيا يمكن القول إن التحليل والتفسير يمكن أن يتم علي النحو التالي:

أ) فك الظاهرة المركبة إلى مكوناتها الأساسية من أجل فهمها كـأجزاء Micro مفـردة بداية، مثال: تحليل ظاهرة عدم الاستقرار السياسى فى البلد (أ) من زاوية أسبابها مثلا بإرجاعها الي خمسة عوامل ذات علاقة بالجوانب الأمنية والاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية.

ب) إعادة تركيب الأجزاء مرة أخرى وتجميعها لتمثل الظاهرة الكلية، وبالتالى الفهم على المستوى الكلى(Macro) ويشمل ذلك ترتيب أهمية الأسباب حسب وزنها النسبي وهو يشمل بيان الروابط والعلاقات بين الوقائع والظواهر السياسية المختلفة تلك التي تتعلق بالإجابة على أسئلة ثلاثة هي:

* كيف حدثت الظاهرة وتطورت فى الحياة السياسية؟
* لماذا أو ما هى الأسباب التى قادت إلى حدوث هذه الظاهرة السياسية أو ما هى التفسيرات المختلفة والمحتملة لهذه الوقائع والأحداث السياسية؟
* ما هو تقييم هذه الظاهرة السياسية من زاوية تأثيراتها السياسية أو نتائجها المختلفة بالنسبة للإطار الذى حدثت فيه أو الذى تفاعلت معه؟ [١٧].

ولممارسة الانتقال بين التفكيك والتركيب لأبعاد وجوانب الظاهرة السياسية هناك منطقان:

الأول المنطق الاستقرائى: يعني الانتقال من الوقائع الجزئية إلى القاعدة الكلية ، أى أن ما يصدق على "الجزء" يصدق بدرجة احتمال عالية على "الكل" أو على "مجموع الأجزاء". فإذا صدق تحليل جزئية معينة من النظام السياسى – بأنها تتسم بسمات محددة ، فمن المنطقي إن الأمر يصدق على النظام السياسى ككل إذا ما تم فحص واستقراء بقية مكوناته وأجزائه. فإذا كان النظام القضائى مثلاً غير منضبط فإن الأمر الأكثر احتمالاً أن ذلك ينصرف أيضًا إلى كافة الأنظمة الفرعية كالنظام الإداري ، والتشريعي...الخ ولكن للوصول الي ذلك ينبغي استقراء واقع تلك الأنظمة الفرعية.

الثاني المنطق الاستنباطى: يعني الانتقال من القاعدة الكلية إلى الوقائع الجزئية، أى أن ما يصدق على "الكل" ينصرف بالضرورة إلى المكونات أو الأجزاء الداخلة فى تكوينه. فإذا كان التحليل الكلى قد توصل إلى أن نظامًا معينًا يتسم بالفساد؛ فإن ذلك يعد دالاً فى أن أنظمته الفرعية تتسم

بنفس السمة التى تسم النظام ككل باعتبارها جزءاً منه. والواقع أنه أيا كانت القاعدة فان الهدف هو الوصول إلي التعميم الأمر الذي يسهم في بناء النظرية حول الظاهرة أو الحدث السياسي كما سنري [١٨].

المبادئ الأساسية للتحليل والتفسير السياسى

الأول: تعدد عوامل التفسير وتباين أوزانها النسبية

ينبغي لتحليل الظاهرة السياسية أو الحدث السياسي الرجوع إلى العديد من العوامل الاقتصادية ، والاستراتيجية ، والثقافية ، والاجتماعية ... إلخ. ولا ينبغي الاقتصار على عامل واحد فى التحليل والتفسير مهما كانت أهميته، ويرجع ذلك إلى اعتبارين أساسيين :

١ – تعقّد الظواهر السياسية وتشابك أبعادها المختلفة.

٢ – كلما تعددت النوافذ التى نرى منها الظاهرة السياسية كان الفهم والتحليل أقرب إلى حقيقة الواقعة أو الحادثة السياسية ومحيطا بجوانبها وأبعادها المختلفة ويترتب علي ذلك أربع نتائج هى :

أ) رفض أحادية عوامل التفسير أو بمعني آخر رفض إرجاع التفسير الي سبب أو عامل واحد مهما كانت أهميته ومنطقيته .

ب) اختلاف الأوزان النسبية لأهمية عوامل التفسير قياسا ومقارنة ببعضها البعض.

ج) وجود عوامل تفسيرية أساسية وأخرى فرعية هامشية، ولا يجوز علميًا تصعيد بعضها محل البعض الآخر.

د) يختلف المحللون السياسيون فى تقدير الأوزان النسبية للعوامل المفسرة للحوادث أو الوقائع السياسية وبالتالى نستطيع تفهم نسبية التحليلات السياسية فى تفسير الوقائع والأحداث السياسية [١٩].

الثاني: تطورية الظواهر السياسية فى أبعادها الزمانية

تعد الظاهرة السياسية أو "الواقعة" السياسية "حلقة" فى سلسلة من الأحداث والوقائع الزمانية المتتالية يمكن تمييزها عن بعضها البعض نظريًا لأغراض الدراسة العلمية فقط الأمر الذي يعني مقدار التأثير المتبادل واتجاهاته. والظاهرة السياسية في نطاق الزمان تعني :

أ) وجود "ذاكرة تاريخية" أى ماض معين للظاهرة يتحكم فيها بدرجة من الدرجات –تزيد أو تنقص– ويختلف من ظاهرة أو حادثة لأخرى لكنها "موجودة" فى كل الأحوال.

ب) وجود "واقع حال" عبارة عن شبكة قوى ومصالح وعلاقات وتفاعلات واقعية تؤثر فيها وتتأثر بها بدرجات متفاوتة ينبغى أخذها فى الاعتبار.

ج) وجود "تأثيرات وتفاعلات" تتعدى واقع الظواهر السياسية المحدود وذلك لتؤثر فى "المستقبل" بدرجات متفاوتة. والخلاصة أنه يجب بصدد تحليل الظاهرة السياسية وتفسيرها أن يتم أخذ أبعاد ثلاثة في الاعتبار هي تاريخ الظاهرة السياسية وواقعها ومستقبلها .

الثالث: إطار تفاعل الظاهرة المكانى (المحلى والإقليمي والدولى)

فهناك ثلاثة أطر أساسية Levels of Analysis لتحليل مستويات غالبية الظواهر أو الأحداث السياسية وذلك على النحو التالى [٢٠] :

أ) الإطار المحلى لظاهرة

الذى تنبع منه الظاهرة أو يقع فى إطاره الحدث السياسى وهو نطاق "خصوصية الظاهرة أو الحدث السياسى" ويشكل البيئة الداخلية له وهو بالغ الأهمية تحليليًا فى فهم أى ظاهرة أو حدث سياسى.

ب) الإطار الإقليمي للظاهرة

الذى ينتسب إليه الإطار المحلى ويؤثر فيه بدرجات متفاوتة وقد يكون بالغ الأهمية، ويفوق الأول فى تأثيره على بعض الظواهر والأحداث السياسية "البيئة الإقليمية".

ج) الإطار العالمى للظاهرة

وهو الإطار الكلى الذي تحدث أو من المُفترض أن تحدث فى ظله "الظاهرة السياسية" وأحيانًا يكون الفاعل الأساسي وغيره فى ذلك الأمر الأقل أهمية.

هذه الأطر الثلاثة لازمة –بدرجات متفاوتة– عند تحليل الكثير من الأحداث والظواهر السياسية أيًا كانت طبيعتها العملية. والبعض من المحللين خاصة في العالم النامي يضخم من دور الإطار الثالث فى التحليل ولكن علميًا لا يجب الوقوع فى تضخيم دور الإطار العالمي والاستراتيجيات الدولية، وكذلك توخى عدم الوقوع فى شرك التفسير التآمري للأحداث والوقائع السياسية المختلفة.

الرابع: اختلاف طبيعة التحليل وفقًا لطبيعة الأنظمة السياسية الحاكمة وطبيعة تفاعلاتها

يختلف المدخل التحليلى لفهم الحادثة السياسية غالبا وفقًا لطبيعة النظام السياسى ودوره فى صنعها. ويوجد ثلاثة أنماط للأنظمة السياسية :الديموقراطية التعددية ، والتسلطية ، والشمولية يلائم كل نمط منها مدخل تحليلي معين ؛ فالأنظمة السياسية الشمولية دون دخول في تفاصيلها تناسب دراسة الظواهر والأحداث السياسية التي تقع في إطارها بعض الأطر المنهجية والتحليلية، وأدوات جمع المعلومات والبيانات دون الأخري بل أن بعضها لا يصلح نهائيا [٢١] ، والأنظمة السياسية التسلطية [٢٢] ، والديموقراطية ينطبق عليها نفس الأمر [٢٣].

إن للظاهرة السياسية –الدولة أو السلطة السياسية– دورة حياة كاملة فهي كائن حي عضوى يمر بكل ما يمر به الكائن الحى من مراحل: الميلاد، والتطور، والصعود، والتراجع والاضمحلال ... إلخ ، ويمكن تحقيق فهم على درجة من التكامل من خلال العديد من الأطر التحليلية كما سيأتي فيما بعد [٢٤].

المرحلة الثالثة: التنبؤ ورسم سيناريوهات المستقبل

يمثل التنبؤ prediction الهدف الذي ينبغي أن يتحقق لنجاح الدراسة العلمية وليس له أوصاف أو شروط محددة مختلفة عن الشروط التي ينبغي توافرها في التوصيف والتفسير، فالتنبؤ

هو حصادهما الأخير ، ويعلق كثرة من العلماء أهمية علي التنبؤ ودوره في إنجاح التوصيف والتفسير،ويري فريق من العلماء أن الهدف المباشر للتفكير العلمي هو إقامة تنبؤات صحيحة للظواهر محل الدراسة العلمية، وأن المحك الوحيد لصحة النماذج العلمية التي يقدمها تاريخ العلم أو مجالاته هو التنبؤ الصادق ويأتي الصدق التنبؤي predictive validity نتيجة لاقامته علي أسس وقواعد علمية وواقعية سليمة.

وتعد الدراسات المستقبلية إحدى المجالات المهمة المبنية على أسس واقعية . ودون دخول فى تفاصيل فإن الأحداث أو الظواهر السياسية المهمة غالبًا ما يكون لها امتداداها أو تأثيراها المستقبلية، فلا يقتصر تأثيرها على الواقع اللحظى أو الآنى بل ربما يمتد لأحقاب وأجيال بعيدة، ومن هنا تأتى أهمية التنبؤ بالأحداث والوقائع السياسية أو بآثارها المستقبلية ومن ثم يتعين دراسة والتنبؤ بالمسارات المستقبلية والسيناريوهات المحتملة للأحداث السياسية، وهى تبنى على أمرين:

أ) القسمة العقلية –فى المنطق الصورى– أى كل ما يمكن أن يتصور العقل حدوثه بداهة وطبعًا.

ب) نظرية الاحتمالات probability ، ونظرية المباريات Game Theory وتطبيقاها فى الدراسات السياسية.

ومن المقولات التحليلية التي تتردد كافتراضات في هذا الصدد:

١– كل الاحتمالات واردة : لا يوجد احتمال غير وارد مستقبلاً، المشكلة هنا تكمن فى حساب الأوزان النسبية لكل احتمال ومدى أهميته وأيها يعد أقرب إلى الوقوع والتحقق مقارنة بالاحتمال الآخر.

٢– التاريخ يعيد نفسه : يمكن أن تتكرر الأحداث والظواهر المختلفة التى حدثت فى الماضى حاليا، والاحتمال الأكبر أن تتكرر أيضًا فى المستقبل المتطور.

٣– الما بعدية – The Post: تعني أن المستقبل لن يكون له صلة بالواقع الحالى ، أو بالماضى –بدرجة من الدرجات– وهى مقولة تبنى على "التجاوز" و"القطعية التاريخية" والافتراض

الواضح أن المستقبل يتضمن قطيعة مع كل ما سبقه، من هنا يتردد ما بعد الحداثة Post-Modernism ، ما بعد الدولة القومية Post-Nation State ما بعد السياسة - Post Political ، هل هذا ما يحدث بالفعل؟ (٢٥).

ويري البعض أن الضبط أو التحكم هو الوظيفة الرئيسية للمنهج العلمي فما يميز رجل العلم عن غيره هو رغبته في الوصول لدرجة التحكم في الظاهرة، والتحكم والتنبؤ لدى أصحاب هذا الاتجاه يستخدمان بمعنى واحد، لأن التنبؤ بتكرار وقوع ظواهر معينة يمكن من التحكم في ذلك التكرار، والتحكم يعني معالجة الظروف المحددة للظاهرة لكي تحقق تفسيراً معيناً للتنبؤ بمسارها. وفي هذا الإطار يتم الربط بين التحكم وقابلية موضوعات البحث لإجراء المشاهدات والتجارب، وتطبيق الاستدلالات المنطقية عليها وبالتالي في النهاية إيجاد حل للمشكلة problem solving موضع البحث.

ثانيا: الدراسة العلمية للظواهر السياسية (الأبنية والهياكل)

وسوف ندرسها بالتفصيل في الأطر والأبنية النظرية والتحليلية للمنهجية العلمية في هذه الدراسة ولكن في هذا الموضع نوجز الحديث عن عناصر خمسة هي(٢٦):

١- الوقائع Events : الواقعة العلمية مركبة لا تدركها الحواس بطريقة تلقائية وهي تكتسب معناها العلمي بقدر ما يُدخل عليها من التعديل الذي يجعل لها خصائص موضوعية قابلة للقياس، وهذا الإعداد العلمي يقوم به عالم التحليل السياسي، فالوقائع لا توجد في صورة محددة أو في حالة نقاء أولي بوصفها وقائع، وإنما لابد من توافر درجة من التجريد والعزل لبعض المعطيات من سياقها الأصلي، وإعادة دمجها وربطها بمعطيات أخرى في سياق آخر، وهكذا تصبح الواقعة علمية ومحلا للقياس والتجريب.

٢- المفاهيم Concepts: دون دخول في تعريفات للمفاهيم لها موضع آخر في هذا الكتاب فانه يمكن التمييز بين مجالين لاستخدام المفاهيم الأول وضعها في مقابل (الما صدق) حيث نشير إلى مجموعة من الصفات والكيفيات في حين يشير (الما صدق) إلى الأشياء التي تمثل تعيينات

للمفاهيم، وأما المجال الثاني فإن المفاهيم تكتسب معناها خلال الممارسات العلمية التي تخضع للفحص والتطور والتغير، وتختلف المفاهيم عن الوقائع العلمية في أنها نتاج علمي يغلب فيه جانب العنصر العقلي على جانب المعطيات الحسية، وهي تمثل اختزالا وتجريدا ذا طابع تعريفي.

وتعني صياغة المفاهيم العلمية أحيانا أن نشرع في عمليات التجريب والاختبار للتصحيح والتعديل والتقويم سعياً للبحث عن الحقيقة فهي تقوم بمهمة تكثيف الوقائع والفروض العلمية وبلورتها [٢٧].

٣- الفروض العلمية **Hypothesis** : يمثل الفرض العلمي اختياراً لإحدى الطرق الممكنة التي تنتظم بها العلاقات بين الوقائع العلمية ليتم ترتيبها وتنسيقها في قانون أو نظرية.

وتكشف الفروض العلمية عن خصائص الظاهرة، فتوضح أوجه التماثل في المتغيرات المختلفة، وأوجه الوحدة في المتغيرات المتنوعة، عندما يعمد الباحث إلى ربط الوقائع المتناثرة في خط متصل، كما تصنع الفروض تركيباً جديداً هو الذي يقوم به الباحث عند صياغته للفروض في نظرية لها نتائجها المترتبة على مقدماتها . فهذه النتائج هي التي تُصنَع لها المواقف التجريبية لاختبارها[٢٨].

والفرض أكثر صور التعبير عن المشكلة البحثية تركيزاً، فصياغتها بوصفها فرضاً يختزلها إلى عناصرها الجوهرية، ويعين مواضع الأهمية النسبية مما يساهم في تحديد الوجهة المبدئية التي يلزم أن يتخذها أي جهد منهجي بحثا عن معايير للاختيار من بين عدد محتمل من الحلول لها [٢٩].

٤- القوانين العلمية Scientific Laws: حين يصل الفرض إلى التحقيق والإثبات يصير قانوناً، وبدون تصور القانون الذي يعد قياساً للانتظام والثبات وتكرار الوقوع لن تكون ثمة معرفة أو منهج نافع، ولن يبقى حينئذ سوى خضم من التفصيلات، ولن يوجد أساس للموازنة بين أمرين في الماضي أو المستقبل أو تتيسر حتى الإحاطة بالحاضر نفسه.

والقوانين العلمية -بما في ذلك القوانين الطبيعية- تقريبية لأنها مستخلصة من نتائج التجارب التي لابد أن تكون تقريبية فكل تحسين يطرأ على الأدوات العلمية يؤدي إلى تعديل صياغة القوانين

التي سبق تحديدها، وهي تقريبية أيضاً لأننا لا نستطيع أن نوفر كافة الشروط التي يتوقف عليها القانون، أو التي ينبغي أن يتوقف عليها القانون وفي حالة توخي الحرص فكيف للباحث أن يتيقن أنه لم يهمل شرطاً جوهرياً منها،ومعنى هذا أن تأييد التجربة للقانون، أو التنبؤ الصحيح للوقائع ليس اختباراً نهائياً لصدق القانون، بما في ذلك القوانين الطبيعية، فهناك من القوانين التي خضعت للتعديل والتبديل فيما بعدما كان يمكن التنبؤ الصحيح -في إطارها- بوقائع جديدة. فالتأييد والتنبؤ لا يعنيان استيعاب كافة الوقائع، بل يشيران فحسب إلى المستوى الذي بلغه تطور أدواتنا ومناهجنا. فليس هناك إذاً اختبار نهائي لصدق القانون إلا في حالة إثبات فساده وحسب[٣٠].

٥- النظريات العلمية Scientific Theories : تعد النظريات العلمية نتاجا للمنهج العلمي، فهي الإطار الفكري الصريح الذي يربط الوقائع والمفاهيم والفروض والقوانين ويصوغه بعد تحققه بالشواهد التجريبية، وتظل فرضاً واسعاً متضمناً إن لم يتح لها هذا التحقق.

ولا تنبثق النظريات العلمية من تلقاء ذاتها من البحث التجريبي، بل بوصفها حلولاً عقلية لمشكلات مثارة أو مقدمة الأساس الذي ينبغي أن تحدد بمقتضاه الأسئلة التي يجيب عنها البحث التجريبي، وتفترض حلول النظرية المقترحة نسقاً متماسكاً من الوجهة المنطقية للمشكلات المطروحة من شأنه أن يجعل الوقائع العلمية وسائر العناصر والخطوات جزءاً من المعرفة العلمية المقبولة، ويهتم العلماء بالنظرية تبعاً لنظرتهم لوظيفة العلم، فبعضهم يقصر النظرية على الوصف بتفصيلاته، وبعضهم يرى أن وظيفة النظرية الحقيقية هي التفسير والتنبؤ.وتنطوي النظريات العلمية على نوع من التقدير والتقويم، فهي تقدر المعارف السابقة وتزنها ، وتكشف عما بها من ثغرات، وتقوم بتوجيه البحث نحو ما ينبغي أن يتم اختبار صحته، فالقيم تنفذ إلى قلب العلم عن طريق النظريات لا بوصفها رغبات وأهواء تحرف الفكر، بل بوصفها مبادئ جوهرية تشكل بناء الفكر النظري، مزودة إياه بالمعنى والاتجاه وفي هذا يمكن أن نفهم علمية النظرية السياسية الاختبارية [٣١].

الفرع الثالث

"قواعد منهجية البحث السياسى"

يثير تناول قواعد منهجية البحث السياسى الكثير من التساؤلات المهمة من قبيل: هل يعد كثرة الأطر المنهجية دليلا على عدم كفاية أى منها فى الإمساك بتلابيب الظاهرة، والوصول إلى جوهرها أو حقيقتها وما هي فوائد هذا التعدد واقعيا وضوابط الجمع بينها في تحليل الظواهر السياسية المختلفة ؟ وما هو مفهوم العلمية تحديدا في دراسة الظواهر السياسية وهل الصفة العلمية محتكرة للبحث الاختباري أم أن ذلك يحول العلم إلى أيديولوجية جديدة لأن السمة والصفة العلمية يجب أن تمتد إلى أنواع أخرى من البحوث السياسية ليست بالضرورة اختبارية وإلى أى مدى تصح المقولة المنهجية بأن الظاهرة السياسية تفرض طريقة تناولها، وأن الموضوع المبحوث يحدد – إلى درجة كبيرة – كيفية الاقتراب المنهجى منه، بل وأدوات هذا الاقتراب المنهجى؟

الإجابة على بعض هذه التساؤلات نتناولها باختصار:

أولا : قواعد منهجية البحث السياسى الأساسية ، وهى:

١- **الاختبارية Empirical**: والتجريبية أحد أشكاله فقط ، فالاختبارية تعنى القابلية للملاحظة بأدوات الملاحظة المعروفة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، مقنن أو غير مقنن. والقياس هنا أوسع من القياس الكمى ، إذ يشمل أنواعاً أخرى من القياسات ليست بالضرورة كمية، وإنما كيفية حسب طبيعة الموضوع المبحوث، وبهذا تكون هذه الصفة مرادفة لما يطلق عليه البرانية أو الظواهرية فى البحث مقابل أبحاث أخرى تعتمد التأمل الفلسفى والتجربة الذاتية ويطلق عليها الجوانية.

٢ – **الموضوعية Objectivity** : وهى التمييز بين القيم الذاتية للباحث

وأيديولوجيته وعملية البحث السياسى، ويتطلب ذلك تحقق الوضعية Positivism وخلق علم خال من القيم ، والحقيقة أن ذلك أمر صعب التحقيق، وكل ما يمكن فعله هو التقليل بقدر الإمكان من التحيزات والذاتية.

ويظل للقيم دور أساسي فى المنهج العلمى فى أمرين:

أ) مجموعة من الضوابط الأخلاقية التي تحكم عمل الباحث فى كل خطوات إجراء البحث العلمى ، والقيام به .

ب) الوظائف والأدوار المجتمعية للبحث العلمى ، وما تفرضه من إطار قيمى ، بداية باختيار المشكلة البحثية، مرورا بكافة خطوات البحث العلمى ، وحتى يتم توظيف نتائج البحث العلمى فى خدمة المجتمع المعين [٣٢].

٣- **وجود قواعد واضحة ومحددة للتحليل** :يقوم الباحث باتباعها فى بحثه لكى يستطيع أن يقوم بعملية ضبط النتائج والتأكد منها، ولكى يكون هناك معايير لتقييم الصحة والخطأ وآلية للتصحيح الذاتى ، ويرى ديكارت أن هناك أربع قواعد بسيطة يمكن تطبيقها في البحوث السياسية نذكرها فيما يلي:

أ) قاعدة اليقين: تقوم علي عدم قبول شئ على أنه حق، دون معرفة يقينية بذلك،الأمر الذي يقتضي تجنب السبق إلى الحكم قبل النظر، ونفي الغموض، والحكم العقلي في جلاء وتميز، بحيث لا يكون لدي الباحث مجال للأوهام والشكوك حول طبيعة الظاهرة المدروسة .

ب) قاعدة التحليل:يحدد المنهج فى ترتيب وتنظيم الموضوعات المدروسة الأشياء التى ينبغي توجيه العقل إليها لاستكشاف بعض حقائقها، وباتباع هذا المنهج –وبالتدريج– يتم تحويل القضايا الغامضة المبهمة إلى قضايا أبسط، بداية من الإدراك البديهى لأبسط الأشياء مع الاجتهاد في الرقى بنفس درجات المعرفة الي سائر الموضوعات .

ج) قاعدة التأليف أو التركيب: يعبر عنه بالسير بالأفكار بنظام، بداية بأبسط الأمور وأسهلها معرفة تدرجا للوصول إلى معرفة أكثر تركيبا، بل وفرض ترتيب بين الأمور التى لا يسبق بعضها الآخر.

د) قاعدة الاستقراء التام: وتعني القيام بعملية الإحصاءات الكاملة، والمراجعات الشاملة الأمر الذي يجعل الباحث على ثقة من عدم إغفال شئ ، والغرض من هذه القاعدة إكمال العلم، وذلك بأن نمر بحركة فكرية بحثية متصلة على كل الموضوعات التى تتصل بغرض الدراسة والإحاطة بها فى إحصاء كاف ومنهجى.

وهكذا يمكن القول إن قواعد المنهج الثلاث الأخيرة كلها متصلة بعضها مع بعض، ففى عملية الاستقراء التام نجد التحليل والتركيب، كما أن الاستقراء التام يحقق التحليل والتركيب ويساعد على الاستكشاف [٣٣].

ثانيا : أدوات المنهجية العلمية في البحوث السياسية

يحدث نوع من الخلط أحياناً بين الأداة Tool والمنهج Methodology ، فما دام المنهج يستخدم التجريب، فقد يظن البعض أنه هو المنهج العلمي وهذا خلط لا يستقيم مع المنطق، فالتجربة Experiment سواء الفعلية Natural Experiments أو الخيالية، والملاحظات التي تنتج عنها - هي جميعاً أدوات أو وسائل دقيقة لجمع البيانات، أما المنهج فهو طريق أو خط استراتيجي لاستخدام تلك الأدوات وتوظيفها بحسب ما تحدثنا عنه من قبل من مسلمات المنهج، وأهدافه، ووظائفه وأبنيته.

والملاحظة والتجربة لا تعنيان مجهوداً أو نشاطاً سلبياً يتلقى به رجل العلم معرفته بعالمه. وحسبه أن يتقن أدواته لكي تتجمع لديه النتائج التي تشكل مجموع معرفته التجريبية ولكنهما أوسع مجالا من ذلك كما سنري [٣٤].

وكما ينبغي أن نميز منذ البداية بين ثلاثة معانٍ للأسلوب التجريبي: فهناك أولاً: الأسلوب التجريبي العملي الذي يكتسبه الإنسان بالممارسة العملية اللاواعية لكل الظواهر

التي يتناولها. وثانياً: الأسلوب التجريبي النابع من الاستدلال [illegible] الذي يقوم على التحقق من فكرة تثيرها الملاحظة وتثبتها التجربة، فالخبرة الإمبريقية هي التجمع العريض لطائفة من الأعمال التي لم يهيأ لها التوجيه، فهي أقرب إلى التجمع العفوي للبيانات، وثالثاً: التجربة الخيالية وهي التي تجري بالخيال على استنتاجات معينة بغض النظر عن الصعوبات العملية التي تحول دون إجرائها الفعلي.

والملاحظة والتجربة أمران من طبيعة واحدة يمثلان تدخلاً عقلياً لتنسيق عناصر الظاهرة المبعثرة المتناثرة، وفي الملاحظة يتفاوت تدخل العقل بتفاوت القدرات والإمكانيات، وليست العبرة بتكدس الملاحظات وتسجيلها . وإنما بالقدرة على تنسيقها وربطها، وتفسيرها تفسيراً صحيحاً للإفادة منها في الفهم والكشف، وقد يرجع قصور الملاحظة غير العلمية عن فهم الظواهر وكشف العلاقات بينها إلى أنها ملاحظة غير موجهة، وأما التجربة فهي ملاحظة الظاهرة بعد تعديلها تعديلاً كبيراً أو ضئيلاً عن طريق التحكم في بعض الظروف المحيطة بها أو اصطناع هذه الظروف.

والتفرقة بين الملاحظة والتجربة تفرقة غير جوهرية فليس في كلتيهما سوى وقائع عينية ملموسة على المرء أن يحصلها بأساليب البحث الدقيقة والتفرقة بينهما تكون على أساس يقوم به كلاهما في سبيل السيطرة والتحكم في الظاهرة محل البحث.

وإجراء التجارب والملاحظات بمعناها العلمي تعني التفرغ للرصد والفهم، فالملاحظة وظيفتها أن تشير إلى الوقائع الحادثة التي تحتاج إلى بحث وتناول بالدراسة بينما التجربة تمدنا بالمعلومات عن تلك الوقائع، ولا يمكن اكتساب تلك المعلومات إلا بالقيام بعملية موازنة وإصدار حكم، أي بمقتضى استدلال تجريبي والتفكير أو البحث التجريبي هو الذي يجريه الباحث على واقعتين في وقت واحد، يتخذ من إحداهما بداية، وتلك هي الملاحظة، ويجعل من الثانية تحققاً أو نتيجة والتأكد من هذه العلاقة هو التجربة وبعبارة أخرى نجد أن الملاحظة بحث في ظاهرة طبيعية طليقة، بينما التجربة بحث لظاهرة معدلة مقيدة، فإذا كان البحث بمثابة مشكلة يراد لها حل، فإن الملاحظة تقوم بتحليل المشكلة ووصفها وصياغتها، بينما

التجربة تقوم باقتراح الحل وتدبير ظروفه، ثم تأتي الملاحظة في النهاية لتساهم في إثبات كفاءة الحل وتقدير قيمته (٣٥).

فالتجربة مطلوبة لنوحد بها المعطيات التي تجيز لنا قبول ما نستدله من قضايا تسير بنا في طريق حل المشكلة، فبغير أن نتعمد إحداث تغيرات في الظروف الواقعة الماثلة أمامنا، لا تتحدد المشكلة فضلاً عن أن تحل، فهذه الظروف الحقيقية لا تمثل تحديداً لحقيقة المشكلة، كما لا تزودنا بالمادة التي من شأنها أن تختبر صدق الحل المقترح اختباراً كافياً. وفي هذا الإطار لابد من تدخل الباحث ليجرد الظاهرة محل البحث إلى علاقات بسيطة بين متغيرات بعد اختيارها من بين معطيات الحس، كما ينبغي للباحث توفير الشروط التي تجعل من الوقائع المعدلة النتيجة المنتظرة من تحقيق الفرض، وإلا ثبت بطلان هذا الفرض (٣٦).

ولكي يتحقق ذلك فلابد أن تتضمن مادة البحث التجريبي تلك المفاهيم التي توجهنا باعتبارها وسائل إجرائية ترسم خطة السير في عملية اصطناع الظروف الخاصة بالتجربة، فهذه المفاهيم هي التي تمكن الباحث القائم بالتجربة من اختيار المواد أو الوقائع العلمية الملائمة وتنظيمها، وفي التجربة نحاول أن ننحي عنها كل عنصر لا يكون ذا صلة بتحديد المشكلة المراد بحثها وحلها، كما أن التجارب تهيئ لنا أيضاً وقائع جديدة من شأنها أن تغير في إصدار حكمنا على الفرض أو الحل المقترح (٣٧).

مسلمات منهجية البحث السياسي العلمي

تقوم المنهجية العلمية في دراسة الظواهر السياسية علي عدة مسلمات منها :

١- وجود القواعد والسنن العلمية: دون دخول في تعريف ظاهرة السنن المنظمة للممارسة فان ساحة الفعل الإنساني والسياسي جزء مهم فهى خاضعة في مضمونها لدرجة ما من الانتظام تجعل ما يصدق عليه في حالة يصدق عليه في غيرها ، وهذا يعني أن الظواهر تحدد وقوعها شروط لا تسمح باستثناء وفي هذا الإطار نجد أن قواعد سنن الحركة أو الممارسة تتضمن ثلاث مسلمات داخلية:

أ) النظام : ويعني أن نظاماً ما ينتظم الظاهرة محل البحث والدراسة الأمر الذي يستوجب انتقاء منظومة معينة من الظواهر بدلاً من أخرى لأنها تزود العلم بمعنى معين عن الواقع الذي يحتجب خلف المظاهر أفضل مما تزوده منظومات الظواهر الأخرى. والنظام هو الذي يمكن من ضم الوقائع التجريبية المعروفة بأفضل مما يستطيع غيره.

ب) الاضطراد: يعني اتصال الحوادث واستمرارها في الزمن وانتظام وقوعها، وهي مصدر الاستقراء في المنهج العلمي، وأساس الاستدلال فيه، فالدعوى القائلة بأن المنهج التجريبي قادر على البرهنة وإثبات الارتباطات الكلية غير المتغيرة إنما هي دعوى قائمة على الاعتقاد بمبدأ الاضطراد. وتفترض تلك الدعوى أن هناك من الأشياء في الطبيعة ما يُعد حالات متماثلة متطابقة ، وما يحدث منها سوف يحدث دائماً تحت درجة كافية من تماثل الظروف.

وفي هذا الإطار يرى التجزيبيون أن القول بأن الطبيعة مضطردة هو تعميم تجريبي من رتبة عالية تم استنتاجه من ملاحظة الاضطرادات الجزئية في الماضي والحاضر، أما العقلانيون فيرون أن مبدأ الاستقراء لابد أن يكون مبدأ قبلياً لا تزودنا به التجربة، بل هو ضرب من العلاقة الرياضية المطلقة، ويرون أن مبدأ الاضطراد الذي يقوم استقراء التعميمات وتصحيح التجارب يتضمن الاعتقاد بوحدة الطبيعة وبساطتها.

ج) العلية: تعتبر العلية العليا الصورة المعلنة التي يتخذها مبدأ السننية في معظم الأحيان، وتكاد تكون مرادفاً لها وقد شاع لدى كثير من الباحثين الاعتقاد بأنها قد فقدت مكانتها وأهميتها في العلم ، غير أن هذا الاعتقاد غير صحيح على إطلاقه، والصحيح فقط هو أن المعنى القديم للعلية قد أخلى مكانه لدلالة جديدة مختلفة ففكرة العلية لا تعني شيئاً واحداً، فهي اليوم ضمن تطورات المفهوم تعني - فيما تعني - علاقة الاقتران من جراء التعاقب الزمني، وبقى من فكرة التعاقب الزمني فكرة إمكان التنبؤ بوقوع الحوادث على أساس العلاقة الوظيفية المتبادلة، وتفسر الدالة هنا على أساس وصف الطريقة التي بمقتضاها تتعلق عمليات أو متغيرات حادث معين بعضها بالبعض الآخر في المستقبل، فهذه العلاقة

بوصف كميا كرابطة بين مقادير المتغيرات المترابطة بإعطاء قيمة عددية لكل متغير في طرفي المعادلة الدالية، وعلى هذا تكون فحوى علاقة العلية فحوى توقعية في طبيعتها، لكنها متى تقررت لا تلبث أن تستخدم في اتجاه عكسي أي من المعلول إلى العلة، وقد يكون ذلك الرجوع العكسي مصدر غلبة الاعتقاد بوجود سابق للعلة (٣٨).

ومهما يكن من أمر مسلمة السننية وما يتصل بها من مسلمات النظام، والاضطراد، والعلية التي تتشابك معا، فإنها تتعلق بقدرتنا الإنسانية على فهم العالم، وتقدير مدى إمكان التنبؤ بالمستقبل ودقته وبوسائلنا المحدودة.

٢- الحقيقة : الحقيقة العلمية ليست هي الواقع، بل ما يقرره العلماء من أحكام صادقة -إلى حد كبير- عنه، وليس ثمة حقيقة علمية نهائية، بل تواصل النظريات المتعاقبة الخطو على طريق الطموح الذي لا يكف لحظة عن التقدم، وما يزال العلم حتى اليوم مجازفات ومخاطرات وكل "حقائقه" موقوتة، ولا تبقى الحقائق كذلك إلا حتى حين وفوق كل ذي علم عليم .

ولا يبلغ العلم الحقيقة إلا إذا استطاع أن يعزو إلى الأشياء والحوادث معنى ودلالات وعلاقات، ولا يحكم على هذه المعاني والدلالات بصدق أو كذب إلا في إطار النتائج التي تحرزها. وصدق أية قضية علمية (أي حقيقتها) يكمن في التنبؤ بتحقق تواصل لها، ووجودها الدائم داخل طائفة المعرفة المقبولة والمتحققة، وهذه الحقيقة ليست ترجمة للواقع لأن العلماء يتدخلون لاختزال العلاقات والظواهر من أجل تحديد وضبط واستخلاص الحقائق ، فالمنهج العلمي ليس تسجيلا محايدا للملاحظات ، والوقائع الحادثة بأكملها، بل أن ثمة قوانين ونظريات متعددة يقوم العلماء بابتكارها لتفسيرها والتنبؤ باتجاهاتها المستقبلية، ومن هنا يختار العلماء من بين الظواهر ظاهرة واحدة، ويختارون من بين متغيرات هذه الظاهرة متغيرات محددة لفحص العلاقة فيما بينها، وهنا يأتي دور ذهن الباحث؛ فرغم أن الإدراك الحسي هو وحده الذي يتيح لنا المعلومات عن العالم الخارجي بصورة غير مباشرة، فإننا لا يمكن أن نفهم هذا العالم إلا بواسطة وسائل فكرية ويترتب على ذلك أن تصوراتنا

عن البيئة المحيطة لا يمكن أن تكون نهائية، وعلى العالم أن يكون على استعداد لتغييرها لكي يتم وصف الوقائع المُدركة بأكثر الطرق المنطقية كمالاً.

وفي هذا الإطار تتكون الحقيقة العلمية بفضل إضافات عدد كبير من العلماء فليس في إمكان العلم أن يصوغ جملة واحدة دون أن نتقبل بداية الافتراضات التي أبدعها الأسلاف الشوامخ من العلماء، ونخضعها لمزيد من الفحص والبحث (٣٩).

٣- الموضوعية Objectivity : وهي قضية جدلية في منهجية بحث الظواهر السياسية ودراستها وليس لها في العلم دلالة واحدة بل تتخذ دلالات متعددة وأهمها ما يلي:

أ) الدلالة القيمية : تبرز هذه الدلالة بالنظر إلى الموضوعية باعتبارها تجرداً ونزاهة وتجنباً لكل أحكام القيم values وبالتالي عدم التحيز unbiased ، ما دام رجل العلم لا يواجه إلا عالماً مستقلاً عن آرائه ورغباته ومصالحه، وعليه أن يفصل فيه بعيداً عما تمليه عليه تحيزاته الشخصية ، وبالطبع فان الواقع أكثر تعقيدا وأصعب وبالتالي فالموضوعية بهذا المعني صعبة إن لم تكن مستحيلة التحقق .

ب) الدلالة النفسية : وهي دلالة تكتسبها الموضوعية من حيث كونها تمحيصاً لأثر العوامل النفسية في تشكيل المعرفة العلمية، وفي إطار تلك الدلالة نجد الاجتهادات حول تأثير الارتباط، أو التداعي، أو القصد، أو الميل والاستعداد، أو المزاج العقلي، ومن هنا الجدل حول قضايا الصراع القيمي value conflict والحياد القيمي value neutrality (٤٠).

ج) الدلالة المعرفية: هذه الدلالة من أبرز دلالات الموضوعية، وتعني الصلة بين الذات العارفة وموضوع المعرفة، وفي هذا الإطار نجد الموضوعية مجموعة شروط يلتزم بها رجل العلم، وأهم تلك الشروط أن يكون ما هو موضوعي، أمراً مشتركاً بالنسبة لأذهان علماء الكثيرين، وبالتالي يمكن نقل العلم من عالم أو باحث لآخر، وما يمكن أن يكون يصاغ في صورة علاقات أو نظريات الي حد ما وبالتالي يتم الحديث عن قضية مثل :الاتفاق القيمي value consensus.

د) الدلالة الثقافية:الدلالة الثقافية للموضوعية فحواها اشتراك الذين يستخدمون المنهج العلمي في نظام واحد، على أساس من وحدة جهازهم التصوري أو جهازهم المفاهيمي ، ومن خلال ما توافر لهم من عالم مشترك للبحث والمناقشة يصلون بموجبه إلى النتائج نفسها، ويصفون كل ما ينحرف عن إجماعهم بأنه على خطأ حيث يتبلور مفهوم الجماعة العلمية، وهذه المشاركة ليست واقعاً مفروضاً بقدر ما هي إسهام إيجابي والتزام صريح، وهذا الاتفاق يشكل الدلالة الثقافية للموضوعية التي تشير إلى الاتفاق على معايير وتدابير تشيع في المناخ الفكري السائد عند بحث موضوعات الدراسة ومن ثم يتم الحديث عن النسق القيمي value system [٤١].

٤ – صحة العمليات السلوكية : تدور حول القائم بالعملية البحثية وتعنى صحة عمليات الإدراك، والتذكر، والتفكير، والاستدلال[٤٢].

أ) الإدراك : نقطة البداية ، وهو يتم بالحواس المعروفة، ومن ثم فإن أخطاء الإدراك واردة، ولابد من الاحتياط لمنعها من خلال تكرار الملاحظة، ومنع الانفعال الفكرى، والذهنى.

ب) التذكر : ويتعلق بالذاكرة أو العقل الإنساني الذى يتطلب عمله استرجاع حقائق محددة تعلق بالبحث ، ومن ثم تأتى أخطاء النسيان ، وعدم التذكر التى يمكن التغلب عليها بعملية تسجيل المعلومات بطرق التسجيل ويمثل التقدم فى مجال الحاسبات مجالا خصبا وتطبيقا لهذا الأمر .

ج) التفكير والاستدلال : يحوطه حتى عند الأفراد شديدى الذكاء الكثير من المزالق ، قد تأتى من وجود أوهام معينة فى الذهن –أو نتيجة استخدام مقدمات خاطئة – أو انتهاك قواعد المنطق، أو وجود التحيز الفكرى المسبق، فالتفكير يتم والباحث يختار مشكلته البحثية، وهو يبتكر أدوات جمع المعلومات، وهو يفكر حين يكون بصدد مناقشة فروضه، كما يقوم من خلال الاستدلال بفحص ما يقوم بعمله لكى يرى مقدار منطقيته واتساق أدلته.

الفرع الرابع

"أهداف ومجالات منهجية البحوث السياسية"

أولا: أهداف البحث المنهجي في الظواهر السياسية

تحقق العملية المنهجية في البحث العلمي عدة أهداف بعضها يتعلق بالظاهرة السياسية موضع الدراسة وبعضها يتعلق بالباحثين أنفسهم على النحو التالى:

١- بالنسبة للبحث في الظواهر السياسية

يحقق مجموعة من الأهداف سبق أن فصلناها ونعود الي تركيزها فيما يلي[٤٣]:

أ) توصيف الظواهر السياسية وتصنيفها: يرى البعض أن الغرض الأساسي للبحث العلمي توصيف الظواهر السياسية أو تصنيفها، ويفرق عادة بين الوصف والذي يعنى رصد عناصر الظاهرة كما هى دون مرشد سابق، والتوصيف ويعنى القيام بذلك طبقا لعناصر أو متغيرات محددة سلفاً.

ب) تحليل الظواهر السياسية: بمعني كيف وبأية طريقة حدثت الواقعة السياسية ؟أى عملية تفكيك الظواهر السياسية المركبة، وفهمها على المستوى الجزئى ثم إعادة التركيب مرة أخرى وفهمها على مستوى التحليل الكلى ورؤية مراحل تطورها المختلفة.

ج) التفسير: يتعلق بالإجابة على التساؤل: لماذا حدث؟ أى تحديد المتغيرات التى أنتجت الظاهرة – بالشكل الذى وصفناها به، ووضعها فى إطارها الكبير من خريطة العلاقات بغية

الوصول إلى تعميمات – ونظريات – تجمع معظم جزئيات المظاهرة فى منطق واحد .. وهنـــاك ثلاثة أنواع من التفسير:

- التفسير الاستنباطى: يحاول تفسير الظاهرة المحددة فى ضوء قوانين عامة محـددة سلفا، مع وجود شروط لازمة لنستطيع تفسير الظاهرة بهذه القوانين العامـــة، بمعـنى الانتقال من الجزء إلى الكل، وعادة ما يُقال بأن هذا النوع من التفسير هو العلمى.
- التفسير الاستقرائى: يحاول تفسير الظاهرة وهو عكـــس منطــق وخطــوات التفسير السابق .
- التفسير الاحتمالي: التتابع الزمنى لا يعنى السببية كما يقدم ذلـــك التفســير الاحتمالى ليس حتما أن ما يصدق على الكل يصدق على الأجـــزاء، ولكــن هنــاك احتمالاً أو اتجاهاً قوياً لحدوث ذلك ومعظم التحليلات السياسية هي من التفســيرات الاحتمالية.

د) التنبؤ ورسم مآلات المستقبل: ويتعلق بالإجابة على التساؤل: ماذا سيحدث مســـتقبلا؟ والأمر المطروح للبحث هو هل نستطيع أن نصل إلى تنبؤات، أو احتمالات على درجة عالية من اليقين يبدو الأمر صعباً ولكن يمكن الوصول إلى احتمالات قريبة من الصواب. ونلاحظ أن بنيـة التفسير هى بنية التنبؤ مع اختلاف بسيط ففى التفسير هناك واقعة محددة ومعروفة سلفا ويمكــن تفسيرها فى ضوء شروط محددة بينماف التنبؤ هناك العكس :القوانين وجملة الشروط هي المعروفة والمحددة وبناء عليها تستنتج امكانية حدوث الواقعة فى المستقبل.

هـ) التقويم والضبط والتحكم: بمعنى بناء موقف معين من الظاهرة موضع الدراسة ثم عمليــة التحكم فى بعض العوامل الأساسية والمتغيرات التى تسببها لكى تجعلها تحدث أو تقع إذا كـــانت مرغوبة وتمنع وقوعها أو حدوثها إذا كانت غير مرغوبة.

٢- بالنسبة للباحثين فى علم السياسة

أ) إيجاد لغة مشتركة للتفاهم بين الباحثين السياسيين : يؤدى اتباع منهجية معينـــة فى البحــث السياسى وظيفة اتصالية بين الباحثين من خلال تحديد كيفية الدراسة وتقـــديم أدوات اختبــار المقولات العلمية بما يمكننا من إعادة إنتاجها باتباع ذات الخطوات التى أُنتجت بها سابقا، فـإذا تم التوصل إلى نفس النتائج نكون قد أعدنا انتاج هذه المقولة، وبالتالى تتحقق المعرفة التراكمية.

ب) تقديم أدوات الفهم المنطقى والعلمى للظواهر السياسية: تجمع مناهج البحث بين التحليــــل الاختباري والتحليل المنطقى والكيفى، فهى ليست مجرد قواعد للتوصيف –والملاحظة– والقياس ولكنها أيضا أدوات للفهم المنطقى.

ج) تقديم معايير لتقويم مدى صحة النتائج التى يتوصل إليها الباحثون السياسيون: أي مجموعة مــن الأدوات يتفقون عليها لتحليل وتفسير نتائج الظواهر والأحداث السياسية [٤٤].

لكن يلاحظ عمليا أن هناك الكثير من الدراسات السياسية تتحلل من استخدام المنهجيــة العلمية لاعتبارات منها:

* عدم قدرة المنهج العلمي على تفسير كثير من الظواهر السياسية التي نعايشــــها، لأنهـــا تحوي قدراً كبيراً من الخصوصية.

* كثرة الأخطاء المهنية التي تعود أسبابها إلى ظروف مهنة البحث السياسي وإمكاناتهـــا. ومثال ذلك: عدم توافر البيانات، أو قصور بعض أدوات التحليل عن المعالجة، أو عدم ملاءمتـها أو وجود حظر سياسي أو أمني علي بعض المعلومات بالغة الدلالة في التحليل ....إلخ.

* الانحياز لأدوات التوصيف على حساب التفسير، مثل: الانحياز للأسلوب الكمـــــي في تحليل المضمون.

ثانيا: تحديد نوعية البحوث السياسية وطبيعتها

يأخذ التحليل السياسي صورا كثيرة منها بحوث الدعاية السياسية، والبحوث الساسة الدعوية والعقيدية، والبحوث السياسية الواقعية [٤٥].

١- **بحوث الدعاية السياسية:** تعتبر غاية الباحث في هذه النوعية من البحوث جمع المعلومات التي تؤدي الي تبني أو تبريراتخاذ أسلوب معين أو موقف محدد في الممارسة تحددت صلاحيته بداية من وجهة نظر الأجهزة المنتجة لهذه النوعية من البحوث السياسية والتي غالبا ماتكون موجودة ومرتبطة بالحكومات ، والأحزاب والجماعات السياسية المختلفة (إدارات توصف بأنها أجهزة للبحوث السياسية والاتصال السياسي). ومن وجهة نظرنا يصعب أن نسمي هذا التجميع المعلوماتي من الناحية العلمية بحوثا سياسية علمية وانما هي دعائية أو تبريرية في النطاق السياسي تساند موقفا سياسيا معينا أو تدعم توجها سياسيا محددا.ولفهم هذه النوعية نتصور موقف المحامي من الحقيقة وهو يتبنى موقف طرف واحد أو وجهة نظر ذاتية من الحقيقة ، وهكذا بحوث الدعاية السياسيةالتي تعني الدفاع عن وجهة نظر جماعة أوحزب أو زعيم أو قرار سياسي معين.

٢- **البحوث السياسية الدعوية العقيدية:** تدور هذه النوعية من البحوث حول المثاليات المرتبطة بالالتزام السياسي، وماهية الحكومة الصالحة، النظام السياسي الديموقراطي أو التعددي ، وماهية الأبعاد النهائية للوجود السياسي: النظام، والحرية، والأمن، والعدالة، والمساواة...إلخ. وهي مشاكل أثارها الفلاسفة وتعرض لها المفكرون السياسيون كل بأسلوبه ومنطقه وفلسفته، ومحور الدراسة في هذه النوعية هو القيم السياسية.

٣ - **البحوث السياسية الواقعية:** تدور حول اكتشاف الواقعة السياسية وتركها تعبر عن نفسها. هذا يثير مشكلة العلاقة بين المفاهيم والواقع. فالمفهوم السياسي اصطلاح يتضمن

عملية بناء لحقيقة تجريدية تفرض تعميما لظاهرة ؛ بداية من اكتشاف الواقع، ثم جعل هذا المفهوم أساساً لفهم وقائع جديدة. والمثال على ذلك مفهوم الفصل بين السلطات أساسه فكرة عامة تدور حول أن ما يؤديه الجهاز الحكومي يتنوع إلى ثلاث وظائف تشريعية وتنفيذية وقضائية . تحدث عن هذا المبدأ لوك ومونتسكيو، واستقر دستوريا ولكن المفهوم يعبر عن كليات مجردة تجمع الوقائع فقط ولا توجد هي في الواقع بشكل مباشر.

ثالثا : المنهجية بين عمومية القواعد وخصوصية التطبيقات العلمية

الباحث المنهجي هو ذلك الذي يتبع في دراسة موضوع معين المنهجية العلمية بمعناها الواسع الذي أسلفنا الحديث عنه ، وهو الذي يعرف ماهو أسلوب التحليل، وافتراضاته، إجراءاته، وسائله وأدواته. وبداية ثمة هناك اتجاه قوي يقول بوجود قواعد لعلم مستقل هو علم مناهج البحث له موضوعاته أي ظواهره القابلة للعزل عن غيرها ، فالعقل البشري في بحثه عن الحقيقة يسير في طرق معينة واحدة دائماً وإن تغيرت بعض دروبها تبعاً لموضوع تلك الحقيقية ؛ لكن غايتها واحدة وهي الوصول إلى الحقيقة وهي بدورها واحدة.وفي فترة من الفترات كان علم مناهج البحث مرادفاً للتأمل المجرد ولكنه في الوقت الحاضر يتسم بأنه علم مستقل ذو طابع تجريبي يسعى الباحثون لتوظيفه للكشف عن الحقائق في الموضوعات المبحوثة ، وهو في هذا الإطار يعتمد الأساليب الرياضية والإحصائية، والتجريبية التي قدمتها العلوم الطبيعية، ويتمسك بالمفاهيم الإنسانية التي أوضحت جوانبها وأبعادها الدراسات التاريخية والاقتصادية والاجتماعية. أي أنه منطق تجريبي يعتمد على الملاحظة والمشاهدة ويرفض أن تكون استنتاجاته مردها المنطق المجرد.

والعمومية في مادة مناهج البحث لا تمنع من نسبيةالتطبيق أي التخصص تبعاً لموضوع التحليل ولكن يجب ألا يكون هذا الأخير مطلقاً حيث الدراسة العلمية للظواهر السياسية يجب أن تجمعها فلسفة منهجية واحدة [٤٦].

خامسا: لغة المنهجية العلمية في البحوث السياسية ومدى استخدام الأرقام والتكميم

يحاول العلم أن يقدم نتائجه في صورة تكشف عن الاستيعاب والشمول على نحو يجعل من نتائجه التجريبية حالات وأمثلة لحقائق أوسع وأكبر، ويتطلب ذلك صياغة جديدة يكون لها طابع التعميم الذي يتجاوز حالاتها الخاصة. ويتحقق ذلك بإيجاد لغة علمية تزود العلم ومنهجه بهذا المتطلب وهذه هي لغة الأرقام وهي أفضل لغة للمنهج العلمي لأنها توفر لنتائج العلم الاتساق والاختزال، كما تزيد قدرته على التعميم بمدى لا نهائي من الإمكانيات، وهي بذلك تحقق مثال البساطة المنشود في العلم ، وتهب فروضه الخصوبة والقدرة على توليد النتائج. أن إثبات الفرض لا يتم إلا إذا صيغ في صورة برهانية يكون الفرض مقدمة لها ثم يتم استنباط كافة النتائج الممكنة منها لوضعها موضع التجريب ، ولا قيمة للفرض إلا إذا اتخذ هذه الصورة في معظم العلوم ومنها العلوم السياسية.ويقوم إمكان تطبيق الأرقام على الموضوعات السياسية على مسلمة رئيسية هي امكانية ايجاد "التجانس" والذي يجعلها أفراداً في نظام واحد شامل متجانس فتصبح بذلك قابلة للتحول من بعضها إلى البعض الآخر، فهذا التجانس في الموضوع ، الذي يشمل مدى واسعاً من الأشياء التي يفترق بعضها عن بعض في التجربة المباشرة، هو مصدر التوجيه الواسع الحر للأحداث والوقائع، وقد أدي استخدام الارقام في دراسة الظواهر السياسيةمن حيث بساطتها ودقتها ويقينها، ودلالتهاعلى أوسع مدى من التعميمات إلى تصورها الأداة الأنسب للتعبير عن النتائج التجريبية، بحيث تؤدي بها إلى أوسع التعميمات وأخصب الاستنتاجات [٤٧].

سادسا: التمييز بين منهجية البحوث السياسية الاختبارية والبحوث الطبيعية

بداية يثار التساؤل حول منهجية البحوث السياسية الاختبارية ومنهجية البحث فى العلوم

الطبيعية وهل النموذج الذى يقدم لعلمية العلوم الطبيعية يعد نسقاً يحتذى بالنسبة للعلوم السياسية بمعنى ما هو تقييم الرأى السائد الذى يعتبر أن علمية العلوم الطبيعية هى المثل الذى ينبغى أن تحتذيه العلوم الإنسانية ومنها العلوم السياسيةفى اكتساب الصفة العلمية [٤٨].

الإجابة عن هذه التساؤلات يمكن إيجازها والتوصل إليها من خلال ملاحظة الفروق التالية[٤٩]:

١- **طبيعة مادة الدراسة**: تختلف مادة الدراسة فى العلوم الطبيعية عن العلوم السياسية، ففى الأولى يجد الباحث أمامه عددا قليلا نسبيا من العوامل والمتغيرات تكون طبيعة الحادثة أو الظاهرة (حدوث انفجار معين مثلا) أما فى الثانية وإزاء المادة السياسية يجد الكثير من العوامل والمتغيرات مثال (ظاهرة عدم الاستقرار السياسى).

٢- **صعوبة ملاحظة مادة الدراسة**: يمكن عزل مادة الدراسة الطبيعية فى المعمل – مع ثبات العوامل الأخرى– وتحليلها على هذا الأساس، بينما مادة الظواهر والأحداث السياسية لا يمكن عزلها، وإنما هى جزء من الحركة الاجتماعية (ولذلك يقال فى كثير من الأحيان أن التاريخ هو معمل التجارب).

٣- **عدم تكرار مادة الدراسة**: تعد المادة الطبيعية أكثر قابلية للتكرار، وعلى درجة كبيرة من الوحدة والتواتر، ولذلك يسهل تجريدها فى صورة تعميمات وقوانين كمية ، أما السلوك الإنسانى والظواهر السياسية فهي أقل قابلية للتكرار وليست على درجة كبيرة من الوحدة والتواتر.

٤- **علاقة العلماء بمادة الدراسة**: يعد العالم الطبيعى محايداً إزاء الظواهر التى يدرسها، فى حين أن عالم السياسة جزء من الظاهرة التى يدرسها فى غالب الأحيان – ولذلك هو يتأثر بها بدرجة من الدرجات، وبالتالى إمكانية تحقيق الحيدة، والموضوعية، والبعد عن الذاتية

بعيدة المنال فى معظم الأحيان.

والخلاصة فى هذا الصدد هى صعوبة الوصول في الدراسات ، ومنها السياسية ، إلى نفس الدقة والصرامة العلمية التى تتميز بها الأبحاث والدراسات فى مجال العلوم الطبيعية مما يثير الشك فى الأساس الذى تبنى عليه العملية أساسا وهو مشروعية احتذاء العلوم الإنسانية نموذج العلوم الطبيعية في اكتساب الطابع العلمي [٥٠].

الفرع الخامس

"الأطر التحليلية في الدراسات السياسية"

يقدم هذا الفرع صورة كلية للأطر التى يتم من خلالها تحليل الظواهر السياسية المختلفة مركزاً على الخطوط العامة . ودون دخول فى "جدل الأسماء" حول المناهج المستخدمة فى تناول الظواهر السياسية وتحليلها من قبيل: إطار تحليلى ، إطار فكرى ، اقتراب، منهاج، نظرية، استراتيجية بحث... إلخ [٥١] ، وسوف نبدأ بدراسة الأطر التحليلية للدراسات السياسية ، فإذا كانت العملية البحثية تبدأ بالتفحص العميق للمشكلة البحثية ، فالبحث الجيد ليس مجرد تطبيق لتقنية معينة ، بل ينبع من عملية بناء النظرية ، وعليه فإن نقطة البدء فى مشروع البحث هى التفكير فى العلاقات المتوقعة بين المتغيرات المختلفة ، مثل هذا التفكير لا يمكن أن يتم بعيداً عن الأطر المنهجية التى تلفت الانتباه نحو جانب أو أكثر من إشكالية البحث ، وهكذا فإن الإطر المنهجية تلفت الباحث إلى العلاقات بين المتغيرات، وتساعد فى شرح نتائج البحوث وبالتالى فهم الظواهر السياسية .

والواقع أن وجود عدد كبير من الأطر المنهجية إنما يعبر عن تعقد الظاهرة السياسية وتعدد جوانبها وتشابكها مع ظواهر مجتمعية أخرى ،الأمر الذي يعطى مكنة للباحث فى أن يستخدم اقتراباً واحدًا فى تناول مشكلة ما ، وله أيضا أن يزاوج بين أكثر من اقتراب إذا رأى ذلك ضرورياً لفهم مختلف أوجه المشكلة البحثية.

وسوف نناقش في هذا الفصل الأطر التحليلية ابتداء بإطار تحليل النظم : تعريف تحليل النظم وتحديده ، والأسس العامة لإطار تحليل النظم ،ونركز على نموذج ديفيد إيستون في هذا الصدد لننتهي إلى تقييم الإطارثم ننتقل اليالإطار الاتصالى، ونركز فيه على تحديد ماهية المنهج الاتصالي ومكوناته ، وأسس العملية الاتصالية ، مع إيراد نموذج كارل دويتش في معالجة النظام السياسي لنختتم بعملية تقويم الإطار الاتصالي، ننتقل بعد ذلك إلى إطار

صنع القرار نتناول فيه مفهوم صنع القرار، ووحدات تحليل عملية القرار، ومراحل عملية القرار، وتقويم منهج صنع القرار.

وفي الخطوة الرابعة نتناول الإطار البنائي الوظيفي، لنعرف ماهية البنائية الوظيفية، وأسس التحليل الوظيفي، حيث تناولنا في هذا الصدد نموذج ألموند الوظيفي، لننتهي إلى تقويم الإطار البنائي الوظيفي . وفي الخطوة الخامسة نركز على الإطار المؤسسي ، تعريف الإطار المؤسسي، وأسس وقواعد هذا الإطار، ومعايير صامويل هانتنجتون للمؤسسية، لننتهي إلى تقييم الإطار. وفي الخطوة السادسة نتناول إطار الجماعة في دراسة الظواهر السياسية، ونبدأ بتحديد ماهية إطار الجماعة وأسس وقواعده العامة وتقييمه.

ننتقل بعد ذلك إلى تناول إطار النخبة في دراسة الظواهر السياسية، نقطة البداية هي تعريف النخبة السياسية، افتراضات إطار النخب السياسية - أنواع النخب وأساليب تحديد النخب وتقييمها وكل ذلك في الخطوة السابعة. وفي الخطوة الثامنة نركز عل إطار علاقات الدولة بالمجتمع، حيث نتناول فيه تحديد الإطار، ومعرفة طبيعته، والمفاهيم الأساسية فيه، ونموذج ميجدال في هذا الصدد لننتهي إلى تقييم هذا الإطار.

والجدير بالذكر أن تناولنا للأطر التحليلية يحكمه اعتبارات تتعلق بطبيعة هذه الدراسة وبالتالي لن نتعرض للتفاصيل والانتقادات المثارة حولها ، أو حتي بعض تطبيقاتها حيث أنه من الصعوبة بمكان تضمين ذلك في إطار مبحث واحد في دراسة بهذا الحجم ... وعلى هذا سوف يأتي هذا الفصل في ثمان نقاط: فالأولى إطار تحليل النظم ، والثانية: إطار الاتصال ، والثالثة: إطار صنع القرار ، والرابعة: الإطار البنائي - الوظيفي ، والخامسة: الإطار المؤسسي، والسادسة: إطار الجماعة ، والسابعة: إطار النخبة ، والثامنة: إطار علاقات الدولة بالمجتمع..

الإطار الأول: تحليل النظم

تطور اقتراب تحليل النظم System Theory فى ميادين معرفية أخرى غير علم السياسة ، ثم استعاره علماء السياسة ، وفى مقدمتهم « ديفيد إيستون » ، وهم بسبيل البحث

عن إطار منهجى للبحوث السياسية ، ويعتبر المنهج النظمى من أكثر الأطر المنهجية استخداما فى دراسة النشاط السياسى الداخلى والخارجى ، بل إن هذه الأطر تدور فى فلكه بدرجة أو بأخرى من حيث كونها تستخدم كثيراً من مفاهيمه ، ويمكن إيجاز الأسس العامة لاطار تحليل النظم في التالي[٥٢] :

أولا : الأسس العامة لإطار تحليل النظم

١- يعتبر مفهوم النظام وحدة التحليل، والنظام هو التفاعل بين وحدات معينة، فهو مجموعة من العناصر المترابطة والمتفاعلة . والنظام بهذا المعنى له تطبيقاته الكثيرة السياسية وغير السياسية ، فالحياة السياسية الداخلية تعتبر نظاما ، والتفاعلات السياسية على المستوى الدولى تعد نظاما للسلوك ، وما دام التفاعل يحدث على أصعدة كثيرة فليس عجبا أن تتعدد النظم السياسية داخل نفس الدولة ، فهناك النظام السياسى على المستوى القومى (الدولة ككل) والنظام السياسى على المستوى دون القومي (المحلى) وكلاهما يضم الكثير من النظم الفرعية Sub-systems برلمان ، ووزارة ، وقضاء ، وبيروقراطية ، وتنظيمات حزبية ..إلخ. بل إن نفس النظام الفرعى قد يضم نظماً فرعية أخرى، فالبرلمان مثلا يشتمل على عدد من اللجان المختلفة : سياسية ، اقتصادية ، تشريعية ..... إلخ.

كذلك هناك نظام سياسى دولى يتفرع إلى عدد من النظم الإقليمية : النظام الإقليمى العربى ، النظام الإقليمى لجنوب شرق آسيا .... إلخ. ويمكن أن يحدث التفاعل أفقياً بين الوحدات الموجودة على نفس المستوى ورأسياً بين الوحدات الموجودة على أكثر من مستوى.

٢- يعيش النظام السياسى باعتباره شبكة من التفاعلات السياسية (Political Interactions) فى بيئة أو محيط مادى وغير مادى يتفاعل معه أخذا وعطاء - أى يؤثر فيه ويتأثر به -أي أنه يعرف ظاهرة التوافق أو الاعتماد المتبادل(Interdependence) على أن التفاعل لا يتعارض مع مقولة أن للنظام حدودا (Borders) أي نقاطا تصورية تعين من أين يبدأ وأين ينتهى ؟ أين يبدأ مثلا النظام السياسي وينتهي النظام الاجتماعي ، فالفرد في بيته

وسط أهله تقع أفعاله في اطار الآخر ؛ ولكنه عندما ينتقل من بيته قاصدا اجتماعا حزبيا أو تصويتا في عملية انتخابية يدخل في نطاق النظام الأول .

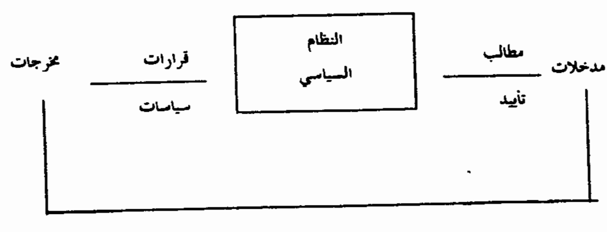
٣- يعد التفاعل سواء فيما بين الوحدات المكونة للنظام ، أو بين النظام ومحيطه جوهر الفكرة ؛ درجة الاعتماد المتبادل Interdependence بمعنى أن أفعال وحدة ما تؤثر على باقي الوحدات ، وأن التغير فى البيئة يؤثر على النظام وأن أفعال النظام تؤثر فى البيئة.

٤- يعد البقاء والاستمرارية المثل الأعلى أو الغاية النهائية لأى نظام ؛ فالنظام السياسى على أى مستوى يعمل على النحو الذى يضمن استمرار وجوده، بيد أن الاستقرار لا ينفى التغير، ولكن التغير ينظر إليه كمرادف للتكيف بمعنى قدرة النظام على الأقلمة للتغيرات البيئية بإجراء تغييرات جزئية فى الهياكل السياسية أو السياسات أو كليهما ، ومعنى هذا أن التغير المقصود هنا هو تغير فى إطار الاستقرار.

ثانيا : ديفيد إيستون ونموذج المدخلات - المخرجات

عرف إيستون النظام السياسى بأنه التفاعلات التى تتعلق بالتخصيص السلطوى للقيم فى المجتمع ، أى بتوزيع الموارد بموجب قرارات ملزمة للأفراد [٥٣]، وقدم إطارا لتحليل النظام السياسى يرى فيه دائرة متكاملة ذات طابع ديناميكي تبدأ بالمدخلات Inputs وتنتهى بالمخرجات Out Puts من خلال قيام عملية التغذية الاسترجاعية Feedback معاً لربط بين المدخلات والمخرجات (شكل ١-١) ويعرف بنظام المدخلات والمخرجات Inputs-Outputs Model

الشكل رقم: (١-١) إطار إيستون للنظام السياسى فى صورة مبسطة



وتشير المدخلات إلى تأثيرات البيئة على النظام ، وتنقسم إلى المطالب (Demands) والمساندة (Support) ، ويقصد بالمطالب ما تريده البيئة من النظام بحيث يتعين عليه فى سبيل الحفاظ على وجوده، أن يستقبل المطالب ويستجيب لها بشكل مرض من وجهة نظر أصحابه ، وفى نفس الوقت ، تقدم إلى النظام تأييدا ماديا ومعنويا يساعده على الاستجابة بنجاح للمطالب، فقيام الناس بدفع الضرائب (مساندة مادية) يغذى القدرة الاستجابية للنظام، ويقصد بالمخرجات تأثيرات النظام على البيئة ، وهى بمثابة القرارات والسياسات التى يتخذها النظام لمواجهة المطالب [٥٤].

أما التغذية العكسية فهى عملية تدفق المعلومات إلى النظام عن نتائج أفعاله ، أى نتائج قراراته وسياساته ، هذه النتائج تولد مدخلات جديدة فى صورة مطلب أو تأييد وتكفل التغذية العكسية للنظام نوعا من الدينامية والحركية [٥٥].

ثالثا : تقويم إطار تحليل النظم

يزود إطار تحليل النظم حقل السياسة بمفاهيم جديدة ، كما أنه يساعد الباحث فى جمع المعلومات وتصنيفها وعرض نتائج البحث ، أضف إلى ذلك أن المنهج لفت الانتباه إلى مشكلات مهمة للبحث من قبيل [٥٦]: ما هى أغراض النظام السياسى ؟ ما هى الوحدات المكونة للنظام؟ كيف يتفاعل النظام مع البيئة؟ أو ما هى المحددات البيئية ؟ كيف تتفاعل وحدات النظام مع بعضها البعض ؟ كيف يحافظ النظام على ذاته ؟ يقابل هذه المزايا الكثير من أوجه الضعف ، فهناك صعوبة التحويل الإجرائى للمفاهيم المستخدمة ، أى وضع مؤشرات لها تقبل الملاحظة والقياس ، هذا العيب يفضى إلى عيب آخر مؤداه صعوبة - إن لم يكن استحالة - الإفادة من نظرية النظم فى وضع فروض تقبل الاختبار، وبالتالى استخدامها فى البحوث السياسية التجريبية المقارنة، إننا يمكن القول إن « المدخلات تؤثر فى المخرجات » ولكن هذا الفرض من الغموض والركاكة بحيث يستحيل التحقق من صحته.

إضافة إلى هذه المثالب تتحيز نظرية النظم للوضع القائم ، فالاستقرار أو بقاء النظام عبر الزمن بمثابة مثلها الأعلى ، وعليه لا تبدو النظرية صالحة لتناول النظم السياسية فى فترات التغيير الثورى أو الجذري.

الإطار الثاني: الاتصال

يرتكز الفاعلون السياسيون National Actors فى وجودهم وتكاملهم على العملية الاتصالية ؛ أي على عملية نقل المعلومات بين المكونات المختلفة لأجزاء النظام السياسى والفاعلين السياسيين فى الداخل وكذلك بين الفاعلين الدوليين على المستوى الدولى، ولا يمكن أن نتصور سياسة بدون اتصال، فالمحكومون لابد أن يكونوا قادرين على توصيل مطالبهم إلى الحكومة، وعلى هذه الأخيرة أن تكون قادرة على توصيل قراراتها إليهم، فكأن دراسة النظام السياسى من منظور الاتصال لا تعدو كونها دراسة للسلوكيات التى تتعلق بتناول المعلومات و تداولها فيما بين الفاعلين السياسيين ، ونفس الأمر ينطبق على المجال الدولى مع اختلاف طبيعة الفاعلين الدوليين .ويكمن جوهر نظرية الاتصال(Communication Theory) إذن فى تناول نقل الرسائل ، وهي ليست الأحداث وإنما معلومات بخصوصها، هذه المعلومات تقبل التحديد والقياس العلمى، ويتكون النظام الاتصالى من العناصر الآتية:

١ – مرسل : قد يكون فردا أو مؤسسة ، أو دولة .

٢ – رسالة :أى المعلومات التى يبعث بها المرسل عن مشكلة أو حدث.

٣ – قناة :يتم من خلالها نقل الرسالة.

٤ – مستقبل :يتلقى المعلومات.

٥ – الذاكرة لتخزين المعلومات.

٦ – تغذية عكسية :الوعى أو المعرفة بنتائج الأفعال.

وهذه هي العناصر الأساسية لأي نظام اتصالي

أولا : أسس العملية الاتصالية

يمكن النظر إلى أسس العملية الاتصالية في علاقاتها بالسلطة أو الظاهرة السياسية علي النحو التالي [٥٧]:

١ – يمكن دراسة السياسة - على أى مستوى داخلى أو خارجى، جزئى أو كلى، كنظام اتصالى ، باعتبارها عملية نقل معلومات فيما بين الفاعلين السياسيين بصدد الأحداث والوقائع والظواهر السياسية المختلفة....

٢ – يواجه جهاز صنع القرار صعوبات حقيقية إذا كانت المعلومات المتوفرة لديه مشوهة أو ناقصة لأن استجابته أى قراره لن تكون للموقف الفعلى وإنما لتصور غير دقيق بخصوصه.

٣ – كلما قلت الفترة بين استقبال المعلومات والاستجابة لها ، دل ذلك على ارتفاع كفاءة النظام وبالعكس كلما زادت تلك الفترة دل ذلك على انخفاض كفاءة النظام أياكانت درجته ونوعيته أو مستواه ...

٤ – كلما ازدادت أهمية الجماعة فى نظر المرء ، كان أكثر ميلاً نحو الإصغاء إلى تعليماتها، وكلما كثر تفاعل المرء مع الآخرين ، كان أكثر حرصا على مراعاة التطابق بين قيمه وقيمهم، الأمر الذي يعني علي المستوي الجمعي امكانية التكامل والاندماج الوظيفي والسياسي ...

٥ – من المتوقع أن يكون لرسائل العائلة فى مجال التنشئة تأثير أكبر من رسائل المؤسسات الأخرى لا سيما فى السنوات الأولى من عمر الانسان؛ ومن ثم غرس البذور الأولي للتنشئة السياسية ..

٦ – إن الجماعات التى تنجح فى نقل رسائلها دون تحريف إلى جهاز صنع القرار هى جماعات فاعلة وقوية ، أى قادرة على الحصول على ما تريد. بعبارة أخرى كلما كان مصدر الرسالة قويا ، فمن المتوقع أن يستقبلها ويستجيب لها النظام السياسى.

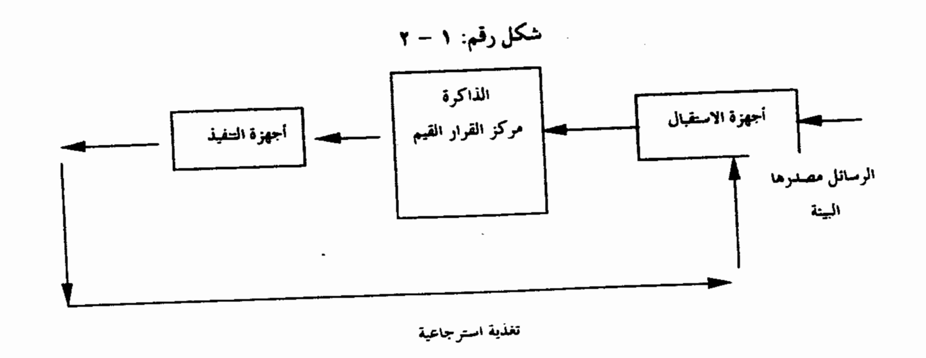
٧ – يظهر الأفراد والجماعات والمؤسسات نوعا من الانتقاء فى استقبال الرسائل، سواء كانت مقروءة أو مسموعة أو مرئية، وقد يرفض المرء استقبال الرسائل التى لا تتمشى مع قيمه أو اتجاهاته الخاصة. هذه الانتقائية قد تفضى إلى التشويه فى المعلومات، وبالتالى إلى اتخاذ قرارات أو مواقف غير سليمة.

٨ – تفيد أنماط الاتصال فى المقارنة بين النظم السياسية المختلفة وبهذا الخصوص، يمكن إجراء المقارنة من زوايا : تجانس المعلومات السياسية ، حجم المعلومات السياسية ،و اتجاه تدفق المعلومات السياسية .

ثانيا: نموذج كارل دويتش فى معالجة النظام السياسى

بلور كارل دويتش - عالم السياسة الأمريكي - منظورا اتصاليا للنظام السياسى عرض له فى مؤلف بعنوان « العصب الحكومى [٥٨] » . حسب هذا المنظور(شكل رقم ١–٢) تتلقى أجهزة الاستقبال Receptors المعلومات (الرسائل Messages) وتقوم بتحويلها إلى مركز القرار Decision-Center ، وهذا الأخير يعتمد على ذاكرته Memory (المعلومات المختزنة) وقيمه Values فى التوصل إلى القرار الذى يبعث به إلى أجهزة التنفيذ effectors التى تتخذ الأفعال الكفيلة بتنفيذه. هذه القرارات والأفعال التنفيذية تثير ردود فعل تتلقاها أجهزة الاستقبال لتحولها بدورها إلى مركز القرار ، وهذا ما يعرف بالتغذية الاسترجاعية Feedback .

شكل رقم: ١ – ٢



وقد قدم كارل دويتش تطويراً لمنظوره الاتصالى بحيث درس به الظواهر المختلفة فى العلاقات الدولية - طامحاً لتطوير نموذج لدراسة السياسة ككل باعتبارها عملية اتصالية محاولاً الوصول إلى تعميمات وقوانين فى هذا الصدد ، والواقع أن هذا النموذج يُعد من أفضل المداخل المنهجية المناسبة لتناول الظواهر السياسية فى ظل الثورة الاتصالية والمعرفية والمعلوماتية في اطارظاهرة "العولمة" أو الكوكبة والتي أصبحت المعرفة وليس المعلومة فقط سلطة بكل ما لهذا الأمر من دلالات منهجية ومعرفية ....

ثالثاً : تقويم المنهج الاتصالى

برغم الصلة الوثيقة بين تحليل الاتصال وتحليل النظم ، إلا أن الأول تغلب على أحد الانتقادات التى توجه إلى الثانى ،و الذى يتمثل فى صعوبة إيجاد مؤشرات واقعية للمفاهيم ، فمكونات النظام الاتصالى واقعية وبالتالى تقبل التحديد والقياس : الرسالة، مرسلها ، مستقبلها، محتواها ..... إلخ كذلك فإن المنهج ساعد فى الكشف عن العوامل التى تؤثر على استقبال الأفراد والأنظمة السياسية للمعلومات ، وعن كيفية تأثير الاتصال على أداء النظم السياسية[٥٩].

وبالمقابل ، يؤخذ على المنهج أنه يستخدم مفاهيم مشتقة من هندسة الاتصال ، والقوى فى تحليل النشاط السياسى الذى يباشره الانسان أو الأحاسيس والعواطف ، تلك التى يصعب التحكم فيها، كذلك هناك جوانب فى نسق الاتصال يصعب إخضاعها للقياس من قبيل: معنى الرسالة ، شدة الرسالة ، العلاقة بين مصدر الرسالة وتأثيرها...إلخ ولكن في كل الأحوال يمكن التواضع علي مجموعة من المقاييس لذلك ..

الإطار الثالث : صنع القرار Decision Making Approach

صناعة القرار عملية ملازمة لجميع النظم السياسية ، على الرغم من اختلاف توجهاتها ، ومستوياتها ، سواء كانت حديثة أو تقليدية ، ديمقراطية أو مستبدة ، ومهما كانت الأيديولوجية التي تنضوي تحتها.

أولاً: مفهوم صنع القرار السياسي

تعرف عملية اتخاذ القرارات بأنها العملية التي ينتج عنها قرار محدد من بين بدائل عدة يجري تعريفها اجتماعياً، وذلك بهدف التوصل مستقبلاً إلى وضع معين كما يتخيله واضعو القرارات.

ويعرف أستاذنا الدكتور حامد ربيع القرار السياسي على أنه "نوع من الإعلان السلطوي عن أسباب التخلص من حالة من حالات التوتر من جانب الطبقة الحاكمة"[٦٠]. وهناك من وضع معايير لتمييز القرار السياسي عن غيره من القرارات، وهذه المعايير هي:

١-بنية القرار وطبيعته. ٢-المشاركون في القرار.
٣-المنظمة التي اتخذ فيها القرار. ٤- عملية صنع القرار.
٥- نتائج القرار.

وهناك من يعتبر القرار سياسياً إذا كان صناعه ممن يمتلكون السلطة السياسية مهما كانت خصائصهم وانتماءاتهم،و بالتالي لا يسمى القرار قراراً سياسيا إلا إذا أصدره من يمتلكون سلطة إصدار القرار، ويستخدمون أو يحق لهم استخدام وسائل الإكراه الشرعي إذا ما رغب طرف أن يتنصل مما يفرضه القرار من التزامات [٦١]. ويتضمن صنع القرار مستويات عديدة للتحليل تشكل في مجموعها إطاراً واسعاً ومرناً يساعد على استيعاب الجوانب المختلفة للظاهرة السياسية ، ومن خلال ذلك كله يتناول المحلل الجوانب النفسية التي من شأنها التأثير في سلوك صانع القرار، كما يتناول تحليل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والأبنية والمؤسسات وأثرها أيضا في سلوك صانع القرار[٦٢].

ثانياً: وحدات تحليل عملية القرار

١-وحدة اتخاذ القرار

تمثل الوحدة القرارية مجموعة الأجهزة المسئولة عن اتخاذ القرار وما تضمه من أفراد، وإجراءات تنظيمية وقواعد ضابطة للسلوك. ووحدة صنع القرار تختلف من نظام سياسي إلى

آخر، فدورها في نظام ديمقراطي غير دورها في نظام مستبد. كذلك، فإن فاعلية الوحدة القرارية تزداد كلما كانت أطول عمراً، وأكثر استقراراً، وتمتلك تقاليد راسخة، ولها إمكاناتها الخاصة[٦٣].

٢-بيئة صناعة القرار (الموقف القراري)

تتداخل في عملية صنع القرار قيم صانع القرار مع صورته عن البيئة المادية والاجتماعية التي تحيط به بما فيها وضعية صانع القرار في المؤسسة التي تتخذ القرار والتي تحد من سلطات صناع القرار، وتفرض عليهم قيوداً.ويمكن تقسيم البيئة العملية إلى [٦٤]:

أ-البيئة الداخلية: وتشير إلى الأوضاع الداخلية من أبنية اجتماعية، وأنساق ثقافية وقيمية، وتنظيمات سياسية كالأحزاب والجماعات الضاغطة ووسائل الاتصال المختلفة، والمكونات الاقتصادية المختلفة، وطبيعة النظام السياسي السائد والأيديولوجية التي يتبناها، والرأي العام وتأثيراته، والموقع الجغرافي والسياسي للدولة، والعلاقات الاجتماعية السائدة والوضع الطبقي والحالة الاجتماعية للناس، والعلاقات السائدة بين جهاز الحكم والمجتمع أي العلاقة بين الدولة والمجتمع، ومدى شرعية النظام السياسي.

ب-البيئة الخارجية : تشمل كل عناصر البيئة الإقليمية والدولية خارج حدود الدولة، وتتضمن سلوك الوحدات الدولية الأخرى سواء كانت دولاً أو منظمات دولية أو شركات اقتصادية وتجارية.

ج- البيئة النفسية لصانع القرار: وتشير إلى اتجاهات أعضاء وحدات القرار، وتصوراتهم، ومعتقداتهم وقيمهم، وخبراتهم وآرائهم السابقة، ودوافعهم، وخلفياتهم الاجتماعية وأحوالهم النفسية وهم يتخذون القرارات. فصانع القرار لا يتأثر بالأوضاع الاقتصادية والمؤسسات السياسية والإدارية، والأوضاع الدولية

فحسب، ولكنه يتأثر بهذه متشابكة مع مجموعة قيمه وتصوراته أي بيئته النفسية التي تشكلت عبر الزمن.

ثالثاً: مراحل اتخاذ القرار

وتتضمن هذه العملية ثلاثة مراحل [٦٥]:

١-مرحلة ما قبل القرار Decision Making: وقد يطلق عليها مرحلة صناعة القرار وتتضمن هذه المرحلة : تعريف الموقف، ومكوناته، وخصائصه، ومآلاته. وتتوقف عملية إدراك الموقف على أجهزة صناعة القرار المختلفة، وعلى مراكز الدراسات، والأجهزة الأمنية، ووسائل الإعلام، وعلى ذاكرة هيئات صناعة القرار، وعلى خبرات الأشخاص الذين سبق لهم التعامل مع مواقف أخرى مشابهة للمواقف الحالية. كما يتوقف توصيف الموقف على المعلومات المنقولة عنه ومدى صحتها. كما تلعب التشويهات الإعلامية، وتزييف الحقائق، والتلاعب بالمعلومات أو نقصها، دوراً سلبياً في تحديد الموقف، وأيضا تحديد الأهداف التي يريد صناع القرار تحقيقها من الأمور التي تؤثر في إدراك الموقف.

٢-مرحلة اتخاذ القرار Decision Taking: وتعني اختيار بديل من بديلين أو أكثر، بناء على نقاشات، ومفاضلات، وترتيب أولويات، وتقييم كل بديل وما يترتب عليه من مكاسب وأضرار، وما يتوفر لصناع القرار من موارد مالية متاحة، وإطارات تنفيذ، ووقت مناسب، ومن ثم فإن هذه العملية تتضمن - أيضاً - أساليب متعددة في التوصل إلى القرار المحتمل، حيث تتضمن المساومات، والمنافسات، والصراع، والتعاون بين الأطراف المشاركة، وتلعب التوازنات السياسية دوراً جوهرياً في هذه العملية.

٣-المرحلة الثالثة: وتتعلق بتنفيذ القرار وتقويمه...

رابعا: نماذج دراسة عملية القرار

هناك الكثير من النماذج يمكن استخدامها لتفسير القرارات السياسية منها[٦٦]:

١ -نموذج السياسة العقلانية (الرشيدة) Rational Policy Model: يفترض هذا النموذج أن صانع القرار فاعل عقلاني رشيد ومن ثم فإن سلوكه وتصرفاته تتميز بالعقلانية وأنها هادفة، وإذا أردنا أن نفسر سياسة ما أو قراراً معيناً فلنضع أنفسنا محل صانع القرار الأصلي، ونتصرف بعقلانية، بمعنى: نسعى لتحقيق المكاسب بأقل التكاليف.

٢ -نموذج "العملية التنظيمية: يشير إلى كون الحكومات هي منظمات واسعة مع مجموعة إجراءات ثابتة، ومن ثم، فإن سلوكها يتبع هذه الإجراءات والقواعد. إن الأطر التنظيمية والقواعد المنظمة تؤثر في سلوك أفرادها، وتقيد تصرفاتهم، وتضيق من حرية اختياراتهم مهما كانت درجة مسئوليتهم وموقعهم في السلطة.

٣ -نموذج "السياسات البيروقراطية: يختلف مع النموذج العقلاني الرشيد بالنسبة لتفسير القرار السياسي، حيث تنتج القرارات في ظل هذا النموذج من المساومة، والتوفيق، والمفاوضة داخل الوحدة القرارية، فالاعتبار في هذا النموذج يكون لدور الجهاز البيروقراطي وتصرفاته ومصالحه وعلاقاته وطرق عمله، وليس للاختبارات العقلانية.

٤ -النموذج الإدراكي أو المعرفي: يرتبط هذا النموذج بالدراسات التي اهتمت بالطريقة التي يعرف بها صانع القرار الموقف، لذلك يتم التركيز على مجموعة المتغيرات التي أكدت عليها دراسات علم النفس الاجتماعي، وعلى جدواها في تفسير السلوك الفردي أو الجمعي. وبين أكثر المتغيرات النفسية انتشاراً، واستخداماً، متغيرات الصورة الذهنية، والنظام العقيدي ، والإدارك ، وسوء الإدراك.

٥ -النموذج التفاعلي: يركز هذا النموذج على مفاهيم الجماعة والبنى الدستورية والهياكل الرسمية وغير الرسمية التي تسهم في عملية اتخاذ القرار: الرأي العام، جماعات الضغط، الأحزاب، وسائل الاتصال، والوكالات والهيئات الحكومية، فالقرار في هذا النموذج يتم بناء على المقايضة، والاتفاق بين كل الأطراف المشاركة، ومن خلال المساومة.

وبالطبع فإن كل نموذج من هذه النماذج يصلح في حالات محددة دون غيرها من الحالات .

خامسا: تقويم منهج القرار

يلفت المنهج نظر الباحثين إلى دور الشخصية، بمعنى الاستعدادات النفسية، فى توجيه أمور الدولة داخليا وخارجياً ، فالأفراد الذين يصنعون القرار فى دولة ما يختلفون فى إدراك نفس المؤثرات البيئية ، وبالتالى فى الاستجابة لها - وفى قول آخر - يرجع إلى المنهج فضل إظهار أهمية عنصر الإدراك فى دراسة السلوك الداخلى والخارجى للقيادة السياسية (٦٧).

غير أن دعاة المنهج لم يصلوا إلى كلمة سواء بشأن العوامل التى تشكل القرارات، والعلاقات الدقيقة بين هذه العوامل والقرارات التى تتخذ بالفعل ، علاوة على طرق معالجة الحالات أو المواقف اللاقرارية.

الإطار الرابع : البنائي–الوظيفي Structural/Functional Approach

يعتبر الاقتراب البنائي – الوظيفي من أهم الأطر المنهجية العامة وأكثرها ذيوعا فى مجال فهم الواقع الاجتماعى وتفسيره ، وينتمى فى الأصل إلى علم الأحياء ، ثم دخل دائرة العلم الاجتماعى على أيدى بعض الأنثروبولوجيين، وبخاصة « راد كليف براون » و « مالينوفسكى ». على أن عالم الاجتماع الأمريكى تالكوت بارسونز هو الذى صاغ إطارا وظيفيا لدراسة المجتمع البشرى ، وتحت تأثير بارسونز وغيره ، قدم عدد من علماء السياسة فى مقدمتهم« جابرئيل ألموند» إطارا وظيفيا لمعالجة النظم السياسية.

أولاً : أسس التحليل الوظيفى

يمكن القول إن من أهم المبادئ الأساسية للتحليل الوظيفي التالي(٦٨):

١ – يعد جوهر التفسير الوظيفى دراسة الأنشطة التى يستلزمها استمرار النظام موضوع البحث . فالنظام السياسى بمثابة نسق أساسي يضم بدوره أنساقاً فرعية ، كل منها يؤدى وظيفة

أو أكثر ، هذه الأنساق تتعانق وتتساند وظيفياً لأجل الحفاظ على توازن النسق الأساسي وبقائه ويتحدد ما هو وظيفي (Functional) ، وما هو غير وظيفي (Disfunctional) في هذا الإطار.

٢ – يترع النظام السياسى دوماً نحو التوازن والاستقرار من خلال آليات التكيف المتأصلة فيه ، فإذا لحق تغير بأحد أنساقه أو كان أداؤه غير وظيفى انتابته حالة من الاختلال يسعى للفكاك منها، والعودة إلى نقطة التوازن سواء بتعديل نمط أدائه أو الاستعانة بآلياته التنظيمية، ومن ثم كانت مسألة البدائل الوظيفية (Functional alternatives) والمتطلبات الوظيفية (Functional Requisites).

٣ – التغير السياسى عند الوظيفيين من طبيعة تدريجية ومرادف للتأقلم . إنه ليس تغيراً ثورياً، ومصدره ليس الحركات الجماهيرية وإنما التجديد من قبل البعض داخل المجتمع.

٤ – يعتمد بقاء النظام على رضاء قيمى عام، أي قبول غالبية أعضائه وتمسكهم باستمراريته.

٥ – إن وجود واستمرار أى نسق فرعى دليل على أنه نافع وظيفياً وهذا ما يعرف بفكرة اللزومية الوظيفية ، فالفساد(Corruption) نسق فرعى وظيفي إذ يسهم فى استقرار النظام ويُقال نفس الشئ بالنسبة للسلبية السياسية في بعض الأحيان ..

ثانيا : إطار ألموند الوظيفي

يرى ألموند النظام السياسى مجمل التفاعلات التى تتعلق بوظيفتى التكامل والتكيف عن طريق الاستخدام الفعلى أو التهديد باستخدام الإرغام المادى المشروع ، وتتشابه الأنظمة السياسية فى كونها تؤدى نفس الوظائف تقريباً ، وإن اختلفت الأبنية التى تباشرها ، كما أن أى بناء سياسى متعدد الوظائف إذ يؤدى أكثر من وظيفة.

بدأ ألموند بتقسيم وظائف النظام السياسى إلى مجموعتين : وظائف مدخلات Input Functions ووظائف مخرجات Output Functions .

وتتمثل وظائف المدخلات في : التنشئة السياسية ، التجنيد السياسى ، التعبير عن المصالح، تجميع المصالح ، والاتصال السياسى . ويقصد بالتنشئة عملية التعلم السياسى ، ويشير التجنيد إلى اختيار وتدريب القيادات السياسية ، ويقصد بالتعبير عن المصالح نقل المطالب من البيئة إلى صناع القرار ، ويعنى تجميع المصالح تنقية وبلورة المطالب حتى يسهل على النظام أن يستجيب لها ، ويتعلق الاتصال السياسى بنقل الرسائل سواء داخل النظام أو بينه وبين البيئة ، وتنحصر وظائف المخرجات فى صنع القاعدة (التشريع) ، وتطبيق القاعدة (التنفيذ)، والتقاضى بموجب القاعدة (القضاء).

وفي مرحلة لاحقة أدخل ألموند قدراً من التعديل على صياغته هذه لوظائف النظام السياسى ، إذ صنف الوظائف الثمانى المشار إليها فى مجموعتين : وظائف التحويل ، أى عمليات تحويل المدخلات إلى مخرجات : التعبير عن المصالح تجميع المصالح ، صنع القاعدة ، التقاضى بموجب القاعدة ، ثم الاتصال السياسى ، أما المجموعة الأخرى فأسماها بوظائف التكيف واستمرار النظام : التنشئة والتجنيد [٦٩].

ثالثاً :تقويم المنهج البنائى - الوظيفى

يساعد المنهج فى الدراسة المقارنة للنظم السياسية المختلفة لأن كل نظام سياسى له مجموعة وظائف ، كذلك أظهر المنهج الدور السياسى للأبنية غير السياسية كالأسرة ودور العبادة والمدرسة ... إلخ .كما أنه قدم مفاهيم تحليلية كالوظائف الظاهرة (Manifest Functions) والوظائف الخفية (Latent Functions) ، كذلك يركز المنهج على الفعل أو النشاط وبالتالى يفضى بالتحليل السياسى إلى التحرر من القيم Value Free مع ارتداء ثوب الموضوعية والحياد . أضف إلى كل هذا فائدة المنهج فى تنظيم عملية البحث وعرض النتائج.

على الطرف الآخر يثير خصوم الوظيفية الكثير من الانتقادات ، فالتحليل الوظيفى متهم بأنه غائى أو موجه نحو هدف أساسى هو استمرار الأمر الواقع ، ومع التحيز لصالح الاستقرار ، تسقط دعوى التحرر من القيم لأن الاستقرار قيمة فى حد ذاته، كما يقال بأن مفهوم الاتفاق أو

الرضاء القيمي لا وجود له فى بلدان العالم الثالث التى تشهد تباينا كبيرا فى القيم بين القلة الموسرة والكثرة الفقيرة. وعلاوة على ذلك ، ينتقد الخصوم بشدة مسلمة اللزومية الوظيفية؛ إذ يرون أن ظواهر مثل الفساد والسلبية تعرض الاستقرار السياسى للخطر، فى المدى البعيد على الأقل، وتعرقل مسيرة التقدم [٧٠].

الإطار الخامس: المؤسسى (Institutional Approach)

يعد الإطار المؤسسى من أقدم المناهج المستخدمة فى التحليل السياسى - وتبعا له - ينظر إلى الدراسة السياسية على أنها دراسة للمؤسسات السياسية من حيث التشكيل والاختصاصات [٧١]، ورغم تراجع هذا المدخل المؤسسى للسياسة مع ذيوع المداخل الأخرى ذات الطبيعة السلوكية إلا أنه مازال له أنصاره الذين يعتبرون «الدولة »وحدة التحليل السياسى، ويرون فى بناء المؤسسات السياسية جوهر التقدم والتحديث السياسى [٧٢] .

أولا : أسس الإطار المؤسسي

يمكن إيجاز أهم أسس الإطار المؤسسي فيما يلي:

١- تختلف النظم السياسية من حيث حجم السلطة التى تتفق لمؤسساتها. ففى نظام ما قد يوجد برلمان قوى وسلطة تنفيذية ضعيفة ، وفى نظام آخر قد يوجد برلمان ضعيف وسلطة تنفيذية قوية ، وقد يخضع نظام ثالث لسيطرة العسكريين ، بل إن الوزن النسبى للمؤسسة قد يتغير زيادة أو نقصا من مرحلة إلى أخرى داخل نفس الدولة.

٢- تضم كل مؤسسة عدداً من الأعضاء لكل منهم دور يؤديه ، هذه الأدوار مكملة لبعضها البعض، وتشغيل المؤسسة مرهون بأداء هذه الأدوار ، ومما يذكر أن بعض هذه الأدوار ذو أهمية خاصة بالنسبة لعمل المؤسسة مثل دور الرئيس أو نائب الرئيس.

٣- تتعرض كافة المؤسسات لعملية تغير مستمر قد تأخذ صورة تطوير المؤسسة أو دمجها فى مؤسسة أخرى أو تغيير اسمها مع استمرار أدائها لنفس الوظيفة.

٤ – تعتبر الحكومة أقوى مؤسسة فى المجتمع الحديث فتأثيرها يمتد إلى شتى مجالات الحياة مع ملاحظة تفاوت ومدى هذا التأثير من دولة إلى أخرى ، ولكن هناك مؤسسات رسمية (Formal Organization) ومؤسسات غير رسمية (Non-Formal Organization).

ثانيا : المؤسسية السياسية Political Institutionalization

يقصد بذلك بناء مؤسسات قادرة على اكتساب قدر من القيمة والاستقرار . ولقياس درجة المؤسسية (Institutionalization) ، ذكر صامويل هانتنجتون عالم السياسة الأمريكي ، أربعة معايير: ينبغي قياس مدي وجودها في أي شكل مؤسسي لكي يتحول الي مؤسسة حقيقية وهذه المعايير هي [٧٣]:

١- التكيف Adaptation : بمعنى قدرة المؤسسة على التأقلم مع التغيرات البيئية سواء أكانت داخلية أم خارجية ، ويتمثل التكيف فى تغيير الأشخاص أو الوظائف ، ويمكن قياسه باستخدام المؤشرات التالية :

(أ) العمر الزمنى Chronological Age : كلما طال عمر المؤسسة الزمن دل ذلك على مقدرة تكيف عالية، والعكس صحيح، أي كلما كان عمرها قصيرا دل ذلك علي مقدرة تكيف منخفضة ...

(ب) العمر الجيلى Generational Age : بمعنى هل التغيرات فى القيادة العليا للمؤسسة تعبر عن تغير جيلى أى هل انتقلت القيادة سلميا من جيل إلى جيل؟ أم لم تنتقل بعد أم انتقلت بطرق عنيفة وعبر خسائر.

(جـ)التغير الوظيفى : بمعنى هل غيرت المؤسسة فى مهامها الأساسية أو الفرعية لكي تتواءم مع تطورات البيئة المحيطة أم لا ؟

٢ -التعقيد Complexity : بمعنى أن يكون للمؤسسة أكثر من وظيفة ، وأن تضم الكثير من الوحدات الداخلية ، وأن تترجم فى ممارساتها قدرا لا بأس به من التخصص ، هذا التعقيد ضرورى لاستمرار المؤسسة، فقيام المؤسسة بأداء وظائف عديدة يكفل لها الاستمرار حتى لو حرمتها الظروف لفترة ما من مباشرة هذه الوظيفة أو تلك.

ولقياس مدى التعقيد ، يستخدم مؤشران : درجة تعدد وحدات المؤسسة وتنوعها ، ثم درجة تعدد وظائف المؤسسة وتنوعها...

٣ -الاستقلالية Autonomy : أى مدى ذاتية أو حرية المؤسسة فى العمل وهو ما يقاس عن طريق:

(أ) الميزانية : أي وجود ميزانية مخصصة ، وواضحة ، ومحددة ..

(ب) شغل الوظائف : أي وجود توصيف موضوعي للوظائف أو المهام التي يشغلها الأفراد أيا كانت مستوياتهم ...

٤ -التماسك Coherence : بمعنى درجة الرضاء بين الأعضاء داخل المؤسسة عن أوضاعهم ، وعن أوضاع المؤسسة ذاتها .... الخ . ويمكن قياسه عن طريق[٧٤]:

(أ) مدى انتماء الأعضاء للمؤسسة.

(ب)مدى وجود أجنحة داخل المؤسسة فى مناسبات التغير القيادى.

(ج) مدى وجود خلافات داخل المؤسسة وما إذا كانت تتعلق بمبادئ وأهداف المؤسسة أم بأمور هامشية أو إدارية عادية ..

ثالثا : تقويم الإطار المؤسسى

لهذا الإطار فضل التأكيد على دراسة المؤسسات السياسية ، فإقامة مؤسسات فاعلة وقادرة على اكتساب شرعية ذاتية يمثل لب عملية بناء الدولة أو بناء الجماعة السياسية في بعض الأحيان ، بل إن أحد الفروق الجوهرية بين المجتمع المتقدم سياسيا والمجتمع المتخلف سياسيّاً أن الأول تحكمه مؤسسات مستقرة بينما الثانى يحكمه أشخاص(٧٤) ؛ إلا أن المنهج المؤسسى لا

يمكن استخدامه فى معالجة السياسة داخل المجتمعات التى تخلو من المؤسسات السياسية الحديثة . إن استخدامه ممكن فقط بالنسبة للبلدان التى بلغت مستوى معقولا من النضج المؤسسى ، كذلك يغفل المنهج حقيقة أن المؤسسة لا يمكن أن تنفصل ماديا عن أعضائها ، وبالتالى فإن دراستها باعتبار أن لها وجودا مستقلا عنهم ليس إلا تسطيحا للواقع ، فالمؤسسة ما هى إلا أفراد يعملون حسب إطار معين ، إذ حينما نتحدث عن البرلمان كمؤسسة ، فإننا نقصد مجموعة النواب المكلفين بأداء وظائف معينة ، صحيح أن للبرلمان ملامح بنائية خاصة به ، ولكنه يستمد أهميته وقيمته من السلوك التشريعى والرقابي لأعضائه ، فكأن العلاقة بين المؤسسة والسلوك علاقة تكاملية والفصل بينهما تشويه للواقع، وهذا الأمر ينطبق علي كل المؤسسات سياسية أو غير سياسية، رسمية أو غير رسمية[٧٥] ..

الإطار السادس: الجماعة (Group Theory)

ظهر اقتراب الجماعة كرد فعل مباشر للتحليل المؤسسي فضلاً عن كونه أحد جوانب حركة قوية استهدفت تحويل اهتمام علم السياسة عن التحليل القيمي المعياري إلى التحليل الواقعي اللامعياري (Anomie) . وفي هذا الصدد تمثل الجماعة أساس نظرية عامة في السياسة؛ مادامت كل الأنشطة السياسية أنشطة جماعات، و لا توجد ظواهر غيرها. ويحقق التركيز على الجماعة مزية الابتعاد بالبحوث السياسية عن الأشياء غير الواقعية، أو "الأفكار المجردة": كالسيادة، والدولة [٧٦].

أولاً: أسس إطار الجماعة

يمكن القول إن أهم أسس إطار الجماعة في التحليل ما يلي [٧٧]:

١- تعد الجماعة وحدة التحليل السياسي، فاهتمام الباحث يجب أن ينصب على الجماعة وليس الفرد، مادامت تؤثر في الحياة السياسية أكثر منه، ولكن في بعض المجتمعات يكون الفرد الحاكم أكثر تأثيرا منها ؛ وبالتالي يكون هو وحدة التحليل الأنسب ..

٢- يتكون النظام السياسي من شبكة معقدة من الجماعات تتفاعل وتتضاغط فيما بينها باستمرار، فالضغوط والضغوط المضادة في النظام عبارة عن الصراع بين هذه الجماعات. وهذا الصراع هو الذي يقرر من يحكم، ويتوقف التغير في النظام السياسي على التغير في تكوين الجماعات.

٣- تؤثر الجماعة على اتجاهات وسلوك أعضائها، فقد أظهرت الدراسات الخاصة بالتنشئة السياسية أن الجماعات المرجعية reference groups تمارس تأثيراً مهماً بهذا الصدد، ومن أمثلة هذه الجماعات: الأسرة، وجماعات الرفاق، والمدرسة والحزب..إلخ. هذه الجماعات تغرس في عقل المرء قيما واتجاهات وتصورات: منها ما هو اجتماعي له دلالة سياسية، ومنها ما هو سياسي. ويتوقف التأثير التربوي للجماعة على درجة توحد الفرد معها؛ فكلما قوى ارتباط الفرد بالجماعة ازداد تأثيرها عليه. وكذلك يزداد تأثير الجماعة على الاتجاه السياسي لأعضائها إذا كانت لها علاقة مباشرة بالعملية السياسية.

٤- تمارس الجماعات تأثيراً على النظام السياسي -وبهذا الخصوص- تركز اهتمام الدارسين على الدور السياسي لجماعات المصلحة. وجماعات المصلحة عبارة عن تجمعات تطوعية منظمة تسعى إلى التأثير في السياسة العامة في الوقت الذي تحجم فيه عن تحمل مسئولية مباشرة في الحكم. وتتوقف فاعلية جماعة المصلحة في مباشرة تأثيرها هذا على عدة عوامل من بينها قدرة الجماعة على النفاذ أو الوصول إلى جهاز صنع السياسة العامة أي إلى الحكومة، والخصائص الذاتية للجماعة من حيث حجم العضوية ودرجة تماسكها ، ومدى اهتمام الأعضاء بقضاياهم ، وحجم مواردها المالية، وطبيعة القضايا العامة أو السياسات المطروحة في وقت ما..إلخ [٧٨].

وتستخدم الجماعات المصلحية في ممارسة نشاطها جملة من الأساليب من قبيل المساومات التحتية، والدعاية، والمساندة الانتخابية ، وخلق علاقة خاصة مع الأحزاب ، كما تستخدم العنف أحيانا..إلخ. وقد اهتمت دراسات بمناقشة جدوى هذه الأساليب، وتوصلت

إلى أن أكثر الأساليب فاعلية هو خلق علاقات شخصية وثيقة مع أعضاء البرلمان ورجال الإدارة العامة [٧٩].

وإلى جانب قيام الجماعات بالتعبير عن المصالح، فإنها تؤدي وظائف أخرى من قبيل زيادة مشاركة وفاعلية الأفراد، والمساهمة في الاستقرار السياسي.

ثانياً: تقويم إطار الجماعة

يرجع الفضل إلى هذا الإطار في الكشف عن الدور السياسي للجماعات المرجعية والمصلحية. لقد سلط هذا الإطار الضوء على أنماط الجماعات، وعلاقتها بالنظام السياسي، والعوامل التي تتحكم في التأثير الذي تباشره. ويقابل ذلك قصور يتمثل في العجز حتى الآن عن صياغة نظرية عامة للسياسة تنهض على مفهوم الجماعة. ويرجع ذلك إلى غموض مفهوم الجماعة، وتعدد تعريفاته النظرية، وصعوبة تحديده إجرائياً. إن أنصار هذا الإطار بوجه عام لم يتجاوزوا مرحلة بناء الأطر النظرية إلى اختبار المقولات المثارة في هذا الشأن في سياقات ثقافية مختلفة أو ما يطلق عليه المقارنات عبر الثقافية Cross-Cultural Comparisons وهو ما يمكن أن يحققه التراكم العلمي في دراسات تتبع هذا الإطار [٨٠].

الإطار السابع: الصفوة أو النخبة

يرى أنصار اقتراب الصفوة أو النخبة أن أي مجتمع – مهما كان مستواه من التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي – لا يخلو من أقلية تسيطر وأكثرية تخضع لسيطرة تلك الأقلية، ويطلقون على تلك الأقلية الحاكمة المنفذة اسم "الصفوة" أو "النخبة"، وأحياناً يطلقون عليها اسم "الطبقة الحاكمة"، أو "الطبقة السياسية"، أو "الطبقة المسيطرة"، أو "السلطة الحاكمة"، أو "أصحاب النفوذ"[٨١] ، وفي التراث العربي مفهوم مقارب لذلك وهو السراة ومنه من قال :

لا يصلح الناس فوضي لا سراة لهم ... ولا سراة لهم اذا ما جهالهم سادوا

أولا: تعريف الصفوة السياسية

توجد تعريفات كثيرة لمفهوم الصفوة أو النخبة (Elite) والذي دخل مجال الدراسات السياسية الغربية كمفهوم واقتراب تحليلي بديل لمفهوم الطبقة (Class) اللصيق بالمنهج الماركسي. وأهم هذه التعريفات يرى الصفوة الحاكمة "مجموعة الأفراد المهيمنة على عملية صنع القرار السياسي، وتخطيط سياسات المجتمع بوجه عام". ومن يعتبرها مجموعة صغيرة نسبيا، ومنظمة بشكل عضوي، تمارس السلطة بشكل شرعي أو غير شرعي، أو تطالب بحقها في ممارستها، أو تعتقد أن لها حق ممارستها على الجماعات الأخرى التي ترتبط بها في علاقات سياسية أو ثقافية." وثمة من يعرفها على أنها" كبار موظفي الحكومة، والإدارات العليا والأسر ذات النفوذ السياسي كالأسر المالكة والأرستقراطية"[٨٢].

ثانيا: افتراضات اقتراب النخبة

يقوم إطار النخبة علي عدة افتراضات هي[٨٣]:

١ – تبعية الظاهرة السياسية وعدم استقلاليتها عن قوى وظواهر اجتماعية واقتصادية أخرى ، فالظاهرة السياسية جزء من البيئة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لمجتمع ما ..

٢– انقسام المجتمع إلى فئتين: أقلية صغيرة تمتلك قدراً كبيراً من النفوذ والتأثير في عملية صنع القرارات والسياسات، هذه الأقلية يطلق عليها النخبة أو الصفوة، وأكثرية تفتقر إلى عناصر الاقتدار التي تملكها النخبة. والنخبة لا تعترف بالتقسيم الطبقي ولا الإثني ولا الجغرافي أو الديني.

٣– تتركز القوة السياسية في أيدي أقلية ولا تنتشر في المجتمع.

٤– خلف من يملكون زمام السلطة في الدولة توجد جماعة ثابتة تمتلك صفات معينة تميزها عن غيرها، وتظهر هذه الجماعة نفوذاً سياسياً حاسماً.

ثالثا: أنواع النخب

تتنوع النخب وتتعدد بحسب الزاوية التي ينظر منها إليها، ويميز البعض بين ثلاثة أنواع من النخب الإستراتيجية [٨٤]:

١- النخبة التي تعمل على تحقيق الأهداف العامة للمجتمع وهي النخبة السياسية.

٢- النخبة التي تعمل للتكيف مع البيئة المحيطة بها وهي النخبة الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية.

٣- النخبة التي تعمل من أجل تحقيق التكامل في المجتمع، وهي نخبة المفكرين والمثقفين، الذين يحققون الوحدة المعنوية والنفسية للجماعة.

وتصنف النخبة إلى حاكمة وغير حاكمة. كما تقسم إلى ثلاث مراتب: النخبة العليا، والنخبة الوسطى، والنخبة الهامشية. وقد ترتب النخبة ثلاثة رتب الأولى: هي الجماعات الوظيفية والمهنية التي تحظى بمكانة عالية في المجتمع، والثانية: هي الطبقة السياسية، وتضم كافة الجماعات التي تمارس القوة والنفوذ، والثالثة : وهي أقل حجماً داخل الطبقة السياسية، ولكنها تضم الممارسين الفعليين للقوة السياسية في المجتمع.

رابعا: تحديد النخبة وتحليلها

رأى الباحثون في دراسة النخبة أن هناك اقترابات معينة تساعد الدارسين على تحديد النخبة والتعرف عليها، وهذه الاقترابات تتمثل فيما يلي [٨٥]:

١-اقتراب المناصب: ويعني أن أولئك الذين يتصدرون المناصب العليا في المؤسسات السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والإعلامية، والعسكرية هم الذين يشكلون نخبة ذلك المجتمع وأصحاب القوة والقرار فيه. لذلك على الباحث الذي يتبع اقتراب النخبة في دراسته أن يقوم بتحديد تلك المناصب الهامة ليتعرف على النخبة الحاكمة أو المسيطرة.

إلا أن المناصب الرسمية وتصدرها لا يعني بالضرورة أن المحتل لها هو صاحب القوة في المجتمع والقرار، بل على العكس يمكن أن يكون أداة طيعة في أيدي أصحاب القوة الفعلية التي تدير الأمور في الظل وخلف الستار.

٢-اقتراب السمعة: يشير هذا الاقتراب إلى أن الناس الذين يشتهرون في المجتمع بوصفهم أصحاب القوة والقرار والنفوذ هم الصفوة . ويتم دراسة بناء القوة تبعاً لهذا الاقتراب عبر احتساب أحكام العارفين ببواطن الأمور والمتخصصين والملاحظين للعمليات السياسية في المجتمع. ويكون ذلك إما عن طريق قائمة معدة بأسماء من يعتقد أنهم أصحاب القوة تقدم لهؤلاء المحكمين، لترتيب أعضائها طبقاً لقوة كل منهم مع حريتهم في إضافة أسماء إليها. أو أن تترك لهم حرية الاختيار في وضع القائمة أساساً، وذلك تبعاً لتقديراتهم لأصحاب القوة ووفقاً لمقاييسهم هم.

إلا أن هذا الاقتراب قد تعرض لانتقادات عديدة منها على وجه الخصوص أن تقدير القوة قد تشوبه الذاتية ولا يعبر عن القيمة الحقيقية للقوة [٨٦].

٣-اقتراب صنع القرار: يرى أنصار هذا الاقتراب أن معرفة الصفوة تتوقف على معرفة المشاركين في صناعة القرارات الهامة في المجتمع. ومن ثم لابد من تحديد القرارات الهامة، وتحديد المشاركين فيها لمعرفة أصحاب القوة والقرار والنفوذ في المجتمع. إلا أن تحديد القرار المهم وغير المهم يعد أمرا نسبيا، ثم إن المشاركة في المناصب الرسمية لا تعني القوة الفعلية[٨٧].

٤-اقتراب المدخلات والمخرجات: لقد قدم كل من "باجراش" و "باراتز" إضافة مهمة، وذلك بإيضاحها أن للسلطة جانبين وأنها لا تقتصر على أحدهما وهما:

أ) جانب المدخلات: أي سلطة تحديد الموضوعات التي يواجهها النظام السياسي أو يتعرض لها بالبحث لاتخاذ القرار، وكيفية عرض هذه الموضوعات. ذلك أن الذين يمارسون وظيفة عرض القضايا على صانع القرار

يؤثرون بدرجة كبيرة في عملية صنع القرار، وذلك عن طريقة المعلومات وترتيب القضايا، وعرض المقترحات والبدائل. فالنفوذ يمكن أن يعبر عن نفسه إما في شكل التأثير في مسار القرار ونوعه، أو في منع القضايا من أن تثار في إطار النظام السياسي [٨٨].

ب) جانب المخرجات: حيث يرتبط مفهوم النخبة بالسلطة التي تمتلك القدرة على توزيع القيم في المجتمع وصنع السياسات. وهي تضم جانبين: التأثير في صنع القرار السياسي، والتدخل لمنع قضايا معينة من أن تثار أو تحتل أولوية في مدخلات النظام السياسي. ذلك أن كل نظام سياسي ينطوي على انحياز لقيم وقضايا ومصالح على حساب أخرى، ويترتب على ذلك أن تسمح قنواته بإبراز قضايا وإهمال أخرى أو تشويهها. وهذا هو واحد من مجالات سلطة النخبة السياسية. فتحديد النخبة لا يتوقف على عملية صنع القرار، ولكن إلي جانب ذلك على قدرة النخبة على إثارة القضايا أو عدم إثارتها، أو في القدرة على منع اتخاذ القرار إذا أثيرت القضية، فعدم اتخاذ القرار في قضية مثارة هو قرار أيضاً وقد يكون هو الأكثر أهمية في بعض الحالات والأوضاع السياسية [٨٩].

خامسا:مصادر تجنيد النخبة

تختلف المصادر التي تأتي منها النخبة السياسية وعادة ما تتميز المجتمعات المتقدمة بوضوح مصادر وقنوات تجنيدها وقيامها علي أسس موضوعية تتعلق بالكفاءة والجدارة علي عكس المجتمعات المتخلفة ؛ وعادة ما تأتي النخبة في تلك المجتمعات بدعم الرأي العام ومن خلال قنوات الأحزاب السياسية والعمل السياسي العام ، أما في المجتمعات المتخلفة فلا توجد عادة معايير واضحة لتجنيد النخبة السياسية تلك التي تستند مصادر قوتها إلى الأصول القبلية ، أو المؤسسات البيروقراطية والعسكرية أو حتي الأقليات المهيمنة ويعد مدخل

تشريح الأصول الاجتماعية للنخبة السياسية ، وبيان ركائز ومصادر قوتها من أهم المداخل العلمية في فهمها وتحليل قراراتها وسياساتها .

سادسا: تجديد النخبة ودورانها وجمودها

تتسم المجتمعات المتقدمة بانفتاح قنوات الدخول والتصعيد في إطار النخب وقيامها علي أسس تتعلق بالكفاءة والجدارة علي عكس الحال في المجتمعات المتخلفة، والنتيجة المنطقية هي أن النخب في المجتمعات الأولي متجددة تشهد دورات من التغير والتجديد في الأشخاص والسياسات مما يبعث الحيوية فيها أما في المجتمعات الثانية فالاستمرار تحت دعوي الاستقرار هو المبدأ مما يؤدي إلى أن يؤول الأمر في النهاية إلى الجمود والتكلس السياسي في تلك المجتمعات.

الإطار الثامن : علاقات الدولة بالمجتمع

ركزت الانتقادات الموجهة لنظريات التحديث والتنمية، والنظريات التنموية الغربية عموما على افتقارها لتفسير علمي للكثير من ديناميات مجتمعات العالم الثالث. وفي هذا الإطار النقدي قدم العالم جون ميجدال اقترابا يستوعب العلاقات بين الدولة والمجتمع ويهتم بعملية التفاعل بينهما[٩٠]، حيث يرى أن الكثير من الدراسات تناولت العلاقة بينهما ولكنها لم تضع إطاراً تحليلياً يستوعب تلك العلاقة ويسبر أغوارها ؛ للوصول في النهاية إلى معرفة خصائص تلك العلاقات وأنماطها، والعوامل المؤثرة فيها.

أولا: طبيعة إطار علاقة الدولة بالمجتمع

أسس ميجدال هذا الاقتراب الذي أولى اهتماماً كبيراً للتغير والنظام في الدولة وخصوصاً في دول العالم الثالث غير المتقدم اقتصاديا، حيث أن بحث الدور الذي تلعبه فعليا تلك الدول يتطلب اقتراباً متشابكاً للمحافظة على الأنواع الخاصة من النظام وعملية التغير في المجتمع ككل . ولفهم كيفية بقاء المجتمعات وتغيرها يتوجب البدء بالمنظمات التي تمارس

الضبط الاجتماعي والتي تخضع الميول الفردية للسلوك الذي تصفه تلك التنظيمات، وتتراوح هذه التنظيمات الرسمية وغير الرسمية، ما بين الأسر، وجماعات الجيرة وحتى الشركات الكبرى، حيث تستخدم أنواعاً من العقاب والثواب والرموز، لإقناع الشعب بأن يتصرف تبعاً لقواعد اللعبة. والتي تمثل بدورها المعايير والقوانين التي تعين حدود السلوك المقبول في المجتمع. وتاريخ العلاقات بين تنظيم الدولة والتنظيمات الاجتماعية كان في الغالب محكوماً بالمواجهة بين دولة تسعى إلى فرض أنماطها ومعاييرها، وبين تمرد التنظيمات الأخرى عليها. لقد كان الصراع ينصب على من يصنع القواعد، ومن يفرض الحقوق الخاصة التي تحدد استخدام الممتلكات والموارد في المجتمع. وتسعى الدولة لإنجاز هيمنتها وسيطرتها على التنظيمات الاجتماعية الأخرى الممتنعة، وهو ما يسمى بعملية الضبط الاجتماعي، باستخدام الرموز والقيم والإكراه.

ثانيا: مقياس الضبط الاجتماعي

وتترجم تنمية مستويات الضبط الاجتماعي في مقياس له ثلاث مؤشرات:

١- الإذعان: حيث يتم الانقياد والإذعان من قبل الشعب للدولة، وتلعب القوة دوراً تقليدياً في عملية الإخضاع.

٢- المشاركة: إن قادة الدولة يسعون إلى أكثر من الإذعان، فهم يحصلون على القوة أيضاً من خلال تنظيم الشعب لأداء مهام خاصة في التكوينات المؤسسية لتنظيم الدولة، والمشاركة الفعلية في الأنشطة التي تحددها الدولة.

٣- الحصول على الشرعية: ذلك أن أعظم عامل قادر على تحديد قوة الدولة هو الشرعية. فالشرعية تعني قبول المكونات الرمزية، تلك التي تجسدها المكافآت والعقوبات. إنها اعتراف شعبي بأي نظام سياسي معين. وقوة تنظيم الدولة في أية بيئة صراعية تتوقف في قسم كبير منها، على الضبط الاجتماعي الذي تمارسه (الإذعان ، المشاركة ، الشرعية) . وفي المقابل فإن التنظيمات الاجتماعية الأخرى تحاول أن تدفع سيطرة الدولة وهيمنتها، وتسعى بدورها إلى تحقيق ضبط اجتماعي، من خلال استخدام العملية ذاتها والمتمثلة في:

الإذعان والمشاركة والشرعية لحماية مناطق نفوذها وتقويتها، حيث تحاول فيها تحديد الكيفية التي ينبغي بها تنظيم الحياة الاجتماعية، وتحدد قواعد اللعبة التي ينبغي أن تسود.

ثالثا: الأسئلة البحثية الخاصة بإطار علاقة الدولة بالمجتمع

ويعرض ميجدال في اقترابه هذا مشروعاً بحثياً يمثل هيكلاً مكوناً من مجموعة من الأسئلة التي تساعد على دراسة العلاقة بين الدولة والمجتمع، وتفيد في بناء مدخل تحليلي يستوعب هذه العلاقة ، كما يفيد في مقارنة الأنظمة السياسية كما يلي:

١- تحت أي ظروف يختلف توزيع الضبط الاجتماعي في بيئة صراعية؟ وكيف يمكن تفسير الاختلافات في السيطرة الاجتماعية من مجتمع إلى آخر؟

٢- هل نستطيع التعميم بشأن تأثير القوى عبر الوطنية في توزيع الضبط الاجتماعي؟ وكيف تؤثر هذه القوى في الدور الذي تلعبه بواسطة التنظيمات الاجتماعية المحلية في الحفاظ على نظام معين أو تعزيز بعض أنواع التغير الاجتماعي؟

٣-كيف يتأثر شكل السياسة أو نمط النظام السياسي، سواء كان ديمقراطياً أو سلطوياً بواسطة توزيع الضبط الاجتماعي؟

٤- متى تمارس التنظيمات الاجتماعية الأخرى إلى جانب الدولة ضبطاً اجتماعياً فاعلاً وذا دلالة؟ وكيف تتأثر قدرة الدولة في مختلف المناطق والقضايا؟

٥- ما هي طبيعة الصراع بين الدولة والتنظيمات الاجتماعية الأخرى بعد الحرب العالمية الثانية؟ وما هي التنظيمات الاجتماعية التي كان لها أكثر النجاحات في الحفاظ على توسيع الضبط الاجتماعي في مجتمعاتها؟ وهل تغير هذا النمط عبر الزمن؟ وهل هذا النمط موجود عبر الثقافات؟

٦- ما هي مضامين ميزان التغير بين الدولة والمجتمع في الدول المتطورة؟

٧- كيف تتواءم الدول والتنظيمات الاجتماعية الأخرى فيما بينها في المجتمعات التي لم تنجز الدولة فيها هيمنتها؟

ولقد لاحظ ميجدال أن أنماط الضبط الاجتماعي تختلف عبر المجتمعات، ففي الدول المتقدمة التي تتميز بارتفاع مقدار الضبط (أي أعلى تمركزاً وانتشاراً)، يكون المستوى الكلي للضبط الاجتماعي عالياً ويتمركز في قمة هرم الدولة. بينما العكس في المجتمعات الضعيفة يكون المستوى الكلي للضبط الاجتماعي متدنياً. لقد قدم ميجدال مصفوفة يبرز فيها صورة توزيع الضبط الاجتماعي بين الدولة والمجتمع تتكون من أربعة أنماط كما يلي:

أ- أن يكون المجتمع قوياً، والدولة قوية.

ب- أن يكون المجتمع قوياً والدولة ضعيفة .

ج- أن يكون المجتمع ضعيفاً والدولة ضعيفة.

د- أن يكون المجتمع ضعيفا والدولة قوية.

هوامش واحالات القسم الأول

١- حول مفهوم المنهج والعمليات المنهجية في الدراسات الاجتماعية والسياسية ، راجع :

Roberts Bernstien & Jams Dyer, An Introduction to Political Science Method, New Jersy, Prentice Hall, Ine.1990, pp. 13-23; David Dooley, Social Research Methods, New Jersey, Prentice, 1990.

حامد ربيع ،محاضرات في نظرية التحليل السياسي، ألقيت علي طلاب الفرقة الثالثة ، قسم العلوم السياسية ، العام الجامعي١٩٧٧-١٩٧٨ ، القاهرة :دار النهضة العربية ،.ص ص٨٥-٩٧ ؛ فاروق يوسف أحمد ، مناهج البحث العلمي ، القاهرة: مكتبة عين شمس ١٩٨٢، ص ص٧٩-٨١ ؛ مني أبو الفضل ، المنهاجية الإسلامية بين التأصيل والتنظير(ضمن أعمال ندوة: قضاياالمنهجية والعلوم السلوكية) والتى عقدها جامعة الخرطوم بالتعاون مع المعهد العالمي للفكر الاسلامي بواشنطن ١٩٨٧ ، ص ص ٣-٦.

٢- حول مفهوم الـ Paradigm وتحولاته المنهجية راجع :

Norman Long, From paradigm Lost to Paradigm Regained, in Norman Long & Ann Long (eds), Battle fields of Knowledge: the interlocking of theory and Practice in Social Research and Development, London: Chopman and Hall Inc., 1992, pp. 16-47.

توماس كون، بنية الثورات العلمية (مترجم) الكويت:المجلس الأعلي للثقافة والفنون والآداب(سلسلة عالم المعرفة)، ١٩٨٦.

٣- من الدراسات المهمة التي تناقش مدي علمية دراسة الظواهر السياسية راجع :

حامد ربيع ، مرجع سابق ، ص ص ٢٠-٢٧.

Russsel Keat & John Urry ,Social Theory as Science ,London :Routledge& Kean Paul Ltd ., 1995,pp.25-35.

Marian Feldblum, The Study of Political Thought: what does Replicability have to do with it?, Washington Dc .Vol.29,1996.

Alasdair Macintger,Is Science of Comparative Politics Possible? In Alan Byen (ed.,), The Political philosophy of Social Explanation, (Oxford: Oxford University, 1973), pp. 171- 188.

٤- حول هذا المعني راجع :

Alberto Arce, The Dynamics of Knowledge, in Norman Long, op.cit., pp. 211-247.

وأيضا: د.حامد ربيع ، المرجع السابق، ص٢٣.

٥- راجع حول هذا المعني :-

S.C.Brown (ed.), Philosophical Disputes in Social Science, New Jersey: Humanities Press, 1998, pp.51 –71.

وأيضا: د.صلاح قنصوة، في فلسفة العلوم الاجتماعية ، القاهرة: مكتبة الانجلـــو المصريـــة ١٩٨٧ ص ص٣٥ – ٤٣.

٦- د. صلاح قنصوة، المرجع السابق، ص ص ١١٣- ١١٥.

٧- د. حامد ربيع ،المرجع السابق ، ص ص ٨٥ – ٩٥.

٨- في التمييز بين هذه المفاهيم السياسية راجع :

عبد الله ناصف ، السلطة السياسية :ضرورها وطبيعتها، القاهرة : دار النهضـــة العربيـــة، ١٩٨٧، ص ص ١٩-٢٦.

وللمقارنة بمفهوم الدولة واقترابالها راجع :

Timothy Mitchell, The limits of the State: Beyond Statist Approach, American political science Review, Vol.85, No.1 March, 1991.

٩ – حول هذا المعني راجع :

د.حامد ربيع ، المرجع السابق ،ص ص ٣٩- ٤٣.

١٠- راجع حول هذا المعني:

Alan Swingewood, A short history of Socialogical Thought, London: Macmilin, 1984, 30- 50

وقارن المقدمة المنهجية في دراسة :

د. حامد عبد الماجد ، الوظيفة العقيدية للدولة الاسلامية : دراســة منهجيــة في النظريــة السياسية الإسلامية ، القاهرة: دار النشر والتوزيع الاسلامية، ١٩٩٢ ،ص ص ١٣ –٢٥.

١١- راجع في هذه الدراسة : تحديد المشكلة البحثية وصياغتها وذلك للمزيد من التفصيـل والربط.

١٢- راجع في هذه الدراسة : بناء الإطار النظري: تعريف المفـــاهيم وتحديـــد المتغـــيرات الأساسية.

١٣ – راجع في هذه الدراسة : بناء الفروض العلمية وصياغتها.

١٤ – راجع في هذه الدراسة : عملية جمع المعلومات والبيانات السياسية وتحليلها.

١٥- حول هذه المراحل راجع:

George Catlin, The Rules of Social Method, New York: The free press, 1966, pp. 76-86.

وأنظر أيضا: د. صلاح قنصوة ، المرجع السابق ،ص ص ٣٥ – ٣٨.

وكذلك د.حامد ربيع ، المرجع السابق ،ص ص ١١٥- ١١٨.

١٦ –راجع حول التفسير والتحليل العلمي للظواهر السياسية والانسانية عامة :

Charles Taylor, Interpretation and Human Sciences, (Philosophical Paper), (Cambridge: Cambridge University Press ,1985) pp.7-12.

–١٧

Peter J.May, Politics and Policy Analysis, Political science Quarterly, Vol.1986, pp.5-20

١٨ – حول علاقة التعميم ببناء النظرية وتطبيقه في حالات محددة راجع :

D.Little, Generalization and Theories, in Theories of Peasant Rebellion: Understanding Peasant in China, (New Haven, Yale University Press, 1989),PP. 187- 271.

١٩ –حول هذا المعنى راجع:

د. حامد ربيع ، المرجع السابق ،ص ص ١١٥– ١٢٨.

Magdalena Villareal, The Poverty of Practic: Power, Gender and Intervention from an Actor –oriented Perspective, in Norman Long & Ann Long (ed.), op.cit., pp.247-268.

٢٠– حول هذا المعنى راجع :

د. حامد ربيع ، المرجع السابق ، ص ص ١٢٠ – ١٢١وللمقارنة مع الظاهرة الاقتصادية :

Alexander Gersckenk, Economic Backwardness in Historical Perspective, New York, Fredericka praeger publishers, 1962, pp.6- 15.

٢١– راجع في هذه الدراسة : صنع القرار السياسي لمزيد من التفاصيل.

٢٢– راجع في هذه الدراسة : النخبة السياسية لمزيد من التفاصيل.

٢٣– راجع في هذه الدراسة : تحليل النظم لمزيد من التفاصيل.

٢٤– راجع في هذه الدراسة : حول تحليل المضمون لمزيد من التفاصيل.

٢٥ – حول هذا المعنى راجع :

د.ناهد صالح ، المنهج في الدراسات المستقبلية ، الكويت مجلة عالم الفكر ، المجلد ١١٤ ، العدد ٤ ، ١٩٨٤ ، ص ص ١٩٧ – ٢١٣.

وللمزيد حول مواصفات السيناريوهات ووصفها راجع أيضا:

ابراهيم العيسوي ، السيناريوهات ، بحث في مفهوم السيناريوهات وطريقة بنائها في مشروع مصر ٢٠٢٠ : أوراق مصر ٢٠٢٠ ، القاهرة :منتدي العالم الثالث، العدد ١ ، يوليو ١٩٩٨.

٢٦– راجع هذه الدراسة للمزيد من التفاصيل.

٢٧– راجع هذه الدراسة للمزيد من التفاصيل.

٢٨– عن الفروض العلمية واختبارها راجع :

James D.Fearon, Counter Factuals and Hypothesis Testing in political Science World Politics, No.43 (January 199), pp.169-195.

٢٩ – راجع هذه الدراسة للمزيد من التفاصيل.

٣٠ – حول الاتجاهات والقوانين العلمية في الدراسات الاجتماعية والسياسية راجع :

Ernest Gellner(ed.), I.C.Jarvie and Josph Aggassi, Cause and Meaning in Social Science, London & Boston: Routledge & Kegan Pual, 1973.

٣١ – راجع تفاصيل ذلك في :

Robert R.Alford, The Craft of inquiry Theories, Methods and Evidence, Oxford University Press, 1998, pp35 –55.

٣٢ – راجع تفاصيل ذلك في :

Dennis Smith, Discovering Facts and Values, in Raymond Aron, Main currents in Socialogical Thought, London: Free Press, 1979, pp. 313-356.

٣٣ – راجع حول تفاصيل هذه القواعد في رينيه ديكارت : قواعد المنهج العلمي (ترجمة د. مصطفي حلمي) ، القاهرة ، الدار القومية للنشر ،١٩٦٤، ص ص ١٨ –٢٧.

٣٤–

Emaile Durkheim (George Cathin), The Rules of Socialogical Method, New York : The Free Press, 1966, pp.76-89.

٣٥ – راجع هذه الدراسة للمزيد من التفاصيل .

٣٦ – د.صلاح قنصوة ، المرجع السابق ، ص ص٤٣ – ٥٥.

٣٧– المرجع السابق ، ص ص ١١ – ١٢.

٣٨ – د. صلاح قنصوة، المرجع السابق ، ص ص ٣٧ – ٤٣.

٣٩ – المرجع السابق ، ص ص ٣٧ – ٤٣ .

٤٠ – حول الجدل بصدد قضية الموضوعية وعلاقتها بالحياد العلمي راجع :

Charles Taylor, Neutrality in Political Science, In Philosophy and Human Sciences: Philosophical Papers 2 (Cambridge: Cambridge University press, 1985), pp.58 –89; Russel Keat & John Urry, op.cit., pp.14-15.

٤١ – عن كيفية تحقيق الموضوعية عمليا راجع : –

Kenneth R.Hoove, The Elements of Social Scientific Thinking, New York: ST., Martin press, 1992.

٤٢ – د. حامد ربيع ، المرجع السابق ، ص ص ٣٩ –٤٢.

٤٣ –هناك الكثير من الدراسا ت التي طبقت هذه المراحل في دراســـة ظواهـــر سياســـية وأحداث تاريخية مهمة علي سبيل المثال راجع :

Yuen foong, Confronting Hitler and Consequences: Experiments in World Politics (Princeton University: Princeton University Press, 1996), pp.95-115; Also: Joseph W.Esherick& Jeffery N. Wasserstorm, Acting out Democracy: Political Theater in Modern China, The Journal of Asian Studies, No.49, November, 1990, pp.835-865; Aschepn Hughes, Death Without Weeping: Violence of Every Day Life In Brazil, California University press, 1988, pp.123-132; Roberts Franzasi, The Puzzle Strikes: Class And States Strategies In Italy (Cambridge: Cambridge University Press, 1995), pp. 132 –140.

٤٤– راجع حول هذه الجوانب :

Kenneth R. Hoover, op.cit., pp. 12-15.

٤٥ – راجع حول هذه الأنواع من الدراسات السياسية :

د. حامد ربيع ، مرجع سابق ، ص ص ٣٩ – ٤٣.

٤٦– راجع حول هذا المعني :

Chava Frankfort, Research Method in Social Science, London: ST. Martins press –Inc., 1992, pp.25-34.

٤٧- راجع حول هذا المعني :

د. حامد ربيع ، المرجع السابق ،ص ص ٤٣ وقارن:

Robert Bernstein and James Dyer, op.cit., pp.12-19; Terrence Jones, Conducting Political Research, New York: Harper & Row Publishers, 1971, pp.126- 136.

٤٨ - راجع حول هذه الجوانب في أمثلة تطبيقية :

Besnaral S.Cohn, The Census: Social Structure and Objectification in South Asia, Delhi, 1987, pp.224-252.

٤٩ - راجع حول هذا المعني :

Martin Hollis, The Philosophy of Social Sciences: An Introduction, Cambridge: Cambridge University press, 1994, pp.119 –127.

٥٠ - حول ذلك راجع :

David Nachmias & Chava Nachmias, Research Methods in The Social Science, New York: St., Martin press, 1979, pp.132- 139.

٥١- حول محاولة التميز بين المفاهيم راجع د. فاروق يوسف أحمد ، مناهج البحث العلمي ، القاهرة: مكتبة عين شمس ، ١٩٧٩ ، ص ص ١٣-١٥؛ د. كمال المنوفى ، مرجع سابق ، ص ص ٣٤-٣٥.

Robert Alford, The Graft of Inquiry: Theories, Methods and Evidence, Oxford: Oxford University Press, 1998.

٥٢- د. كمال المنوفى، مرجع سابق ، ص ص ١١٥-١١٧.

٥٣- المرجع السابق ، ص ص ١١٧-١١٩. وقارن:

Allan Larson, Comparative Political Analysis, Chicago: Nelson Hall, 1980.

٥٤- راجع حول هذا النموذج تفصيلاً:

David Easton: A System of Political Life, New York: Wiley, 1966.

٥٥- لمزيد من التحليل لقضية التغذية العكسية ، راجع:

د. فاروق يوسف أحمد ، مرجع سابق ، ص ص ٩٨-١٠٣ ؛ محمد شلبى ، مرجع سابق ، ص ص ٦٣-٦٦.

٥٦- لمزيد من الانتقادات لاطار تحليل النظم ، راجع:

Robert Holt and Jchn Tarner, The Methodology of Comparative Research, New York: The Free Prss, 1970.

٥٧- د. كمال المنوفى ، مرجع سابق ، ص ص ١٠٨-١٠٩.

٥٨- راجع الأفكار الأساسية فى رؤية كارل دويتش:

Karl Deutch, The Nerves of Government, New York: The Free Press, 1959.

٥٩- حول تطوير رؤية كارل دويتش واستخدامها فى دراسة النظم السياسية فى المنطقة العربية ، راجع: د. منى أبو الفضل ، محاضرات فى النظم السياسية العربية ، ألقيت على طلاب الفرقة الثالثة للعلوم السياسية (غير منشورة) ١٩٨٢-١٩٨٣ ، ص ص ٨٢-٨٧. وحول استخدامات الإطار الاتصالى وما توفره الثورة المعلوماتية من إمكانيات لمعالجة المنهجية فى الدراسات السياسية راجع:

Allan Mcbride, Teaching Research Methods Using Appropriate Technology, New York: Free Press, 1994.

٦٠- د. حامد ربيع ، مرجع سابق ، ص ص ١١٨-١١٩.

٦١- د. فاروق يوسف ، مرجع سابق ، ص ص ٧٨-٨١.

٦٢- د. كمال المنوفى ، مرجع سابق ، ص ص ٨٥-٨٧.

٦٣- محمد شلبى ، مرجع سابق ، ص ص ١١٢-١١٧.

٦٤- د. مصطفى علوى ، محاضرات فى منهجية دراسة العلاقات الدولية (غير منشورة) ، ألقيت على طلاب الفرقة الثالثة ، علوم سياسية ، ١٩٨٣-١٩٨٤ ، ص ص ١٨-٢٢. حيث يقدم إطارا تحليليا شاملا لصنع القرار مع تطبيقه على قرار أزمة يونيو ١٩٦٧ فى مصر.

٦٥- المرجع السابق ، ص ص ٢٢-٢٦ ؛ د. كمال المنوفى ، مرجع سابق ، ص ص ١١٨-١١٩.

٦٦- المرجع السابق ، ص ص ٣٠-٣٥.

٦٧- د. كمال المنوفى ، ص ص ١٢٠-١٢١.

٦٨- راجع حول تفاصيل هذه الأسس وكيفية تأثيرها على العملية البحثية:

Ruth Lane, Structural – Functionalism Reconsidered: A Proposed Research Code, Comparative Politics, July 1994, pp. 35-44.

٦٩- حول نموذج ألموند الوظيفى راجع:

Gabriel Almond, A Functional Approach to Comparative Politics, in the Almond and J. Coleman (ed.) Politics of Developing Areas, New Jersey, Princeton University Press, 1960.

وحول تطبيق وظائف النظام السياسى الذى قدمه ألموند ، بعد تكييفها منهجيا لتلائم الموضوع المدروس ، راجع:

د. أمانى أبو صالح ، أزمة الشرعية فى مؤسسة الخلافة الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ص ١١٩-١٣٢.

٧٠- حول القدرة التفسيرية للوظيفية راجع:

Brian M. Souring, The Military Regimes and Political Change: Origins of Democracy and Autocracy in Early Modern Europe, Princton: Princton University Press, 1992, pp. 65-81.

وأيضا:

Alan Swingwood, A Short History of Sociological Thought, 1984, pp. 227-251.

وبصدد نموذج تطبيقى لاستخدام البنائية فى تحليل الثورات الاجتماعية:

William H. Sewell, Jr., France, Russia, China: A structural Analysis of Social Revolutions in The Modern World, New York: Free Press, 1998, pp. 133-165.

وأيضا:

Alan Swingwood, A Short History of Sociological Thought, London: Macmillan, 1984, pp. 227-251.

٧١- د. حامد عبد الماجد ، الوظيفة العقيدية للدولة الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ص ٢٠٣-٢٠٥.

٧٢- راجع حول هذه الأسس بالتفصيل:

د. كمال المنوفى ، مرجع سابق ، ص ص ١٢١-١٢٣.وأيضا

James Farr, Situational Analysis: Explanation in Political Science, The Journal of Politics, Vol. 47, November 1985.

٧٣-

Samuel Huntington, Political Order in Changing Societies, New Haven: Yale University Press, 1966.

وحول تطوير الرؤية وانتقادها راجع:

Alan Swingwood, A Short History of Sociological Thought, London: Macmillan, 1984, pp. 279-294.

٧٤- د. حامد عبد الماجد ، الوظيفة العقيدية للدولة الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ص ١٢٥-١٢٨.

٧٥- د. كمال المنوفى ، مرجع سابق ، ص ص ٩٨-١٠١.

٧٦- د. حامد عبد الماجد ، مرجع سابق ، ص ص ٣٩-٤٠.

٧٧- د. كمال المنوفى ، مرجع سابق ، ص ص ١٠٣-١٠٣؛ د. فاروق يوسف ، مرجع سابق ، ١١٢-١١٤.

٧٨- د. حامد عبد الماجد ، محاضرات فى الاجتماع السياسى ألقيت على طلاب دبلوم السياسة الدولية ١٩٨٨-١٩٩٩ بكلية الاقتصاد -جامعة القاهرة (غير منشورة) ، ص ص ١٦-٢٢.

٧٩- المرجع السابق ن ص ص ٢٣-٢٥.

٨٠- حول نماذج من استخدام هذا الإطار فى تحليل بعض التكوينات والظواهر السياسية راجع:

Samuel L. Popkin, Public choice and Peasant Organization: In The National Peasant, University of California press, 1989, pp. 245-269.

وأيضا:

Frederich Frey, Cross-Cultural Survey Research in the Political Science, in Robert Holt and John Turner (ed.), op.cit., pp.15-16.

وأيضا:

Jean Heffer and Jeanine Rohet (ed.). Why There Is No Socialism In The United States, Paris, editions de l'ecole des heutes Etudes en Sciences Sociales, 1988.

٨١- د. فاروق يوسف ، مرجع سابق ، ص ص ٣٨-٤٥.

٨٢- محمد شلبى ، مرجع سابق ، ص ص ١١٢-١١٨.

٨٣- د. كمال المنوفى ، مرجع سابق ، ص ص ١٣٢-١٣٧.

٨٤- د. حامد عبد الماجد ، مرجع سابق ، ص ص ١٢-١٩.

٨٥- د. فاروق يوسف ، مرجع سابق ، ص ص ١٣٥-١٣٩.

٨٦- المرجع السابق ، ص ص ١٣٨-١٤٠.

٨٧- د. كمال المنوفى ، مرجع سابق ، ص ص ١١٥-١١٦.

٨٨- المرجع السابق ، ص ص ١١٧-١١٨.

٨٩- المرجع السابق ، ص ص ١١٩-١٢٠.

٩٠-

Joel S. Migdal, Strong Societies and Week State: State-Society Relations and State Capabilities In The Third World, Princeton University Press, 1998, pp. 213-232.

وللمقارنة فى المجال العلمى راجع:

Sidney Kous and Rihard M.Perloff (ed.), Mass Media and Political Thought: An Information Processing Approach, London: Säge Publications, 1985.

القسم الثاني

"تحديد المشكلة وصياغة الإطار النظرى والفروض والتصميمات البحثية"

نتناول في هذا القسم بالدراسة الخطوات الأساسية للمنهجية العلمية في دراسة الظواهر السياسية والتي يمكن تحديدها فى أربع خطوات أساسية هي: اختيار المشكلة البحثية وصياغتها، تحديد الاطارالنظري للدراسة: بناء المفاهيم وتحديد المتغيرات وصياغة المقاييس ، وتحديد الفروض العلمية ، العينات والتصميمات البحثية، وذلك باعتبارها معالم على طريق المنهجية البحثية العلمية يتعين اتباعها.

فالمشكلة هي نقطة البداية في العملية البحثية؛ وفي هذا الصدد نتناول ماهية المشكلة البحثية والتفرقة بينها وبين الموضوع البحثي وكيفية اختيارهاوصياغتها في سؤال بحثي والتمييز بينها وبين وحدة التحليل ، ومصادر ومعايير اختيارهاوأساليب الوصول إليها،وشروط جودها...إلخ.

وفي الخطوة الثانية :بناءالاطار النظري للدراسة من خلال مراجعة الدراسات السابقة يتم تحديد المتغيرات وتعريف المفاهيم وبناء المقاييس ومن ثم نتناول ماهية المتغيرات والمفاهيم السياسية والعلاقة بينهما، ومصادر اختيارهما والتعريفات السياسية، وكذلك ماهية المقاييس ومتطلبات بنائها، وأنواع المقاييس: الاسمى، الترتيبي، الفترة، البسيطة والمركبة – ثم نقدم نماذج مختلفة للمقاييس المستخدمة في قياس الظواهر السياسية.

وفي الخطوة الثالثة: يتم وضع الفروض العلمية وأشكالهاومن ثم نتناول: ماهية الفـــروض العلمية – ووظائفها – وأنواعها وأشكالها – ومصادر اختيار هذه الفروض – ومعايير جودتهـــا... وفي الخطوة الرابعة والأخيرة نتناول العينات والتصميمات ونركز فيها على ماهية العينة، ومعايير اختيارها، وأنواع العينات المختلفة وشروط جودتها، ثم ماهية التصميم البحثي وكيفية القيام بـه، وأنواع التصاميمات البحثية......إلخ.

وعلى هذا ينقسم هذا الفصل إلى أربعة فروع أساسية الأول : اختيار المشكلة البحثيـــة وصياغتها ، والثاني : بناء الاطار النظري ، تعريف المفاهيم وتحديد المتغيرات وبناء المقـــاييس ، والثالث: وضع الفروض العلمية وأشكالها ، والرابع: العينات والتصميمات البحثية .

الفرع الأول
"اختيار المشكلة البحثية وصياغتها"

يجب أن يتوافر فى أية دراسة علمية لظاهرة أو واقعة سياسية مشكلة بحثية Research Problem أو قضية مركزية يقوم الباحث باختيارها من مصادرها ومظانها فى ضوء مجموعـــة من المحددات والمعايير، ثم يقوم بتحديدها وبلورتها، وهكذا تتضمن المشـــكلة البحثيـــة مســـائل الاختيار، والتحديد، والصياغة.

أولا: اختيار المشكلة البحثية

إن الخطوة الأولي والأساسية فى استراتيجية الدراسة Strategy of the Study لأية واقعة أو ظاهرة سياسية هي اختيار المشكلة المهمة في إطار الموضـــوع البحثـــي ، ولهـــذا الاختيار مصادره، ومعاييره ، وله أيضا أهميته إذ يتوقف علي نجاح الباحث فيه توفيقه في بقيـــة الخطوات والعمليات البحثية المتتابعة، أما اذا لم يوفق الباحث في اختيار مشكلة البحـــث فـــإن الدراسة قد تصل إلي نتائج محدودة النفع أو عديمة الجدوى، الأمر الذى يفـــرض عليـــه تغيـــير المشكلة البحثية ذاتها بما يعنيه ذلك من إهدار للطاقة، والوقت ...إلخ.

يستلزم تناول مسألة اختيار المشكلة البحثية وتحديدها وصياغتها معالجة خمس نقاط بالغـة الأهمية ترسم الصورة الكلية للموضوع وهي: ماهية المشكلة البحثية، ووصف المشكلة البحثية، وكيفية تحديدها وصياغتها وأخطاء ذلك، ومصادر اختيار المشكلة البحثية وأساليب الوصـــول إليها، ومعايير اختيارها وشروط جودتها (١).

١- تعريف المشكلة البحثية وتوصيفها

المشكلة البحثية أو قضية البحث أولى الخطوات الأساسية فيه . فلكل بحث علمي محورمعين يحوى قضية أو مشكلة بحثية، فليس هناك بحث علمي دون مشكلة أو قضية بحثية، وإلا كان تكديساً لأكوام من المعلومات عديمة القيمة والجدوى ؛ ولذلك فإن نقطة البداية هي التعرف على الموقف العام الاشكالي الذي يمد الباحث بنقطة الانطلاق الأساسية فى البحث، ومن ثم تبدأ عملية اختيار القضية أو المشكلة البحثية بالخطوات التالية:–

أ) إدراك وجود المشكلة التى تثير وعي الباحث .

ب) جمع المعلومات التى قد تتعلق بالمشكلة.

ج) اشتقاق المعانى من المعلومات، أى بحث العلاقات بين الحقائق التفسيرات عبر الحصول على معلومات أكثر تفصيلا ودقة.

د) تمحيص الافتراضات الكامنة وراء مكونات أو عناصر المشكلة المحتملة.

و)البحث عن حقائق لتوضيح المشكلة، أى وضع قائمة العناصر التى يعتقد الباحث أنها تتعلق بالمشكلة، مع محاولة اكتشاف العلاقات بينها.

ولنضرب مثلا بموضوع الاستقرار وعدم الاستقرار السياسي في بلد ما فلهذا الموضوع الكثير من المظاهر التي تدفع الباحث لأن يلاحظه ، ويجمع المعلومات حول مظاهره المختلفة محاولا اشتقاق المعاني من المعلومات الي أن يحدد قضيته البحثية في هذا الموضوع ولتكن مناقشة علاقة متغيرأو عامل معين بالظاهرة وليكن المتغير الاقتصادي أوالقيادة السياسية أوحركة اجتماعية وسياسية معينة ...الخ.

والجدير بالذكر أن المشكلة البحثية قد تكون بالغة الأهمية، ولكنها غير قابلة للبحث العلمى أى لا يمكن الإجابة على فروضها بواسطة المناهج والأدوات البحثيةالمتاحة وذلك لاعتبارات تتعلق بنقص المعلومات أو عدم وجودها، أو لاعتبارات أخرى(٢).

ويجب أن يكون واضحاً فى اختيار المشكلة البحثية ماهية وحدة التحليل Unit of Analysis سواء كانت فردية ، أو جماعية ، ولهذه المسألة أهميتها البالغة، فإذا قمنا ببحث معين مستخدمين وحدة تحليل محددة، فإن النتائج تنطبق على هذا المستوى التحليلي فقط دون بقية المستويات ؛ وإلا كنا أمام مشكلة الزيف الفردى والجماعى Spurious Relationship ؛ فالنتائج التى يتم التوصل إليها على مستوى تحليل معين يجب أن تنطبق على نفس المستوى فقط.

٢- تحديد المشكلة البحثية وصياغتها

بعد أن يقوم الباحث باختيار مشكلته البحثية ينتقل إلى صياغتها، أى تحديدها فى صورة دقيقة واضحة بحيث لا تكون شديدة الاتساع أو بالغة الضيق، فمع اتساع الموضوع، تصعب دراسته بصورة وافية وعميقة، ويقلل الضيق الشديد من القيمة العلمية والعملية للبحث، وغالبا يتم صياغة المشكلة في شكل فرض قابل للاختبار التجريبي أوسؤال بحثي اشكالي؛ فصياغة المشكلة تأخذ أحد شكلين (٣):

(أ) فرض قابل للاختبار التجريبي الأمر الذي يقتضي ضمنا أن تكون لغته موضوعية وإجرائيةأوعملية. ولكي يتم هذا يجب أن تكون المشكلة البحثية واضحة بحيث تعني نفس الشيء للجميع.

(ب) سؤال بحثي أساسي تنبع منه مجموعة من التساؤلات الفرعية للمشكلة البحثية يفضل غالبا في الدراسات السياسية والنظرية خاصة ،ويتم صياغة المشكلة فى سؤال بحثى محدد يلخصها ويكثف جوانبها الإشكالية، وينبغى أن يكون السؤال البحثى الأساسى محددا بظاهرة أو مجموعة من الظواهر السياسية الأكثر أهمية فى القضية أو المشكلة موضع الدراسة، كما يجب أن يكون له أساس اختبارى، وأن يكون مذكورا بشكل واضح وصورة جلية لأن الأسئلة الغامضة وغير المحددة تحبط البحث العلمي منذ البداية .والأسئلة التي تنطوي عليها المشكلة البحثية يجب أن

تكون قابلة للإجابة عليها بلغة موضوعية بدورها. ويعني هذا ضمناً أنه يمكن الاتفاق على معايير للقياس، أو تحديد للشواهد التي يجب إيجادها، بحيث تكون هذه المعايير والشواهد ماثلة في شكل ملموس وغير ذاتي ، أي يمكن تحديدها دون استخدام لأحكام ذاتية.

ثانيا : محددات جودة صياغة المشكلة البحثية وتحديدها

بالإضافة الي الشكل السابق لصياغة المشكلة البحثية فان هناك عدة اجراءات أخري تتعلق بتحديدها وصياغتها كالتالي[٤]:

١- تحديد مجال التخصص أو الحقل العلمي الذي تنتمي له المشكلة البحثية: لكل مشكلة بحثية موضوع أعم تمثل إحدى جوانبه ، وكل موضوع له حقل علمي يرتبط به وينتسب إليه ، ويجب التأكيد علي الارتباط العضوي للمشكلة البحثية بعناصر المشكلة الأعم فالجزئية التي تتناولها المشكلة البحثية يجب أن تكون مرتبطة بوضوح بباقي عناصر المشكلة الأعم، بحيث تخاطب الحقل الأوسع من النظرية والمعرفة الذي تعد هذه المشكلة البحثية جزءاً منه. وبدون هذا الارتباط يكون تحديد المشكلة البحثية نقطة بداية محتملة للوقوع في الخطأ، وتضييع المجهود، ولا يكون لنتائج البحث العلمي سوى قيمة محدودة نظرياً وعملياً. وهذا الارتباط الذي نتحدث عنه لا يمكن أن يحدث ما لم يكن الباحث مطلعاً على نحو كافٍ على الدراسات النظرية والتطبيقية المتعلقة ببحثه كما سنري[٥].

٢- تحديد الأهمية العلمية والعملية: يجب أن تكون مشكلة البحث على درجة من الأهمية وتعنى الأهمية من الناحية العلمية النظرية : أن بحثها يضيف إلي مجال الدراسة الأساسي النظري ويطوره كماتعني الأهمية العملية التطبيقية أن البحث يساعد فى حل مشاكل محددة فى المجتمع ؛وقد يزاوج الباحث بين التنظير والتطبيق فتتفق له الأهميتان العلمية والعملية معا ويستحسن الجمع بينهماعلي كل حال .

٣- تحديد الإمكانيات المتاحة لانجاز الدراسة: وتشمل نوعين:

أ) الإمكانيات المالية التي يتوقف عليها إلى درجة كبيرة نجاح البحوث السياسية خاصة الميدانية ولذلك يجب أن يختار الباحث مشكلته البحثية وعينته الدراسية فى حدود التمويل المتاح، وتتنوع مصادر التمويل للبحوث والدراسات السياسية فهناك التمويل الذاتى من قبل الباحث،وتمويل المؤسسات ومراكز الأبحاث الوطنية، والتمويل الأجنبى والذى ينبغى الحذر فى التعامل معه على الأقل لاختلاف أولويات الأجندة البحثية من قبل الباحث الوطنى والأجنبى.

ب) الإمكانيات المعلوماتية والبيانات المتاحة : ليس متصورا أن يقدم الباحث على اختيار مشكلة بحثية لا توجد عنها أصلا معلومات، أو يتعذر الحصول عليها لأسباب مختلفة (فالوثائق السياسية عن الأحداث التاريخية المهمة لا يتم الإفراج عنها إلا بعد مرور فترة زمنية معينة تختلف من بلد لآخر) . وبشكل عام فإن المجتمعات المغلقة أو الشمولية يصعب القيام فيها بدراسات من قبيل: المشاركة السياسية –وآليات الانتقال الفعلى للسلطة و مصادر الشرعية السياسية الحقيقية–والفساد السياسى ، ورغم أن هذه مشاكل حقيقية وفعلية ومهمة وحديثة ولكن لا يمكن دراستها ... لاحتكار المعلومات والبيانات الأساسية عنها لأسباب مختلفة ليس هنا موضع تفصيلها.

٤- تحديد المدي الزمني للدراسة: قد يكون لبعض الدراسات مدي زمني تدرس مشكلتها في اطاره ، ويجب في كل الأحوال ألا يتسع النطاق الزمني بحيث يتعذر إجراء الدراسة أو يضيق بحيث تكون النتائج التي يتم التوصل إليها محدودة القيمة أوعديمة الجدوي، بيد أن تحديد نطاق زمني للدراسة ليس أمرا حتميا في كل البحوث ، فهناك مشكلات بحثية نظرية لا تستلزم ذلك ..

٥- تحديد الوقت اللازم لإنجاز البحث: أي ضرورة أن تكون المشكلة البحثية قابلة للمعالجة فى الوقت المحدد لاجراء البحث، ويتوقف ذلك على عدة أمور منها : حدود البيانات المتاحة والتمويل، ووجود معونات رسمية أو غير رسمية والاعتراف الرسمى بإجراءات البحث والوقت الذى يستغرقه... إلخ ،ومن المنطقي أن يختلف الوقت المتاح لإجراء الدراسة طبقا لنوع البحث وحجمه المطلوب بحث تخرج ،ماجستير،دكتوراه ،دراسة أو مقالة ...إلخ.

٦- أن تحدد المشكلة بحيث تكون حديثة سواء تعلقت الحداثة بالموضوع المبحوث أو بمنهج معالجته: فقد يكون موضوعاً بكراً لم تسبق دراسته ، ومن ثم يوصف البحث فيه بالريادية وعموماًيجب أن تكون طبيعة المشكلة البحثية معاصرة حتى لا يدخل البحث فى دائرة البحث التاريخى ويخرج من دائرة البحث السياسى ، أماحداثة منهج المعالجة فتتعلق باستخدام مناهج وأدوات بحثية جديدة فى دراسة مشكلة بحثية سبق لباحثين آخرين أن عالجوها.

٧ - الوضوح والابتعاد عن الأحكام القيمية والذاتية: الأمر الذى يثير مشكلة البحث العلمى و القيم أو المشكلات البحثية التي تنطوي على أمور تتعلق بالقيم. وهذه المشكلات يمكن بحثها طالما أنها ستحدد على نحو واضح يسمح بتقديم إجابات علي درجة من الموضوعية المستمدة من تطبيق الطرق الاختبارية للبحث العلمي. الأمر الذي يمنع انغماس الباحث في قضايا تعتمد على التفضيلات الذاتية. وإذا استحال تجنب ذلك فان المشكلات تخرج عن نطاق البحث العلمي.

ولا يعني هذا أن باحث العلوم السياسية لن يكون له علاقة بالقيم في هذه الحالة إلا على هذا النحو الموضوعي، وإنما يعني أن علاقته بالقيم تتحدد على مستويين: أولهما مستوى البحث العلمي حيث يمكنه أن يتعامل مع القيم بالطريقة المشار إليهاسابقا، أما على المستوى الثاني :

الانساني العادي فيكون للباحث قيمة كأي شخص آخر، ويستطيع بطبيعة الحال أن يدافع عنها بكل الطرق بما فيها تلك التي تنطوي على مقولات ذاتية (٦).

٨- أن تكون المشكلة البحثية قابلة للمعالجة: أن تكون المشكلة البحثية بالطريقة التي تم تحديدها بهاقابلة للمعالجة في الوقت الذي يجري فيه البحث. ذلك أن حدود البيانات المتاحة والتمويل واحتمال ورود معوقات رسمية أو مجتمعية تعترض سبيل إجراء البحث ؛ كلها مسائل ينبغي أن تدخل في اعتبار الباحث وهو يقوم بتحديد مشكلته البحثية .

ومثال تطبيقي لتحديد مشكلة بحثية إذا أراد الباحث أن يكتب عن موضوع الانتخابات في التجربة المصرية، فعليه أن يقوم ببلورة عناصر البحث وصياغته على النحو التالى (٧):

(أ) تحديد الجانب أو المجال الذى يهمه بدرجة أكبر فى القضية البحثية وفقا لاعتبارات سنتكلم عنها فيما بعد، فقد يرى الباحث الاقتصار على الانتخابات البرلمانية دون سواها،عندئذ يصبح موضوعه الرئيسى الانتخابات البرلمانية المصرية.

(ب) تحديد النطاق الزمنى ، أى الفترة التى يشملها موضوع البحث . ففى مثالنا، قد يختار الباحث الفترة الممتدة من ٧٧-٢٠٠٠ وقد يختار فترة أقل . وحينما يحدد الباحث بداية ونهاية زمنية لموضوعه ، يحسن أن يبرر ذلك ، ففى المثال المذكور ، إذا اختار الباحث الفترة ٧٧- ٢٠٠٠ يمكنه أن يبرر ذلك بالقول إن عام ١٩٧٧ شهد إجراء أول انتخابات عامة لانتخابات أعضاء مجلس الشعب فى إطار تجربة التحول نحو التعددية السياسية (تجربة المنابر الثلاثة : الوسط، واليمين، واليسار) والتى تحولت بعد ذلك إلى ثلاثة أحزاب هى : حزب مصر العربى الاشتراكى، حزب الأحرار الاشتراكيين، حزب التجمع الوطنى الديموقراطى ، وأن عام ٢٠٠٠م ينتظر أن يشهد انتخابات برلمانية(وقت كتابة هذه الدراسة).

(ج) تحديد العناصر الرئيسية والفرعية التى يشتمل عليها الموضوع. ففى مثالنا السابق، يمكن تصور النقاط الرئيسية والفرعية للدراسة على النحو التالى :

(١) النظام الانتخابي :القوانين الانتخابية –الدوائر الانتخابية– الشروط المطلوبة فى المرشح والناخب.

(٢) المعركة الانتخابية :الأفكار التى يطرحها المرشحون –أساليب الدعاية الانتخابية– دور سماسرة أو وسطاء الانتخاب.

(٣) محددات السلوك الانتخابي :المهنة – السن – المذهب –المستوى التعليمى – الانتماء العائلى – القبلى.

(٤) نتائج الانتخابات :مدى مشاركة الهيئة الناخبة –الخلفية الاجتماعية للفائزين– انتماءاقم السياسية.

(د) بيان أسباب اختيار الموضوع والفوائد المتوقعة من دراسته سواء كانت علمية أو عملية أو كلتيهما وتلك هى الدافعة لاختياره، وتشكل أهمية دراسته.

(هـ) عرض أهم الدراسات السابقة حول الموضوع من حيث القضايا التى تصدت لها، والأساليب المنهجية التى استعانت بها والنتائج التى استخلصتها (وسوف نعود فى مصادر اختيار المشكلة البحثية للتفصيل فى هذا الأمر).

(و) بيان نوع البحث وبهذا الخصوص على الباحث أن يذكر صراحة ما إذا كان بحثه فى المقام الأول :

(١) أساسياً أو تطبيقياً. (٢) كمياً أو كيفياً. (٣) مكتبياً أو ميدانياً.

(٤) استطلاعياً يكتشف ويصف الظاهرة قيد الدراسة أم يختبر فروضاً تتعلق بها.

وبعد أن ينتهى الباحث من بلورة النقاط السابقة يختار مشكلته البحثية أو الجانب الذي يهمه في الانتخابات وليكن عامل الدعاية الانتخابية– العنف –النظام الانتخابي ويصوغها وفق الأسس السابقة وبذلك يكون قد حدد مشكلته البحثية . وجدير بالذكر أنه قد يكتشف أثناء عملية التحديد، أو بعدها، عدم صلاحية المشكلة للدراسة، فعليه حينئذ أن يتحول عنها إلى مشكلة بحثية أخرى.

ولكن قد تكون ثمة أخطاء في مجال تحديد المشكلة البحثية وصياغتها منها [٨]:

١– أن يحدد الباحث موضوعا بحثيا عاما وليس مشكلة بحثية محددة.

٢–أن تشمل المشكلة البحثية عددا كبيرا جداً من النقاط البحثية، والتي قد يكون من غير الممكن تناولها الباحث في دراسة واحدة.

٣–أن يتسم وصف المشكلة البحثية بعدم الوضوح وعدم تحديد الهدف.

٤– تكون المشكلة البحثية ذاتها غير ذات دلالة ، أومن غير المتوقع أن تقدم نتائج مهمة.

٥– أن يتناول مشكلة بحثية درست قبلا بكثافة في الأدبيات دون توضيح سبب قيامه بدراسة المشكلة مرة أخرى.

٦– قد تكون المشكلة البحثية مهمة ولكن الباحث يفشل في توضيح فهمه لأهميتها.

٧– قد تكون الفترة البحثية التي يغطيها البحث فترة طويلة أو قصيرة جدا

٨– أن يكون وصف الخلفية التي تقع في إطارها المشكلة البحثية متسماً بالتطويل، لدرجة أن الباحث يعطيه أهمية أكبر من تركيزه على المشكلة البحثية ذاتها.

ثالثا: مصادر اختيار المشكلة البحثية

من أين يحصل الباحث على مشكلته البحثية أو ماهي مصادره في العثور عليها و ما هى الوسائل التى تعينه على ذلك الأمر؟

بالنسبة لمصادر المشكلة البحثية هناك أربعة مصادر متكاملة هى(٨):

١ - التكوين العلمي والادراك الذاتي للباحث

نقطة البداية هى إدراك المشكلة البحثية ويلعب الجانب الذاتى فيها دوراً كبيراً، فالباحث السياسي لا يقف ساكنا فى مكان قصى ينتظر أن تقدم إليه دعوة رسمية إلى مشكلة بحثية . إذ العقل المجدب ليس أمامه إلا فرصة ضئيلة لمقابلة مشكلة بحثية أو التعرف عليها، كما أن أفكار المشكلات البحثية لا تنبت فى عقول قاحلة، بل فى عقول غنية بالخبرات المتنوعة، وبالطبقات الخصبة من المعرفة ؛ فالذى اكتشف قانون الجاذبية الأرضية – لم يكن أمره هذا ولد مصادفة ، وإنما كان عقله يقظاً في تفكير دائم لإيجاد حل لمشكلة بحثية معينة؛ فالأطنان من التفاح تساقط أمام آلاف البشرعلي امتداد التاريخ البشري، ولم يكتشف هذا القانون العلمى سوى هذا العقل المهموم بمشكلة بحثية معينة ومحددة، قمه على الجانب الذاتي والمجتمعى. فالعامل الذاتى يلعب دورا كبيرا فى إدراك المشكلة البحثية ومحاولة إيجاد حل لها، إذ لابد أن تمثل المشكلة تحدياً أمام الباحث، على المستوى النظرى أو على المستوى التطبيقى يحاول الإجابة عليه من خلال خبراته واحتكاكاته اليومية والوطنية

٢- الانخراط فى البيئة البحثية والأكاديمية

يجب على الباحث أن يعيش فى إطار بيئة بحث علمية نشطة لأن ذلك يعطيه مزيدا من الفرص لالتقاط المشاكل البحثية وبلورتها، فالمعايشة الذهنية الحية التى تتداول فيها الآراء، ويتم

توضيحها وتحليلها تعتبر مصدرا غنيا للحصول على قضايا ومشكلات بحثية، وثمة مسالك فى هذا الصدد منها:

أ) المجموعة العلمية الصغيرة (الفريق أو الشلة البحثية .. البحث الجماعى ... إلخ).

ب) حضور السيمنارات – حضور المؤتمرات والندوات العلمية – حضور المحاضرات – زيارات ميدانية لمكان البحث.

جـ) فحص الخبرات اليومية مع الاحتفاظ بمذكرات: حيث تنبع المشكلة البحثية أساساً من مواقف الحياة الواقعية، ومن هنا فإن الباحث الجاد يحتفظ معه دائما بما يدون ويسجل فيه هذه الوقائع والأحداث، إذ الأفكار قد تولد فى لحظات، وقد تتلاشى بعد ذلك ما لم يسارع الباحث لتسجيلها. كما قد تظهر الأفكار البحثية المثمرة فى الأوقات غير المتوقعة؛ ولا تبزغ والباحث يعالج المشكلة المتعلقة بها، وحتى لو بدت الفكرة للباحث واضحة بحيث يتصور استحالة نسيانها فإنه يجب المسارعة إلى تسجيلها – لحظة ورودها – لأنها سوف تُنسى بالتأكيد كما تدلنا الخبرات البحثية السابقة.

٣- تكوين الشخصية الباحثة الناقدة

فلكى يتعرف الباحث على المشكلات البحثية ويكتشفها يجب أن يكون جادا ولا يؤثر السكون والعافية، وأن يكون بشكل أساسى ودائم صاحب اتجاه ناقد نحو المعلومات، والتعميمات، والافتراضات، والإجراءات التى يواجهها، باحثا عن أوجه القصور والنقص فيها، محتفظا باتجاه صحى تشكيكى تجاهها. والخلاصة أن الباحث الجاد دائما يوجه أسئلة من قبيل : هل هذا صحيح؟ هل قام الباحث بتفسير نتائج دراسته بدقة؟ هل هناك تفسير أفضل للظاهرة جدير بالبحث؟

وإذا كانت العوامل الثلاثة السابقة تتعلق بطبيعة الباحث والبيئة العلمية البشرية المحيطة به ومدي تفاعله معها فان العامل الرابع يدور حول المصادر والميادين التي يلتقط منها الباحث مشكلته البحثية ..

٤- الدراسات والكتابات السابقة فى ميدان التخصص العلمى

يُقال عادة إن بذور المشكلة البحثية المنشودة ترقد ساكنة فى الدوريات المتخصصة تنتظر اكتشاف الباحث لها. فلابد للباحث من تحديد حقل علمى معين يريد العثور فيه على مشكلة بحثية ومن ثم يقوم بقراءة الأدبيات والدوريات المتعلقة بموضوع بحثه من قريب أو بعيد.

ولابد أن تكون القراءة استيعابية ونقدية فى آن معاً، فالمراجع والدراسات السابقة هي مصدر للمشكلات البحثية كما أنها في نفس الوقت تعد أداة لبلورتها وتحديدها على نحو علمي. ويرتبط ذلك بمفهوم التراكم العلمى فكل إضافة جديدة تشكل لبنة فى صرح العلم والبحث العلمي.

يعد علم السياسة المجال العام لتخصص الباحثين السياسيين وهو مجال غني ومتجددٌ فى الحصول على موضوعات بحثية حيث ينقسم إلى عدة فروع، كل منها يعتبر تخصصاً رئيسياً يتم التنقيب فى أدبياته عن مشاكل وقضايا للبحث : النظرية السياسية، والعلاقات الدولية، والنظم السياسية. وقد يختار الباحث مشكلة تنتمى إلى أكثر من تخصص علمي مثل دراسة دور السلطة السياسية فى تشكيل الرأى العام المصري وفى هذا الصدد يستعين الباحث بالميادين الأخرى القريبة أى العلوم الاجتماعية مثل علم الاجتماع، والقانون، والاقتصاد والأنثروبولوجي..إلخ، وهى علوم متداخلة مع علم السياسة بحكم كونها علوماً اجتماعية وإنسانية. والجدير بالذكر أن القراءة فيها قد توحى بقضايا جديرة بالدراسة لها جوانب سياسية وغير سياسية، من أمثلة هذه الموضوعات: الدور السياسى للأزهر الشريف، ودور العائلة فى عملية التنشئة السياسية للطفل

المصرى، والمحددات الاجتماعية للسلوك الانتخابي فى المجتمع المصرى،والعلاقة بين الفتوى والسياسة ...إلخ.

وهناك عدد من الجوانب التى تفيد فيها الدراسات والكتابات السابقة فى اكتشاف المشكلة البحثية ومنها[9] :

أ- انتقاد نتائج الدراسات والكتابات السابقة

يصوغ الباحث مشكلته البحثية على أساس تحدى نتائج الدراسات السابقة ففى دراسة عن التجديد السياسى صاغ الباحث مشكلته البحثية على أساس تحدى نتائج الأبحاث والدراسات التى قدمت فى إطار تناول هذه القضية فى الفكر العربي، وأوضح أنها فى غالبها لا تدخل فى إطار منهجية التجديد السياسي وإنما التبديد الحضارى[10]، وقام آخر بصياغة مشكلته البحثية فى دراسته على أساس تحدى المقولة المستقرة فى النظرية الديموقراطية التقليدية ومفادها أن الرأى العام هو الذى يؤسس السلطة السياسية الحاكمة ويراقبها ومن واقع الملاحظة للواقع المصرى والعربى وجد أن العكس هو الحادث فالسلطة السياسية الحاكمة تعيد إنتاج نفسها فى الواقع من خلال إعادة تشكيل الرأى العام عبر مسالك وأساليب وأدوات مختلفة ، وقد يكون التحدى مقتصرا على جزئية محددة ، ويمكن أن يكون شاملا على مستوى المفاهيم المستخدمة والأدوات والمنهجية، والتفسيرات.. إلخ [11].

ب- توضيح نتائج البحوث والدراسات السابقة

يمكن للبحوث والدراسات السابقة – والجيدة منها غالبا ما تفعل ذلك – أن تنوه فى خاتمتها أو فى نهايتها إلى أن هناك قضايا ومشاكل بحثية اتضحت لها أهميتها من خلال تناول مشكلتها البحثية الخاصة – ولم يتيسر لها فرصة تحليلها لاعتبارات تقدرها أو تراها جديرة

بالاعتبار ؛ فتوصى بدراستها فيما بعد، أو قد تشير إلى أنها فى حاجة إلى مزيد من التوضيح والتعميق (فهنا تكون هذه المقترحات نقطة بداية لصياغة مشكلة بحثية محددة ....).

ففى دراسة دور السلطة السياسية فى تشكيل الرأى العام : دراسة للحالة المصرية اتضح أن هناك قضايا تتعلق بالرأى العام المصرى تحتاج إلى دراسات متعمقة مثل موضوع المقاومة السلبية أو المقاومة بالحيلة للسلطة السياسية الحاكمة وكيف أن دراسة الرأى العام المصرى تحتاج إلى إبداع مداخل وأدوات منهجية ملائمة لدراسة هذه الظاهرة ؛ تلك التى يحفل التراث السياسى المصرى بأمثلة على أهميتها لدرجة أنه لا يمكن فهم الطابع القومى المصرى دون فهمها[١٢].

ج- تكرار البحوث والدراسات للتحقق من مدى انطباق نتائجها عبر الزمان والمكان

قد يقرأ الباحث دراسات وبحوث سابقة، ويقتنع بسلامة منهجها، والنتائج التى أفضت إليها. ولما كانت الدراسة العلمية يجب أن تكون محددة موضوعاً، وزماناً، ومجالاً، وحدوداً. فالباحث قد يستعير الإطار النظرى لهذه الدراسات والبحوث مع تطبيقه على حالات جديدة لها نفس الظروف، وعلى فترة زمنية مختلفة ليمتد بالدراسة على حالات جديدة أو فترة زمنية جديدة محققاً التراكم العلمى.

د- محاولة تحليل النتائج غير المتوقعة للدراسات والكتابات السابقة وفشل تنبؤاتها

يصل بعض الباحثين فى دراساتهم وبحوثهم أحياناً إلى نتائج غير متوقعة تحتاج إلى تفسير محدد ، ففى دراسة دور السلطة السياسية فى تشكيل الرأى العام : دراسة فى الحالة المصرية السابق الإشارة إليها وفى الاستطلاع الذى أجراه الباحث قبل الانتخابات البرلمانية ١٩٩٥م توصل إلى أن الرغبة فى تعديل الدستور المصرى جاءت فى المرتبة الأخيرة لدى عينة جمهور الرأى العام المصرى من الناخبين ولدى جمهور المرشحين لكنه توصل إلى أن تطبيق الشريعة الإسلامية

كان فى المرتبة الأولى لدى جمهور الرأى العام والأخيرة لدى جمهور عينة المرشحين ومع ذلك نجح هؤلاء الأخيرين؛ وقد تنبأت الدراسة بأن المحكمة الإدارية العليا سوف تقضى ببطلان عضوية ما يزيد على ثلث أعضاء برلمان ١٩٩٥م نتيجة ما شاب العملية الانتخابية من مخالفات قانونية وسياسية، وهذا ما حدث بالفعل، ويبدو أن الدراسة كانت متفائلة فى التنبؤ، بصدد إمكانية تطبيق أحكام القضاء ، لكن البرلمان تحصن خلف مقولة أنه سيد قراره، وهكذا أخفق هذا التنبؤ الأخير، هنا يمكن أن يأتى باحث آخر ويلتقط هذه النتائج، ويكّون منها مشكلته البحثية ويحاول أن يقوم بتحليلها وتفسيرها بمعني أن يجعل مشكلته البحثية تدورحول اشكالية عدم تطبيق أحكام المحكمة بالفصل في صحة عضوية النواب بأبعادها القانونية والسياسية [١٣].

هذا ما تقدمه الدراسات والمراجع السابقة للمشكلة البحثية تحديدا. ولكن ما هي أهمية مراجعة الأدبيات والكتابات السابقة عموما في العمل البحثي؟ وما هي أهمية الأخطاء الشائعة في مجال مراجعة هذه الأدبيات والكتابات السابقة وعرضها؟ وماذا عن كيفية الوصول إلى هذه الدراسات السابقة – ومظان وجودها ، وأساليب مراجعتها هذا ما نتناوله فى النقطة التالية .

رابعا: أساليب مراجعة الدراسات والأدبيات النظرية السابقة ومظان وجود البيانات الميدانية

يراجع الباحث الدراسات السابقة في اختياره لمشكلته البحثية من خلال الذهاب للمكتبة أو للميدان البحثى على النحو التالى :

١) بالنسبة لمراجعة الكتابات والدراسات المنشورة وأحيانا غير المنشورة أو مايطلق عليه المصادر الثانوية ويتم ذلك من خلال أسلوبين [١٤]:

الأول : الذهاب إلى المكتبة ومطالعة عناوين كل الكتابات المدرجة بفهرست علم السياسة واختيار تلك التي يبدو من عناوينها أنها ذات صلة بموضوع البحث، هذا الأسلوب

يعيه تبديد الجهد والوقت فى قراءة أسماء آلاف الكتب والمقالات التى قد تكون منعدمة الصلة بالموضوع كما قد لا يتمكن الباحث من الوصول إلى الجزء الأعظم مما يحتاجه من مادة بحكم أن هناك بحوثا سياسية تنشر فى مجلات غير سياسية، وبحكم أن العنوان العام ليس دائما مرشدا جيدا إلى المضمون .

الثانى : يقوم الباحث بإجراء بحث ببليوجرافى منظم يتضمن تحديد اهتماماته بدقة والتخطيط لكيفية استغلال وقته فى المكتبة والاستفادة القصوى من المصادر المتاحة وتسجيل كل ما يجده، ولعل أول خطوة بهذا الصدد أن يقوم الباحث بكتابة قائمة بالكلمات أو العبارات الأساسية التى يتضمنها مشروع البحث، ثم يراجع عناوين الكتابات المدرجة تحتها كى يختار من بينها ما يراه متصلا بالمشكلة التى يود دراستها . وهناك مصادر عديدة يمكن أن تسعف بهذا الخصوص:

أ) الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية International Encyclopedia of Social Sciences : تحوى بالأساس كتابات نظرية فى مختلف فروع العلم الاجتماعى مع تذييل هذه الكتابات بقوائم لأهم الأبحاث المنشورة بهذا الصدد .

ب) فهرس العلم الاجتماعي Index of Social Sciences : يحتوى على قوائم بالمقالات التى تنشرها المجلات الأكاديمية فى العلوم الاجتماعية مفهرسة حسب الموضوعات (الكلمات الأساسية والمؤلف).

ج) البيليوجرافيا الدولية لعلم السياسة International Bibliography of Political Science : على شاكلة فهرس العلم الاجتماعي وإن كانت تقتصر على الدوريات السياسية .

د) الدليل الدولى لمستخلصات الرسائل Internatioanl Guide for Thesises: وهو ينشر ملخصات لكثير من أطروحات الدكتوراه.

هـ) فهرس الرسائل الشامل The comprehensive Index for Thesises: يتضمن قوائم برسائل الدكتوراه مفهرسة حسب المؤلف والموضوع ويهم الباحثين السياسيين المجلدات الخاصة بعلم السياسة .

و) فهارس المجلات Magazine Indexes : تقوم أغلب المجلات بإصدار قوائم سنوية بمحتوياتها حسب العنوان، والمؤلف وأحيانا الكلمات الأساسية.

وهذه الخدمة التقليدية متوافرة فى جميع المكتبات المهمة عالميا ومحليا.

وبالنسبة للمجلات والدوريات السياسية

١- مجلات تصدر باللغة الإنجليزية:

هناك عموما المجلة الأمريكية American Journal for Political Science ، والكندية Canadian Journal for Political Science ، والبريطانية British Journal for Political Science ، والهندية Indian Journal forPolitical Science ، والفرنسية French Journal for Political Science ، ومجلة الدراسات السياسية المقارنة Journal of Comparative Political Studies ، ومجلة المنهجية السياسية Journal of Political Methodology، ومجلة الشئون الخارجية Journal of Foreign Affairs.

وفى مجال السياسة الخارجية : هناك مجلات مثل: السياسة العالمية World Politics ، المجلة الأمريكية للقانون الدولى The American Magazine For International Law.

وفى مجال التنظيم الدولى: هناك مجلات حول الشئون الدولية: هناك مجلات مثل:المنظمات السياسية Political International Organizations ، مجلة الدراسات الدولية International Studies.

وفى مجال الرأى العام: هناك مجلات مثل : الرأى العام Journal of Public Opinion ، بحوث الاتصال Journal of Communication Research ، مجلة الاتصال Journal of Communication ، مجلة الصحافة Journal of Journalism.

وفى دراسات منطقة الشرق الأوسط: هناك مجلات مثل : مجلة الشرق الأوسط Journal of Middle East ، المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط International Journal for Middle East Studies.

وفى مجال المنطقة العربية وأفريقيا: هناك مجلات مثل : دراسات شرق أوسطية Middle East Studies ، مجلة الشئون الفلسطينية الدولية International Journal for Palestinian Affairs ، مجلة البحوث والدراسات الأفريقية Journal of African Research and Studies.

٢–مجلات تصدر باللغة العربية مثل:

مجلة السياسة الدولية ، ومصر المعاصرة ، والمجلة القومية للعلوم الاجتماعية ، ومجلة النهضة وكلها تصدر من القاهرة – ومجلة العلوم الاجتماعية ، ومجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، والمجلة العربية للعلوم الإنسانية ، وعالم الفكر وكلها تصدر من الكويت – والمستقبل العربى ، والفكر العربى ، والفكر الإستراتيجي العربى ، وشئون فلسطينية وكلها تصدر من بيروت.

أرشيف الصحف والمجلات الأسبوعية ونصف الشهرية حيث يمكن أن يجد فيها الباحث السياسى مقالات وإحصائيات قيمة.

وفى مجال المراجع الإحصائية : (الكتاب الإحصائي السنوى للأمم المتحدة – كتاب أوربا السنوي – الكتاب العالمى للمؤشرات السياسية والاجتماعية – الكتب الإحصائية التى تصدرها الجهات المختلفة فى شتى دول العالم) .

٢) كيفية الحصول على المعلومات السياسية داخل المكتبة

يتطلب تحديد الكتب الموجودة في المكتبة بحثا أكثر توزعا ويستدعي مراجعة عدة مصادر يمكن حصرها في ثلاثة [١٥]:

أ) مراجع سياسية عامة.

ب) مراجع خاصة بفرع معين ولتكن النظم السياسية.

ج) مراجع موضوع محدد وليكن الأحزاب السياسية والرأي العام.

والمراجع العامة تشمل عادة قوائم بالمجموعة الكاملة لمكتبة ما بأكملها ومثال ذلك محتويات مكتبة الكونجرس والتي تفهرس طبقا للكاتب في National Union Catalog ، وتبعا للموضوع في Library of Congress Catalog ، كما يسجل London Bibliography of Social Science محتويات عدة مكتبات بريطانية ، وأحد أمثلة المراجع التي تتناول الموضوعات الخاصة بمجال معرفي هو Public Affairs Information Service Bulletin ويقدم فهرسا موضوعيا للكتب أو المقالات والنشرات والوثائق من كل الدول الناطقة بالإنجليزية وهو مرجع مساعد للبحث في السياسات المقارنة والعلاقات الدولية وتعد مراجع الموضوع المحدد أكثر المراجع عددا وشيوعا وهي تتوفر في العديد من مجالات علم السياسة ويسهل تحديدها باستخدام فهرس الموضوع في كتالوج

البطاقات The Cards Catalog أو في مرجع بعنوان Bibliographic Index يتضمن البيليوجرافيات التي تم فهرستها على أساس الموضوع.

وهناك خطوتان تستخدمان في التحضير للمسح البيليوجرافي الخطوة الأولى هي الاهتمام بالهوامش التي تظهر في أي كتاب أو مقال نقرأه. فإذا كنا قد قمنا بمراجعة دقيقة للمكتبة فإننا في الواقع نكون قد تعرفنا على أغلب المساهمات التي يتم ذكرها في هذه الهوامش.

ومراجعة هذه الهوامش قد تقدم لنا بعض المساهمات الجديدة والمهمة المتعلقة بموضوع البحث، وتلك المراجعة يمكن من خلالها أن نلتمس مساعدة باحثين آخرين في تحديد المراجع المختلفة، والخطوة الثانية هي أنه ما أن نبدأ في بحثنا حتى يمكننا تحديد بعض الباحثين الذين كتبوا بإسهاب في الموضوع الذي نهتم به. ولذا فإن إرسال E-mail أو خطاب استفسار إليهم غالباً ما يتيح لنا التعرف على مجموعة الأعمال غير المنشورة والتي يمكن أن تساعدنا كثيراً في بحثنا.

وبعد تحديد الكلمات والجمل المفتاحية والمصادر البيليوجرافية التي نتوقع أن تساعدنا نصبح مستعدين لدخول المكتبة. والإجراء الذي نتبعه ببساطة هو أن نستخدم قائمة الكلمات المفتاحية للقيام بمراجعة منتظمة للمصادر المختلفة التي سجلناها، وأفضل نقطة هي مطالعة فهرس الموضوع في كتالوج البطاقة بالنسبة للكتب والمجلات الحديثة ، وفي فهرس العلوم الاجتماعية Social Science Index بالنسبة للمقالات. ويلاحظ أنه يمكن العثور على ٧٥% أو أكثر من العناوين الخاصة بعدة موضوعات بالاستخدام الدقيق لهذين المصدرين، فإذا كنا بصدد بحث على نطاق محدود لابد من إنجازه في فترة زمنية قصيرة. فإننا قد لا نبحث في غير هذين المصدرين، أما إذا كنا بصدد مشروع أوسع نطاقا فيجب أن نغطي غير ذلك من المصادر.

وعند ذهابنا إلى المكتبة يجب أن نأخذ معنا كمية مناسبة من بطاقات البحث File Cards وكلما وجدنا مرجعاً قد يفيدنا في موضوع البحث نكتب في أعلى بطاقة البحث سرداً بيليوجرافياً شاملاً يحتوي على الكاتب، والعنوان، واسم الدورية (مع رقم العدد ، وعام النشر ،

وعدد الصفحات) تاريخ ومكان النشر والناشر. وبالنسبة للكتب يذكر رمز ديوي العشري أو رمز مكتبة الكونجرس ومن المفيد أن نقرر مقدماً الشكل أو الطريقة التي سوف نستخدمها في الإحالة المرجعية في تقريرنا البحثي وتسجيل المعلومات المناسبة عن كل مرجع بهذا الشكل، فاتباع نفس النمط في التسجيل يقلل من احتمالات السهو، وتسجيل هذه المعلومات منذ البداية سوف يوفر جولات غير ضرورية في كتالوج الكتب خلال مراجعتنا المستمرة للارفف، كما يوفر الزيارات غير الضرورية للمكتبة عند كتابة البحث، ويجب أن نسجل هذه البطاقات في قائمتين هجائيتين مصنفتين تبعاً للمؤلف، أحداهما للكتب والأخرى للمقالات المنشورة في الدوريات ويساعد الاحتفاظ بملفات Files هجائية حديثة على تجنب الازدواجية وبمجرد أن تكتمل هذه الملفات، أي بالانتهاء من مراجعة كل الكتالوجات والفهارس المتوفرة، فإنه يجب أن نعيد تنظيمها على النحو التالي [١٦]:

(١) يجب أن نرتب ملف عناوين الكتب تبعاً للحروف الهجائية أو الأرقام (وفقاً لما إذا كان النظام المستخدم في المكتبة نظام مكتبة الكونجرس أو نظام ديوي العشري) وذلك تبعاً لرمز الرفوف Shelf Code ويرتب ملف عناوين المقالات تبعاً لاسم الدورية التي نشرت به.

(٢) أما المقالات التي توجد في دورية واحدة فيجب أن ترتب زمنياً، وكل دورية يجب التحري عنها في فهرس العنوان Title Index مع تسجيل رمز الرف. الأمر الذي يسهل من عملية البحث.

وأخيراً نكون على استعداد لقراءة الأدبيات، فنتجه إلى الأرفف لمتابعة تراث المعرفة، مسلحين بما سجلناه على بطاقات البحث ودليل المكتبة، ورغم ذلك فقد نفاجأ بأن معظم ما نجده مختلف تماماً عن احتياجاتنا. لأن أغلب المصادر التي كانت تبدو مبشرة بالكثير سوف يثبت بالفحص أنها مخيبة للآمال، والبطاقات الخاصة بتلك الكتب والمقالات والتي لم تعد موضوع اهتمامنا يجب أن تُميز بعلامة كبيرة في أي فراغ أبيض متوفر مع الجزء الأمامي، وذلك للتذكرة

بأن هذه المصادرقد تم حصرها ورفضها، وحيث أن القيام بمسح ببليوجرافي شامل يتطلب التردد على المكتبة عدة مرات، وحيث أن الذاكرة الإنسانية نادراً ما تختزن بكفاءة معلومات عن خمسين مقالة تحمل تقريباً نفس العنوان ، فإن هذه العملية البسيطة سوف تمنع من ازدواجية المجهود.

وعندما نجد مصدراً ذا أهمية فإن بطاقات البحث File Cards يمكن أن تؤدي غرضاً أهم من ذلك السابق الإشارة إليه، وهو ما يرجع أيضاً لضعف الذاكرة الإنسانية، حيث نستخدمها لتسجيل الملاحظات. ويجب أن تحتوي هذه الأخيرة على كل النقاط الأساسية المتعلقة بالكتاب أو المقال، وكذلك أي معلومات أو حقائق ذات أهمية خاصة. فمثلاً تلخيص المنهج المستخدم والنتائج، وكذلك أي فقرات يمكن أن تكون نافعة. وأحد الطرق البسيطة والقيمة في تسجيل هذه الملاحظات هي الإشارة إلى الصفحات التي تتضمن الأفكار التي نسجلها.

ويقدم التطور الذى نعيشه فى ظل الثورة المعلوماتية خدمات هائلة للباحثين فى كافة التخصصات العلمية ومنها العلوم السياسية على النحو التالي:

(أ) فمن خلال الدخول على شبكة المعلومات إنترنت ، يستطيع الباحثون العثور على معظم الكتب والدوريات المتخصصة فى العلوم السياسية ، والحديثة منها على وجه الخصوص – ناهيك عن الخدمات الأخرى فى هذا الصدد – فمثلا مكتبة الكونجرس – وهى من أضخم المكتبات العالمية – تضع كتبها على إنترنت ويمكن الدخول على موقعها ومطالعة ما يريده الباحث ، والاستفادة من الخدمات الجيدة التى يقدمها.

(ب) أما بالنسبة للمعلومات الميدانية: يقوم الباحث بعملية مسح للميدان ويشير مفهوم المسح Research Survey إلى الجمع الميدانى للمعلومات عن طريق الاستمارة أو المقابلة وتستخدما لجمع معلومات جديدة أو أصيلة أو مايطلق عليه البيانات الأولية Primary Data. ومن المفيد هنا أن نشير إلى موضوع سوف نتناوله فيما بعد ، يدور حول عملية "خلق

البيانات" Creation of Data وتمييزه عن عملية جمع البيانات Collection of Data . وخلق البيانات عملية تتم عن طريق القياس. وغالبا ما يعتمد نجاح مشروع البحث على المهارة والإبداع اللذين يمكن عن طريقهما خلق البيانات من ملاحظاتنا الواقعية عبر أدوات الملاحظة المختلفة وتقنياتها، وهو أمر سنتناوله بالتفصيل في تعرضنا لموضوع القياس.

٣) أنواع المسوح وكيفية تنظيمها

يتحدد نوع المسح فى ضوء الغرض منه، لذلك فهناك نوعان من المسوح هما [١٧]:

مسح كشفي: يستخدم فى الحصول على بيانات تساعد فى صياغة أسئلة بحثية وافتراضات بصورة أكثر دقة وذلك فى حالة انعدام أو ضآلة المعرفة بالموضوع المطلوب دراسته .

مسح تفسيري: يستخدم فى جمع معلومات يتم فى ضوئها التأكد من صدق فروض البحث.

ويختار الباحث -بخصوص تنظيم المسح- بين المسح عبر القطاعى أو المسح التتبعي على النحو التالى:

فى النوع الأول، تجمع البيانات من المفحوصين مرة واحدة وحسب، فإذا استخدمناه فى الحصول على معلومات من عينة ممثلة للمجتمع، أمكننا أن نصف خصائص المجتمع والعلاقات بين المتغيرات فى وقت محدد، إلا أننا لا نستطيع أن نقول كيف تطورت أو كيف ستتطور تلك الخصائص والعلاقات، فالمسح عبر القطاعى يقدم لقطة لهدف متحرك، لذا يراه البعض أكثر ملاءمة للدراسات الكشفية Exploratory Study ، إلا أن هناك من يراه ملائما للدراسات التفسيرية التى تنهض على أساس نظرى متين . فعلى سبيل المثال تفترض أدبيات الشخصية والسلوك السياسى أن تقدير الشخص لذاته ، يؤدى إلى مشاركته فى الحياة السياسية،

فإذا أجرينا مسحاً عبر قطاعي وضح منه أن أصحاب المستويات العليا من تقدير الذات أكثر مشاركة من أصحاب المستويات الدنيا استطعنا أن نخلص إلى صدق ذلك الافتراض .

وفى النوع الثانى ، تجمع البيانات من المفحوصين Research Population أو جمهور البحث أكثر من مرة ولهذا المسح صور عديدة أهمها :

أ) مسح الاتجاه :وفيه تختار وتمسح عينات من نفس السكان (مثلا سكان مدنية ما فى سن التصويت) فى أوقات مختلفة، وعلى فرض التكافؤ بين العينات، يمكن تعميم النتائج، فعلى سبيل المثال إذا اتضح وجود قدر من الاختلاف فى الولاء الحزبى بين عينة المسح الأول، وعينة المسح الثانى أمكن أن نستنتج حدوث تغير فى مستوى الولاء الحزبى للسكان ككل خلال الفترة الواقعة بين المسحين، وإذا تبين أيضا أن العلاقة بين النوع ، والنشاط السياسى أضعف لدى عينة المسح الثانى منها لدى عينة المسح الأول، أمكن القول بوجود اتجاه نحو تلاشى دور متغير النوع فى الحياة السياسية للمجتمع.

ب) مسح الجماعة:تبعا له تختار وتمسح عينات من نفس السكان فى أوقات مختلفة longitudinal Study أي أنه دراسة تتبعية عبرفترات زمنية، ووجه الاختلاف بينه وبين مسح الاتجاه يتعلق بإطار العينة، ففى حالة مسح الاتجاه، يتعرض الإطار (السكان فى سن التصويت) للتغيير سواء بالحذف (الوفاة أو الهجرة) أو الإضافة (الأشخاص الجدد الذين يحصلون على تذاكر انتخابية) ولكن فى مسح الجماعة يكون هناك إطار معلوم (الأفراد الذين حصلوا على تذاكر انتخابية حتى ١٩٩٥) ومن الطبيعى أن يتغير هذا الإطار بالحذف إلا أنه لا يتغير بالإضافة حيث لا يقبل أى شخص حصل على تذكرة انتخابية بعد ١٩٩٥م مثلا.

ج) مسح الندوة:تختار عينة واحدة يتم مسحها أكثر من مرة، وتساعد هذه التقنية على رصد التغييرات التى تحدث فى مواقف الأفراد وتحديد أسبابها، مثال ذلك سؤال عينة

من الناخبين قبل وأثناء وبعد الحملة الدعائية فى الانتخابات فى محاولة تحديد أى الأوجه يؤدى بالناخبين إلى تغيير اختيارالهم للمرشحين. هذه الميزة يقابلها عيبان، زيادة التكاليف وخطر عدم الموضوعية لأن سؤال نفس الأشخاص أكثر من مرة حول ذات الموضوع قد يدفعهم إلى تغيير أقوالهم .

وهكذا فإن عملية المسح يتم من خلالها جمع معلومات ميدانية عبر أدوات جمع المعلومات -التى سوف نتناولها فيما بعد- وفى إطار أداة الملاحظة العلمية ومن خلال عينات محدد مما سنأتى على ذكره ...إلخ

خامسا: نموذج تطبيقي للمشكلة والتساؤلات البحثية

دراسة دور السلطة السياسية في تشكيل الرأي العام تتلخص مشكلتها البحثية فى اختبار -اثباتا أو نفيا- قيام السلطة السياسية الحاكمة بالدورالأساسي فى عملية تشكيل الرأى العام وتكوينه وتوجيهه ، مع بيان حدود هذا الدور وكيفية القيام به فى ضوء التطورات المتسارعة فى مجالى المعلومات والاتصالات أهمية ذلك عمليا من وجهة نظر الباحث أن عملية تشكيل الرأى العام هى الجذر الذى تنبع منه مجموعة القضايا الكلية المعبرة عن الوجود السياسى للسلطة مثل : الاستقرار، والتطور، والاستقلال، والشرعية السياسية...إلخ. كما أنها ترتبط بنوعية السلطة السياسية، وأشكالها، وتطوراتها، وتحولاتها...إلخ.

المجال الأساسى لاختبار هذه المقولة الحالة المصرية في الفترة ٩٢-١٩٩٥ الأمر الذى تفرضه طبيعة موضوعات الرأي العام التي تتطلب معايشة حية ، ورصدا وتحليلا ميدانيا واقعيا وقدم الباحث إطارا نظريا يوضح أدوار السلطة السياسية فى عملية تشكيل الرأى العام، بجميع جوانبها بشكل عام.

وقد أثارت الدراسة مجموعة من التساؤلات الأساسية منها:

١ - ما هي طبيعة العلاقة بين السلطة السياسية الحاكمة وظاهرة الرأى العام واتجاهها؟ وهل هى علاقة تفاعلية: أى تأثير وتأثر و توظيف متبادل بين المتغيرين؟ وبالتالي ما هو المتغير المستقل وما هو المتغير التابع؟ أم هي علاقة احتواء وهيمنة: أى قيام السلطة السياسية باحتواء ظاهرة الرأى العام، بحيث ينتفي وجود الظاهرة استقلالا وأصلا، ولا نكون أمام سوي صدى السلطة الحاكمة، أو رأى عام السلطة الحاكمة - إن جاز التعبير؟ أم أنها ليست هذا ولا ذاك، وإنما هى علاقة تأسيس، بحيث يفرض الرأى العام شروطه على السلطة السياسية، بحيث نكون أمام سلطة سياسية حاكمة تعبر عن الرأى العام في كل قراراتها وتصرفاتها ومواقفها السياسية، بل وفي بنية أجهزتها ومؤسساتها، وعندما تتنكر له أو تنحرف عما رسمه لها أو عن تحقيق مطالبه فإنه يقف منها موقف الرفض والتحدى الذي قد يبلغ حد العصيان والثورة، ونكون حينئذ أمام ما يسميه البعض حكومة الرأى العام؟

وما هي دلالة كل ذلك بالنسبة للحالة المصرية، خاصة وأن هناك من يري أن الرأي العام المصري يتخذ إزاء السلطة السياسية الحاكمة موقف الترقب والانتظار، وهو موقف يقع بين الخضوع والخنوع من ناحية والرفض والتحدي من ناحية أخري؟

٢ - هل هناك علاقة ارتباطية بين طبيعة السلطة السياسية الحاكمة وعملية تشكيل الرأى العام؟ بمعنى آخر هل ترتبط هذه الأخيرة بنوعية معينة من الأنظمة السياسية تقوم بها، كالأنظمة الشمولية أو الاستبدادية، أو تلك التى تمتلك مثالية سياسية معينة أى تؤمن بأن لها رسالة معينة تعد فى إطارها "المواطن الصالح" داخليا، والمجتمع القادر والمؤمن - على المستوى الخارجي - بنشر رسالة معنوية حضارية تتخطى الحدود القطرية ، والإقليمية؟ أو أن كافة الأنظمة السياسية تقوم بها وتمارسها وإن يكن بأشكال وصور مختلفة أو متفاوتة ، وبالتالى

فما هى دلالة التغير فى طبيعة توجهات النظام السياسى المصرى وآثارها على عملية تشكيل الرأى العام؟ وما مدى الارتباط بين التغير فى أجندة أولويات النظام السياسى ، والتغير فى أجندة أولويات عملية تشكيل الرأى العام؟

٣- ما هي العوامل التي تسهم في عملية تشكيل الرأي العام؟ وما موضع السلطة السياسية الحاكمة فى هذا الإطار، أى ما هو وزنها النسبى مقارنة ببقية العوامل والعناصر؟ وكيف يتم القيام بعملية تشكيل الرأى العام بمستوياتها المختلفة؟ وبأية أدوات أو وسائل أو مسالك تتحقق هذه العملية؟ وما هو موضع مسلكى "الرقابة السياسية" و"الدعاية السياسية" في هذا الخصوص؟ وما هو موضع الحالة المصرية فى هذا الصدد؟

٤ - ما هو موقع عملية تشكيل الرأى العام من الأدوار الاتصالية للسلطة السياسية: الإعلامية، والتثقيفية ، والعقيدية ، والحضارية ، والدعائية...إلخ؟ ، وما هى دلالة هذه العملية فى إطار المجتمع المصرى الذى تهيمن السلطة السياسة الحاكمة فيه على معظم التفاعلات السياسية الحادثة فيه، بمعنى مدى الارتباط بين التغير في أجندة أولويات السلطة السياسية، وأجندة أولويات الرأى العام المصري؟

٥ - ما هو موضع الخطاب الاتصالى الدعائى من ظاهرة تشكيل الرأى العام فى مجتمع من المجتمعات؟ وما هى شروط الخطاب المنتج والأكثر فعالية فيما يتعلق بمضمون الخطاب، ومصدره، وأدواته...إلخ؟ وما هو توصيف الخطاب الاتصالى -فى الحالة المصرية- والذى تهيمن السلطة السياسية الحاكمة على عملية إنتاجه وإعادة إنتاجه؟ وكيف يستخدم هذا الخطاب إزاء قضايا محددة؟ وهل يوجد خطاب اتصالى آخر تملكه قوى مجتمعية معينة، يمتلك القدرة والفعالية على منافسة الخطاب الحكومى فى عملية تشكيل الرأى العام المصرى؟ وكيف تعمل السلطة السياسية على الهيمنة عليه؟

٦ - ما مدي تأثير عمنية تشكيل الرأى العام علي قيمة التعددية والحرية، سواء حرية الاعتقاد وتكوين الآراء وتغييرها، أو التعبير والإفصاح عنها ونشرها والدعوة إليها، أم أن هذه القيم: التعددية والحرية، تقبل التقييد والتنظيم باعتبارها حقوقا ينبغى ألا يساء استخدامها أو استعمالها؟ وفى الحالة المصرية، ما هى القيمة المحورية فى نظام القيم المصرى الذى يستتر خلف تلك العملية؟ وما هى مصادر القيود والحدود التى توضع على هذه العملية؟ وما مدى فعاليتها العملية؟ وما هو دور السلطة السياسية الحاكمة تجاه هذا الأمر؟ وما هى ضمانات عدم إساءة الاستخدام؟

٧ - ما هي طبيعة الرأى العام المصري؟ ترى بعض الدراسات أن لـه نفس سمات الظاهرة في البلدان المتخلفة. فهو أولا:" رأى عام كامن" ، وهو ثانيا: رأى عام منقسم علي نفسه بشدة ، وهو ثالثا: لا يفصح عن نفسه –غالبا– في صورة حركة سلمية هادئة (نتائج سياسية حقيقية في انتخابات أو استفتاءات)، وإنما في تعبيرات احتجاجية تتخذ صورة الهبات العفوية السريعة. هذه السمات هي من فعل وتأثيرات السلطة السياسية الحاكمة. كما أنه في ظروف التضييق علي صور التعبير السلمية، يتخذ الرأي العام المصري مظاهر أخري من قبيل: النكات السياسية ، والإشاعات. كما أنه يعرف وسائل أخري نابعة من إطاره القيمي والديني: الرسائل والتوسل للأموات ، كما أنه يعرف وسائل هروبية أخرى من استبداد وهيمنة السلطة الحاكمة من قبيل: الهجرة، والتهرب من دفع الضرائب، وعدم الالتزام بالقوانين، والرشاوي، وعدم اتباع نظام التحويض والدورة الزراعية في الريف المصري...إلخ. بالطبع لم تستطع الدراسة الاجابة عن الكثير من هذه التساؤلات وفي اطار العمل البحثي تم اختيار أهمها وفق معايير محددة ليس موضع التعرض لها.وهكذا نكون قد تناولنا الخطوة الأولى من الخطوات البحث العلمي – اختيار المشكلة البحثية وصياغتها – بكل ما تفرضه من قضايا وإشكالات ، لننتقل بعد ذلك إلى الخطوة التالية – وهى وضع الفروض العلمية وصياغتها ...

الفرع الثاني

"الإطار النظري :تعريف المفاهيم و تحديد المتغيرات"

يشمل الإطار النظري لأية دراسة سياسية علمية مجموعة من التعريفات لمفاهيمها ، و تحديد لمتغيراتها، وبناء العلاقات بين هذه المفاهيم والمتغيرات المكونة لهذا الإطار النظري؛ إذ تعد المفاهيم concepts والمتغيرات variables من اللبنات الأساسية للبحث المنهجى ف الدراسات السياسية.

والواقع أن من يتأمل المشكلة البحثية يجدها –فى التحليل الأخير– مكونة من مجموعة من المفاهيم المترابطة يؤدى تعريفها وتحديدها بوضوح إلى بلورتها وصياغتها. كما أن الفرض العلمى كما سنري هو علاقة بين متغيرين يتعين تعريفهما وتحديدهما منذ البداية ضمانا لسلامته ودقته في التعبير عن مشكلة الدراسة وقضيتها(١٨).

وسوف نتناول المفاهيم وتعريفاتها المختلفة والمتغيرات وأنواعها، ثم ننتقل إلى مستوى أكثر تركيبا هو المقاييس أو النماذج والتي تقيم أنواعا من العلاقات بين شبكة المفاهيم والمتغيرات المعبرة عن مكونات الظاهرة السياسية.

أولا: أنواع المفاهيم والتعريفات

ماهية المفاهيم Concepts

تعد المفاهيم رموزا نعبر بها عن أفكار أو ظواهر تجمعها خصائص مشتركة وليست هى الظواهر ذاتها فالمفاهيم هى التصورات ، والتجريدات لأوصاف هذه الظواهر – فالمفهوم لفظ

عام يعبر عن مجموعة متجانسة من الأشياء ، وهو عبارة عن تجريد للواقع يسمح لنا بأن نعبر عن هذا الواقع من خلاله [١٩].

وإذا كان المفهوم تعبيرا موجزا يدل على ظاهرة ما ، فإن التعريف هو المناظر المعادل للمفهوم غير أنه يتميز بخاصية الشرح والتحليل للظاهرة ليجعلها أكثر قابلية للفهم ، ويوجد بين المفهوم والتعريف أصل مشترك هو المتغير الواقعى ، أو التصور النظرى الذى يشكل إطارا مرجعيا لكليهما[٢٠].

يمكن أن يعرف أى مفهوم سياسي بطريقتين هما طريقة نظرية اسمية وأخري إجرائية عملية يمكن تناولهما فيما يلي: [٢١]

الأولى: التعريفات النظرية الاسمية Theoretical Definition

تعني تقديم عناصر مجردة للمفهوم يصعب إخضاعها للملاحظة والقياس، وللباحث حرية اختيار أى تعريف نظرى خاص به، سواء سبق أن قال به دارس آخر أم لا، ويلاحظ أن الكتابات السياسية تعاني فوضى مفاهيمية ، هى فى أحد جوانبها تعبير عن تعدد التعريفات النظرية للمفاهيم السياسية، إذ أن أى مفهوم له عشرات التعاريفات المتباينة والمتناقضة. وللأمر أسبابه، حيث لا ينفصل تعريف المفهوم عن قيم صاحبه، والتى تختلف من دارس إلى آخر، كما يفرض الاختلاف الأيديولوجي اختلافاً فى تعريفات المفاهيم فمثلا نجد أن دلالة المصطلحات السياسية فى بلدان العالم النامي تختلف عن دلالاتها في الدول الديموقراطية الغربية ، كذلك تتغير تعريفات المفاهيم بمرور الوقت ، فمفهوم الاستعمار حاليا له معاني تختلف عن معانيه في أوائل القرن الماضي ، كما تختلف المفاهيم باختلاف المرجعية الحضارية للأمم والشعوب علي سبيل المثال : مفهوم اليمين واليسار السياسي في الرؤية الغربية مقارنة بالرؤية الإسلامية [٢٢].

ومع أن ظاهرة الكثرة والتنوع في التعريفات يراها البعض مؤشرا علي حيوية علم

السياسة إلا أنها مدعاة لخلق الاضطراب واللبس في أذهان بعض الباحثين. ويمكن تقليص هذا الأمر عن طريق مراعاة الشروط التالية والتي تضمن جودة التعريفات النظرية.

(١) أن تكون التعريفات جامعة لخصائص أو سمات الظاهرة أو الواقعة السياسية التي نقوم بتعريفها، أو علي الأقل الأساسية من هذه السمات والخصائص والتي تميزها عن بقية الظواهر والوقائع السياسية المقاربة أو المشابهة ، فالتعريف أذن يجب أن يكون جامعا لكل مكونات وسمات وخصائص الظاهرة أو الحادثة موضع التعريف ..

(٢) أن تكون التعريفات مانعة بحيث تمنع اشتراك أو دخول ظاهرة أو واقعة سياسية معينة في إطار هذه التعريفات أو تحت مظلتها ،ويتأتي ذلك حين تكون التعريفات محددة جيدا ، وقاطعة الدلالة في الإشارة الي الشيء أو مجموعة الأشياء التي وضعت لتعريفها..

(٣) ألا تعرف الظاهرة أو الواقعة السياسية بجزء منها فقط ، فلا تعرف الظاهرة الديموقراطية بأنها المشاركة السياسية ، ولا تعرف هذه الأخيرة بأنها العملية الانتخابية ، ولا تعرف تلك بأنها اتجاهات التصويت .

(٤) لا تعرف الظاهرة أو الواقعة السياسية بمصطلحات سلبية ، إذ أنها لا تقدم تعريفا حقيقيا ، كأن تعرف الديموقراطية بأنها ليست الاستبدادية أو التسلطية أو ليست حكم الفرد أو القلة..

(٥) لا تعرف الظاهرة أو الواقعة السياسية بمصطلحات عامة غير محددة ، أو بمصطلحات صعبة أو معقدة تحتاج بدورها الي تعريف جديد ، اذ أن الغرض من التعريف هو المزيد من الإيضاح والإفصاح والإبانة ..

الثانية: التعريفات الإجرائية Operational Definitions

وهى التي يضعها الباحث للمفاهيم بحيث لا يبقى بها أى غموض أو ابتعاد عن المقصود

منها. أى أنه يقصد بالتعريفات الإجرائية تحويل المفاهيم إلى مؤشرات يمكن ملاحظتها وقياسها. ولما كان تحرى الدقة فى المفاهيم شرطاً أساسياً للدراسة العلمية الجادة ينصح الباحثون بتعريفها إجرائياً.

وللباحث حرية تبنى تعريفات إجرائية للمفاهيم المستخدمة فى بحثه وخاصة إذا لم يجد تعريفات جاهزة لها. ومن المهم لفت النظر إلى أن غالبية المفاهيم السياسية لم تعرف عملياً حتى الآن، والمهم أيضاً ملاحظة أن الباحث وهو يعرف المفاهيم إجرائياً، لا ينطلق من فراغ، وإنما يعتمد على قراءاته للتعاريف النظرية ونتاج البحوث ومشاهداته الواقعية، ولكن ما هى شروط التعريف الإجرائي؟

شروط التعريفات الإجرائية للمفاهيم السياسية :

يتم تعريف المفاهيم إجرائيا من خلال "المؤشرات" Indicators. وعند تحويل المفهوم إلى مؤشرات، يراعى الباحث ما يلي[٢٣]:

١- التأكد من كفاية المؤشرات

بمعنى تغطيتها للجوانب الرئيسية للمفهوم. وليست العبرة هنا بالعدد المطلق من المؤشرات وإنما بمدى شمولها الفعلى لكافة جوانب المفهوم، فلو عرف الباحث الحزب السياسي فانه يمكن أن يختار له المؤشرات التالية الكافية :

- ✓ مجموعة من الأفراد أو المواطنين .
- ✓ الالتقاء أو الاجتماع علي تحقيق مجموعة أهداف أو مصالح معينة قد تترجم في برنامج أو مجموعة من الأهداف المعلنة ..
- ✓ إقامة إطار أو شكل تنظيمي معين بمستوياته المختلفة..

- ✓ السعي للحصول علي المشروعية عبر الإعلام بقيام الحزب ، أو الحصول علي رخصة بقيامه في إطار بعض الأنظمة السياسية التي تشترط ذلك الإجراء.
- ✓ إعلان وممارسة العمل السياسي السلمي عبر دخول العملية الانتخابية
- ✓ السعي للوصول للسلطة سلميا من خلال العملية الانتخابية ..

هذه المؤشرات – بعضها فقط يجمع بين الحزب السياسي وأي مؤسسة أوتنظيم آخر اداري أو ماشابه ذلك ، وبعضها يجمع بينه وبين جماعة الضغط والمصلحة .. لكنها جميعا لا يمكن أن تشير الا الي الحزب السياسي..

٢- التأكد من صدق المؤشرات Validity

أى تمثيلها أو تعبيرها بحق عن المفهوم، وفى قول آخر يعنى الصدق أن المؤشرات تقيس فعلاً ما يعتقد الباحث أنه يقيسه. فلو عرف الباحث الديموقراطية إجرائياً بأنها نظام حكم يقوم على التنافس لكان عليه أن يختار مثلا المؤشرات التالية: مرات تداول السلطة فعليا، والانتخابات الدورية، ووجود حزبين على الأقل. وللتيقن من صدق المؤشرات توجد طريقتان:

أ) الصدق الداخلى Internal Validity

ويعتمد على التقدير الذاتى أو الشخصى للباحث الذى يقرر ما إذا كانت المؤشرات منطقية ومعبرة فعلاً عن المفهوم.

ب) الصدق الخارجي أو التنبؤي External or Face Validity

أى التحقق مما إذا كانت العلاقة بين مؤشر متغير ما ومتغير آخر لها نفس طبيعة العلاقة

بين المتغيرين واتجاهها، فعلى سبيل المثال، لو افترض الباحث أن الوطنية ترتبط دائما بالتصويت فى الانتخابات، أمكنه أن يتحقق مما إذا كان القائلون بأداء الخدمة العسكرية (مؤشر الوطنية) يصوتون دائماً أم لا، وهكذا إذا كان المتغير (أ) يرتبط بالمتغير (ب)، فإن المؤشر (أ) (الذى يدل على وجود "أ") يجب أن يرتبط بالمتغير (ب).

٣- التأكد من أن المؤشرات الموضوعة للمتغير المستقل مختلفة عن المتغير التابع

إذ لا يصح منهجياً قياس المتغيرين بنفس المؤشرات. فلو أراد الباحث مثلاً اختبار الفوض القائل بأن التعليم "يؤدى إلى اكتساب المعرفة" عليه ألا يجعل المعرفة مؤشرا للتعليم – إذ لو فعل ذلك – فكأنه يقول "تؤدى المعرفة إلى اكتساب المعرفة"، وهذا لا يجوز بداهة ومنطقا.

٤- التأكد من ثبات المؤشرات Reliability

بمعنى أن المؤشرات تعطى نفس النتائج تقريباً إذا أجريت الدراسة أكثر من مرة. هب أننا نريد مثلاً قياس مستوى المشاركة السياسية لدى عينة من مجتمع انتخابى ما، واخترنا التصويت فى الانتخابات مؤشراً لها، ثم سألناهم عما إذا كانوا يصوتون فى (كل) الانتخابات، فقال بعضهم "نعم" وقال البعض الآخر "لا" وللتأكد من ثبات هذا المؤشر (التصويت فى الانتخابات) نعيد سؤالهم، فإذا حصلنا على نفس النتيجة، بمعنى أن الذين قالوا نعم والذين قالوا لا فى المرة الأولى فعلوا كذلك فى المرة الثانية، كان هذا دليلاً على ثبات المؤشر، أما إذا تضاربت النتائج فإن الشك يثور فى سلامة أو دقة المؤشر.

غير أن هناك من يقول – وفى قولهم هذا وجاهة – إنّ اختلاف النتائج ليس له علاقة بثبات أو عدم ثبات المؤشر، إنه يعود إما إلى الأفراد أنفسهم أو إلى الصياغة الركيكة للسؤال. فالأفراد قد يتغير سلوكهم خلال المدة الواقعة بين الاختبارين الأول والثانى ، وقد يغيرون

إجاباتهم لمجرد الاستياء من إعادة سؤالهم، أو لإدراكهم أن الإجابة فى المرة الأولى تنطوى على مخاطر أو لتعمدهم إرباك الباحث.

أما الركاكة فترجع إلى غموض كلمات السؤال، مثال ذلك كلمة "كل" الواردة بالسؤال عن التصويت فى الانتخابات : هل المقصود بها كل انتخابات برلمانية، أو كل انتخابات محلية، أو استفتاءات (انتخابية) رئاسية.. إلخ، ومع ركاكة الصياغة يحتمل أن يثور اختلاف فى فهم السؤال ليس فقط من فرد لآخر، وإنما أيضا من وقت لآخر بالنسبة لنفس الشخص.

ثانيا: ماهية المتغيرات البحثية وأنواعها

يعبر المتغير عن خاصية أو صفة لظاهرة سياسية ما تقبل الملاحظة، أو هو كل قيمة تأخذ قيما متغيرة، ومثال ذلك الانضمام إلى الأحزاب كصفة للمشاركة السياسية، وتعدد الأجناس كسمة للتعددية الاجتماعية، والطبقة الاجتماعية تعد متغيرا يأخذ قيما متغيرة (عليا - وسطى - دنيا). كمايأخذ المتغير أيا كان الصور الآتية [٢٤]:

١ - المتغير المستقل أو الأصيل Independent Variable

يؤدى تغير قيمته إلى التأثير على قيم متغيرات أخرى، ويسميه البعض السبب أو العلة ، وهذا الذى يستخدم فى النظرية لتفسير الظاهرة.

٢ - المتغير التابع Dependent Variable

تتوقف قيمته على قيمة متغيرات أخرى، أى يتأثر بها ويتغير طبقا لها، ويسميه البعض النتيجة أو المعلول وهو المتغير المراد فهمه وتفسيره .

والجدير بالملاحظة أن كون المتغير مستقلا أو تابعا يعد أمرا يتوقف على العلاقة التى يتضمنها الفرض العلمى. فنفس المتغير قد يكون مستقلا فى بحث ما وتابعاً فى بحث آخر، فعلى

سبيل المثال:

أ) كلما ازداد عدد الأحزاب السياسية (متغير مستقل) ارتفع مستوى الوعى السياسى للمواطنين (متغير تابع).

ب) كلما تزايد الوعى السياسى للمواطنين (متغير مستقل) ازداد عدد الأحزاب السياسية (متغير تابع).

٣ - المتغير الوسيط Intervening Variable

وهو يتوسط العلاقة بين المتغيرين الأصيل والتابع، ففى المثالين السابقين كان المتغير الوسيط هو : الممارسات والأفعال والأنشطة التى تقوم بها الأحزاب السياسية لرفع الوعى السياسى للمواطنين ، وبالتالى يصبح المثال كالتالى:

عدد الأحزاب السياسية – الأفعال السياسية – ارتفاع الوعى السياسى للمواطنين

↓ ↓ ↓

(مستقل) – (وسيط) – (تابع)

وتؤثر قيمة المتغير الوسيط على قوة العلاقة بين المتغيرين ، المستقل والتابع ، واتجاهها، وبالتالى فإن معرفة الباحث بدور هذا المتغير من شأنها أن تؤثر على توقعاته أو تصوراته للعلاقات بين المتغيرات، ففى مثالنا السابق لو أن السماح بقيام الأحزاب السياسية مشروع دون قيود لأمكن للباحث أن يضع الفرض القائل: "يرتبط إعلان عن قيام الأحزاب إيجابيا بالزيادة فى الوعى السياسى للمواطنين".

٤ - المتغير المسبب أو المتصل Continuous Variable

وهو المتغير الذى يسبق و يؤدى إلى المتغير المستقل ويتصل به، ومن واقع فروض البحث

وما تتضمنه من مفاهيم يقوم الباحث بحصرهاوتعريفها واستخراج المتغيرات الأساسية منها.

ثالثا: نماذج من التعريفات النظرية والإجرائية للمفاهيم

قدم الباحث في الإطار النظري لدراسة دور السلطة السياسية في تشكيل الرأي العام تعريفات نظرية للمفاهيم الأربعة الأساسية المضمنة في عنوانها برؤية محددة علي النحو التالي[٢٥]:

١- مفهوم الدور

نميز بين مستويات ثلاثة متكاملة تحليليا بالنسبة لمفهوم الأدوار:

الأول: مستوى توقعات الأدوار Roles Expectation

يشير إلى الأنشطة التي يتوقعها المجتمع المحكوم من السلطة السياسية الحاكمة بكل ما تتضمنه من حقوق، وواجبات، والتزامات، وتأثيرات مضمونها التوزيع السلطوى...إلخ. وتبدأ بتوقعات – المجتمع الأهلي – التي يمكن بحث كيفية تكوينها ودراستها من وقت لآخر ومن مكان لآخر. ومن هذه التوقعات يمكن أن نستخرج أجندة أولويات الرأى العام، وهو ما قام به الباحث بصدد القضية الاختبارية الرأي العام للناخبين إزاء السلطة التشريعية القادمة بعد الانتخابات البرلمانية.

وهناك مستويان لهذه التوقعات:

المستوى الأول: يُطلق عليه الثوابت المجتمعية والأهداف العليا المجردة للمجتمع المشكلة لخصائص الطابع القومي الذي يسهم ولو جزئيا فى تشكيل الرأي العام بدرجات تختلف زمانا ومكانا.

المستوى الثاني: الخاص بمتطلبات المجتمع وحاجاته الآنية، والحالة في المواقف المختلفة، وإزاء القضايا والمسائل التى تثيره ، ومن المتصور أن تترجمها، أو تعبر عنها اتجاهات الرأي العام

المجتمعي.

والمؤشر الاجرائي علي مستوي توقعات الأدوار هو أجندة الرأي العام ومسألة قياس هذه الأجندة والمقارنة بين مختلف الأجندات..

الثاني: مستوى توجهات الأدوار Roles Trends

يشير إلى الإطار الفكرى أو التوجهات الأساسية للسلطة السياسية التي تقوم بالأدوار،ويفترض أن يترجم القواعد التى يصنعها المجتمع ، وشخصية القائم بالدور، وإدراكه لمطالب وتوقعات من حوله، وتعريفه لدوره، ورؤيته الشخصية لهذا الدور...إلخ. ويرد في هذا الصدد مفاهيم من قبيل إدراك الدور Role Perception ، ومطالبه Role Demands، وشروطه Role conditions ، وتشمل الشروط المتطلبة للقيام بأدوار معينة، والشروط الواجب توافرها فى القائم بالأدوار نفسه.

والمؤشر الإجرائي المحدد لإدراك الدور هو تحليل مضمون الخطاب السياسي والإعلامي للقائم بالدور فعلا وقياسه.

الثالث: مستوى سلوكيات الأدوار Roles Activities

تعبر عنه الأنشطة والأفعال السياسية التى تقوم بها السلطة السياسية كما حدثت بالفعل وليس كما ينبغى ، وهنا يتم تحليل الواقع السياسى الفعلي، ومن المفاهيم المعبرة عن سلوكيات الأدوار : القيام بالدور وأداؤه ، مهارات الدور ، موقع الدور ، مجموعة الدور، وقطاع الدور، و نسق الدور ، وتقمص الدور...إلخ.

وقد وظف الباحث فى هذا الإطار مفهوم صراع الأدوار Roles Conflict بين مؤسسات السلطة السياسية الحاكمة. كما وظف مفهوم حل صراع الأدوار Roles Conflict Resolution من خلال تبنى مفهوم مرونة الأدوار Roles Flexibility ومقارنته بمفهوم القرار الإداري المركب، وذلك فى دراسة تنازع الاختصاص بين وزارة الثقافة المصرية ومؤسسة الأزهر الشريف بصدد موضوع الرقابة، والمؤشر الاجرائي المحدد لسلوكيات الدور هو تحليل الفعل السياسي الذي يدور حول: الانتخابات ، الدعاية السياسية ، الرقابة السياسية ..

وبشكل عام يعد الدور علي مستوى الأنساق السياسية بالأساس أنشطة وفعاليات. ففي دراسته المشتركة مع "باول" والمعنونة "السياسة المقارنة"، يري "ألموند" أن كل بنية هي عبارة عن مجموعة من الأدوار السياسية المترابطة معا، والدور السياسي هو ذلك الجزء من النشاطات الكلية للفرد المتضمن في العملية السياسية. ويميز بين الأدوار السياسية وغير السياسية بفكرة الحدود ، فالشخص عندما يذهب إلى التصويت في الانتخابات بعد أن كان قابعا في البيت يقوم ببعض الأدوار المنزلية يكون قد اجتاز الحدود الفاصلة بين دوره السياسي وغير السياسي. فالدور لدى ألموند وحدة للنسق السياسي. وهو أكثر نسبية وانفتاحا فهو يشمل الأبنية الرسمية ، والأبنية غير الرسمية والتى تؤثر فيه بطريقة أو أخري.

وتركز بعض الدراسات علي أن الأدوار السياسية تتحدد قوتها وكثافتها حسب نوعية المشاركة السياسية (تصويت ، ترشيح) ،ودرجات المشاركة (عليا ، متوسطة ، دنيا). وثمة إسهامات حول علاقة الدور بمفهوم القيادة ، من خلال مفاهيم مثل : مرونة الأدوار السلطوية، وتغييرها، وتعديلاتها وتُثار تساؤلات من قبيل : هل القائد السياسي يحدد الدور الذى يلعبه أم أن العكس هو الصحيح؟

٢- مفهوم السلطة السياسية Political Authority

ميز الباحث تحليليا بين ثلاثة استخدامات كل منها يمثل اتجاها علميا له مدارسه وروافده:

الأول: الاتجاه الفلسفى والقانونى الدستورى: يُقصر مفهوم السلطة السياسيـــــة علـــى تلـــك المجتمعات القومية المؤسسة فى شكل الدولة سواء فى ذلك الدولة المدينـــة City State ، أو الدولة القومية الحديثة Nation-State وبالتالى فهو يحصره فى الدولة بأجهزهّا، ومؤسساهّا ، وأشكالها السياسية ، ونظمها الدستورية المختلفة .... إلخ ، وخارج ذلك فـــإن الســـلطة – إن وجدت – لا تكتسب الصفة السياسية ، ولا يمكن أن توصف بها بأى حـــال مـــن الأحـــوال. ولذلك فان هذا الاتجاه يقوم علي التفرقة بين ما يعد من قبيل السلطة السياسية ، وما يعد مـــن قبيل السلطة غير السياسية (السلطة الاجتماعية) ، ويحصر في الأولي ظاهرة الدولة القوميـــة، وفي الثانية ما دون الدولة القومية من بنى اجتماعية ، وهياكل تنظيمية ... الخ ، ويفـــرغ السلطة السياسية فى أجهزهّا المختلفة مميزا بين السلطة التأسيسية والسلطات المؤســـة المنبثقـــة منها.

الثانى: الاتجاه السلوكى: بمدارسه المختلفة ينظر إلي السلطة السياسية باعتبارهـــا حقيقـــة اجتماعية تدرس فى إطار العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، ولا يمكن أن تنحصـــر فى الدولة ، وتقوم بالفعل السياسى كأدوار سياسية ، ويمكن الحديـــث عـــن الســـلطة السياســـية الحاكمة، والسلطة السياسية البديلة (القوى السياسية المختلفة فى المجتمع).

الثالث: الاتجاه المعرفى فى تحليل السلطة السياسية من زاوية علاقتها بصناعة المعرفة وبالتالي الرأى العام: أسهم التقدم العلمى فى تقوية وتزكية هذا الإدراك للسلطة السياسية بأهًا طاقة أو قـــوة فى خدمة فكرة تسعى لإنجازها وتحقيقها فى الواقع العملى ، وهى هنا عبارة عن نقاط طاقة منتشـــرة ولا نهائية من مراكز السلطة السياسية في الجسد الاجتماعي . ولكى تحافظ على هيمنتها علـــى هذا الجسد (المجتمع المحكوم) فإنها تسيره من خلال شبكة القنوات الاتصالية التى تخترقه ، الفارق بين السلطة السياسية الحاكمة ، والسلطة السياسية (البديلة) – أو القوى السياسية المجتمعيـــة –

هو بمقدار ما تحوزه من قوة سياسية ومراكز ، وهناك تنافس سياسى بين الســـلطة الحاكمـــة و السلطة البديلة بصدد الجسد المجتمعى وكلتاهما تقوم بإمداد المجتمع بكافة المعلومات أو حجبـــها عنه أو تزييفها والتلاعب بها.

٣ - مفهوم الرأى العام Public Opinion

نميز في تحديده بين ثلاثة اتجاهات :

الاتجاه الأول: يعتبره مرادفا للإرادة الشعبية ، وإرادة الأمة ومشيئتها ، وروح الشـــعب، وحكم الجماهير ... إلخ ، فهو التعبير عن الحركة الواقعية للمجتمع المحكـــوم تجـــاه ممارســـات السلطة الحاكمة أيا كانت الصورة التي يعبر عن نفسه بها ، أو الشكل المؤسسي الذي يجد تعبيره فيه ، ومعظم الدراسات السائدة تنتمي إلى هذا الاتجاه الذي تغلب عليه الرؤية الفلسفية و القانونية والدستورية.

الاتجاه الثاني: يعتبره حصيلة تفاعل عدد من العوامل والمتغيرات المختلفـــة إزاء القضايـــا السياسية التي تطرح علي الساحة وينقسم بصددها جمهور الرأي خلال عملية التفاعل والنقـــاش إلى أغلبية ، وأقلية تجد تعبيراها الواقعية في الممارسة السياسية الفعلية

الاتجاه الثالث: يرصد ظاهرة الرأى العام إزاء العمليات السياسية الناتجة عن علاقة السلطة السياسية بالمجتمع المحكوم في مختلف درجاها، فالرأي العام يجد تعبيراتـــه الأساســـية في ظـــاهرة الاقتراع العام ، والتصويت الانتخابي وهذه هي النتائج السياسية لعملية صناعة الـــرأى العـــام وتشكيله.

ونخلص من ذلك الي تعريف الرأي العام باعتباره التعبيرات الخارجية عن وجهات نظـــر معينة إزاء مشاكل أو قضايا محددة مُثارة من خلال ألفاظ ، أو رموز ، وممارسات تسمح بفـــهم

الحقيقة المُعلن عنها ، وهو عام لا يقتصر علي فرد واحد وإنما يميل إلى أن يكون تعبيراً عن مواقف مشتركة بين أغلب عناصر المجتمع ثم هو يتصف أساساً بصفة العلانية .

وبصدد تحديد مجتمع الرأي العام نفرق بين حالتينْ :

ا) الحالة الطبيعية: حيث يكون الرأي العام حاصل جمع أو المشترك بين الآراء الفردية ، والذي تعبر عنه الأغلبية في مجتمع من المجتمعات .

ب) حالات الحشد الجماعي: حيث يكون الرأي العام ذا طبيعة مستقلة عن مجموع الآراء الفردية التي تكونه ، يراه البعض معبراً عن العقل أو الضمير الجمعي ويختلف الرأي العام عن الاتجاهات والميول ؛ ففي حين أن الأول معلن ومعبر عنه نجد الثاني استجابة داخلية مبكرة ؛ والرأي دليل علي وجود الاتجاه أو الميل ، وهذا الأخير لا يشترط أن يتحول إلى رأي يتم الإفصاح عنه ، والاتجاه يعد سلوكاً في حيز التكوين ، أما السلوك فهو اتجاه تحقق بالفعل. أما الرأي فلو نظرنا إليه من وجهة نظر معينه – فإننا يمكن أن نعتبره سلوكاً وهو بالأصح سلوك قولي إذ أنه بمجرد الإعلان عنه يصير واقعة محددة .أما الرأي العام والأحكام فمحور التمييز بينهما درجة العمق المطلوبة في كل منهما ومبدأ العلانية : فأولاً يرتبط الرأي في العادة بوجهة نظر لا تفترض عمقاً ولا تحليلاً دقيقاً لمختلف وجهات النظر ، أما الحكم فهو علي العكس من ذلك يفترض المناقشة الشاملة لمختلف وجهات النظر المؤيدة والمعارضة والانتهاء عقب وزن وتقييم لكلا الجانبين إلى الفصل والقطع والإعلان عنه يصير واقعة محددة وثانياً يفترض الرأي العلانية ، أما الحكم فلا يفترض الإعلان عنه ؛ بل إن الشخص قد يصل إلى حكم معين علي الشخص ويعلن رأياً خلاف ذلك .

ويمكن أن نعتبر المقومات الأساسية لظاهرة الرأي العام مؤشرات واقعية علي وجوده وهي:

(أ) وجود مشكلة أو حادثة معينة تكون محل خلاف داخل المجتمع المعين .

(ب) تجري حول هذه المشكلة أو القضية مناقشة عامة ..

(ج) حق المواطن في تكوين رأيه إزاء المشكلة أو القضية المثارة دون قيود ويشمل ذلك حقه في الحصول علي المعلومة وتكوين قناعاته بحرية تامة دون أية قيود مباشرة أو غير مباشرة .

(د) حق المواطن في إعلان الرأي دون خشية عقاب أو جزاء يمنع من ذلك الإعلان سواء كان ذلك بصورة فردية أو جماعية.

(ع) حق المواطن في تحويل هذا الرأي إلى ممارسات وسلوكيات معينه عبر عملية التصويت والانتخابات أو المظاهرات والإضرابات مثلاً ، بحيث تكون هناك آثارا أو نتائج سياسية لعملية الرأي العام.

٤- عملية تشكيل الرأي العام

مجموعة من الأفعال والأنشطة السياسية التي تقوم بها السلطة السياسية الحاكمة للمطابقة بين إطارها الفكري وتوقعات الرأى العام من خلال عمليتي الرقابة،والدعاية السياسية لتحقيق أهدافها إزاء قضية محددة عبر الأدوار الاتصالية التي تقوم بها في المجتمع المعاصر

الفرع الثالث

"وضع الفروض العلمية وصياغة المقاييس"

يقوم الباحث فى الدراسات السياسية الاختبارية بوضع الفـــروض وتحديدهــا، وبنــاء المقاييس ، و ذلك بعد استقراره على اختيار مشكلة الدراسة و صياغتها، وتحديد الإطـارالنظري بتعريف مفاهيم دراسته الأساسية، وتحديد متغيراها بكل صورها وأنواعها – وسوف نتنــاول فى هذا الموضع مسألة وضع الفروض العلمية وصياغتها.

ولا يعتمد الباحث في قيامه بوضع فروضه العلمية ومحاولته التحقق من مــدي صحتــها، وصدقيتها credibility على ذات المصادر التي اختار منها مشكلته فقط ، بل يعتمد أيضاعلى درجة إلمامه بجوانب هذه المشكلة البحثية عبر قراءاته عنها في مظانها، أو ملاحظاته أو مشــاهداته حولها فى المجتمع الذى ينتمى إليه [٢٦].

أولا: ماهية الفروض العلمية

بداية نفرق بين الفروض العلمية البحثية Research Hypothesis ، والافتراضـات Assumptions or Axiom ؛ حيث أن الافتراضات هي مقـــولات تؤخــذ باعتبارهــا "مسلمات" فنفترض أنها صحيحة لكونها ثبتت صحتها من بحوث ودراسات ســــابقة، أو أنهــا افتراضات أساسية لا تعمل النظرية بدونها. أما الفروض فهى عبارة عن مقولات مشــــتقة مــن الافتراضات وقابلة للاختبار. وعموما يقدم الباحثون للفرض العلمى الكثــير مــن التعريفــات منها[٢٧]:

١- اقتراح قريب إلى التصديق يقدم لتفسير واقعة أو مجموعة من الوقائع أو ظـــاهرة أو مجموعة من الظواهر المترابطة سبق أن لاحظها الباحث أو جمع مادة بخصوصها.

٢- اقتراح مؤقت يستنتجه الباحث من المادة الأولية لفهم الوقائع وتفسيرها ويسترشــد به فى استكمال دراسة الموضوع.

٣- أفضل التفسيرات أو الحلول المحتملة لمشكلة الدراسة.

٤- استنتاج ذكي يصوغه ويتبناه الباحث مؤقتا –حيث أن صحتــه تحتــاج إلى تحقيــق واثبات– لشرح بعض ما يلاحظه من الحقائق والظواهر، وليكـــون مرشــدا لــه فى البحــث والدراسة.

٥- قضية تحمل خبراً يتعلق بعناصر واقعية ولكنه يجب أن يتعدى ذلك الواقع المباشــر إلى بناء العلاقات.

٦- منطوق أو مقولة statement لما يعتقد الباحث أنه واقعى ، أى لما يتوقع وجـــوده من علاقات بين المتغيرات لدى ممارسة الملاحظة المنظمة.

والفروض أقل من الأطروحة فى درجة الثقة، كما أنها منطوق قابل للاختبــــار، ولكننــا نرجح فى النهاية تعريف الفرض العلمى بأنه "علاقة بين متغيرين" تتنوع من حيــــث الطبيعــة، والاتجاه على النحو التالى:

أ) وفقا لمعيار طبيعة العلاقة: يمكن أن تأخذ أحد شكلين:

الأول: علاقة سببية Casual Relationship. وهى تلك التى تحدد المتغير "السبب" والمتغير "النتيجة" ؛ فإذا افترضنا أن كثافة الدعاية تــؤدى إلى ارتفــاع نســبة التصويــت فى الانتخابات كان لدينا متغيران أحدهما سبب (كثافة الدعاية) والثانى نتيجة (نسبة التصويــــت)، وإذا حدث تغير فى السبب حدث تغير فى النتيجة.

والجدير بالذكر أن اختبارالفروض السببية Testing of Casual Hypothesis صعب بل أن البعض يرى استحالتها ؛ لأن الظاهرة السياسية من التعقد والتشابك مع غيرها من ظواهر المجتمع -بحيث يوجد أكثر من سبب لنفس الظاهرة - بل إن المتغيرين اللذين يتضمنهما الفرض قد يكونان نتاجا لمتغير ثالث، ونكون إزاء علاقة زائفة بين المتغيرين حينئذ.

الثاني: علاقة التتابع أو التعاقب Coveriance Relationship. مؤداها أن ازدياد أو نقص أحد المتغيرين يقترن بازدياد أو نقص المتغير الآخر، المتغيران إذن يتغيران معا دون أن يعرف أيهما السبب وأيهما النتيجة. مثال ذلك: يرتبط التعرض المستمر لوسائل الإعلام بارتفاع مستوى تزييف الوعى فى الأنظمة الشمولية.

(ب) وفيما يتعلق باتجاه العلاقة: يمكن أن يأخذ أحد صورتين:

الأولى: علاقة طردية أو موجبة Positive Relationship. وهنا يسير المتغيران فى نفس الاتجاه إذا زاد أحدهما زاد الآخر، وإذا نقص أحدهما نقص الآخر. إذا زاد تعرض الفرد لوسائل الإعلام -فى الأنظمة التسلطية- ازداد تعرضه للتشويه أو لغسيل المخ..(والعكس صحيح).

الثانية: علاقة عكسية أو سالبة negative relationship. وهنا يسير المتغيران فى اتجاهين متعارضين، فإذا ازداد أحدهما نقص الآخر، والعكس بالعكس. إذا زاد تعرض الفرد لوسائل الإعلام -فى الأنظمة التعددية- قل أو نقص تعرضه للتشويه أو لغسيل المخ..(والعكس صحيح).

(ج) إذا ما قمنا بالمزاوجة بين طبيعة العلاقة واتجاهها: يكون لدينا أربعة نماذج للعلاقة:

الأول: علاقة سببية موجبة: مثال "يؤدى ازدياد الوظائف الرمزية للنظام السياسى إلى تعميق شعور المواطنين بالولاء الوطنى".

الثانى: علاقة تتابع موجبة: مثال "يرتبط التعرض المحدود لوسائل الإعلام بانخفاض مستوى الاهتمام السياسى".

الثالث: علاقة سببية سالبة: مثال "يؤدى ارتفاع مستوى التعليم إلى انخفاض معدل جرائم الثأر فى صعيد مصر".

الرابع: علاقة تتابع سالبة: مثال "مع تفشى الفساد السياسي فى بلد ما تقل قيمة القانون وهيبته فى نظر المواطنين".

وهذه كلها يطلق عليها الفروض العاملة working Hypothesis ، وأخيرا يتحدث البعض عن الفرض العدمي Null Hypothesis وهو ذلك الفرض الذى يقرر أنه لا توجد علاقة بين متغيرين، وهو غالبا نقيض ما يسعى إليه الباحث لاختبار صحته.

ثانيا : مصادر الحصول على الفرض العلمى

فى أغلب البحوث العلمية يضع الباحث مجموعة فروض يحاول التحقق من صحتها، أو التأكد من صدقها. ويعتمد الباحث فى وضعه للفروض على [٢٨]:

١- الخيال العلمى للباحث ودرجة اهتمامه بالقضايا المختلفة المتعلقة بالمشكلة البحثية.
٢- إلمامه بجوانب المشكلة موضوع البحث.
٣- قراءاته سواء فى مجال تخصصه أوفى المجالات الأخرى القريبة أو المشابهة.
٤- ملاحظاته أو مشاهدته لما يحدث فى المجتمع الذى ينتمى إليه.

ثالثا : وظائف الفروض العلمية

يتفق أهل الاختصاص على جدوى الفروض فى البحث العلمى على أساس أنها توجه الباحث وترشده إلى المعلومات التى عليه أن يجمعها وتلك التى يجب أن يستبعدها –مما يوفر عليه الكثير من الوقت والجهد والمال– كان سينفقه فى الحصول على معلومات غير ذات جدوى أو عديمة القيمة بخصوص المشكلة البحثية أو قضية الدراسة . بالطبع هناك جدل علمى حول مدى فائدة الفروض العلمية فى الدراسات السياسية والاجتماعية أساسا –لن ندخل فى تفاصيله– ولكن هل الفروض العلمية لازمة فى كافة البحوث والدراسات السياسية.

إن الدراسات والبحوث الاستطلاعية (pilot study) ، والكشفية (exploratory study) على سبيل المثال ، لا تسعى إلى اختبار أية فروض، وإنما تلجأ إلى تقديم صورة وصفية للمشكلة محل البحث مع ملاحظة أن هذه الصورة تساعد الباحث فيما بعد على وضع فرضيات يتحقق من صحتها لاحقاً فى دراسة أشمل، كما أن الدراسات غير الميدانية النظرية غالبا ما تضع تساؤلات بحثية إشكالية ولا تضع فروضا بالمعنى العلمى المحدد السالف الذكر. ففى دراسة حول الانتخابات المحلية فى إحدى مراكز محافظة المنوفية (بركة السبع) ، قمنا بإجراء دراسة استطلاعية مبدئية على القرى الرئيسية فى هذا المركز استهدف وصف (بناء القوة السياسية والاجتماعية) و (البناء الاتصالى) فيها من حيث المكونات، والمصادر ، والاستخدام والتوظيف..إلخ ، وذلك لكى نحصل على قاعدة حقيقية من المعلومات تسهم فى صياغة مجموعة من الفروض العلمية ساهمت بالفعل فى الدراسة التي أجريت بعد ذلك على عينة أحد القرى (قرية هورين) بصدد الانتخابات المحلية ١٩٩٧م من خلال تطبيق استمارة استبيان [٢٩].

رابعا: صياغة الفروض العلمية وشروط جودتها Formulating Hypothesis

بداية نكون إزاء فروض ضعيفة أو لا تصلح فروضا بالكلية فى حالات من قبيل: اشتمال الفرض على متغير واحد، واشتمال الفرض على متغيرين يعبران عن ذات الشىء، وشمول الفرض لأكثر من متغيرين، وغموض العلاقة بين المتغيرين، وضع مصطلحات غامضة فى الفرض، وذكر أسماء شخصيات أو حالات معينة فى الفرض، تضمين الفرض أحكام وعبارات قيمية، ومجافاة الفرض للواقع، ولنفصل فى تلك الشروط على النحو التالى [٣٠]:

١- التحديد الواضح لمتغيرات الفرض العلمى

إذا كان الفرض هو الذى يقيم علاقة بين متغيرين، فإن المنطوق الذى يتضمن متغيراً واحداً لا يعد فرضا. فمثلا : "الرأى العام المصرى مغترب سياسيا" أو أن "الشك المتبادل هو طبيعة العلاقة بين الحكام والمحكومين فى المنطقة العربية" .... إلخ ليست فروضا ، وأيضا الجملة التى تتضمن خبراً واحدا لا تعد فرضا مثل "الزعيمان مصطفي كامل ومحمد فريد من زعماء الاتجاه الوطني المتمسك بفكرة الخلافة والوحدة الإسلامية" ، وكذا المقولات لا تعد فروضا علمية مثل "التاريخ يعيد نفسه" ، وأيضا فإن المسلمات والبديهيات ليست فروضا علمية ، فالعبارة القائلة بأن "أجهزة الإعلام تلعب أدواراً تثقيفية وترفيهية تسهم فى تشكيل الرأى العام" تعد مسلمة أو بديهية وليست فرضاً.

وكذلك لا يعد فرضاً ذلك المنطوق الذى يتناول علاقة بين متغيرين يعبران عن نفس الشىء أو شئ واحد مثال "المواطن النشط سياسيا أكثر مشاركة من المواطن غير النشط" لأن النشاط والمشاركة وجهان لنفس العملة.

كما لا تعد فروضاً جيدة تلك الفروض المركبة Compound Hypothesis التى تتضمن علاقة بين أكثر من متغير ، فالعبارة القائلة بأن "الناخبين كبار السن الأثرياء يصوتون

لصالح حزب الوفد، بينما يصوت الناخبون الشباب الفقراء لصالح حزب العمل"، تتضمن فرضا معيبا لأنه مركب يتضمن ثلاثة متغيرات السن، والثراء، والسلوك التصويتي. والموقف هنا أو الحل ألا يكون ثمة فرض مركب وذلك بإعمال مبدأ التجزئة –أى تقسيم هذا الفرض– إلى فرضين هما:

أ) "الناخبون كبار السن يصوتون لصالح حزب الوفد، بينما يصوت الناخبون الشباب لصالح حزب العمل".

ب) الناخبون الأثرياء يصوتون لصالح حزب الوفد، بينما يصوت الناخبون الفقراء لصالح حزب العمل".

٢- التحديد الواضح لطبيعة العلاقة بين المتغيرين واتجاهها

يعنى ذلك تحديد طبيعة الفرض هل هى علاقة سببية أم علاقة اقتران وتحديد اتجاهها علاقة طردية أم عكسية وإيجابية أم سلبية على النحو السابق توضيحه ، فلا يكفى أن نقول على سبيل المثال "يرتبط التغير فى مستوى التعليم بتغير مستوى الوعى السياسى"، وإنما يحسن بيان طبيعة واتجاه التغير فى قيم كل من مستوى التعليم ومستوى الوعى السياسى كأن نقول "يرتبط ارتفاع مستوى التعليم بازدياد مستوى الوعى السياسي".

٣- الحرص على الصياغة العامة المجردة للفروض

يعنى الابتعاد قدر الإمكان عن تضمين الفرض حالات معينة أو أسماء شخصيات : فالفرض القائل : "كلما ازداد تعرض المواطن المصرى لوسائل الإعلام أصبح أكثر عرضة لعملية تشكيل رأيه العام"، هذا الفرض يفضله من حيث الصياغة الفرض القائل : "كلما ازداد تعرض المواطن لوسائل الإعلام أصبح أكثر عرضة لعملية تشكيل رأيه العام". والفرض القائل : "استطاعت مصر فى عهد السادات أن تنجز فى مضمار التنمية لاحترامها لحقوق الإنسان

الأساسية، بينما لم تستطع أن تفعل ذلك فى عهد عبد الناصر لعدم احترامها لحقوق الإنسان الأساسية" ، هذا الفرض يفضله من حيث الصياغة الفرض القائل: "فى ظل عدم احترام حقوق الإنسان الأساسية يصعب على الدولة أن تحقق تنمية حقيقية".

٤- الابتعاد عن الأحكام القيمية فى صياغة الفروض

تجنب إيراد أو تضمين كلمات من قبيل: يجب، وينبغي، ولابد... إلخ ؛ فالفرض القائل : "يجب أن يسمح للمرأة بالمشاركة فى الحياة السياسية حتى تزداد فعالية النظام السياسى" يعد فرضا ركيكاً وغير جيد، ويصبح فرضاً جيداً إذا صيغ بالشكل التالى : "تزداد فعالية النظام السياسى مع السماح للمرأة بالمشاركة فى الحياة السياسية". والفرض القائل :"ينبغى إجراء انتخابات برلمانية حرة حتى تزداد فعالية البرلمان" يعد فرضا ركيكاً، ويصير فرضا جيدا حين يصاغ على النحو التالي:"تزداد فعالية البرلمان مع إجراء انتخابات برلمانية حرة".

٥- ضرورة صياغة الفروض فى ألفاظ سهلة واضحة التأويل

عدم تضمين الفرض مفاهيم مركبة ، أو ألفاظا حمالة أوجه ؛ فالفرض القائل: "مع التعددية يزداد احتمال عدم الاستقرار السياسى" يتضمن لفظا أو مفهوما يحتمل أكثر من معنى هو "التعددية". فقد تكون التعددية المعنية ثقافية إذا تعددت اللغات واللهجات داخل إقليم الدولة ، ووجدت جماعات ثقافية وفكرية مختلفة. وقد تكون تعددية اجتماعية إذا وجدت تكوينات اجتماعية متباينة لغويا ، ودينيا، وعرقيا..إلخ ، وقد تكون سياسية عندما توجد أحزاب، وجماعات مصلحة ، واتجاهات سياسية متباينة داخل المجتمع الواحد. ولتخليص الفرض المذكور من هذا الغموض يمكن صياغته بالشكل التالى : "مع التعددية الاجتماعية يزداد احتمال عدم الاستقرار السياسى".

٦- ضرورة أن يتصل الفرض بالواقع ويتسق معه إلى حد كبير

فلا يصح مثلا أن نفترض الفرض التالي: "تؤدى الأمية إلى مزيد من المشاركة السياسية" لأن ذلك يجافي الواقع ، حقا إن صياغة الفروض هي نتيجة جهد عقلي، ولكن الباحث ليس له أن يطلق العنان لخياله الواسع فى إبداء ما شاء من أفكار مهما كانت درجة شذوذها وغرابتها ؛ بل إن عليه أن يجعل وضع الفروض ثمرة تفاعل مستمر بين التأمل العقلى والواقع التجريبي ،إذ أنه من الصحيح مقولة أن الفرض يجب أن ينبع من ملاحظات وتأملات واقعية، ولكن لا يجب أن يتسق مع الواقع تماماً وإلا كان نسخة منه، وانعدمت قدرته فى اقتراح حلول للواقع، وتطوير العلم ذاته.

والخلاصة أن على الباحث أن يجعل من عملية وضع الفروض العلمية وصياغتها نتاجاً لعملية تفاعل مستمر وخلاق بين منطقين يسيران العلم فى تطوره الحديث هما التأمل العقلى التجريدى والواقع التطبيقى التجريبي.

خامسا: نموذج تطبيقي لصياغة المقولات والفروض البحثية

تدور الدراسة حول مقولة مفادها أن السلطة السياسية الحاكمةتقوم بـالدورالمحوري فى عملية تشكيل الرأى العام المصرىعبر مسلكين أساسيين هما : الرقابة والدعاية السياسية (٣١).

ومع ذلك فإنها تسمح ببعض مظاهر الفعالية للرأى العام فيه عبرتقديم المطالب وفرض ضغوط دون أن تؤدى إلى تغيير فى طبيعة بنية السلطة السياسية الحاكمة. وقد تم اشتقاق عدة فروض من هذه الفرضية الأساسية علي النحو التالي:

١- هناك علاقة عكسية بين ازدياد دور السلطة التنفيذية وتقلص أدوار الرأي العام المجال الأساسي لاختبارها هوالخبرة التاريخية للدولة المصرية الحديثة بصدد علاقتها بالرأى العام

التي شهدت عدة انعطافات أساسية، وكذا لحظات من الأزمات السياسية الحادة ذات الدلالة في هذا الإطار

٢- هناك علاقة عكسية بين ضغوط الرأى العام المصرى ومطالبه لتغيير بعض الاسس المشكلة لطبيعة السلطة الحاكمة الحالية وبنيتها (مسألة تعديل الدستور ، تحديد مدة رئاسة البلاد، قضية الديموقراطية والحريات ، قضية تغيير الحكومة، قضية إلغاء حالة الطوارئ) ودرجة استجابة الأخيرة لها ومجال اختبارها الانتخابات البرلمانية ١٩٩٥ .

٣- ثمة علاقة عكسية بين مستوي الرقابة الرسمية ومستوي الرقابة الشعبية على عملية تشكيل الرأى العام المصرى.

٤- هناك علاقة طردية بين أجندة المرشحين من حيث أولويات القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأجندة الناخبين المتكونة نتيجة تعرضهم للحملة الدعائية.

٥- هناك علاقة طردية بين استخدام أساليب وأدوات معينة في الدعايةالانتخابية من قبل المرشحين وبين امكانية تغيير السلوك التصويتي للناخبين .

و كذلك تم اشتقاق بعض المقولات الأساسية للدراسة:

أ- ثمة مقولة بأن الرأى العام المصرى فى ممارسة أدواره السياسية يتحرك وراء قيادة تتسم بالمركزية والانضباط ، وتتبنى مطالبه وشعاراته ، فحركته تبدأ نخبوية – فى الأساس- ثم تنتقل بعد ذلك إلى الطابع الجماهيرى الشامل، وتعتمد قيادة الرأى العام فى تأسيس حركتها أو سلطتها عليه فى البداية ولكنها ترفض بعد ذلك أن تخضع ممارساتها السياسية لرقابته، وتتلاعب به أحيانا، وتحاول قمعه فى أحيان أخرى، وذلك فى إطار تثبيت الطابع المهيمن والمركزى لسلطتها السياسية، وبالتالي فان التساؤل حول طبيعة علاقة القيادة بظاهرة الرأي العام تاريخيا في

مصروحتي الآن وإلي أي مدي تلعب القيادة أدوارا مشجعة ومحفزة أحيانا للرأي العام وفي أحيان أخري أدوارا عكسية.

ب- ثمة مقولة بأنه تتم ممارسة نوعين أساسيين من الرقابة على عملية تشكيل الرأى العام المصرى تترجمان بدرجة ما طبيعة الانقسام الثقافى والحضارى الذى عرفه المجتمع المصرى منذ تأسيس الدولة المصرية الحديثة فى عهد محمد على وحتى الآن : الأول تتم ممارسته باسم تشجيع قيم العصرية و الحداثة مع اعتبارات حماية السلطة الحاكمة فى بعض الأحيان ، والثانى تتم ممارسته باسم حماية قيم المجتمع الأصيلة وتراثه الديني والقومي، وغالبا ما يقوم بالأول مؤسسات السلطة الحاكمة أو الدولة، وبالثاني: مؤسسة الأزهر الشريف وبعض الجماعات والعلماء والأفراد. والأصل أن يتم حسم التنازع -المتصور حدوثه- لصالح الطرف الأول غالبا ، ومع ذلك يبقى وجود الثانى وقيامه بأدواره دليلا على حيوية ما يمكن تسميته الرقابة الشعبية على عملية تشكيل الرأى العام ، والتساؤل إلى أي مدي يعتبر ازدياد رقابة الدولة مرتبطا بتحديث المجتمع وعصرنته وازدياد رقابة بعض مؤسسات المجتمع المدني مرتبطة بالعملية العكسية .

ج- ثمة مقولة بأن هناك نوعا من الاستمرارية فى السمات الأساسية للرقابة الرسمية على عملية تشكيل الرأى العام المصرى فى النماذج الواقعية لممارسات السلطة السياسية المصرية ، ومن ذلك أنها تكون بسيطة -فى بداية كل عهد- ثم تزداد ترسخاً مع طول بقائه واستمراره وبالتالي تفرده بالسلطة والحكم ، كما أن اختفاء المظاهر المعبرة عنها -فى بعض الفترات- لا يعنى عدم وجود الظاهرة أو اختفائها، وإنما تلبسها فى أشكال جديدة غير معهودة، ومن ثم هناك تساؤل حول علاقة طبيعة نظام الحكم المصري بنوعية الرقابة التي يفرضها الرأي العام.

د- ثمة مقولة بأن معظم استطلاعات الرأى العام السياسية أو ذات الطابع السياسي في مصر تترجم اتجاهات السلطة السياسية الحاكمة أكثر من اتجاهات قوي المجتمع الأهلي وقضاياه، فالسلطة السياسية الحاكمة من خلال الأدوات المختلفة التى تهيمن عليها - أجهزة الإعلام

والدعاية مثلاً تقوم باستخدام استطلاعات الرأى العام ذاتها في ظل غياب التقاليد العلمية الحقيقية الحاكمة والمنظمة كأداة لتشكيل الرأى العام من خلال ما سبق أن قامت بثه للمواطنين فالي أي مدي تجسد استطلاعات الرأي العام في القضايا السياسية هذه المقولة والي أي مدي توجد استطلاعات رأي عام حقيقية وعلمية في نفس الوقت .

سادسا: ماهية المقاييس وفائدتها العلمية

يعني المقياس أو المرقاة scales إعطاء أرقام لتمثيل قيم المتغيرات وهو مرحلة مهمة فى العملية البحثية، وإذا كان البحث السياسى يمكن أن يتم دون إعطاء أرقام لمختلف متغيراته (إذ يمكن مثلاً تصنيف الانتماء الحزبى للمصريين إلى : وطنى، عمل، وفد، تجمع ...إلخ) ، لكن إعطاء أرقام يسهل عملية التحليل إذ تستخدم بطرق كثيرة تصنيفا لفئات المتغير، لترتيبها، أو تعيين الفترة : المسافة، أو الفاصل بين الفئات. والفائدة الأساسية للمقاييس تكمن في ما يسمى "خلق البيانات Data Generation"، والذي هو مفهوم مغاير لمفهوم "جمع البيانات Data Collection". فعملية "خلق البيانات" تتم عن طريق القياس الموضوعي Objective Measurement. وغالبا ما يعتمد نجاح مشروع البحث على المهارة والإبداع اللذين يمكن عن طريقهما خلق البيانات من خلال ملاحظتنا للواقع [٣٢] ، فعلى سبيل المثال نجد أن ثمة صعوبة فيما يتعلق بإدلاء الأفراد بإجابات صحيحة عن أسئلة تخص موضوعات ذات حساسية ما. فنحن لا يمكننا استخدام التحيز العنصري، مثلا، كمتغير في دراسة معينة إلا إذا تم التوصل إلى مقياس صادق له. غير أن التحيز ليس شيئاً يمكن ملاحظته مباشرة، ويتطلب قياسه تجميع إجابات أسئلة ذات دلالات معينة في قياس محدد للتحيز. هذا الأسلوب (تجميع ملاحظات عديدة في قياسات مختصرة تتعلق بمفهوم ما) ينتشر استخدامه في البحث المسحي. فإحدى الوسائل المفيدة جداً في "خلق بيانات" من الملاحظات التي تتم خلال عمليات المسح هى الاعتماد على المقاييس Scales.

والمقياس يعرف بأنه سلسلة من المؤشرات التي تنظم الظاهرة السياسية المحددة، ويمكن من خلال تنظيمها ترتيب الحالات موضوع الدراسة بناء على درجة تعبيرها عن مفهوم معين. وبمجرد تجميع القيم التي تم الحصول عليها من ملاحظة هذه المؤشرات في مقياس ما يمكن أن نعطي الحالات التي تمت دراستها رقماً معيناً على المقياس Scale Score ليعبر عن مدى تمتع كل من هذه الحالات بخصائص معينة. وفي المثل السابق يمكن استخدام مجموعة من أسئلة المسح لقياس أبعاد التحيز، ثم يتم بعد ذلك تجميعها في مقياس حتى يمكن أن نحدد لكل مبحوث رقماً معيناً يعبر عن مدى تحيزه.

والمقاييس ذات أهمية بالنسبة لعلماء التحليل السياسي، لأن كثيراً من المفاهيم التي يتعاملون معها مفاهيم متعددة الأبعاد، أي أن لها الكثير من الأوجه أو العناصر والجوانب ، فعلى سبيل المثال يوجد مدى كبير من الأنشطة التي يمكن أن نشير إليها جميعاً بالمشاركة السياسية (الاتصال بالموظفين الرسميين، والتصويت، والمعارضة، والمساهمة في الحملات الانتخابية..إلخ)، ومع ذلك فإن أي شخص يمكنه أن يشارك في عدد محدود فقط من هذه الأنشطة، والمقاييس تساعدنا على فهم وتلخيص مثل هذا السلوك المعقد .

١- متطلبات بناء المقياس

يجب على الباحث الذى يريد بناء أى مقياس أن يحدد[٣٣]:

(أ) المؤشرات التى سيتكون منها المقياس، الأمر الذى يتطلب تعريفا إجرائيا للمفهوم يتسم بالكفاية والصدق ؛ وتكون قابلة للقياس. فالباحث يبنى المقياس من المؤشرات التى يرى أنها تعبر عن المفهوم، فمثلا لبناء مقياس للمشاركة السياسية عليه أن يستخدم مؤشرات تدل عليه بدقة مثل التصويت فى الانتخابات، وعضوية الأحزاب السياسية..إلخ.

(ب) القيام بوزن المؤشرات أى إعطائها أوزانا مختلفة إذا تباينت في درجة أهميتها من

حيث التعبير عن المفهوم ، أو إعطائها نفس الوزن مادامت تتساوى فى درجة الأهمية من حيث التعبير عن المفهوم (إعطاء نقطة للموافقة، نقطتين للرفض بالنسبة لكل واحد من مؤشرات المشاركة السياسية سالف الذكر) ويعمد الباحثون إلى مبدأ الأوزان المتساوية بسبب عدم التيقن من درجة أهمية كل مؤشر.

(ج) ثبات المقياس وصدقه وقد سبق لنا تناول هذه المشكلة بالتعريفات الإجرائية للمفاهيم.

٢-أنواع المقاييس

هناك الكثير من أنواع المقاييس العلمية وفقا لمستوي القياس Level of Measurement[٣٤]:

أ- المقياس الأسمى Nominal Index : يتمثل فى إلحاق أرقام معينة بفئات المتغير (الانتماء الحزبى ، الديانة ، النوع ، الجنسية ، محل الإقامة ... إلخ). فمثلا : توزيع المصريين البالغين أو عينة منهم وفقا للانتماء الحزبى على النحو التالى: (١-وطنى ، ٢-عمل ، ٣-وفد ، ٤-تجمع ، ٥-مستقل).

وتمثل هذه الأرقام أسلوبا للتصنيف، وليست "ترتيبا" للفئات أو "تحديدا" للفواصل فيما بينها، وتعتبر هذه الأرقام المعطاة لفئات المتغير الاسمى (جامعة مانعة) فهى جامعة على معنى أن كل الحالات المتشابهة تندرج فى فئة واحدة وضع جميع المصريين أعضاء الحزب الوطنى فى الفئة(١)، وجميع المصريين أعضاء حزب العمل فى الفئة (٢) ، ومانعة بمعنى أنه لا توجد حالة يمكن تسكينها داخل فئتين فى آن واحد (عدم انتماء شخص مصرى إلى فئتى الحزب الوطنى، وحزب العمل فى نفس الوقت..).

ب- المقياس الترتيبي Ordinal Index : يتمثل فى تصنيف القيم الرقمية المعطاة لفئات المتغير وترتيبها بحيث تلى القيمة الأعلى، "أكثر من" أو "أكبر من" القيمة الأدنى أي تصبح نوعا من البيانات الترتيبية (Ordinal Data) ، ومثال على ذلك نجد توزيع عينة من الأفراد حسب "المكانة الاقتصادية/الاجتماعية" إلى: الطبقة الدنيا ، الطبقة الوسطى ، الطبقة العليا ، مع وضع الأرقام : ١ و٢ و٣ أمام تلك الطبقات على الترتيب. هنا فإن الأفراد الذين تضمهم الفئة (٣) أعلى مكانة من الأفراد الذين تضمهم الفئتان: ٢ و١. إن المقاييس الترتيبية تشير إلى التفاوت، ولكنها لا تبين مقداره.

ج- مقاييس الفترة: ترتب هذه المقاييس خصائص المتغير وتحدد المسافة أو الفواصل بين الترتيب، وبالتالى فإنها تكون أكثر دقة من المقاييس الاسمية والترتيبية. ومثال على ذلك نجد توزيع مفردات عينة حسب التعليم (معرفا بقدر سنوات الدراسة) على النحو التالي: سنة واحدة، سنتان، ثلاث سنوات، أربع سنوات، خمس سنوات..إلخ.

ومن أهم أنواع مقاييس الفترة ما يعرف بمقياس النسبة، كما فى حالة تقدير الانتماء الديني للمصريين: نسبة المسلمين، ونسبة الأقباط، ونسبة ذوى الديانات الأخرى. بيد أن مقياس النسبة يتميز بأنه يتضمن نقطة صفرية طبيعية. فمثلا إذا تم قياس الحالة التعليمية بطريقة النسبة، فإن وجود الصفر معناه انعدام التعليم.

غير أنه يجب ملاحظة أن معظم مقاييس الفترة فى البحوث السياسية هي أيضا مقاييس نسبة، كما أن الكثير من مقاييس الفترة تتضمن نقاطا صفرية، وقد تسمى أيضا مقاييس نسبة، ومن أمثلة ذلك عدد المنظمات التى يتمتع الشخص بعضويتها، تكرار التصويت، معدل الجريمة..إلخ.

وبعد هذا التمييز بين المقاييس الاسمية، والترتيبية، والفترة ينبغى ملاحظة أن ثمة قابلية

للتحويل فيما بينها، بمعنى إمكان تحويل مقياس فترة إلى مقياس ترتيبي أو اسمى، وكذا تحويل مقياس ترتيبى إلى مقياس اسمى إلا أن المقياس الاسمى يأبى التحويل إلى أى مقياس آخر.

د- المقاييس البسيطة والمركبة: ثمة متغيرات سياسية بسيطة يمكن قياسها عن طريق سؤال أو بند واحد، فالعمر يمكن قياسه بسؤال الشخص عن الشهر، واليوم، والسنة التى يولد فيها. والاهتمام السياسى يمكن قياسه بسؤال الشخص عما إذا كان يهتم كثيرا بمتابعة الحملات الانتخابية، أو يهتم إلى حد ما، أو لا يهتم مطلقا. ومستوى التنمية الاقتصادية لبلد ما يمكن قياسه عن طريق نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى.

وبالمقابل هناك مفاهيم أو متغيرات سياسية مركبة مثل: المشاركة السياسية، الاستقرار السياسى. إلخ، يتعذر قياسها بالاعتماد على مؤشر واحد، وبالتالى يتعين وضع عدة مؤشرات للمفهوم المركب تغطى مختلف أبعاده، عندئذ يتكون المقياس من جماع المؤشرات الموضوعة لهذا المفهوم أو المتغير.

المشاركة فى الحملات الانتخابية: مفهوم مركب يمكن قياسه عن طريق الطلب إلى المبحوث أن يجيب عن الأسئلة التالية:

الأول: أثناء الحملة الانتخابية .. هل تحدثت مع أى شخص حول التصويت لحزب أو مرشح معي؟ [نعم ( ) ، لا( )].

الثاني: هل شاركت فى أية اجتماعات سياسية؟

الثالث: هل فعلت أى شئ آخر لحزب أو مرشح معين؟

الرابع: هل وضعت شارة على ملابسك أو سيارتك؟

الخامس: هل تبرعت بالمال لحزب أو مرشح معين؟

وفى بناء المقياس تحسب نقطة واحدة للإجابة "نعم"، وصفر للإجابة "لا"، وتتراوح قيمة المقياس بين صفر (لعدم المشاركة فى أى نشاط) ٥ نقاط (المشاركة فى كل الأنشطة)، ويتحدد

مستوى مشاركة المبحوث بمجموع النقاط التى يحصل عليها.

الديموقراطية: شغل موضوع قياس الديموقراطية –خلال الفترة الأخيرة– اهتمام الكثيرين فقام فليبس كاترتيت بقياس الديموقراطية اعتمادا على ثلاثة مؤشرات هى : عدد الأحزاب فى الجهاز التشريعى، درجة التنافس بين الأحزاب فى الجهاز التشريعى، طريقة اختيار رئيس الدولة ، وقد تم جمع بيانات عن هذه العناصر فى عدة دول عبر الفترة ١٩٨٠ – ٢٠٠٠ وحدد مستوى الديموقراطية فى كل بلد وفقا لما يلى:

المؤشرات	الوزن فى السنة
وجود حزبين على الأقل فى مجلس الشعب	١
فوز حزب أوأحزاب الأقلية بـ ٣٠% من الأصوات	١
اختيار رئيس الدولة عن طريق انتخاب شعبى أو عن طريق برلمان منتخب.	١

وبذلك يتراوح مدى المقياس بين صفر و٣ نقاط فى السنة الواحدة ، وبين صفر و٦٣ نقطة فى المدى الزمنى للدراسة، وتتحدد ديموقراطية الدولة بحسب المجموع الكلى لدرجاتها فى فترة الدراسة، وهناك مؤشرات أخري مثل درجة الشفافية لقياس معدل ودرجة الفساد السياسي لأنظمة الحكم ومؤسساته وغيرها ...

هـ – المقياس المتصل: تبعاً له تقسم المفردات أو الحالات إلى فئات مرتبة مع بيان المسافة بين كل فئة والتى تليها. لنفرض أننا أردنا قياس المكانة الاقتصادية–الاجتماعية لعدد من أرباب الأسر فيمكن الاعتماد على الاسلوب المتصل باتباع الخطوات الآتية:

الأولى: تحديد أوجه المكانة الاقتصادية والاجتماعية، ولنفرض أننا حددناها فى الدخل والتعليم والمهنة بحيث كلما ازداد دخل الفرد، وارتفع مستوى تعليمه وزاول مهنة أكثر هيبة

علت مكانته الاقتصادية والاجتماعية.

الثانية: نأتى بعد هذا إلى التعريف الإجرائى للدخل، والتعليم، والمهنة، هب أننا جعلنا الدخل السنوى للأسرة بالجنيه مؤشر للدخل، وعدد السنوات التى قضاها الفرد فى الدراسة مؤشراً للتعليم ومتوسط درجة الهيبة التى يخلعها الناس على المهنة مؤشرا للمهنة (تتراوح من ٠– ١٠٠).

الثالثة: بفرض إعطاء أوزان متساوية للمؤشرات الثلاثة فإن:

مقياس المكانة = درجة الدخل + درجة التعليم + درجة المهنة.

غير أنه من الصعب جمع الدرجات الثلاث لاختلاف أساس القياس، فالدخل مقاس بالجنيه، والتعليم بعدد السنوات الدراسية ، والمهنة بالمهابة ؛ ولكن يصعب إيجاد أساس مشترك لها جميعاً للقياس إلا اذا حولنا هذه المؤشرات إلي أخري تفصيلية يمكن قياسها كميا مع التضحية ببعض جوانبهاالتي قد تكون أكثرأهمية كأن نحول الجميع إلي قيم وشرائح مالية.

و– نماذج لقياس الاتجاهات السياسية: يوجد أكثر من مقياس لقياس الاتجاهات السياسية للمواطنين لعل من أكثرها ذيوعا وانتشارا مقياس (ليكرت)، ومقياس (جوتمان)، ومقياس (ثرستون). ويعتبر الأول والثانى من المقاييس الترتيبية، أما الثالث فالبعض يراه ترتيبيا، ويراه آخرون متصلاًنتناولها فيمايلي :

مقياس ليكرت Likert Scale :

يعد مقياسا تجميعيا بسيطا تتوقف نتيجته على عدد الاستجابات وشدتها لمجموعة من العبارات فيتم سؤال الشخص عما إذا كان يوافق بشدة –أو لا يوافق–أو لا يدرى–أو يرفض بشدة– أو يرفض كل عبارة. على أن تحتسب ٥ نقاط للموافق بشدة ، و ٤ للموافقة ، و٣ للإجابة المحايدة (لا يدرى) و٢ للرفض و١ للرفض بشدة. بعد ذلك تجمع الدرجات التى حصل

عليها – هذه الدرجة الكلية أو المتوسط (مجموع الدرجات على عدد العبارات) تدل على شدة أو قوة الاتجاه.

مثال: لنفرض أننا سألنا شخصا رافضا لظاهرة العنف السياسى العبارات الأربع الآتية لقياس شدة رفضه:

* العنف السياسى يضر بقضية التنمية فى المجتمع.
* يجب على السلطة الحاكمة معاملة مرتكبو أحداث العنف بحزم وشدة.
* يجب أن تراعى البرامج التنموية قضايا البطالة وانخفاض مستويات المعيشة.
* عند التصدى لظاهرة العنف، لابد أن تتم كافة الإجراءات فى إطار ما يحدده القانون.

فكانت إجاباته على النحو التالي:

الموافقة بشدة (عبارة ٢،١)، لا رأى له (عبارة ٣)، الرفض (عبارة ٤). معنى هذا أن درجته الكلية هى ٥ +٥+٣+٢=١٥ نقطة، وبناء على هذه الدرجة أو متوسطها ١٥ على ٤ = ٤ نقاط تقريبا) يمكن القول إن اتجاهه هو رفض ظاهرة العنف السياسي. وإذا فرضنا أنه وافق بشدة على كل العبارات فمعنى ذلك أن درجته الكلية ٢٠ نقطة بمتوسط قدره ٥ نقاط – وفى هذه الحالة يوصف بأنه شديد الرفض لظاهرة العنف السياسي. أما إذا أبدى رفضه الشديد لكل العبارات كانت درجته الكلية فى نقاط بمتوسط قدره نقطة واحدة ، وهنا يوصف بأن رفضه لظاهرة العنف السياسى ضعيف.

مقياس جوتمان Guttman Scale:

يستخدم لقياس الاتجاهات التى يمكن ترتيبها بالنسبة لخاصية معينة، بحيث أن الموافقة على عبارة معينة تعنى حتما الموافقة على العبارات الأدنى منها من حيث ترتيب تمتعها بالخاصية موضع الدراسة.

ويعتمد مقياس جوتمان على مسلمة مفادها أن بعض الاتجاهات (السلوكيات) ترتبط فيما بينها بحيث أن تبنى اتجاه أو إتيان سلوك ما قد يكون أصعب، أو قد يتطلب جهدا أكبر ما يتطلبه تبنى اتجاه أو إتيان سلوك آخر.

فعلى سبيل المثال توضح كثير من الدراسات أن التصويت فى عضوية الانتخابات يعبر عن الحد الأدنى من النشاط السياسى، وبالتالى إذا قام شخص بالتصويت فلا يمكن أن نفترض بثقة أنه شارك أيضا فى تنظيم سياسي، أو أنه سعى للحصول على منصب عام، فمثل هذين النوعين من السلوك يعبران عن درجات أعلى من النشاط السياسى، أما إذا كان لهذا الشخص نشاط كبير فى منظمة سياسية، فيمكن أن نفترض بدرجة من الثقة أنه قد شارك فى أنشطة سياسية أقل درجة مثل التصويت وإن لم يورشح نفسه لمنصب عام، أما إذا قام الشخص بترشيح نفسه لمنصب عام فيمكن أن نفترض أنه قام بالتصويت والمشاركة فى نشاط واحد أو أكثر من المنظمات السياسية.

وتبعا لمقياس جوتمان يسأل المبحوث إذا كان يوافق أو لا يوافق على مجموعة من العبارات. فعلى سبيل المثال إذا كان هدف البحث دراسة موقف المبحوثين نحو مشاركة المرأة فى العمل السياسى وعرضت على المبحوث عدة عبارات تؤيد هذه المشاركة فى أشكالها المختلفة : الترشيح والتصويت فى الانتخابات –تولى المناصب السياسية– تكوين التنظيمات السياسية...إلخ، وافق على العبارة التى تفيد تولى المرأة كافة المناصب السياسية ؛ فإننا يمكن أن نستخلص أنه لا يعتبر مجرد المشاركة فى العملية الانتخابية كافيا فى هذا الصدد.

وعند تطبيق مقياس جوتمان على عدد من المبحوثين ستكون إجابة البعض منهم متسقة مع مسلمة وجود ارتباط ترتيبى بين العبارات التى تفرض عليهم (أى أن الموافقة على عبارة معينة تترجم أيضا موافقة على جميع العبارات الأدنى منها) ويطلق على المبحوثين الذين يقدمون مثل هذا النوع من الإجابات "الأنماط المثالية للمقياس Perfect Scale Types" إلا أن البعض

الآخر من المبحوثين قد لا تكون إجاباتهم على نحو يتفق مع النمط المتنبأ به فى ترتيب العبارات. هذه المجموعة من الإجابات تحتوى على خطأ أو أكثر. ويستخدم معدل التوالد لجوتمان لحساب نسبة الخطأ فى المقياس، ويرى كثير من الدارسين أنه إذا كانت قيمة معامل التوالد أقل من ٠,٩٠ فيجب ألا يعتمد على مقياس جوتمان فى التحليل.

ومن الانتقادات التى توجه لمقياس جوتمان أنه لا يضمن تساوى البعد بين الفئات المستخدمة فى المقياس، كما وأنه من الصعوبة بمكان أن يتوصل الباحث بدقة إلى المستوى الذى يتطلبه هذا المقياس من التدرج فى كثير من الظواهر السياسية، وبالتالى يستخدم هذا الأسلوب فى حالة دراسة الاتجاهات التى تتميز بالوضوح فى تدرجها أو ترتيبها.

مقياس ثرستون Thurstone Scale:

تقوم فكرته الأساسية على لجوء الباحث إلى عدد من المحكمين أو القضاة يختارهم من بين زملائه أو من غيرهم ممن لهم صلة بموضوع الدراسة، وذلك لتقدير الأهمية النسبية للمؤشرات (العبارات) التى يمكن أن يتكون منها المقياس، ثم يطلب من المبحوثين إبداء رأيهم فى العبارات التى دخلت بالفعل فى تركيب المقياس إما بالموافقة أو الرفض. لنفرض أننا نريد قياس التأييد لتولى المرأة المصرية مناصب القضاء باستخدام أسلوب ثرستون عندئذ نجرى الخطوات الآتية:

وضع مجموعة كبيرة من العبارات التى يعتقد الباحث أنها تترجم مستويات مختلفة من التأييد مثل:

- حان الوقت للسماح للمرأة باعتلاء منصة القضاء.
- عدم السماح للمرأة باعتلاء منصة القضاء معناه إخلال بمبدأ المساواة.
- دخول المرأة سلك القضاء يتعارض مع تقاليد المجتمع إلى حد كبير.
- لا مانع من اعتلاء المرأة منصة القضاء ولكن يجب الانتظار حتى تتهيأ الظروف.
- تولى منصب القاضى من اختصاص الرجال بالدرجة الأولى.

ثم دعوة المحكمين إلى تصنيف العبارات فى فئات متصلة تبدأ مثلا من ١ (أقل تأييد) إلى ٩ (أقصى تأييد) ، وبعد هذا يتم حساب المتوسطات والانحرافات المعيارية للعبارات كل على حدة، ثم تحذف العبارات التى اختلف المحكمون فى تصنيفها اختلافا ملحوظا، كما يظهر من كبر قيمة الانحراف المعيارى، أما العبارات الباقية فتدخل بالفعل فى بناء المقياس مع ملاحظة أن الوزن المقدر لكل منها عبارة عن الدرجة المتوسطة المحسوبة لها، والتي تساوي:

عدد مجموع درجات المحكمين لهذه العبارة

عددهم

نفترض أن الصورة بالنسبة للعبارات الخمس المذكورة جاءت كما يلى:

العبارة	القيمة المتوسطة	الانحراف المعيارى
١	٤	١،٤
٢	٨	١
٣	٢	١
٤	٧	١
٥	٢	٣

معنى هذا أن هناك اتفاقاً كبيراً بين المحكمين فى تصنيف العبارات عدا العبارة رقم ٥ التى ينبغى حذفها، من ثم سوف يتكون المقياس من أربع عبارات ١،٢،٣، ٤.

يطلب من المبحوثين قراءة هذه العبارات الأربع ووضع علامة بجانب العبارة أو العبارات التى تحظى بموافقتهم ، ويتم تقدير مستوى تأييد كل مبحوث على المقياس بحساب متوسط القيم

المتوسطة للعبارات التى نالت موافقته ، فإذا أجاب بالموافقة على العبارتين ٢، ٤ فإن درجة تأييده لاعتلاء المرأة منصة القضاء=٥،٧ .

على أية حال يتطلب إعداد مقياس ثرستون جهداً كبيراً وخاصة فيما يتعلـــق باختيـــار المحكمين وتقدير أوزان العبارات، ولكنه يظل مقياسا جيدا إذا أحسن بناؤه وتطبيقه.

مقياس تباين دلالات الألفاظ The Semantic Differential :

أحد المقاييس المستخدمة في البحوث السياسية هو تباين دلالات الألفاظ. ويختلف مـــن حيث هدفه وهيكله عن المقاييس السابقة، ويعتمد على سلسلة من الصفات المتناقضـــة لإبـــراز المعنى الذي يعطيه شخص معين لمفهوم ما. ويوضح الشكل (٩–٤) سلسلة نمطية لهذه الصفـــات المتناقضة وعادة ما تقدم هذه القائمة للمبحوثين على بطاقة منفصلة، ويطلب منهم تقييم موضوع ما باستخدام مقياس مكون من سبعة نقاط بناء على هذه الصفات. ويسمح هذا النمـــط مـــن المقاييس بإبراز حدة وتوجه الاتجاه الذي يتم قياسه. ويوضح الحياد على النقطة الوســـطى مـــن المقياس ويتم ترتيب كل صفتين متناقضتين بطريقة عشوائية لمنع احتمال تحيز الإجابة.

ورغم أن بعض الباحثين يقوم بتقسيم هذه المقاييس إلى عدد من الأبعاد ثم يجمع الإجابـــة عن كل منها، إلا أن أغلبهم يعتقد أن مقياس تباين دلالات الألفاظ في هذا الصدد لا يقدم قيمـــاً ذات دلالة كتلك التي تقدمها المقاييس الأخرى التي ذكرناها فيما سبق وإنمـــا يســـتخدم هـــذا المقياس أساساً للمقارنة بين شيء وآخر (هل يتشابه المبحوثون في رؤيتهم للأشياء المتماثلـــة) أو لبناء مقاييس لقياس مفاهيم أكثر عمومية (على سبيل المثال، ما هي أنماط الســـلوكيات أو الآراء التي ينظر إليها على أنها إما ليبرالية أو محافظة؟).

وفي الواقع فإن مقياس تباين دلالات الألفاظ يخدم أغراضاً مختلفة إلى حد ما وإن كـــانت أهميته في عملية البحث لتحديد وتقييم التعريفات عن تلك التي تقوم بهـــا مقـــاييس ليكـــرت، وجوتمان ، وثرستون.

وتجدر الإشارة في النهاية إلى أن هناك الكثير من المقاييس الأخرى ولكن ما ذكرنـــاه في هذا الفصل هي الأكثر شيوعاً ودلالة في البحوث السياسية (مع ملاحظة القيود الواردة بالنســـبة لكل منها).

FIGURE 9-4 Typical Semantic Differential Items

Listed below are several pairs of words that could be used to describe College Students. Between the words in each pair are several blanks. Please put an (X) in the blank for each pair that best describes how you feel about College Students.

In general, College Students are:

Boring .١	----------	Interesting
Clean .٢	----------	Dirty
Emotional .٣	----------	Rational
Gentle .٤	----------	Violent
Good .٥	----------	Bad
Dishonest .٦	----------	Honest
Serious .٧	----------	Humorous
Idealistic .٨	----------	Realistic
Noisy .٩	----------	Quiet
Pleasant .١٠	----------	Unpleasant
Rich .١١	----------	Poor
Pleasing .١٢	----------	Annoying
Sincere .١٣	----------	Insincere
Superficial .١٤	----------	Profound
Valuable .١٥	----------	Worthless

ز- مقاييس الرأى العام Opinion Survey: سبق أن تعرضنا لتعريف مفهوم "الرأي العام وخصائصه" [35]، أما طرق قياسه opinion poll، فهي تتوخي الحصول على توزيع ومعرفة الآراء والمواقف فى الجماعة ، وقد يكون هذا التوزيع عبارة عن النسب المئوية لمن يؤيدون أو يعارضون موضوع ما ، وتختلف مقاييس المواقف عن مقاييس الرأى العام فى أن الأولى تحتوى على عدد كبير من الوحدات المتدرجة بينما تحتوى الثانية على عدد أقل نسبيا وقد تصل إلى سؤال أو جملة واحدة ، وإذا وجدت عدة أسئلة فى مقاييس الرأى العام فإنها تهدف فى الغالب إلى جمع المعلومات المتشعبة عن المشكلة المطلوب دراستها والباحث فى استفتاءات الرأى العام يوجه الأسئلة إلى وحدات العينة ويستلم الإجابات منهم ثم يحولها إلى نسب مئوية فإذا أراد الباحث قياس الرأى العام حول طلاب المستوي الجامعي الأول لتكملة الدراسة للحصول على الماجستير والدكتوراه.

مثلا فإنه يستطيع توجيه السؤال التالى:

هل : تريد تكملة دراستك العليا؟ [نعم ( ) لا( ) لا أعرف( )].

وبعد الإجابة على هذا السؤال من قبل وحدات العينة تصنف الإجابات وتحسب التكرارات والنسب المئوية وتوضع فى جدول بسيط كالتالي:

اتجاه الرأى العام	العدد	النسبة المئوية
موافق	٩٥	%٦٨,٥٣
غير موافق	٣٠	%٢١,٤
لا أعرف	١٥	%١٠,٠٧
المجموع	١٤٠	%١٠٠

وفى حالة دراسة اتجاهات الرأى العام نحو تولي المرأة المرأة المصرية منصب القضاء يمكن توجيه السؤال التالى لعدد من المبحوثين:

هل توافق على تولي المرأة منصب القضاء؟

اتجاه الرأى العام	العدد	النسبة المئوية
موافق	٩٥	%٦٣
غير موافق	٣٠	%٢٠
لا أعرف	٢٥	%١٧
المجموع	١٥٠	%١٠٠

وتشمل أغلب استفتاءات الرأى العام على أسئلة تتعلق بالجنس والدين والسن أو العمر ، الحالة العلمية والزوجية والاجتماعية بصفة عامة ليتمكن الباحث من إيجاد العلاقة بين هذه المتغيرات وبين الإجابات العامة لمفردات ومواضيع البحث ، ويمكن الحصول على أهمية الفرق المعنوى بين النسب المئوية باستعمال اختبار كا٢ أى اختيار أهمية الفرق المعنوى بين الموافقين والمعارضين ، وعملية قياس الرأى العام تبدأ بنفس المراحل العلمية التى يمر بها البحث العلمى أى تحديد مشكلة الدراسة ، وجمع البيانات والمعلومات حولها ثم تبويب هذه البيانات وتحليلها إحصائيا ....الخ.

سابعا: النمط المثالي أوالنسق القياسي: نموذج تطبيقي لكيفية قياس أزمة الشرعية في مؤسسة الخلافة الاسلامية:

في الدراسة المعنونة أزمة الشرعية في مؤسسة الخلافة الاسلامية [36] تري أن الأخذ بالمفهوم الإسلامى للشرعية، باعتباره الالتزام بالأحكام الشرعية المستنبطة من الشريعة يعني اعتماد مفهوم مركب للشرعية ، حيث ظاهرة السلطة هى ظاهرة معقدة متعددة الأبعاد تتطلب

فى المقابل البحث عن الأحكام الشرعية لكل بعد من أبعادها وجمعها فى نسق متكامل من المعايير شكل فى مجمله المفهوم الكلى للخلافة الشرعية. ويجمع هذا النسق بين المبادئ والأبعاد الإجرائية ووظائف النظام مثل الاختيار ، والبيعة ، والشورى ، والعدل ، والطاعة ...إلخ ، هذا التعقيد فى المفهوم يفرض البحث عن أداة منهاجية تتيح الاقتراب من مفهوم الشرعية بأبعاد ومستويات متعددة.

وقد حدد المفهوم السابق الأداة المنهاجية الأساسية المستخدمة فى الدراسة وهى "النمط المثالى" الذى يجمع فى بناء متسق الأحكام المعيارية الخاصة بمختلف جوانب وعمليات الحكم ، فالأنماط المثالية هى مفاهيم مركبة أو تكوينات تقوم على أساس مجموعة من العناصر الأساسية التى ترتبط ببعضها برباط على أو وظيفى ولها صفة كلية متناسقة ، والهدف الأساسى منها هو التحليل السياسى والاجتماعى ، ويتم بناء النمط المثالى عن طريق عزل العناصر الجوهرية فى الظاهرة وجمعها فى صورة مثالية عقلية منسجمة مجردة ، حيث يستخدم النمط المثالى كمقياس كيفى للظاهرة وأداة معيارية للمقارنة مع الحالات الواقعية ، ويضع النمط المثالى حدودا مثالية ثابتة تتم بالقياس لها مقارنة الحالات الواقعية وكشف انحرافاتها عن النمط المثالى ومن ثم المقارنة بينها وبين بعضها البعض .

وبناء على ما سبق فقد استهدفت الدراسة كمهمة أولى البحث عن الأحكام والمبادئ الشرعية للحكم وجمعها فى نمط مثالى واحد ، كخطوة أولية ولازمة يتم على أساسها لاحقا قياس شرعية الحالات الدراسية الواقعية لنظم الخلافة ، وتحديد مدى اقترابها أو ابتعادها عن مفهوم الشرعية فى المنظور الإسلامى ، بحيث يصبح مفهوم أزمة الشرعية محددا فى الإخلال بالبنود الأساسية أو بأكبر عدد من بنود ومعايير هذا النمط ، أو فى الفجوة بين النمط القياسى للخلافة الشرعية وبين نظم الخلافة فى الواقع

وقد حرصت الدراسة فى بناء النمط المثالى للخلافة الشرعية علي أن يتسم هذا النمط

بسمتين فى آن واحد ؛ الأولي : الشمول بمعنى تغطية كافة الأبعاد الوظيفية والبنيوية والسلوكية والقيمية للمؤسسة الحكومية وتفاعلاتها مع البيئة ، باعتبار أن مؤسسة الخلافة هى الجهاز الحكومى للنظام ، والسمة الثانية هي الخصوصية بمعنى أن يترجم ذلك النمط خصوصية المعايير الإسلامية الشرعية وألا يفرض على الظاهرة مفاهيم غريبة عليها ، و قد تم بناء النمط المثالىعبر خطوتين :

الخطوة الأولى: التحديد الإجرائي لعناصر النمط

تستهدف تلك الخطوة تحديد وتنظيم الأبعاد والعناصر التى سيشملها النمط ، وقد تمت الاستفادة من منظومة الوظائف التى قدمها ألموند وباول فى تحليلهما البنائى الوظيفى ، مع الاقتصار على تلك الوظائف الخاصة بمؤسسة الحكومة دون غيرها من الوظائف السياسية التى تؤديها تقليديا بنى ومؤسسات فرعية أخرى فى النظام بخلاف الحكومة (مثل التنشئة السياسية ووظيفة الاتصال والتعبير عن المصالح وتجميع المصالح) وعلى ذلك حددت تلك الخطوة العناصر التالية كمفاصل للبناء الكلى للنمط المثالى للخلافة الشرعية يتم البحث فى الخطوة التالية عن الأحكام الشرعية الخاصة بكل منها:

- التجنيد السياسى (من حيث شروطه وآلياته).
- الوظائف الحكومية (صنع القاعدة – تطبيق القاعدة والتقاضى – سواء من حيث الخصائص الوظيفية أو البنائية).
- وظائف الاستخراج والتوزيع والضبط.
- الأبعاد الفوقية للنظام بمعنى الفلسفة أو النظرية العامة التى تحكم أداء المؤسسة الحكومية لنظام الخلافة.

الخطوة الثانية: هى البناء الموضوعى لمكونات النسق

وتعنى بالبحث عن وتحديد الأحكام الشرعية الخاصة بكل وظيفة أو بعد من الأبعاد السابقة وتسكينها فى موقعها ، وقد اعتمدت الدراسة فى البناء الموضوعى لعناصر النسق على مصدرين:

أ- مصدر أساسى ، يتمثل فى تراث الفقه السياسى الذى يقدم معينا ثريا للأحكام الشرعية ، التى تكون النمط المثالى للخلافة الشرعية ،والذي بذل فيه الفقهاء مجهودا كبيرا لاستنباط وجمع الأحكام الشرعية وفق القواعد والمناهج الفقهية .

ب- أما المصدر الثانى ، فهو مصدر مرجعى يتمثل فى الكتاب والسنة الشريفة كإطار مرجعى تعرض عليه المقولات والأحكام الخلافية للفقه السياسى ، ولا تلجأ الدراسة إلى هذا المصدر إلا فى الجوانب التى لم يسعفها فيها الفقه السياسى أو التى كانت فيها الدلالة الشرعيه لبعض أحكامه موضع سؤال.

الفرع الرابع

"العينات والتصميمات البحثية"

يقتضى البحث السياسي الميداني غالبا اختيار عينة تمثل مجتمع البحث، واختيار تصميم ملائم للتحقق من الفروض، وتوجد علاقة وثيقة بين اختيار العينة و التصميم البحثى ؛ لذا نتناول بداية العينات، ونردف بالحديث عن التصاميمات البحثية.

أولا: اختيار العينات Selection of Samples

يتعذر فى الدراسات السياسية الميدانية مسح كل الحالات والمفردات التى تدخل فى نطاق البحث لذا يكتفى بإجراء الدراسة على عدد محدود منها أى عينة فى حدود الإمكانيات، ولا يخفى أن نوع الحالات التى تكونّ العينة يتوقف على مشكلة الدراسة، فلو كان الباحث معنياً بالسلوك السياسى للأفراد، تكون العينة حتما من أفراد، ولو كان معنياً بسلوك الدول، فإن العينة لابد أن تتكون من دول، ويراعى عند اختيار العينة تمثيلها للمجتمع population ، أو الإطار أو العالم universe الذى تختار منه ، وبالتالي لابد أن تكون العينة ممثلة (Representative Sample) للمجتمع كشرط لتعميم نتائجها .

١- الاعتبارات التى تدعو إلى استخدام أسلوب العينة

يوجد عدد من الاعتبارات أهمها:

أ) توفير الوقت والجهود والتكاليف اللازمة لإجراء البحث، وهو اعتبار له أهميته سواء فى ميادين البحث العلمى أو فى بحث المشاكل العملية، إذ أن ارتفاع التكاليف اللازمة لإجراء حصر شامل قد تحول دون إجراء هذه البحوث مع ما قد يكون لهذه البحوث من فائدة.

ب) صعوبة إجراء الحصر الشامل، إما لأن المجتمع محل البحث لا يمكن حصره – لأنه مجتمع كبير أو لا نهائى Infinite أو لأن مجرد عمل حصر شامل يعتبر إجراء غير منطقى ، أو يجعل إجراء البحث أمرا غير ذى موضوع . فإذا افترضنا أننا نريد اختبار سلامة المنتج من القنابل فى إحدى مصانع الذخيرة، فمن الخطاء أن يتم هذا الاختبار على حصر شامل، وإلا كان معنى ذلك تفجير كل القنابل المنتجة، والإجراء السليم فى هذه الحالة هو أن نختار عينة من القنابل وتفجيرها، وعلى ضوء هذا الاختبار يمكن أن نقدر مدى صلاحية المنتج من القنابل عموما.

ج) أن يكون الغرض من البحث هو جمع بيانات من ظواهر لا يمكن قياسها بدقة كافية لأنها ظواهر غامضة بطبيعتها كالظواهر المتعلقة بالرأي العام؛ أو رغبات المستهلكين لسلعة معينة، ففى هذه الحالات لا يستدعى الأمر جمع البيانات على أساس حصر شامل مادامت البيانات نفسها قد تتعرض فى قياسها لأخطاء قد تكون أكبر حجما من الأخطاء العشوائية التى قد تتعرض لها النتائج نتيجة لاستخدام أسلوب العينة.

د) يقلل استخدام أسلوب العينة من مدى التحيز Bias الناتج من عدم الدقة فى قياس الظواهر، إذ أن اقتصار البحث على عدد محدود من المفردات قد تمكن الباحث من استخدام طرق سليمة فى القياس، بينما قد يتعذر استخدام هذه الطرق إذا عمل البحث على أساس حصر شامل.

٢- حجم العينة

يتحدد حجم العينة بعدة عوامل(٣٦):

أ) الإمكانيات المتاحة لجمع البيانات، فكلما توافرت هذه الإمكانيات استطاع الباحث اختيار عينة كبيرة، والعكس صحيح.

ب) درجة الدقة المطلوبة فى التحليل، إذ كلما كان عدد مفردات العينة أكبر ازدادت درجة الثقة فى نتائج البحث والعكس صحيح ، فعلى سبيل المثال لو قام باحث بإجراء دراسة على عينة مكونة من شخص واحد، كانت النتائج موضع شك كبير، ويقل هذا الشك تدريجياً مع توسيع حجم العينة، أى إضافة أشخاص جدد، بيد أنه بعد ازدياد حجم العينة حتى حد معين، فإن الدقة المتحصلة من إضافة شخص أو أكثر لا تعادل تكلفة جمع المعلومات، هب أن باحثاً مسح عينة مكونة من ٢٠٠٠ شخص، فهل يتوقع زيادة فى دقة النتائج من مقابلة ١٠ أو ٢٠ أو حتى ١٠٠ شخص آخر؟ الإجابة بالنفى تقريباً.

المهم إذن أن الغلو سواء فى تضييق أو توسيع حجم العينة أمر معيب فالتضييق الشديد ينال من دقة النتائج، والتوسيع المبالغ فيه لا يكاد يضيف إليها.

وهناك أساليب دقيقة يعرفها الإحصائيون وخاصة أساتذة العينات، لتقدير حجم العينة المطلوب للوصول إلى مستوى معين من دقة النتائج فى ضوء مشكلة البحث وهدفه وفروضه.

ج) درجة تجانس المجتمع ، فإذا تميز مجتمع البحث بدرجة عالية من التجانس (طلبة الجامعة مثلا) أمكن أن تجئ العينة صغيرة الحجم، أما إذا كان المجتمع غير متجانس، أى يعكس تكوينه تباينات واضحة ولا يترجم نوعا من التلاحم العضوي(Organic Solidarity) ، وجب أن تكون العينة كبيرة الحجم لتقليل ما يسمى خطأ الصدفة الذى ينشأ فى الفرق بين العينة وإطارها. لنفرض أن لدينا مجتمعاً يضم ٦ أفراد أ،ب،ج،د،هـ وأعمارهم على التوالى ٢،٣،٥،٧،١٠،١٤ فإن المتوسط الحسابى للعمر فى المجتمع هو ٤٢ على ٦ = ٧ سنوات، هب أننا نريد اختيار عينة عشوائية من فردين، وهب أن الاختيار وقع على الشخصين رقم أ،د فى هذه الحالة يكون متوسط العمر فى العينة ٩ على ٢ = ٤,٥ سنة ، وهكذا ، ثمة فرق واضح بين المتوسط العام للأعمار فى المجتمع ومتوسط الأعمار فى العينة، ولتقليل هذا الفرق، وبالتالى خطأ الصدفة يحسن اختيار أكثر من فردين.

يتصل بذلك عدد الفئات Categories التى يتطلب اختيار الفرض عقد مقارنة بينـها، فكلما ازداد عددها، كانت الحاجة إلى عينة أكبر توخياً لمزيد من الثقة فى النتائج. فعلى سبيل المثال، لو أراد الباحث اختبار فرض يتطلب مقارنة بين الذكور والإناث (فرض يقيم علاقة بين النوع ومستوى الاهتمام السياسى) فإنه يستطيع اختيار عينة أصغر مما لو كان يريد التحقق من فرض يتطلب مقارنة بين شاغلى مهن مختلفة (فرض يقيم علاقة بين المهنة ومستوى الاهتمام السياسى). وفى هذه الحالة ، إذا اختار الباحث مهنا دون أخرى ، كان إطار العينة غير كاف ، وبالتالى جاءت العينة متحيزة وخطأ التحيز Bias error هو النوع الثانى من الخطأ الذى قد يقع فيه الباحث لدى اختيار العينة، ومهما يكن من أمر العوامل السابقة المؤثرة فى تقرير حجم العينة ثمة حصر أجراه سيمون سوديان لأحجام العينات المستخدمة فى مئات من الدراسات السياسية اتضح أن عينة الأفراد تتراوح فى العادة بين ١٠٠٠-١٥٠٠ فرد على المستوى القومى ، وبين ٢٠٠-١٠٠٠ عند المستوى دون القومى ، أما عينة التجمعات (الأسر أو المؤسسات) فتتراوح عادة بين ٢٠٠-١٠٠٠ حالة على الصعيد القومى ، وبين ٥٠-٥٠٠ حالة عند المستويات الأدنى، ويقترح أحد الكتاب الاكتفاء بعينة من ٢٠٠-٣٠٠ شخص أو من ١٠٠ تجمع فى حالة البحث الذى يتطلب تحليلاً بسيطاً أو الذى يتميز إطاره بقدر كبير من التجانس، وفى حالة البحث الذى يستلزم إمعانا فى التحليل، أو يتميز إطاره بقدر كبير من عدم التجانس يكتفى بعينة قوامها ١٠٠٠ فرد، أو ٢٠٠ تجمع.

٣- أنواع العينات

تختلف خصائص العينات باختلاف الأساليب التى تتبع فى اختيارها، وقيام الباحث باختيار العينة حسب أسلوب معين رهن بمدى توفر وشمول الإحصاءات وسهولة الحصول عليها، إضافة إلى الإمكانيات المتاحة.

قد تتعرض النتائج التى نحصل عليها من استخدام أسلوب العينة على نوعين من الخطأ:

الخطأ العشوائى أو خطأ الصدفة Chance Error ، وخطأ التحيز Bias Error.

والخطأ العشوائى وقد يعرف بخطأ العينات هو ذلك النوع من الخطأ الذى قد تتعرض له نتائج العينة نتيجة لعوامل الصدفة المحضة، وذلك نتيجة لأن اختيار عدد محدود من مفردات المجتمع بطريقة عشوائية قد لا يؤدى بالضرورة إلى الحصول على عينة تتمثل فيها كل صفات وخصائص المجتمع الذى سحبت منه حتى ولو روعى فى الاختيار اتباع الأساليب العلمية السليمة. وهنا قد تختلف النتائج التى نحصل عليها من العينة عن النتائج التى نحصل عليها لو أن الباحث عمل على أساس حصر شامل، ويمثل هذا الفرق -بغض النظر عن الاعتبارات الأخرى- خطأ العينات أو الخطأ العشوائى ، ويتوقف مقدار هذا الخطأ عموما -بغض النظر عما يصادفه بعض الباحثين من توفيق أو فشل فى حالات فردية- على عاملين أساسين:

العامل الأول : مدى الاختلاف أو التباين Variance بين مفردات المجتمع.

العامل الثانى : حجم العينة المختارة بالنسبة لحجم المجتمع الذى سحبت منه.

فبالنسبة للعامل الأول نجد أنه كلما زاد مقدار التباين وعدم التجانس بين مفردات المجتمع -مع ثبات الأشياء الأخرى- زاد حجم الأخطاء العشوائية المتوقعة، إذ تزداد فى هذه الحالة احتمالات عدم تمثيل العينة لكل صفات المجتمع، فاعتمادنا على عينة من سكان إحدى القرى مثلا للتعرف على اتجاهات المشاركة السياسية فيها يكون عادة أقل تعرضا للخطأ من اعتمادنا على عينة -لها نفس الحجم النسبى- من سكان القطر كله ، إذ أن سكان القرية الواحدة لا يختلفون كثيرا عن بعضهم البعض من حيث اتجاهات المشاركة بينما سكان القطر كله يمثلون مجتمعا غير متجانس من حيث اتجاهات المشاركة السياسية لأفراده المتباينين.

أما العامل الثانى الذى يحدد مقدار الأخطاء العشوائية فهو حجم العينة، ومن الواضح أن كلما زاد حجم العينة المسحوبة قلت احتمالات خطأ الصدفة، وعلى ضوء العاملين السابقين يمكن للباحث - باستخدام بعض العلاقات الإحصائية المعروفة - أن يحدد حجم الخطأ العشوائى

الذى قد تتعرض له نتائج العينة. وبالتالى يمكنه أن يحدد مستوى الدقة فى النتائج وبدرجات معينة من الثقة ، كما يمكن الباحث على أساس هذه العلاقات أن يحدد حجم العينة اللازم أخذه للوصول إلى مستوى معين من الدقة فى النتائج.

أما النوع الثانى من الأخطاء الذى تتعرض له نتائج العينة فهو خطأ التحيز، وهو ذلك النوع من الخطأ الذى ينشأ نتيجة لعوامل إنسانية أو عوامل حقيقية ملموسة غير عوامل الصدفة، وينشأ التحيز عادة إما لسوء اختيار العينة، وبالتالى عدم تمثيلها للمجتمع الذى أخذت منه، أو إلى عدم الدقة فى القياس.

ومن الأسباب التى تؤدى إلى سوء اختيار العينة[٣٧]:

أ- أن يتم الاختيار على أساس شخصى، فمن المعروف أن الاختيار الشخصى قد يتأثر بآراء الباحث وتصرفاته ، وبالتالى قد يؤدى بطريقة متعمدة أو غير متعمدة إلى وجود تحيز فى الاختبار.

ب- ومن الأسباب التى تؤدى إلى التحيز اختيار العينة من إطار غير شامل، فمثلا سحب عينة من العمال المشتغلين بإحدى الصناعات من واقع أسماء العمال، المقيدين بالنقابة يعرض العينة للتحيز إذا حاولنا تعميم النتائج التى نحصل عليها على كل العمال المشتغلين بهذه الصناعة، وذلك لأن الإطار الذى سحبت منه العينة لا يشمل إلا العمال النقابيين، وهؤلاء قد يختلفون عن العمال غير النقابيين من حيث الصفات محل الدراسة.

ج- وقد يرجع التحيز -بالرغم من اتباع طرق سليمة للاختيار- إلى عدم إمكانية جمع البيانات المطلوبة من جميع المفردات التى اختيرت فى العينة واضطرار الباحث إلى إحلال مفردات أخرى محلها، ويرجع ذلك إما لعدم استطاعة الباحث الوصول إلى هذه المفردات لتغيبها أو صعوبة الاتصال بها أو لعدم استجابة الأفراد فى إعطاء

البيانات ويتوقف مدى التحيز الناتج عن ذلك على مدى الارتباط بين ظاهرة التغيب أو عدم الاستجابة والظواهر محل القياس.

د - وعدم الدقة فى القياس عند جمع البيانات أو استخدام أساليب أو أسئلة تدعو إلى التحيز فى الإجابة، وهذا نوع من التحيز قد تتعرض له نتائج الحصر الشامل كما تتعرض له نتائج العينة، ولا تؤدى عدم الدقة فى قياس الظواهر إلى تحيز إلا إذا أخذت اتجاها ثابتا إما بالزيادة أو بالنقص ..

ويشكل خطأ التحيز خطرا كبيرا على نتائج البحث لصعوبة تقديره إذا وجد، فخطأ التحيز -بعكس الخطأ العشوائى- وإن كان يرجع إلى أسباب إنسانية حقيقية ملموسة لا يمكن تقديره بسهولة وبالتالى لا يمكن استبعاده. أما الخطأ العشوائى-الذى يرجع إلى أسباب تلقائية عشوائية- فيمكن باستخدام قوانين الاحتمالات أن نقدر حجم هذا الخطأ وتصحيح نتائج العينة، وبالتالى الحصول على النتائج فى حدود مستوى معين من الدقة، وهناك حالات يمكن التجاوز فيها عن بعض التحيز فى النتائج وذلك إذا كان التحيز ضئيلا بالنسبة لحجم الخطأ العشوائى ، أو عندما نكون بصدد عمل مقارنة زمنية أو مكانية لنتائج بحوث بالعينة تعرضت لنفس القدر من التحيز كمقارنة نتائج لدورات المتتابعة لحصر القوى العاملة مثلا.

ولا شك أن من أبلغ ما يستفيد به الباحث عند استخدام أسلوب العينة هو التأكد من عدم تعرض العينة لأى مصدر من مصادر التحيز سواء نتيجة لسوء اختيار العينة، أو لعدم الدقة فى القياس، وبذلك يضمن سلامة الاستنتاجات المبنية على نتائج العينة.

وهناك طرق مختلفة لسحب عينة من مجتمع، ويتوقف استخدامنا لطريقة دون أخرى على

عدة اعتبارات أهمها:

أ- طبيعة التباين والاختلاف بين مفردات المجتمع محل البحث.

ب- مدى توفر بعض المعلومات عن هذا المجتمع.

ج- مدى توفر الكشوف والإطارات التى يمكن استخدامها لسحب العينة.

وعموما يمكن القول إن العينات المختلفة قد تختلف عن بعضها من حيث درجة تعرضها للأخطاء العشوائية ومن حيث تكلفة استخدامها، وفى حدود الاعتبارات السابقة يجب أن يتجه الباحث إلى استخدام العينة التى تعطى أقل قدر من الأخطاء العشوائية فى حدود تكاليف معينة، أو بمعنى آخر استخدام العينة التى تعطى أكبر قدر من الدقة بالنسبة للوحدة من التكاليف.

ويمكن تقسيم العينات إلى نوعين رئيسيين [٣٨]:

الأول: العينات الاحتمالية Random Sample

وهى ذلك النوع من العينات الذى يتم اختيار وحداته على أساس عشوائى بحيث يمكن تطبيق قوانين الاحتمالات فى تقدير احتمال اختيار أى مفردة من مفردات المجتمع، وبالتالى يمكن تقدير حجم الخطأ العشوائى الذى قد تتعرض له نتائج العينة.

الثانى: العينات التحكمية أو غير الاحتمالية Non-random Sample

وهى العينات التى يتم اختيار وحداتها طبقا لمعايير تحكمية يضعها الباحث طبقا لما يراه مؤديا إلى تمثيل العينة للمجتمع محل البحث دون التقيد بشرط الاختيار العشوائى، ولهذا فلا يمكن تقدير حجم الأخطاء العشوائية التى قد تتعرض لها نتائج هذه العينات، وسنعرض فيما يلى لبعض أنواع العينات الشائعة الاستخدام من هذين النوعين الرئيسيين:

* العينة العشوائية البسيطة Simple Random Sample

وهى من العينات الاحتمالية، ويعتمد الاختيار فى هذا النوع من العينات على إعطاء فرص متكافئة لجميع مفردات المجتمع فى أن تختار فى العينة، ويشبه الاختيار فى هذه الحالة طريقة سحب الرقم الرابح فى يانصيب. والطريقة العملية لاختيار مثل هذه العينة هى إعطاء رقم لكل مفردة فى المجتمع، ثم كتابة هذه الأرقام على ورق صغير، ثم تخلط هذه الأوراق جيدا، ثم يسحب منها العدد المطلوب الذى يمثل حجم العينة التى ستجمع عنها البيانات. وهناك طريقة أخرى لتسهيل عملية الاختيار العشوائى ولا سيما إذا كان حجم المجتمع كبيراً وذلك باستخدام جداول الأعداد العشوائية Random Number Tables، وهى عبارة عن مصفوفات من الأعداد التى تحددت قيمها وترتيبها بأساليب عشوائية.

ولنأخذ مثالا يوضح كيفية استخدام جداول الأرقام العشوائية فى اختيار عينة عشوائية نفرض أن المجتمع محل البحث يتكون -على سبيل التبسيط- من ٩٠ مفردة وأن المطلوب سحبه عينة حجمها عُشر المجتمع، أى أن المطلوب سحب ٩ وحدات، فنستخدم من جدول الأعداد العشوائية العمودين الأول والثانى الذى يتكون من رقمين ليمثل أولهما رقم الآحاد والثانى رقم العشرات، ونأخذ كل الأرقام الموجودة فى هذين العمودين التى لا يزيد عن رقم ٩٠ وهو حجم المجتمع، وعليه نجد أن الأرقام المختارة التى تسحب مفرداتها فى العينة هى المفردات التسع التى أرقامها كالآتى ٧٢،٤٢،٤٣،٣٧،٨١،٨٠،٨٥،٦٧،٣. وإذا افترضنا أن المجتمع الأصلى يتكون من ٢٠٠ مفردة مرتبة فى كشف بأرقام مسلسلة من ١ إلى ٢٠٠ وأن المطلوب سحب عينة حجمها ١٠من المجتمع أى أن المطلوب سحب١٠ مفردات، نأخذ من جداول الأعداد العشوائية الأعمدة الثلاث الأولى ليمثل أولها رقم الآحاد والثانى للعشرات والثالث للمئات، ثم نختار من هذه الأعمدة كل الأرقام بحيث لا تزيد عن رقم ٢٠٠ وهو آخر رقم فى إطار المجتمع، وإذا انتهت الأعمدة الثلاث الأولى دون أن نستوفى العدد المطلوب سحبه ننتقل إلى الأعمدة

الثلاث المجاورة حتى يتم سحب ١٠ مفردات وبتطبيق هذا الأسلوب نجد أن الأرقام المختارة التى ستسحب مفرداتها فى العينة هـى:١٧٢،٤٣،١٩٦،١٧٦،١٣٨،٣٧،٣٥،٣٠،١٥٥،١١٩. ويلاحظ أن الرقم لا يؤخذ إلا مرة واحدة مهما تكررت مرات ظهوره فى الأعمدة. .

وتمتاز العينة العشوائية ببساطتها وسهولتها إلا أن اختيارها يعتمد كلية على عوامل الصدفة المحضة دون أى محاولة من الباحث للتحكم فى الاختيار بما يضمن زيادة درجة تمثيل العينة للمجتمع، ولذلك فهى تستخدم عادة فى حالة المجتمعات المتجانسة نسبيا التى تقل فيها درجة التباين والاختلاف بين مفرداتها.

* العينة الطبقية العشوائية Structural Random Sample

يقوم الاختيار فى هذا النوع من العينات –بعكس العينة العشوائية البسيطة– على محاولة إخضاع الاختيار لبعض الاعتبارات والمعايير لزيادة تمثيل العينة للمجتمع والحد من تأثير عوامل الصدفة على نوع العينة المختارة، وبالتالى التقليل من حجم الأخطاء العشوائية – ولاختيار عينة طبقية يقسم المجتمع محل البحث إلى طبقات، وفقا لمعايير أو ضوابط معينة، ثم اختيار عينة عشوائية من كل طبقة، وبالتالى نضمن تمثيل العينة لكل طبقات أو أقسام المجتمع حسب أهميتها النسبية مما يقلل من حجم الأخطاء العشوائية ويراعى عند اختيار هذه المعايير أو الضوابط التى تتخذ أساسا للتقسيم الطبقى أن تكون مرتبطة بالظواهر محل الدراسة حتى تحقق الفائدة المرجوة من التقسيم الطبقى.

ومن الواضح أن كلما أدى التقسيم الطبقى للمجتمع إلى حصولنا على أقسام أكثر اختلافا وتباينا فيما بينها، ساعد ذلك على تقليل حجم أخطاء العينات وزيادة مستوى الدقة فى النتائج، ولهذا يفضل استخدام العينة الطبقية فى حالة المجتمعات الغير متجانسة، ومن المزايا الأخرى التى يحققها الباحث من استخدام الأسلوب الطبقى إمكان الاستفادة من النتائج –بطريقة مباشرة– فى المقارنة بين الطبقات والأقسام المختلفة فى المجتمع.

* العينة المنتظمة Systematic Sample

يعتمد الاختيار فى هذه العينة على أساس البدء بنقطة عشوائية، ثم سحب العينة المطلوبة على فترات متساوية من نقطة الابتداء، فلنفرض مثلا أن مجتمعا يتكون من ٣٠٠٠ مفردة مدرجين فى كشف بأرقام مسلسلة، والمطلوب سحب عينة منتظمة حجمها ٢٠ من المجتمع، فنختار أى رقم بين ١، ٢٠ بطريقة عشوائية ولنفرض أن الرقم الذى حصلنا عليه هو رقم ١٦ فنختار من الكشف المفردة رقم ١٦ ثم،٥٦،٧٦،٩٦،١١٦... وهكذا حتى المفردة رقم ٢٩٩٦ وبذلك نحصل على عينة منتظمة حجمها،٢٠ من المجتمع.

ويمكن أن يكون الإطار المستخدم لسحب العينة كشوفاً انتخابية مثلا، وقد يكون خريطة لأراضى زراعية والمطلوب مثلا سحب عينة من الحقول لتقدير مدي الالتزام بنظام التحويض الزراعي. فى هذه الحالة نبدأ بنقطة عشوائية على الخريطة ثم تؤخذ عينة من الحقول على أبعاد متساوية من نقطة الابتداء.

ويلاحظ أن العينة المنتظمة تكاد تشبه العينة العشوائية البسيطة وذلك إذا كان ترتيب المفردات فى الإطار أو الكشف الذى سحبت منه العينة ترتيبا عشوائيا كأن يكون مثلا ترتيبا أبجديا، ولذلك قد تسمى هذه العينة بالشبه عشوائية، أما إذا كان ترتيب المفردات فى الإطار ترتيبا طبقيا فإن العينة المنتظمة فى هذه الحالة قد تقرب من العينة الطبقية.

والعينة المنتظمة من العينات الشائعة الاستخدام نظرا لبساطتها وسهولتها إلا أن الاختيار المنتظم قد يعرض العينة لبعض التحيز إذا كان هناك توافق بين فترة الاختيار وأي آثار للدورية فى ترتيب الإطار المستخدم فى سحب العينة.

* العينة المتعددة المراحل Multi-stage Sample

لاختيار عينة متعددة المراحل يقسم المجتمع إلى وحدات أولية ثم تختار عينة من هذه

الوحدات كمرحلة أولى، ثم تقسم كل وحدة من الوحدات الأولية المختارة إلى وحدات ثانوية، ثم تؤخذ منها عينة كمرحلة ثانية، ثم تقسم كل وحدة من الوحدات الثانوية المختارة إلى وحدات أصغر وتؤخذ منها عينة كمرحلة ثالثة وهكذا حتى تحصل على العدد اللازم من الوحدات النهائية التى تجمع عنها البيانات.

ويستخدم هذا النوع من العينات غالبا عندما يكون المجتمع محل البحث كبيرا بحيث يصعب إعداد قوائم أو إطارات لكل مفردات المجتمع بينما أن إعداد هذه القوائم فى استخدام العينة المتعددة المراحل سيقتصر فقط على الوحدات الأولية أو الثانوية التى وقعت فى العينة مما يوفر الكثير من المجهود والتكاليف. ومن مزايا العينة المتعددة المراحل أنها قد توفر فى تكاليف البحث، إذ أن جمع البيانات فى هذه الحالة سيتركز فى مناطق محدودة العدد مما يوفر فى مصاريف الانتقال ومصاريف عملية جمع البيانات والإشراف عليها بينما لو استخدمت العينة العشوائية أو الطبقية فقد تنتشر الوحدات المختارة فى مناطق كثيرة متعددة مما يزيد من التكلفة والمجهود.

كما يفضل استخدام هذا النوع من العينات إذا كانت درجة الاختلاف أو التباين بين الوحدات الأولية أقل نسبيا إذا قورن بدرجة الاختلاف أو التباين بين المفردات الثانوية داخل كل وحدة أولية، وبمعنى آخر إذا كان التباين الخارجى للوحدات الأولية أقل من التباين الداخلى لها.

وبالإضافة إلى العينات الاحتمالية السابقة توجد أنواع أخرى من العينات الاحتمالية المركبة التى يستند الاختيار فيها على استخدام أكثر من أسلوب من أساليب الاختيار السابقة، فيمكن مثلا اختيار عينة على أساس التقسيم الطبقى ثم الاختيار على مراحل متعددة، وواضح أن الهدف من استخدام هذه العينات المركبة هو زيادة درجة تمثيل العينة للمجتمع وبالتالى زيادة مستوى الدقة فى النتائج ولكن لن يكون استخدام هذه العينات المركبة مرغوبا فيه إلا إذا كانت الزيادة فى مستوى الدقة تتناسب مع ما يمكن تحمله من زيادة فى التكاليف نتيجة لاستخدام هذه

الأساليب المركبة.

أما النوع الثانى من العينات وهى العينات غير الاحتمالية أو التحكمية فهى – كما سبق ذكرنا – تختلف عن النوع الأول فى أن الاختيار النهائى لا يقوم على أساس عشوائى، وبالتالى لا يمكن تقدير حجم الأخطاء العشوائية التى قد تتعرض لها نتائج هذه العينات، ومن أمثلة هذا النوع من العينات العينة الحصصية والعينة العمدية.

* العينة الحصصية Quota Sample

وهى أكثر العينات غير الاحتمالية شيوعا فى الاستخدام، ويقوم الاختيار فى هذه العينة – كما هو الحال فى العينة الطبقية – على أساس تقسيم المجتمع إلى طبقات أو أقسام طبقا لبعض المعايير التى لها علاقة بالظواهر محل البحث، ثم نختار من كل طبقة عدد من المفردات يتناسب مع حجم هذه الطبقة فى المجتمع، وبذلك نحصل على عينة تتمثل فيها الطبقات المختلفة بنفس أهميتها النسبية فى المجتمع.

ويعاب على هذا النوع من العينات أن ترك اختيار العينة لجامعى البيانات قد يعرض النتائج لبعض التحيز إذ قد يكون هناك ميل نحو اختيار المفردات الأكثر قربا من الباحث، كأن يعمد الباحث إلى اختيار أفراد العينة من بين أقاربه ومعارفه، كما أن من أخطر مصادر التحيز فى هذه العينة أنها تمثل فقط ذلك النوع من الأفراد الذين يقبلون الإجابة عن أسئلة البحث وهؤلاء قد يختلفون فى صفاقم وظروفهم وآرائهم عن ذلك النوع من الأفراد الذين لا يستجيبون لأسئلة الباحث، ولذلك فإن العينة الحصصية لا تستخدم عادة إلا فى حالة بحث الظواهر التى لا تحتاج فى جمعها إلى مستوى عال من الدقة كالظواهر المتعلقة بالرأى العام والاتجاهات السياسية إذ أن مثل هذه الظواهر تتعرض بطبيعتها لأخطاء ملموسة.

ومن العينات غير الاحتمالية الأخرى العينة العمدية Purposive Sample ، ويقوم الاختيار فيها على أساس إخضاع الاختيار لمعايير معينة بأن يشترط الباحث توفر صفات معينة فى

كل مفردة مختارة على حدة أو فى مفردات العينة كلها كمجموع، وواضح أن الصفات المطلوب توافرها يجب أن يكون لها علاقة بموضوع البحث.

نموذج تطبيقي لعينة الناخبين في انتخابات مجلس الشعب المصري ١٩٩٥م

دوائر: الدقي، الدرب الأحمر، بركة السبع، مينا البصل

مع وصف خصائص العينة وقد تم اختيارها بطريقة العينة المنتظمة من واقع كشوف الجداول التي أعدها وزارة الداخلية وأجريت علي أساسها الانتخابات البرلمانية

(مع وصف خصائص العينة)جداول توصيفية إجمالية لبيانات المجتمع الأصلي للدوائر الانتخابية الأربع

المحافظة	التقسيم الإداري		المساحة			السكان (تعداد أول ١٩٩٣م)				
	حي / مركز / قرية	القسم/ المدينة	المساحة الكلية بالكم٢	نسبة المساحة لإجمالي البلاد	متوسط كثافة السكان	إجمالي عدد السكان	نسبة الذكور	نسبة الإناث	نسبة السكان لإجمالي البلاد	معدل الزيادة السكانية
القاهرة	٢١	٣٥	٣٥٣	%٠.٠٣	٣١٥٥٢٢	٦.٧٥٢	%٥١.١٢	%٤٨.٧٩	%١١.٨٩	%١.٥٠
الإسكندرية	٧	١٧	٢٨٧٩	%٠.٢٨	١٢٥٨	٣.٦١٣	%٥١,١٥	%٤٨.٨٥	%٦.٢٦	-
المنوفية	١٩	٣١٠	١٥٧٩	%٠.١٥	٦٢٦.٣٥	٢.٥٦٨	%٥١.٢٢	%٤٨.٦٨	%٤.٥٢	%٢.٠
الجيزة	١١ح/ ٢٣٠ق	١٧ح/ ٥٥ك	٤٨٤٠	%٠.٤٦	٨٨٦.٧٨	%٤.٢٩٢	%٥١,٢١	%٤٨.٧٩	%٧.٥٦	%٢.٨

بيانات أولية عن حجم عينة الناخبين في الدوائر الأربع نسبة تمثيل الذكور والإناث في المجتمع الأصلي للعينة المختارة

الدائرة / النوع	بركة السبع	مينا البصل	الدقي	الدرب الأحمر	الإجمالي	النسبة المئوية
ذكور	١٧٦	١٣٥	١٣٥	٦٤	٥١٠	%٥١
إناث	١٦٩	١٣٠	١٣٠	٦١	٤٩٠	%٤٩
إجمالي	٣٤٥	٢٦٥	٢٦٥	١٢٥	١٠٠٠	%١٠٠

الخصائص الديموجرافية الأساسية لعينة الناخبين في الدوائر الأربعة

المتغير	المتغيرات	التكرار	النسبة
المنطقة	المنوفية	٣٤٥	٣٤,٥
	الإسكندرية	٢٦٥	
	الدقي	٢٦٥	٢٦,٥
	الدرب الأحمر	١٢٥	١٢,٥
	إجمالي	١٠٠٠	%١٠٠
النوع	ذكور	٥٠٨	٥٠,٨
	إناث	٢٩٤	٤٩,٢
	إجمالي	%١٠٠	%١٠٠
	٢٥-٢٩	١٩٣	١٩,٣
	٣٠-٣٤	٢٠٢	٢٠,٢
	٣٥-٣٩	١٥٧	١٥,٧
	٤٠-٤٤	٨٤	٨,٤
	٤٥-٤٩	٦	٩,٦
	٥٠	٤٦	٤,٦
	غير محدد	٩	٠,٣
الإجمالي		١٠٠٠	%١٠٠

المتغير	المتغيرات	التكرار	النسبة
الدخل الشهري	أقل من ١٠٠	١٥٤	١٥,٤
	١٠١- ٣٠٠	١٢٥	١٢,٥
	٣٠١- ٥٠٠	٩٤	٩,٤
	٥٠١- ٧٠٠	١٩	١,٩
	٩٠٠-	٣١	٣,١
	فأكثر	٢١	٢,١
	غير محدد	٣٤٤	٣٣,٤
	الإجمالي	١٠٠٠	١٠٠
الانتماء السياسي	الحزب الوطني	٣٢٩	٣٢,٩
	الوفد الجديد	١٣	١,٣
	العمل	٢٧	٢,٧
	الأحرار	٥	٠,٥
	الأمة	١	٠,١
	التجمع	٢	٠,٢
	الناصري	٠	٠,١
	التكافل	٠	٠
	الخضر	٢	٠,٢
	مصر الفتاة	-	-
	العربي الديمقراطي	-	-
	مصر العربي الاشتراكي	-	-

	المستقلون	١١٩	١١,٩
	الإخوان	٢٥٣	٢٨,٩
	غير محدد	١٨٠	١٨
الإجمالي		١٠٠٠	١٠٠

الخصائص الديموجرافية الأساسية لعينة الناخبين في الدوائر الأربعة

المتغيرات		التكرار	النسبة
المهنة	أعمال يدوية وحرفية	١٢٢	١٢,٢
	وظائف حكومية	٣٨٩	٣٨,٩
	وظائف القطاع الخاص	١٠١	١٠,١
	وظائف التدريس	٨٣	٨,٣
	رجال أعمال	١٩	١,٩
	طلاب	٩٠	٩
	بدون عمل	١٧٢	١٧,٢
	غير محدد	٢٤	٢.٤
الإجمالي		١٠٠٠	%١٠٠
التصويت مسبقا	مرة واحدة	٣٨٥	٣٨,٥
	مرتان	٨٨	٨.٨
	ثلاث مرات	٦٠	٦
	أربع مرات	٤٨	٤.٨
	خمس مرات	٢	٠,٢
	ستة مرات	-	-
	سبع مرات	٢	٠,٢
	لم يصوت	٤١٣	٤١,٣
الإجمالي		١٠٠٠	%١٠٠

المتغيرات		التكرار	النسبة
المستوى التعليمي	أمي	١٣٦	١٣.٦
	متوسط	٤٦٢	٤٦.٢
	عال	٣٠٦	٣٠.٦
	فوق العالي	٥٠	٠,٥
	غير محدد	٠٦	٤,١
الإجمالي		١٠٠٠	%١٠٠
مدة حيازة بطاقة انتخابية	أقل من سنة	٢٠٠	٢٠
	سنة: ٥ سنوات	٢٦٥	٢٦.٥
	٥: ١٠ سنوات	١٧١	١٧.١
	أكثر من ١٠	١٣٣	٢٣.٣
	غير محدد	١٣١	١٣,١
الإجمالي		١٠٠٠	%١٠٠

ثانيا: التصميمات البحثية Research Design

يعد التصميم البحثي خطة عمل للتحقق من صحة الفروض، بمعني اختبار ما إذا كان حدوث تغير فى قيم المتغير الأصيل يؤثر على قيم المتغير التابع ، ويقتضى ذلك أن يكون التصميم من الجودة بحيث يتيح إمكانية الكشف عن مقدار التغير الذى يصيب قيم المتغيرين المستقل والتابع معا من جهة ، وإمكانية ضبط أو تحييد أثر أى متغيرات أخرى من جهة ثانية ، وهناك كثير من التصميمات المستخدمة فى البحوث السياسية وسنكتفى هنا بمناقشة أهمها وأكثرها شيوعا[٣٩].

١- التصميم القبلى-البعدى باستخدام مجموعة واحدة

يستخدم الباحث فى هذا التصميم نفس المجموعة من الأفراد، فيقيس اتجاهاتهم حيال موضوع ما، ثم يخضعهم للمتغير التجريبى Experimental Variable (المستقل) الذى يريد معرفة أثره ، وبعد ذلك يقيس اتجاهاتهم من جديد ، فإذا وجد اختلافا رده إلى التعرض للمتغير التجريبى.

مثال على ذلك: لنفرض أننا نريد معرفة أثر تدريس مادة الرأي العام فى السنة الرابعة على مستوى الاهتمام السياسى للطلبة. عندئذ نختار مجموعة من الطلبة (عينة من بين الطلاب)، ونقيس مستوى اهتمامهم السياسى عند بداية الفصل الدراسي، وعند نهايته ، أى بعد تعرضهم للمتغير المستقل (دراسة مادة الرأي العام) نقيس مستوى اهتمامهم السياسى مرة أخرى، فإذا تبين أن هذا المستوى قد ارتفع فى نهاية الفصل عما كان عليه فى بداية الفصل، فسرناه فى ضوء المتغير التجريبى.

يعيب هذا التصميم صعوبة الجزم بأن التغير الذى لحق بقيم المتغير التابع (مستوى الاهتمام السياسى) قد حدث بفعل إدخال المتغير التجريبى (دراسة مادة الرأي العام) إننا فى هذا

التصميم لم نحيد أثر أية متغيرات أخرى وافتراض ثبات العوامل الأخرى هو افتراض نظرى بالأساس، وبالتالى ثمة احتمال أن يكون التغير فى مستوى الاهتمام السياسى راجعا إلى عوامل أخرى غير دراسة المقرر من قبيل:

أ) عامل التاريخ History : وقوع أحداث سياسية هامة نقلتها وسائل الإعلام خلال الفصل الدراسى وتجذب الانتباه وتخلق الاهتمام بالموضوع.

ب) عامل الاختبار Testing : إدراك الطلبة إثر سؤالهم فى المرة الأولى ضعف اهتمامهم السياسى، الأمر الذى حفزهم إلى مزيد من الاهتمام بالسياسة تحسبا لاعتبارات مختلفة.

جـ) ركاكة أداة البحث Poor Instrumentation : فقد تكون كل أسئلة الاستمارة أو بعضها غير مصاغة بشكل جيد بحيث تحتمل رؤى مختلفة فى فهمها ليس من شخص إلى آخر فحسب، بل أيضا بالنسبة لنفس الشخص فيما بين بداية الفصل الدراسى ونهايته.

د) الوفاة التجريبية : بمعنى احتمال انسحاب الطلبة الأقل اهتماما بالرأي العام من دراسة المقرر خاصة اذا كان اختياريا تاركين زملاءهم المهتمين سياسيا ليجرى عليهم الاختبار فى المرة الثانية.

٢- التصميم القائم على المقارنة الاستاتيكية بين مجموعتين Static Group Comparison Design

يقوم التصميم على مقارنة بين مجموعتين تعرضت إحداهما للمتغير المستقل بينما الأخرى لم تتعرض له ، ويفسر الاختلاف بين المجموعتين فى ضوء هذا المتغير المستقل.

فى المثال يختار الباحث مجموعتين من الطلبة أ،ب بحيث تكون المجموعة أ قد درست مقرر الرأي العام، والمجموعة ب لم تدرسه، ويقوم بقياس مستوى الاهتمام السياسى لدى أفراد المجموعتين، فإذا وجد اختلافا، أى إذا وجد أن (أ) أكثر اهتماما بالسياسة من (ب)، أرجعه إلى

أثر المتغير التجريبى (مقرر الرأي العام).

ترجع عيوب التصميم لأكثر من سبب: فقد تكون المجموعة (أ) مهتمة بالسياسة أصلا خلافا للمجموعة (ب)، وبالتالى فإن كون مستوى اهتمامها مرتفعا أمر لا علاقة له بدراسة مقرر الرأي العام، كذلك ربما تكون المجموعة أ قد اختارت مقررا آخر غير الرأي العام هو الذى أدى إلى ارتفاع مستوى اهتمامها السياسى.

٣- التصميم الكلاسيكى أو التصميم القبلى-البعدى باستخدام مجموعتين إحداهما تجريبية والأخرى ضابطة Pretest - Posttest Control Group Design

يتلافى هذا التصميم كثيرا من عيوب التصميمين السابقين، فهو يتضمن استخدام مجموعتين تختاران من مجتمع البحث بطريقة عشوائية بحيث تكونان متكافئتين من جميع الوجوه (السن، النوع، المستوى التعليمى..... إلخ) تسمى إحداهما بالمجموعة التجريبية Experimental Group والثانية بالمجموعة الضابطة Control Group وتقاس المجموعتان قبل التعرض للمتغير المستقل، ثم يدخل هذا المتغير على المجموعة التجريبية دون المجموعة الضابطة وتقاس المجموعتان بعد ذلك فإذا وجد فرق ، رده الباحث إلى المتغير التجريبى ويستخدم هذا التصميم بكثرة في قياس تأثير التعرض للدعاية السياسية مثلا علي أجنده مجتمع معين (الناخبين مثلا).

إذا أردنا تطبيق هذا التصميم على المثال الخاص بأثر مقرر (الرأي العام) على مستوى الاهتمام السياسى للطلبة ، كان علينا اتباع الخطوات الآتية:

أ) وضع قائمة بأسماء المستجدين فى قسم العلوم السياسية مثلاً، نفرض أن عددهم ١٠٠ طالب يكونون ما يسمى (مجتمع البحث).

ب) اختيار مجموعتين من هؤلاء قوام كل منها ٢٠ طالباً مع مراعاة التطابق قدر

الإمكان بين المجموعتين فى التمثيل النوعى والمقررات المختارة فيما عدا مقرر النظم الرأي العام، وتسمى المجموعة التى اختارت مقرر الرأي العام بالمجموعة التجريبية والتى لم تختره بالمجموعة الضابطة.

جـ) قياس مستوى الاهتمام السياسى لدى أفراد المجموعتين فى بداية الفصل الدراسى، والمفترض أنه سيكون واحدا تقريبا لدى المجموعتين بحكم التكافؤ بينهما.

د) قياس مستوى الاهتمام السياسى لدى أفراد المجموعتين فى نهاية الفصل الدراسى، أى بعد تعرض المجموعة التجريبية لأثر المتغير المستقل (دارسى مقرر الرأي العام).

هـ) إذا تبين أن مستوى الاهتمام لدى المجموعة التجريبية أعلى منه لدى المجموعة الضابطة فسرناه فى ضوء أثر المتغير المستقل.

وعلى أية حال ، لا يخلو هذا التصميم من مثالب، إذ لا يمكن القطع بدقة وعمومية النتائج ، إذ ما الذى يضمن التكافؤ بين المجموعتين فى سائر الوجوه، إن الباحث رغم شدة حرصه على تحقيق هذا التكافؤ، قد يغفل أحد العوامل عن قصد لاعتقاده بأنه غير ذى أهمية، أو عن غير قصد، وربما يكون سبب الاختلاف بين المجموعتين بعد إجراء القياس الثانى هو هذا العامل الذى لم يؤخذ فى الحسبان ، إننا فى مثالنا السابق ، لا نستطيع الجزم بأن الاختلاف بين مجموعتي الطلبة فى مستوى الاهتمام السياسى يرجع إلى مقرر الرأي العام، فلم ننتبه إلى التخصص فى الثانوية العامة (أدبي-علمى) وهو عامل ربما يكون له تأثيره ، كذلك ربما صادف كل أو بعض أفراد المجموعة التجريبية خلال الفصل الدراسى، منبهات أدت إلى ازدياد اهتمامهم السياسى من قبيل حضور ندوات أو مؤتمرات.

٤- تصميم سولومون ذو الأربع مجموعات Solomon Four Groups Design

يحاول تلافى قصور التصميم الكلاسيكى،ومؤداه اختيار أربع مجموعات عشوائيا من مجتمع البحث مع مراعاة أكبر درجة من التماثل فيما بينها: مجموعتان تجريبيتان (أ – ب) ومجموعتان ضابطتان (ج – د)، ويتم إجراء القياس فى المرة الأولى على مجموعة تجريبية (أ) طبقا للمتغير التجريبى، بعد ذلك يجرى القياس للمرة الثانية على المجموعات الأربع، والمفروض أن تسجل المجموعتان التجريبيتان نفس النتيجة، والمجموعتان الضابطتان نفس النتيجة، ويعزى الفرق بين النتيجتين إلى تأثير المتغير التجريبى.

وجدير بالذكر أن تصميم سولومون هذا هو الأكثر تفضيلاً فى البحوث الطبيعية حاليا ، غير أن استخدامه نادر من قبيل الباحثين السياسيين ، يستوى فى ذلك مع التصميم الكلاسيكى ، وليس هذا بغريب إذا تذكرنا صعوبة الاختيار العشوائى بمجموعات متكافئة فى الكثير من الأحوال ، وصعوبة توجيه المتغير المستقل، صعوبة تحييد أثر المتغيرات الأخرى على المتغير التابع.

٥- تصميم السلاسل الزمنية Time Series Design

هو تصميم شبه تجريبى جوهره قيام الباحث بجمع بيانات عن فترة سابقة على حدوث المتغير التجريبى، وبيانات عن فترة لاحقة لحدوثه، وإذا وجد اختلافاً أرجعه إلى هذا المتغير، ولا يخفى ما فى ذلك من مغالطة حيث يحتمل أن تكون هناك متغيرات أخرى هى المسئولة عن اختلاف النتائج.

٦- تصميم قبلى-بعدى باستخدام بيانات سابقة ومجموعة واحدة Separate Sample Pretest Posttest design

وفق هذا التصميم ينقب الباحث فى الكتابات المنشورة وغير المنشورة عن بحث مشابه

موضوعا ومنهجا سبق إجراؤه، ويتخذ من بياناته أساس للمقارنة مع بيانات بحثه، إن الاختبار القبلي فى هذه الحالة بمثابة البيانات السابقة بينما الاختبار البعدى يجريه الباحث على أفراد عينته بعد تعرضهم للمتغير المستقل، فإذا وجد فروقا عزاها إلى تأثير هذا المتغير.

هذا التصميم لا يسلم بدوره من العيوب، فهناك احتمال اختلاف العينات وصياغة أداة البحث فى المرة الأولى عن المرة الثانية، فضلا عن احتمال وجود متغيرات أخرى غير المتغير المستقل هى التى سببت اختلاف النتائج.

٧- تصميم دراسة الحالة Case Study Design

يقوم على أساس دراسة حالة واحدة أو أكثر دراسة وافية متعمقة (شخص، مشكلة، قرار) دون أية محاولة جادة لمقارنة الحالة أو الحالات قيد الدراسة بحالة أو حالات ضابطة.[٤٠] وهو من أقدم تصميمات البحث العلمى ويستخدم بكثرة فى مجالات دراسات الرأى العام، والشخصية القومية للشعوب.

ويقوم على أساس الوصف المفصل أو الدقيق لموضوع معين بغرض الكشف عن مختلف جوانبه فى محاولة لتعميم الخصائص المستخلصة من دراسة حالة واحدة على ما يشابهها من الوحدات الأخرى.

وتستخدم دراسة الحالة إما بغرض تقديم صورة دقيقة للوحدة الكلية موضوع الدراسة من خلال الموقف الاجتماعي الموجودة فيه أو لجزء منه، أو قد تعنى دراسة الحالة بتوضيح تتابع الأحداث أو تحليل وحدات الدراسة أو إجراء المقارنة بينها حتى يكون ذلك أساسا لتكوين الفروض فيما بعد.

والملاحظ أن وحدات الدراسة ومدى ضيق أو اتساع نطاق دراسة الحالة تتحدد من خلال أهداف الدراسة، وعلى حساب طبيعة المنهج المستخدم، وعلى نوعية الأدوات الأخرى

المستخدمة من خلال دراسة الحالة لا سيما الاستمارة والمقابلة والملاحظة حيث تعتمد دراسة الحالة على العديد من الأدوات البحثية الأخرى.

وتركز دراسة الحالة -أساساً- على خطوتين من خطوات المنهجية العلمية ، وهما القيام بالملاحظات الأولية أو التمهيدية ، والاستفادة بالنظريات العلمية من خلال التطبيق إلا أنها تهتم بشكل أقل بصياغة القوانين والنظريات العلمية ، وبالتالى فهي تتكامل مع بقية الأدوات فى تحقيق أهداف المنهجية العلمية.

أ) استخدام دراسة الحالة فى البحث العلمي Case Study

يحدد علماء المنهجية أربع حالات يتم استخدام دراسة الحالة فى إطارها:

الحالة الأولى: دراسة المواقف المختلفة – أيا كانت طبيعتها: اقتصادية، سياسية، اجتماعية... إلخ – دراسة تفصيلية تحيط بكل الجوانب المتعددة لهذه المواقف، وما تفرزه من آثار، وما لها من دلالات واقعية.

الحالة الثانية: دراسة التطور التاريخى للمواقف المعينة –فى كافة مراحلها– وذلك فى تفاعل الزمان والمكان وفى البيئات الحضارية المتنوعة.

الحالة الثالثة: الدراسة المتعمقة للشخصية الفردية –والجماعية– من خلال دراسة كافة المؤثرات المحيطة بها، والمحركة لها، وما ينتج عنها، وما تعززه من آثار.

الحالة الرابعة: فى حالة محاولة الكشف عن حقائق موقف سياسى أو اجتماعى ما ، أو التوصل إلى جوهر العمليات الاجتماعية والسياسية المختلفة فى المجتمع، والتى تحدث نتيجة للتفاعل بين الأفراد والجماعات مثل عمليات: التنافس، والصراع، والائتلاف... إلخ ، كل ذلك بهدف وصفها بدقة وتقديم تحليل لها.

أما عن كيفية تحقيق ذلك فهناك أسلوبان هما:

الأول: تاريخ الحالة History Case

هو أسلوب يتم من خلاله السعى للتحقق من صحة البيانات التى تم جمعها عن الوحدة محل الدراسة – و ذلك من خلال اللجوء إلى مصادر متعددة للحصول على تلك البيانات، والعمل على مقارنتها بعضها بالبعض الآخر.

الثانى: أسلوب التاريخ الشخصى للحياة Life History

وهو أسلوب يهتم أساسا بالفرد –كشخص– ومن ثم هو مقصور على عرض حياة الفرد –من وجهة النظر الخاصة– لذلك الفرد بما فى ذلك بطبيعة الحال من تفسيرات أو تحليلات لمراحل نمو الفرد المختلفة، وبالتالي ينصرف الي الجوانب الذاتية Subjectives.

ويتفق الأسلوبان فى أن الاعتماد على الفرد لا ينصرف فقط لما يقوله شفاهه وإنما يمتد لمصادر أخرى من أهمها الوثائق الشخصية Personal Documents بأنواعها المتعددة : السيرة الذاتية ، اليوميات ، المذكرات ، الخطابات المتبادلة بين المبحوث وغيره، وثمة شروط أربعة يمكن أن توجه الباحث أو تعينه علي التعامل المنهجي مع الوثائق الشخصية :

– الأسباب التى دفعت المبحوث إلى كتابة الوثيقة.
– الظروف والأجواء التى قام بكتابة الوثيقة فى إطارها، ومدى تأثيرها على الحقائق المتضمنة فيها.
– احتمالات تحيزه فيما يقوم بكتابته، ومسلماته الأساسية التى ينطلق منها.
– الثقافة التى يتمتع بها صاحب الوثيقة، والتى تحدد مدى قدرته على استخراج ما فى أعماقه ، وفكره. فضلا عن قدرته على التعبير عن نفسه.

ب) حدود استخدام دراسات الحالة

هناك حدود علمية ينبغى أخذها فى الاعتبار تحوط بعملية استخدام دراسات الحالة فى البحوث العلمية :

الأولى: تحيز البيانات ، وعدم صدقها، وثباتها

يأتى التحيز من المبحوث والباحث أيضا، فالأول يقول أو يسجل ما يرضيه أو ما يعتقد أنه يرضى الباحث –فضلا عن تأثير معتقداته ووجهة نظره– كما أن الباحث قد يتحيز هو أيضا لاعتبارات مختلفة منها محاولته مساعدة المبحوث للوصول إلى نتائج معينة.

كما أن البيانات التى يتم تسجيلها بأسلوب المبحوث ولغته يعود الباحث إلى كتابتها مرة أخرى حتى يضعها فى صورة قابلة للتعامل المنهجى فيما بعد، وهنا قد تصبح مجرد وجهة نظر للباحث نفسه.

الثانية: عدم صلاحية بيانات دراسة الحالة للتعميم Generalizations

يرى علماء المنهجية أن النتائج التى تستخلص من دراسات الحالة تواجه صعوبات حقيقية فى إمكانية تعميمها على غيرها من الحالات وذلك لاحتمالات التحيز – سالفة الذكر – أو لأن تلك الحالات لا يمكن القياس عليها، أو تعميم ما يستخلص منها من نتائج.

الثالثة: عدم التناسب بين العائد والمجهود المبذول خلال دراسة الحالة

يرى علماء المنهجية أن دراسة الحالة تكبد الباحث الكثير من الوقت، والمال والجهد. بدرجة تجعل العائد من البيانات مكلفا من الناحية المادية، مستنزفا للجهد والوقت... إلخ ، مما يجعل من استخدامها موضع تردد وإحجام من كثير من الباحثين.

الرابعة: العمق فى دراسة الحالة

يرى علماء المنهجية أن دراسة الحالة تتسم بالعمق ؛الأمر الذى يحد من القدرة على الانطلاق فى الدراسة من حيث كم الحالات المبحوثة، لما يستلزمه من الوقت، والجهد خاصة إذا ما أراد الباحث التأكد من صحة العلاقات المكتشفة بدراسة الحالة من واقع مقارنتها بحالات أخرى.

الخامسة: إمكانية التعبير الكمى عن معلومات دراسة الحالة

يرى علماء المنهجية أنه يمكن بمساعدة الإحصاء ، التغلب على مشكلة عدم التعبير الكمى عن البيانات الناشئة عن استخدام دراسة الحالة.

وهكذا نكون قد أعطينا فكرة موجزة عن العينات والتصميمات البحثية المختلفة التى يتم استخدامها فى البحوث والدراسات السياسية.

هوامش واحالات القسم الثاني

١- راجع حول موضوع "المشكلة البحثية" فى البناء البحثى للدراسة السياسية السليمة:
Lucain Pye, Problems for Research In Robert (ed.), Studying Politics Abroad, Boston: Little Brown, 1964, pp. 25-37.

٢- سوف نتناول بالتفصيل الاعتبارات المتعلقة بمدى قابلية المشكلة البحثية أو ملاءمتها للبحث والدراسة رغم صلاحيتها لذلك ، لان "الصلاحية" أو "الصحة الذاتية" تختلف عن الملاءمة أو القابلية للبحث والدراسة ...راجع هذه الدراسة لمزيد من التفاصيل.

٣- د. أحمد يوسف أحمد ، تحديد المشكلة البحثية ، فى ودودة بدران (محرر) تصميم البحوث فى العلوم الاجتماعية ، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية ، ١٩٩٢ ، ص ص ٩-٢٢.

٤- حول الاعتبارات الأساسية المتعلقة بصياغة المشكلة البحثية راجع:
د. كمال المنوفى ، مقدمة فى مناهج وطرق البحث فى علم السياسة ، الكويت: وكالة المطبوعات ، ١٩٨٤ ، ص ص ٣٥-٤٢.وأيضا:
Lucain Pye, op.cit., 25-29.

٥- راجع حول ارتباط (المشكلة البحثية) بباقى عناصر الموضوع البحثى ، والحقل العلمى الذى تنتمى إليه فى الدراسات السياسية:
د. ودودة بدران ، د. السيد غانم ، أوراق الدورة البحثية للدارسين فى العلوم السياسية ، ٢٥يناير – ٤فبراير ١٩٨٧ (ورقة أولية غير منشورة) ، ص ص ١٢-١٩.

٦- حول موضوع علاقة الدراسة السياسية العلمية بقضية "القيم" ومدى تأثيرها عليها راجع:

Charles Taylor, Neutrality in Political Science, in Philosophy and Human Science: Philosophical Papers, Cambridge University Press, 1985, pp. 58-89.

وأيضا: د. صلاح القنصوة ، الموضوعية ... مرجع سابق ، ص ص ١١٣-١١٥.

٧- د. كمال المنوفى ، مرجع سابق ، ص ص ٣٩-٤١.

٨*- د. ودودة بدران ، محاضرات فى مناهج البحث فى العلوم السياسية ، ألقيت على طلاب الدراسات العليا (غير منشورة) ، ١٩٩٢-١٩٩٣ ، ص ص ٢٠-٢٢.

٨- راجع حول تفاصيل مصادر الحصول على المشكلة البحثية :

د. كمال المنوفى ، مرجع سابق ، ص ص ٣٨-٤٣ ؛ د. صلاح مصطفى الفوال ، مناهج البحث فى العلوم الاجتماعية ، القاهرة: مكتبة غريب ، د.ت. ، ص ص ١٣٩-١٤٨.

٩- د. أحمد يوسف أحمد ، مرجع سابق ، ص ص ١٥-١٧. وترجع أهمية هذه الدراسة لتقديمها دراسة ميدانية تطبيقية حول تحديد المشكلة البحثية فى رسائل الماجستير والدكتوراه فى موضوع العلاقات الدولية المقدمة لقسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة حتى عام ١٩٩٨.

وراجع للمقارنة ولمزيد من التفاصيل :

د. أحمد يوسف أحمد ، د. نادية مصطفى ، د. ودودة بدران ، قضايا المنهاجية فى دراسات العلاقات الدولية فى البيئة الأكاديمية المصرية (ملاحظات أولية) ، بحث مقدم إلي مؤتمر تدريس العلوم السياسية فى مصر وتطويرها ، ٢٥-٢٦ فبراير ١٩٨٩ ، قسم العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة.

١٠- د. سيف الدين عبد الفتاح ، التجديد السياسى والواقع العربي المعاصر ، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية ، ١٩٨٧. ويلاحظ أن الدراسة تقدم مشكلتها البحثية وإطارها النظرى والتحليلى والمنهجى على أساس أنه متميز عن الدراسات السابقة وان هذه

المعالجة هى الصالحة أو الملائمة من الناحية المنهجية لدراسة هذه الظاهرة والموضوع المبحوث.

١١- د. حامد عبد الماجد ، دور السلطة السياسية فى تشكيل الرأى العام: دراسة للحالة المصرية (رسالة دكتوراه غير منشورة) ، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٩٥. حيث تقدم الدراسة منهجية معالجتها للموضوع والمشكلة البحثية على أساس نقد الدراسات السابقة وتقديم رؤية منهجية متميزة فى المعالجة وقد أوضحت ذلك فى منهجية التناول بداية.

١٢- د. حامد عبد الماجد ، المقاومة بالحيلة: الأغلبية الصامتة ودورها فى الحياة السياسية المصرية (بحث قيد النشر) ، ص ص ١٩-٢٣.

١٣- هذه قضية أو مشكلة بحثية حقيقية لها أبعادها القانونية والسياسية ولها آثارها المختلفة فى التطور السياسى المصرى فى الفترة ١٩٨٤-٢٠٠٠ يمكن دراستها وتوضيح أبعادها المختلفة.

١٤- د. كمال المنوفى ، مرجع سابق ، ص ص ٣٨-٤٣.

١٥- راجع حول كيفية الحصول على المعلومات السياسية داخل المكتبة:

Lee C.P., Library Resources: How to Research and Write A paper, N.J.:Prenctice-Hall, Inc. 1971.

١٦- حول هذه الجوانب العملية راجع:

Fenner, Peter, Armstrong and Mcarthae, Research: A Practical Guide to Finding Information, Los Atlos, Ca: William Kam Fmann. Inc. 1981; Necla Tschirgi, Sources of Study: A Manual for Political Students, Cairo: Department of Economics and Political Science, The American University in Cairo.

١٧- د. كمال المنوفى ، مرجع سابق ، ص ص ١١٨-١٢٢. وأيضا:

Donald Gunn Mac Rae (ed.), Survey Methods in Social Investigation, London: William Heinemann LTD, 1959, pp. 39-54.

١٨- حول هذه المعانى راجع :

د. حامد ربيع ، مرجع سابق ، ص ص ١١٣-١١٥. وللمقارنة:

Robert Bernstein and James Dyer, An Introduction to Political Science Methodology, N.J: Prenctice-little, Inc. 1979, pp. 112-117.

١٩- د. حامد عبد الماجد ، دور السلطة السياسية ، مرجع سبق ذكـــره ، ص ص ٣٩-٤٣. وأيضا: د. منى أبو الفضل ، مرجع سابق ، ص ص ١٣-١٥. وكذلك: د. كمـــال المنوفى ، مرجع سابق ، ص ص ٣٥-٣٦.

٢٠- د. صلاح قنصوة ، مرجع سابق ، ص ص ٣٥-٣٦.

٢١- د. كمال المنوفى ، مرجع سابق ، ص ص ٥٨-٦٣.

٢٢- راجع حول هذه الجوانب:

Federich Frey, Cross-Cultural Survey Research in Political Science, in Robert Holt and John Turner (ed.), The Methodology of comparative Research, New York: The Free Press, 1970, pp. 25-32.

٢٣- د. كمال المنوفى ، مرجع سابق ، ص ص ٦٣-٦٤.

٢٤- د. كمال المنوفى ، المرجع السابق ، ص ص ٦٤-٦٨.

Robert Bernstein and James Dyer, Op.cit., pp. 45-47.

٢٥- د. حامد عبد الماجد ، دور السلطة السياسية فى تشكيل الرأى العام ، مرجع ســابق ، ص ص ٢٨-٣٢ ؛ د. عبد العزيز القوصى وآخرون ، الإحصاء فى التربية وعلم النفـــس ، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٦ ، ص ص ٤٨-٥٣.

٢٦- د. كمال المنوفى ، المرجع السابق ، ص ص ٤٤-٤٩. وراجع أيضا:

James D. Fearon, Counter Factuals and Hypothesis Testing in Political Science, World Politics, No. 43, January 1991, pp. 169-195.

٢٧- د. كمال المنوفى ، مرجع سابق ، ص ص ٣٥-٣٨. وأيضا:

James D. Fearnon, op.ciy., pp. 169-195.

٢٨- د. كمال المنوفى ، مرجع سابق ، ص ص ٣٨-٤١.

٢٩- د. حامد عبد الماجد ، الانتخابات المحلية المصرية ١٩٩٧: دراسة ميدانية فى الوحـــدة المحلية لقرية هورين فى د. كمال المنوفى ، الانتخابات المحلية فى مصر ١٩٩٧ ، القـــاهرة: دار النهضة المصرية ، ١٩٩٨ ، ص ص ١٩٨-٢٩٧.

٣٠- د. كمال المنوفى ، مرجع سابق ، ص ص ٨٦-٩٢.

٣١- د. حامد عبد الماجد ، دور السلطة السياسية ..، مرجع سابق ، ص ص ٣٩-٤٣.

٣٢- راجع حول التفرقة بين "جمع البيانات" عن ظاهرة ما وعملية خلق البيانات عن طريق الاعتماد على المقاييس وذلك فى البحوث الكمية:

Kritzer, Herbert, The Data Puzzle: The Nature of Interpretation in Quantitative Research, American Journal of Political Science, 1998, No.25, pp. 22-28.

٣٣- حول مشكلات قياس المؤشرات الاجتماعية راجع:

د. صلاح قنصوة ، فى فلسفة العلوم الاجتماعية ، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨٧، ص ص ١٠٩-١٢١.

٣٤- د. كمال المنوفى ، مرجع سابق ، ص ص ٣٥-٣٧.

٣٥- راجع هذه الدراسة لمزيد من التفاصيل.

٣٦- راجع: د. أمانى صالح ، أزمة الشرعية فى مؤسسة الخلافة الإسلامية ، رسالة دكتوراه فى العلوم السياسية غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة.

٣٧- راجع نموذجاً تطبيقياً لأخطاء استخدام العينات وتأثيرها على موضوعية البحوث والدراسات:

Besnaral S. Cohn, Social Structure and Objectification in South Asia, (Dalhi, Dup.), 1982, pp. 224-252.

٣٨- راجع حول هذه الانواع من العينات وفق تصنيفها التقليدى:

Donald Gunn (ed.), Basic Idea of Sampling, in Donald Gunn, op.cit., pp. 56-70; Donald Gunn (ed.), Types of Design, in Donald Gunn, op.cit., pp. 37-113; Donald Gunn (ed.), An Example of National Random Sample Design, in Donald Gunn, op.cit., pp. 145-149.

٣٩- د. كمال المنوفى ، مرجع سابق ، ص ص ٨٠-٨٥. وراجع أيضا:

Catherine Hakim, Research Design: Strategies and Choices in The Design of Social Research, London: Allen and Unwin, 1987.

وعن تصميم البحوث غير التجريبية مع تقديم نماذج تطبيقية من الدراسات السياسية راجع:

د. محمد السيد سليم ، تصميمات البحوث غير التجريبية بين النظرية والتطبيق ، فى ودودة بدران (محرر) تصميم البحوث فى العلوم الاجتماعية ، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة ، ص ص ١١٧-١٤٥.

وعن تصميم البحوث التجريبية وشبه التجريبية راجع أيضا:

د. بسيونى إبراهيم حمادة ، تصميم البحوث التجريبية وشبة التجريبية ، فى ودودة بدران (محرر) ، مرجع سابق ، ص ص ٨٩-١١٢.

٤٠- د. كمال المنوفى ، مرجع سابق ، ص ٨٠ ؛ د. صلاح مصطفى الفوال : مرجع سابق، ص ص ٣٨-١٤٣؛ محمد شلبى ، المنهجية فى التحليل السياسى ، القاهرة: بيت الحكمة للإعلام والنشر ، ١٩٩٦ ، ص ص ١٤٥-١٤٨.

القسم الثالث

"جمع وتحليل المعلومات والبيانات السياسية"

نتناول في هذا الفصل أساليب البحث وأدواته وإجراءاته التي يتم من خلالها جمع معلوماته وبياناته، وقد يرادف البعض أحياناً خطأ بينها وبين منهجية البحث عامة؛ فالأدوات البحثية هي مجموعة الوسائل التي يوظفها الباحث وصولاً إلى هدفه الاقتراب من الحقيقة العلمية بصدد الظواهر السياسية، ومنها: الملاحظة، والاستبيان، وتحليل المضمون، وتحليل النصوص...إلخ.

وفي هذا الإطار نذكر بالتمييز بين أدوات جمع المعلومات والبيانات وبين أدوات التحليل التي تتعلق ببناء الإطارالتحليلي للدراسات السياسية والتي تناولناها في الفصل السابق ؛ وتركيزنا بشكل أساسي في هذا الفصل هو على النوع الأول الذي يدور حول جمع المعلومات والبيانات المختلفة حول الظواهر السياسية.

وسوف تكون البداية: بأسلوب الملاحظة سنقوم بتحديد ماهية الملاحظة وأنواعها وأشكالها ، وكيفية استخدامها في عملية جمع المعلومات ، والأداة الثانية: تحليل المضمون نركز فيها على التعريف، والخطوات الأساسية له مع تقديم نموذج تطبيقي ، ثم نتناول تحليل المضمون الكيفي مع ايراد نمودج تطبيقي أيضا يوضح كيفية التحليل ،أما الأداة الثالثة: الاستمارة أو الاستبيان نحدد فيها ماهية الاستبيان ومضمونه، وأنواع الأسئلة الاستبيانية وأنماطها، وكيفية بناء أسئلة الاستبيان، والجوانب الشكلية في الاستمارة، وبعض الارشادات بصدد عملية جمع البيانات من خلال استمارة الاستبيان ، والأداة الرابعة: المقابلة سوف نعرفها مع التركيزعلى مقابلة الصفوة ودوافعها وضوابطها،ومراحلها وإجراءاتها وأيضا علي

المناقشة الجماعية ، وأساليبها ، وأهدافها ومجالات توظيفها... إلخ.و هكذا يأتي هذا الفصل في خمس مباحث الأول: أداة الملاحظة العلمية، والثاني: تحليل المضمون الكمي والكيفي، والثالث:الاستبيان، والرابع : المقابلة ، والخامس: تحليل البيانات التي تم جمعها احصائيا وعرضها..

الفرع الأول
"أداة الملاحظة"

تعد الملاحظة Observation من أهم أدوات جمع المعلومات وجوهرها ملاحظة تصرفات أو سلوك الأفراد ووقوع الأحداث وتطورات المواقف السياسية.

وعلى الرغم من أن الملاحظة المباشرة Direct Observation هي أسلوب أساسي للاستقصاء العلمي ،إلا أن علماء السياسة لم يستخدموها على نطاق واسع. ويرجع هذا، في جزء منه، إلى أن استخدام الملاحظة المباشرة في بعض الأحيان يكون أمرا صعبا اضافة الي أنه توجد غالباً طرق أسهل للحصول على المعلومات المراد الحصول عليها(١). فالطلبة المهتمون بدراسة مؤسسة الرئاسة في بلدان العالم الثالث على سبيل المثال، ليسوا دائماً في موقف يسمح لهم بالملاحظة المباشرة للرؤساء أثناء تأديتهم لعملهم، ومن ثم يمكن أن يعتمدوا على مصادر ثانوية. ويحجم بعض علماء السياسة عن استخدام الملاحظة المباشرة حيث يعتبرونها طريقة غير علمية؛ فربما يعتقدون –خطأ– أن البيانات التي يتم الحصول عليها عن طريق الملاحظة المباشرة انطباعية لدرجة لا تجعلنا نعتمد عليها أو تجعلها مفيدة. وحقيقة الأمرأن استخدام الملاحظة المباشرة في مجال البحث يقدم إمكانات مثمرة لإعداد دراسات منظمة ومحكمة للسلوك السياسي.

وتعتبر الملاحظة المباشرة وسيلة مفيدة لدراسة عدد من الموضوعات عموماً، كما أنها ذات أهمية كبيرة للعلوم السياسية، وذلك لسببين رئيسيين (٢):

الأول: يمكن عن طريق الملاحظة المباشرة دراسة عملية اتخاذ القرار في المؤسسات السياسية دراسة عميقة، خاصة في المؤسسات الإدارية والتشريعية. فعلى سبيل المثال هناك عدد كبير من القرارات ذات الطبيعة السياسية أو غير السياسية التي تؤثر في الحياة العامة

تتخذها الادارة مثل سلوك بعض ضباط الشرطة بالقاء القبض أو اعتقال شخصية سياسية معينة ، أوقرار تمرير الميزانية الذي تقوم به الهيئة التشريعية.

فمن خلال :الملاحظة المباشرة يمكن للباحث أن يدرس متى ولماذا يقرر رجل الشرطة القبض على شخص ما. ويمكن إثارة عدد من الموضوعات ذات الأهمية في هذا الصدد. على سبيل المثال إلى أي مدى يمكن لرجل الشرطة أن ينفذ القانون بشكل مختلف. وربما يكون هذا غير ممكن بالنسبة للطرق الأخرى المستخدمة للرصد. وبالمثل: يمكن ملاحظة حملات دعاية انتخابية لفهم المجموعات التي تناصر المرشح، وما هية الأدوات المستخدمة في الحملة الدعائية الانتخابية. وباختصار عن طريق استخدام الملاحظة المباشرة يمكن تعميق فهمنا لكيفية اتخاذ القرارات السياسية. الاستخدام الثاني للملاحظة المباشرة كغيرها من الأدوات التي يجري استخدامها في بحوث التقييم في السياسات العامة وتدور حول دراسة آثار قرارات أو سياسات معينة، فعلماء السياسة يهتمون بدرجة كبيرة بتأثير وفاعلية القرارات السياسية [٣].

الثاني: يتعلق بالناحية المنهجية ، حيث نجد أن أهم ميزة للملاحظة المباشرة في البحوث السياسية، أنها تتجنب التشخيص المفتعل أو غير الحقيقي للتجارب والمسح الميداني. كما أنها تسمح للباحث أن يدرس الأفراد وهم في الواقع الاجتماعي والسياسي فعلاً. وتعتبر الملاحظة المباشرة في هذا الصدد أكثر نجاحاً في مواجهة معايير المصداقية الخارجية، وأكثر تمثيلاً بالقياس إلى الكثير من الأساليب البديلة، وبالتالي فإن الملاحظة المباشرة تزودنا بتقديرات للسلوك الاجتماعي أكثر واقعية من تلك التقديرات التي نحصل عليها بالتجربة الاجتماعية المفتعلة أو المسح [٤].

وتعتبر الملاحظة المباشرة أسلوباً بسيطاً للبحث السياسي. وبينما يبدو أنها وسيلة سهلة ودقيقة لجمع البيانات حول كيفية تصرف الأفراد، إلا أنها تتضمن بعض المشكلات المعقدة التي يتعين على الباحث أن يتعامل معها، وتحتاج غالباً إلى إعداد لا يقل عما يحتاجه أي أسلوب آخر لجمع البيانات. وسنتعرض الي التعريف بالاستخدامات والأساليب والصعوبات

التي تواجه البحوث التي تعتمد على الملاحظة، ونحاول الإجابة عن أربعة أسئلة ترتبط بأداة الملاحظة [٥]:

١–ما هو نوع المعلومات التي يمكن جمعها بالملاحظة المباشرة، وما هي الاستخدامات العلمية لهذه الطريقة؟

٢–ما هي الأساليب الفنية المختلفة للملاحظة المباشرة؟

٣–ما هي الصعوبات المنهجية التي نواجهها في إجراء الملاحظة المباشرة؟

٤–هل توجد مشكلات أخلاقية معينة تظهر عند إجراء البحث المعتمد على الملاحظة المباشرة؟ وفي حالة وجودها، كيف يمكن التعامل معها؟

الملاحظة المباشرة والبحث السياسي العلمي

يعتمد اختيار الأساليب الفنية للبحث على ما نريد أن نصل إليه. وأهداف البحوث السياسية قد تكون وصفية أو استطلاعية من ناحية، وتفسيرية أو لاختبار الفروض النظرية من ناحية أخرى، وبوجه عام فإن الملاحظة المباشرة هي أكثر الأساليب ملاءمة بالنسبة للنوع الأول من البحوث ، على الرغم من أنه عن طريق أساليب معينة للملاحظة يمكن اختبار الفروض. وأهم استخدام للملاحظة هو إعطاء وصف تفصيلي لظاهرة سياسية أواجتماعية ما، واستخدام هذا الوصف في تطوير نظريات وفي تكوين فروض يمكن اختبارها بواسطة أساليب أخرى. وبهذا المعنى تعتمد الملاحظة المباشرة أساساً على استراتيجية استقرائية للبحث، بمعنى تحويل أسباب حالات معينة إلى نتائج عامة. وفي هذا الإطار، من المهم التعرف على أهمية البحوث الوصفية الخالصة. فإذا كان هدفنا النهائي تطوير نظريات سياسية تطبيقية، فينبغي علينا دون شك الاعتراف بأن الوصف الدقيق للظاهرة التي يهتم بها الباحث هو المتطلب الأساسي [٦].

والملاحظة قد تكون عادية حينما تحدث دون قصد ودون أن يُراد منها الكشف عن حقيقة علمية كتلك التى يقوم بها المرء فى حياته اليومية ،وقد تكون الملاحظة علمية إذا قام بها الباحث بهدف الوصف التفصيلي للظاهرة السياسية محل اهتمامه، أو اختبار الفروض أو

الكشف عن العلاقات بين المتغيرات ، وهذا النوع من الملاحظة يعتمد فى العادة على التسجيل والقياس خلافا للملاحظة العادية(٧).

وفى شأن الملاحظة العلمية يميز أهل الاختصاص بين الملاحظة بدون مشاركة Non-Participant Observation والملاحظة بالمشاركة Participant Observation فى الأولى لايتعدى دور الباحث مشاهدة الظاهرة قيد البحث وتدوين المشاهدات للرجوع إليها عند كتابة البحث ، ومثالها حضور الباحث اجتماع لجنة ما فى البرلمان : يستمع ويلاحظ ويدون .أما فى الثانية فإن الباحث يشارك إيجابيا فى السياق السياسى أو الاجتماعى قيد الملاحظة ، أى يشترك فى حياة أو نشاط الأفراد الذين يقوم بملاحظتهم ، مثال ذلك مشاركة الباحث فى أعمال ومناقشات اللجنة موضع الدراسة ، وقد يحدث أن يكون عضوا فى الجماعة التى يدرسها (٨).

أهمية الملاحظة بالمشاركة Participant Observation

تعد أداة مهمة لجمع البيانات فى كثير من الدراسات الخاصة بالمجالس التشريعية والمنظمات الدولية ، وصنع القرار داخل الفرع التنفيذى من الحكومة والسياسة على الصعيد المحلى ، إن الباحث يستطيع عن طريقها أن يحصل على معلومات فى أى من المواقف الآتية (٩):

١- يصعب أو يستحيل على الباحث فى بعض الأحيان أن يجمع معلومات من الأفراد باستخدام الاستبيان أو المقابلة ، فيلجأ إلى الملاحظة بالمشاركة ، إذ يصبح فى هذه الحالة جزءا من مجتمع الأفراد فيتعاونون معه .

٢- الحصول على بيانات تكشف عن أنماط سلوكية معينة يصعب معرفتها باستخدام تقنيات لجمع المعلومات فى لحظة زمنية واحدة . مثال ذلك استخدام الملاحظة بالمشاركة فى الكشف عن أنماط الصراع التى تظهر فقط عبر فترة زمنية طويلة ، والتى قد يذكرها الناس بصورة مشوهة بفعل انتماءاتهم ومصالحهم الشخصية .

٣- عندما يقوم الباحث بدراسة مجتمع أو ثقافة غريبة عنه لا يعرفها معرفة جيدة ، فيستطيع من خلال الملاحظة بالمشاركة ، أن يكون رؤية وفكرة ومعرفة لا بأس بها تساعده على استخدام التقنيات البحثية الأخرى. فهناك باحثون سياسيون اتخذوا منها مدخلا ضروريا لاستعمال أدوات أخرى لجمع المعلومات، من ذلك مثلا أن المشاركة فى أعمال لجان الكونجرس الأمريكى قد زودت بعض الباحثين برؤى ومعارف قيمة أفادتهم فى إعداد كشوف مقابلة لدراسة العملية التشريعية داخل الكونجرس ذاته.

مراحل الملاحظة بالمشاركة

تمر عملية الملاحظة بالمشاركة بعدة مراحل متميزة فى كل منها يثير الباحث عدة تساؤلات ويمارس الكثير من الأنشطة للحصول على بيانات معينة ، وبصفة عامة تهتم المرحلة الأولى بمعرفة الجوانب الأساسية لحياة المجتمع قيد الملاحظة بينما ينصب اهتمام بقية المراحل على الفحص المتعمق لمشاكل أو جوانب أكثر تحديدا وجمع معلومات بطريقة أكثر تنظيما (١٠).

١) مرحلة التعرف المبدئي

يسعى الباحث فى هذه المرحلة إلى رسم خريطة للمجتمع موضع الدراسة اجتماعيا وسياسيا ، فهو يحاول الوقوف على أوجه الحياة السياسية والاجتماعية للمجتمع من قبيل : أنواع البشر الموجودين، ماذا يفعلون ، نواحي الاختلاف بين المجموعات التى يحتضنها المجتمع، مصادر الصراع ، القضايا المهمة ، الاتجاهات والمعتقدات السائدة ، الشخصيات صاحبة النفوذ والتأثير ، ثم التجارب والأحداث المهمة فى حياة المجتمع وهي تلك التى يأتى الناس على ذكرها فى أحاديثهم. ويمكن للباحث أن يعرف ذلك بوجه عام عن طريق الذهاب إلى كثير من المناطق فى المجتمع ،وإجراء حصر للسكان فى منطقة أو أكثر للحصول على بيانات جيدة عن التركيب الديموجرافي ، وخلق علاقات تعارف مع أفراد من الأسر الداخلة فى نطاق الحصر

وإذا لم يلم الباحث بهذه الجوانب ، استحال عليه أن يباشر عملية اختبار فروض بحثه، وإذا كان ذلك لازما للباحث الغريب عن المجتمع ، فإنه ضرورى أيضا للباحث الذى ينتمى ثقافيا إليه ، إذ لا يخفى أن معرفة شخصيات وأحداث معينة من الأهمية بمكان فى فهم السياسة داخل المجتمع قيد الاهتمام .

من ناحية أخرى ، على الباحث فى مرحلة التعرف المبدئى أن يحدد لنفسه دورا فى المجتمع ، وأن ينمى علاقات شخصية مع أفراد بعينهم ، ولا شك أن أكثر الأدوار نفعا للملاحظ المشارك هو الدور الواضح والمريح ، ولقضية الدور هذا ثلاثة أوجه [11]:

أ- هل يختار لنفسه دورا هامشيا أو محوريا؟ ربما كان من المفيد إذا تيسر أن يختار الباحث دورا هامشيا يتيح له أن يكون مستقلا عن الفرق أو الزمر الكائنة بالمجتمع، وأن يجمع معلومات عن الصراع وشكاوى الناس من تصرفات المسئولين ، إلا أن الباحث أحيانا قد يختار دورا محوريا فيرتبط بالمجموعات المؤثرة أو بالقادة داخل المجتمع المبحوث .

ب- هل يتقمص دورا موجودا بالفعل فى المجتمع أم دورا جديدا؟ الملاحظ بهذا الصدد أن معظم علماء السياسة الذين أجروا دراسات فى غير بيئاتهم قد اختاروا دورا جديدا على هذه البيئات ، إذ قدموا أنفسهم لأبنائها كباحثين ، ومن مزايا الدور الجديد أنه يتيح للباحث مزيدا من حرية الحركة فى المجتمع ، ولكن يعيبه أنه قد يثير شكوك البعض .

ج- هل يعتمد الباحث على نفسه كلية أم يستعين بإخباريين من أبناء المجتمع؟ تفيد الخبرة أن علماء السياسة غالبا ما يستأجرون شخصا ما حال قدومهم إلى المجتمع موضع الدراسة كى يساعدهم ، ويفسر الظواهر أو التصرفات ، ويمدهم بمعلومات أساسية فى تلك المرحلة المبكرة من البحث ، ويقدمهم إلى أبناء المجتمع ، يقابل هذه المزايا عيب مؤداه أن الارتباط بإخبارى ذى وضعية هامشية فى المجتمع أو منتميا إلى جماعة بينها وبين جماعات أخرى علاقات صراعية قد يعرقل أو لا يعطى صورة حقيقية عن الأوضاع فى المجتمع.

٢) مرحلة البحث البؤرى

تبدأ هذه المرحلة حينما ينتقل الباحث من الاكتشاف العام للمجتمع إلى الفحص المتعمق لمفاهيم أو جوانب معينة ، بعضها قد يكون متضمنا فى التصميم الأولى للبحث، وبعضها قد تظهر أهميته خلال المرحلة السابقة [12].

٣) مرحلة التنظيم والقياس

يهتم الباحث فى هذه المرحلة بجمع مشاهدات بطريقة منظمة تسمح له أن يتحقق من صدق فروضه التى صاغها بشكل نهائى فى المرحلة السابقة ولتحقيق هذه المهمة فإنه يباشر الأنشطة الآتية [13]:

أ- وضع مؤشرات للمفاهيم المستخدمة فى البحث.

ب- التسجيل المنظم للشواهد الخاصة بالأفراد أو الأحداث أو كليهما وذلك فى حدود الفروض التى تحاول الدراسة اختبارها.

ج- استخدام الاستبيان أو المقابلة المقننة للمساعدة فى جمع بيانات عن الأشخاص بطريقة منظمة.

مشاكل الملاحظة بالمشاركة

يمكن إيجاز هذه المشاكل في النقاط التالية [14]:

١- **عملية التسجيل:** ينصح بأن تدون الملاحظات على الفور تلافياً للتحيز والتحريف الذى قد ينجم عن الاعتماد على الذاكرة ، بيد أن التسجيل الفورى قد يستثير سلوك الأفراد موضع الملاحظة بحيث لا يتصرفون بشكل طبيعى بما يشوه المعلومات ، ولكن يقلل من هذا الخطر وجود ألفة بين الباحث ومن يقوم بملاحظتهم [15].

٢- **طبيعة الظاهرة موضع الملاحظة :** هناك ظواهر يمكن ملاحظتها بسهولة

مثل المظاهرات والتصويت برفع الأيدى ، وبالمقابل توجد ظواهر يصعب ملاحظتها كالتصويت السرى. من ناحية أخرى ، لا يستطيع الباحث فى حال النشاط الكثيف إلا أن يلاحظ عددا محدودا من الأفراد وجزءا من النشاط الجارى ، وفى مثل هذه الحالة ينصح باستخدام أكثر من ملاحظ مع توزيعهم على أماكن مختلفة داخل المجتمع للحصول على أقصى ما يمكن من مشاهدات [١٦].

٣- **مشكلة الزمن** : فالباحث لا يستطيع أن يكرر أو يعيد الأحداث السياسية كى يخضعها للملاحظة ، وفى أحيان كثيرة لا يستطيع التنبؤ بوقوع حدث ما حتى يتواجد أثناء حدوثه ليقوم بملاحظته [١٧].

وعلى كل الأحوال يبقى أسلوب الملاحظة من أهم الأساليب العلمية فى جمع البيانات، ويكثر استخدامه فى المجتمعات الغربية ، ومن قبل الباحثين الغربيين بالأساس. لكن يحوط عملية استخدامه فى مجتمعاتنا الكثير من القيود ، والحدود ، والاعتبارات، وان كان ذلك لاينفي استخدامه أحيانا في دراسة الحملات الانتخابية والدعائية للمرشحين في الانتخابات ، وفيما يلي نموذج لاستمارة ملاحظة ميدانية مباشرة حول الانتخابات البرلمانية المصرية [١٨].

دليل الملاحظة المباشرة الميدانية لدراسة حول الدعاية الانتخابية

١- بيانات المرشح

اسم المرشح: الصفة:(عمال)(فلاحين)(فئات)

الدائرة المرشح فيها: المهنة:

الانتماء السياسي. الخبرة السابقة بالعمل السياسي:

٢- وسائل الدعاية الانتخابية المستخدمة في دعايته

(أ) اللافتات الانتخابية

- العدد. - وصف شكل اللافتة بدقة شديدة.

توصف كل لافتة إذا تعددت اللافتات، من حيث المادة المستخدمة فيها: قماش أو خشب أو غيره ، واللون المستخدم في الكتابة، ومدى استخدام صور من عدمه، وإذا كانت اللافتة نفسها ملونة أو بيضاء أو سوداء ، وإذا كان هناك استخدام لآية أووسائل إبراز وإيضاح أخرى وطريقة تعليقها، مع تحديد الأماكن الجغرافية داخل الدائرة التي تم تعليق اللافتات فيها (على وجه الحصر إن أمكن). مع ذكر مضمون الأفكار العامة والرئيسية الواردة في كل لافتة، وإذا تكرر ذات المضمون يتم حساب التكرار. وعلاقة المضمون المستخدم في لافتة المرشح بغيره من المضامين التي طرحها المرشحون الآخرون المنافسون في الدائرة نفسها وكذلك تلك التي طرحها المرشحون المنتمون لنفس حزبه أو اتجاهه السياسي، من حيث وجود شعار معين (موجز ومحدد) يتكرر في كل لافتات المرشح المتعددة ، وما هو؟ وما هي وسائل الاقناع المستخدمة: (آيات قرآنية أو أحاديث نبوية، أقوال مأثورة أو حكم أو أمثال، أقوال سياسية معاصرة أو تاريخية (مثلا من خطاب رئيس الدولة أو جزء من البرنامج الحزبي، وكلها لابد وأن تحدد). ماهية الحجج والبراهين التي يحاول المرشح تزكية نفسه بواسطتها: (براهين دينية، براهين سياسية معاصرة أو تاريخية، مأثورات اجتماعية، شهادات حية من المواطنين أو أهالي الدائرة أو بعض الشخصيات العامة)

(ب) اللقاءات الانتخابية (المؤتمرات العامة، والندوات المحددة)

يسجل الباحث ملاحظاته على كل لقاء على حده حول: شكل اللقاء (مفتوح - مغلق-ندوة-استخدام خطبة الجمعة-استخدام تجمعات طبيعية كالأسواق، مراكز أو وحدات صحية أو أندية اجتماعية وشبابية أو قصور ثقافة أو مدارس أو مساجد أو كنائس)، هوية الداعي للقاء: (المرشح نفسه، فرد معين، جهة معينة، تجمع معين كإحدى النقابات العمالية أو المهنية أو إحدى الجمعيات)، المتحدثون في اللقاء: (المرشح نفسه، شخصيات عامة، مواطنون عاديون)، عدد المشاركين في اللقاء من الناخبين على وجه التقريب، مكان اللقاء، موعد اللقاء، المضمون الذي طرح خلال اللقاء، ردود أفعال الناخبين الحاضرين للقاء إزاء ما طرحه المرشح، اللغة التي استخدمها المرشح في حديثه: (اللغة العامية، اللغة العربية الفصحى البسيطة، اللغة العربية الفصحى الرصينة، دمج بين العامية والفصحى). وكل من هذه البيانات يتحدد بالدقة وبالتفصيل.

(ح) وسائل أخرى استخدمها المرشح في دعايته الانتخابية

* استخدام الميكروفونات في الشوارع (أين، وما هو شكل الدعاية، وما هو مضمونها).
* استخدام الشعارات على الحوائط في الشوارع (أين، وماذا، وكيف).
* هذا ويمكن إضافة أبعاد أخري والمهم هو تجميع الحجم الأكبر من الأبعاد المتعلقة بدعاية المرشح.

الفرع الثاني
"أداة تحليل المضمون"

يعد تحليل المضمون Content Analysis إحدى الأدوات المنهجية الواسعة الاستخدام فى الدراسات السياسية والإعلامية؛ وذلك بهدف تحليل الخطابات السياسية المختلفة، واهتمامات الرأى العام واتجاهاته كما يترجمها المضمون الاتصالى، إضافة إلى صورة الأمة عند الغير، وادراكات قطاعات المجتمع حول مختلف القضايا[١٩].

أولا: تعريف أداة تحليل المضمون

تتعدد التعريفات التى تقدم تحليل المضمون ،وتختلف فيما إذا كان منهجا أم اقترابا أم أداة منهجية ووسيلة من وسائل جمع البيانات. وبعيدا عن الدخول فى جدل الأسماء [٢٠] يمكن القول إن تحليل المضمون هوأسلوب للبحث يستهدف الوصف الموضوعى، والمنظم، والكمي للمحتوى الظاهر للاتصال، أوهو "أسلوب أو أداة بحث لوصف المحتوى الظاهر أو الواضح للرسالة الإعلامية وصفاً كمياً وموضوعياً منظما.

ويدخل ضمن العناصر الأساسية لتحديد مفهوم تحليل المضمون مايلي [٢١]:

١- يعني تحليل المضمون تحديده وتنقيه المضمون وبلورته، ليتسنى وصفه وصفاً موضوعياً وكمياً دقيقاً. وهناك من يري أنه ليس من الضروري أن يكون التحليل دائما كميا إذ يمكن أن يكون أيضا كيفيا –كماسنري– كما أنه من الضروري بيان الدلالات الكيفية للتحليل الكمي .

٢- يعد تحليل المضمون أداة للملاحظة لكنها ليست ملاحظة مباشرة لسلوك أفراد أو جماعات، وإنما هي ملاحظة غير مباشرة تقتصر على تحليل مضامين المادة الاتصالية للوصول إلى استنتاجات صحيحة ذات صلة بفروض الدراسة.

٣- يسعى الباحث إلى عمل تصنيف كمي يقسم بمقتضاه المضمون موضع التحليل إلى فئات محددة استناداً إلى قواعد واضحة، ويكون تصنيف الفئات وفق قاعدة "إما... أو" حيث تقع وحدة التحليل - سواء كانت جملة أو كلمة أو فكرة - في الفئة أو تخرج عنها وتنتهي قاعدة "إما .... أو" إلى حصر الوحدات داخل كل فئة، والتي ينطبق عليها تعريف وخصائص الفئة.

فهي إذن أداة تعتمد على التحليل الكمي بما يقتضيه من العد، والقياس فى الدراسات السياسية والاتصالية المختلفة.

ثانيا: أهمية تحليل المضمون

قد لا يتسنى اكتمال التعريف بأداة تحليل المضمون بدون النظر إلى أهميته فهو كأداة منهجية يستخدم في تحقيق ما يلي [٢٢]:

١ - وصف خصائص المضمون الاتصالي.

٢ - تحديد أهداف الرسالة أو الأهداف التي يسعى المرسل إلى تحقيقها (القيم المستهدف إرسالها).

٣ - دراسة تأثير الرسالة الاتصالية.

٤ - يمثل تحليل المضمون أداة هامة للكشف عن أهداف ونوايا المرسل، وطريقته في التفكير وطرق استشهاده ودفاعه عن فكرته.

٥ - تزداد في مجالات سياسية تطبيقية أهمية تحليل المضمون مثل دراسة مؤشرات الرأي العام في وسائل الاتصال الجماهيرية، وبالنسبة للدبلوماسيين لمعرفة تلك المؤشرات في الدول التي يمثلون بلادهم فيها.

ثالثا: حدود استخدام أداة تحليل المضمون

رغم أهمية تحليل المضمون كأداة منهجية إلا أن استخدامه يواجه عددا من الصعوبات التي تشكل حدوداً على هدا الاستخدام ومن أبرزها [٢٣]:

١ - طبيعة اللغة العربية وتعدد دلالات المفهوم الواحد ، ووجود الصور المختلفة للمجاز، وطبيعة البناء اللغوي ذاته تفرض صعوبات حقيقية علي اجراء تحليل مضمون حقيقي الأمر الدي يفرض علي الباحث الدي يقوم به درجة معينة من درجات الفهم والتعمق في هده اللغة.

٢ - قد يكون التساوي المفترض للوحدات المكونة للرسالة غير حقيقي، فتمثل نفس الكلمات أهمية مختلفة وفق قواعد الصياغة أو المساحة التي تشغلها نفس الكلمة لاختلاف حجم الخط أو موقعها في صدر الرسالة الاتصالية (وذلك التساوي المضلل غالباً ما يظهر على مستوى التكرار).

٣ - ضرورة التحقق من النتائج من خلال جمع المعلومات من مصادر أخرى، عن طريق الجمع بين التحليل الكمي والكيفي ،كما سيرد لاحقا، أو البحث عن معلومات أخرى تتعلق بالمضمون موضع التحليل أو بالمرسل.

٤ - يتطلب ضبط النتائج ضرورة تعدد القائمين بالتحليل، وهذا لا يمكن توافره إلا من خلال الخبرة والدقة، وكذلك الحماس والثقة من قبل القائمين بالتحليل.

٥ - قد يقترن استخدام تحليل المضمون بنوع من التحيز أو الافتقار إلى الخبرة والمعرفة المنهجية، ولذلك لابد من مراعاة بعض الاعتبارات لضمان حد أدنى من الحياد والموضوعية، منها:

* الوصف المتكامل للإجراءات والقواعد والطرق التي سيتبعها الباحث في إجراء التحليل.
* التحديد الواضح لفئات التحليل، واستبعاد التحليل الجزئي أو الأفكار المسبقة.
* يفضل العمل الجماعي كي تتوافر إمكانيات لضبط النتائج خاصة تحديد فئات التحليل.

- ربط نتائج البحث بالنتائج الأخرى، وبالمتغيرات الأخرى لأن في ذلك إثراء للبحث، لأن مجرد سرد نتائج التحليل يفقدها مغزاها وأهميتها البحثية، بينما يظهرمن خلال ربطها بمعان وأبعاد ومتغيرات جديدة، مثل: طبيعة المرسل، أو الجمهور المستقبل وهكذا...إلخ.

رابعا: مستويات تحليل المضمون

يتم تحليل المضمون من خلال مستويين هما[٢٤]:

١ – مستوى التكرارات: أي تكرار وحدة التحليل بما يترجم حجم الاهتمام.

٢ – مستوى الشدة (الكثافة): أي قياس شدة النص وقوته في التعبير عن محتواه.

ومن عيوب مستوى التكرار أنه:

أ–قد يؤدي إلى نتائج مضللة.

ب–يقيس حجم الاهتمام فقط بخصوص قضية أو موضوع ما.

ولهذا ظهر تحليل المضمون وفقاً لمستوى قياس الشدة أو الكثافة ولكن الأمر الجدير بالملاحظة أن معظم البحوث والدراسات العربية التي تستخدم تحليل المضمون تعتمد على المستوى الأول (التكرارات)؛ ولهذا سنكتفي بتناول هذا المستوى من خلال التحليل الكيفي والكمي واللذين يعدان من أهم أنواع تحليل المضمون ، لصعوبة قياس المستوي الثاني وضبطه علميا.

خامسا: خطوات تحليل المضمون

هناك عدد من الخطوات الأساسية اللازمة لعملية تحليل المضمون على النحو التالى [٢٥]:

١– تحديد موضوع البحث ومشكلته: لنفترض مثلا أنها تتعلق باتجاهات الرأى العام المصرى تجاه تطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني.

٢– صياغة الفروض العلمية: بمعنى بحث الفروض الأساسية التى تتعلق بمدى وجود علاقة بين المتغيرات واتجاهها – أو الإجابة عن عدد معين من الأسئلة البحثية .

٣– تحديد مجتمع البحث: بمعنى تحديد المواد التى سوف تخضع للبحث والدراسة، فقد يتضمن مجتمع البحث مقالات الأعمدة الصحفية في مجموعة من الصحف خلال فترة زمنية معينة محددة .

٤– اختيار العينة: أى التى ستجرى عليها الدراسة من مجتمع البحث، وينبغى أن تكون هذه العينة ممثلة لمجتمع البحث كله تمثيلا صحيحاً ويتجلى ذلك فى :

أ) عينة المصادر: بمعنى تحديد الأساس الذى يتم فى ضوئه اختيار عينة من المصدر محل الدراسة والتحليل – وذلك لصعوبة إجراء الدراسة على المجتمع ككل .

ب) اختيار العينة الزمنية: أى المدة الزمنية التى ستغطيها العينة .

ج) اختيار عينة من فئات التحليل ووحداته: أى وحدة الإحصاء والعد وهى أصغر وحدة فى عملية التحليل كلها (وحدة الكلمة–وحدة الخبر–وحدة الموضوع).

٥– اختيار فئات تحليل المضمون: هى مجموعة من التصنيفات التى يقوم الباحث بإعدادها طبقا لـ (نوعية المضمون، ومحتواه، هدف التحليل) ، وذلك بهدف استخدامها فى وصف هذا المضمون وتصنيفه بأعلى نسبة ممكنة من الموضوعية والشمول، وبما يتيح إمكانية التحليل واستخراج النتائج بأسلوب ميسور .

وهى تعد خطوة هامة تستلزم مزيدا من الدقة والحذر والتمكن الموضوعى والمنهجى للباحث خصوصا اذا أخذنا بعين الاعتبار ما يلي:

أ– فى مجال تحليل المضمون لا توجد فئات نمطية جاهزة للاستخدام فى كافة البحوث، وإنما يوجد إطار عام يمكن إعداد الفئات على ضوئه .

ب- ترتبط عملية تحديد فئات تحليل المضمون ووحداته تحديدا واضحا دقيقا بكل من: المشكلة البحثية ،طبيعة المضمون موضوع التحليل، وكميته، وشكله ،الهدف النهائي للبحث ،ومجموعة المناهج والأدوات والأساليب البحثية والتحليلية الأخرى المستخدمة في إجراء الدراسة.

سادسا: أنواع تحليل المضمون

تحليل المضمون الجيد هو الذي يجمع بين التحليل الكمي والتحليل الكيفي لما يرتبط بكل منهما من مزايا نسبية لأن المضمون يحتوي علي النوعين: بيانات كيفية (Qualitative Data) ، وبيانات كمية (Quantitative Data) ولا يمكن الاستغناء عن أيهما فكلاهما يكمل الآخر. وقبل التعرض لكيفية استخدامهما في التطبيق لابد من التعرف النظري عليهما علي النحو التالي [٢٦].

١-التحليل الكيفي Qualitative Analysis

يتميز التحليل الكيفي بما يلي:

أ – استنتاجات بناء على انطباعات ذاتية للباحث بما يجمعه من ملاحظات عامة حول خصائص المضمون.

ب- يقوم على أساس ظهور مضمون معين أو عدم ظهوره؛ حيث ينظر إلى المضمون باعتباره ترجمةً لظواهر أكثر عمقاً وأهمية، فهو تحليل غير مباشر يركز على مجموعة أخرى من المتغيرات التي ترتبط بالعينة أو بالمرسل أو بجمهور المستقبلين، أو بمضامين أخرى ذات علاقة بالمضمون الأصلي، كما قد يركز على متغيرات وإيماءات الوجه أو المؤثرات والتعبيرات والرموز المختلفة التي قد تكشف عن جوانب خفية.

ج- يساعد في مرحلة القراءة التمهيدية للمضمون بهدف استكشاف العلاقات وما قد يصوغه الباحث من فروض؛ إذ أنه يعطي نتائج ومؤشرات عامة.

د- يستخدم في الأغلب في الموضوعات المتداخلة والمتشابكة، ومن ثم يسعى إلى الكشف عن المعاني الخفية التي تستتر خلف المضمون أو الملابسات والأوضاع التي ارتبط بها. وسوف نري فيما بعد نموذجا تطبيقيا في أداة تحليل النصوص السياسية

تطبيق التحليل الكيفي

يستهدف التحليل الكيفي الكشف عن خصائص المادة الاتصالية وذلك من خلال تساؤلات رئيسية حول:

– ماذا قيل؟ (الموضوع: مدى ارتباط الموضوع بالواقع).

–كيف قيل؟ (الشكل أو الأسلوب:كيف تناول الكاتب الموضوع هل كان متفائلاً، أم متشائماً، أم محايداً؟ وهل الموضوع كله نظري أم تطبيقي؟ هل كله متخصص، أم عام؟).

– من القائل؟ (من القائم بالاتصال، كشف الأهداف، والمقاصد مع توضيح الخلفية والظروف النفسية والثقافية للكاتب أو للمرسل عامة ،أي توضيح الخط الفكري له).

– لمن؟ (من الجمهور المستهدف من عملية الاتصال: أي تحديد الفئة المخاطبة (المثقفين، البسطاء، المتخصصين..).

– لماذا؟ (لماذا تتم العملية الاتصالية وما الدوافع من ورائها بمعنى ما هي القيم المتضمنة في المقال).

٢-التحليل الكمي Quantitative Analysis

يتميز التحليل الكمي بأنه [٢٧]:

أ) يقوم على أساس رقمي يرتكز على التكرار النسبي لكل مفهوم.

ب) يقوم على عينات صغيرة، فهو نوع من التحليل المباشر يتناول المضمون على نطاق ضيق ومحدد وصريح دون الربط بينه وبين متغيرات أو ظواهر خارجية.

ج) أسلوب علمي يرتبط بدرجة من الدقة والموضوعية والبعد عن التحيز في تناول الخصائص الظاهرة للمضمون لذلك يوصف بأنه أداة نظامية لاختبار الفروض والإجابة عن التساؤلات؛ إذ أنه يعطي بيانات دقيقة محددة.

د) يساعد على تقديم المعلومات في شكل جداول، الأمر الذي يعني تيسير فهمها وتبسيطها من جهة والتحديد الدقيق للفئات وتكرار ظهورها من جهة أخرى.

تطبيق التحليل الكمي

عند قيامنا بتحليل المضمون كميا لابد من تحديد فئات التحليل، وهي الخطوة المركزية في تحليل المضمون. فالباحث يجب أن يقرأ المادة المراد تحليلها بعمق وتؤدة، واستحضار لمشكلة البحث وفروضه وتساؤلاته الأساسية، باعتبار الفئات كأنها نقاط التجمع التي يضع الباحث فيها المادة، تمهيداً لتحويلها إلى حقائق رقمية.

ومن المهم إدراك أن الفئات هي مجموعة من التصنيفات التي يقوم بإعدادها الباحث وفقاً لنوعية المادة الاتصالية ومحتواها وهدف البحث، وهذا يعني أنه لا توجد تقسيمات نمطية جاهزة للفئات في عملية تحليل المضمون، فكل تصنيف يستمد قوامه وطبيعته وخصائصه من خصائص وطبيعة المادة الاتصالية ذاتها.

ولكن بصفة عامة يمكن تقسيم فئات التحليل وفقاً إلى: فئات المضمون (ماذا قيل؟) أو وفقاً لفئات الشكل (كيف قيل؟). وفي إطار الدراسات السياسية وخاصة المواد المكتوبة غالباً ما يعتمد الباحث على فئات المضمون. وفيما يلي سنعرض لضروب كل من فئات المضمون والشكل.

الأول: فئات المضمون[٢٨]

يمكن تقسيم فئات المضمون الي مايلي :

فئة الموضوع: ويقصد بها تصنيف فئات التحليل وفقاً لمحتوى المادة الاتصالية وما تشتمل عليه من أفكار وكلمات ومعان، ومن قضايا ومواقف، وما تتضمنه من غايات أو أهداف أو قيم (كالعدالة، أو الحرية، أو الانتماء الوطني..). ويمكن تقسيم فئات الموضوع (والتي تعد فئات رئيسية) إلى فئات فرعية مثل: توزيع الدخل ،والمشاركةالسياسية ....الخ)

فئة الغايات والوسائل: وهي الفئات التي تندرج تحت فئات الموضوع الرئيسية (فمثلاً إذا كانت القيمة الأساسية هي العدالة فإن الفئة الفرعية وفقاً للغاية تكون التنمية والأمن بمعنى أن الغاية من العدالة هي الرفاهية أو الأمان، وإذا كان تصنيف الفئات الفرعية وفقاً للوسيلة فتكون تلك الفئات الفرعية هي التعليم أو القضاء بمعنى أن كلا من التعليم والقضاء يمكن أن يكونا من وسائل تحقيق العدالة).

فئة الاتجاه وكثافته: يقصد بفئة الاتجاه أنها فئة فرعية توضح الموقف من فئة رئيسية تعبر عن قيمة رئيسية بالتأييد أو الرفض أو الحياد، أما فئة كثافة الاتجاه فهي توضح مدى قوة أو ضعف أو وسطية الاتجاه (بالتأييد أو الرفض)، وعلى سبيل المثال فإنه إذا كانت الفئة الرئيسية تعبر عن قيمة العدالة فإن الفئة الفرعية التي يمكن أن تندرج تحتهما وفقاً للاتجاه تكون مؤيد/معارض/محايد بمعنى أن المرسل قد يكون مؤيداً أو معارضاً أو محايداً تجاه قيمة العدالة في المادة موضع التحليل. ويمكن أن تكون الفئة الفرعية هي مؤيد بشدة/مؤيد/غير مؤيد وهكذا.

فئة المستويات: وفي هذه الفئة يمكن دراسة التالي:

– الأساس الذى تم بمقتضاه تصنيف اتجاه المضمون .

– وصف طبيعة التأييد أو المعارضة عن طريق التعرف على أسس التقييم التى اتبعت بالنسبة لاتجاه المضمون .

- أسباب الموافقة على المضمون وتأييده، أو رفض المضمون .

- يقترح البعض تقسيم فئة المستويات إلى : القوة/ الضعف، الأخلاقية/ اللاأخلاقية.

ويمكن تقسيم كل فئة من هذه الفئات إلى مستويات فرعية .

فئة القيم أو الأهداف: يطلق عليها أحيانا الأهداف، أو الاحتياجات ، وتستخدم فى تحليل الموضوعات وكذلك الشخصيات بغية التعرف على :

- الأهداف التى يسعون إلى تحقيقها
- الرغبات التى يسعون إلى إشباعها

التمييز بين قيم مثل : الحب، المركز الاجتماعى، المال، الصحة .

التمييز بين نوعيات من الأهداف : أهداف وحدانية، أهداف منطقية .

تعدد الدراسات التى تناولت تحليل المضمون استنادا إلى تحديد فئة القيم والأهداف المتضمنة فى الرسالة الاتصالية، مثل: تحليل مضمون قصص الأطفال، صحف الشباب، والمسلسلات التليفزيونية، والحملات الانتخابية.

فئة السمات والخصائص: تصف الخصائص الشخصية، والسمات السيكولوجية، والأساليب الوصفية التى تسعى إلى وصف سمات الأفراد المتضمنين فى الرسالة الاتصالية وخصائصهم ، وصف بعض المنشآت والسياسات.

استخدمت الكثير من الدراسات التحليلية فئة السمات للتعرف على الخصائص المرتبطة بالأفراد المتضمنين فى هذه المواد الاتصالية من حيث : السن، الجنس، الوضع الاجتماعى، المستوى الاجتماعى، الخصائص والسمات النفسية، أو الشخصية .

فئة الفاعل: تستخدم لدراسة الشخص أو مجموعة الأشخاص الذين يظهرون فى موقع مركزى أو قيادى كمحركة للأحداث. كما تستخدم للكشف عن الشخصية أو الشخصيات التى يتم التركيز عليها، مع ربطها بالمتغيرات والعوامل المحيطة بمادة التحليل .

فئة مصدر المعلومة: تستخدم لمعرفة مصدر المعلومة المتضمنة فى المادة موضوع التحليل، ومن أين جاءت. كما تكشف للباحث اتجاه المعلومة، ومدى صدقيتها، وإمكانية تعميمها.

فئة الجهور المستهدف: تستخدم لتحديد الجمهور المستهدف من القائم بالاتصال، وسبب توجيه المادة الاتصالية إليه بصفة خاصة. وتستخدم لتحديد الجماعات، وخصائصها، وسماقا، والفرق بين ما يوجه إلى جماعة معينة وجماعة أخرى .

الثانى: فئات الشكل

قد تضفي الجوانب الشكلية أهمية كبرى على الموضوع خاصة في المواد الاتصالية المرئية. ويمكن أن تندرج في إطارها فئات فرعية مثل [٢٩]:

الشكل الذي تظهر به المادة الاتصالية: هل تظهر على هيئة خبر أو تعليق سياسي أو أعمدة أو مقال أو إعلان، أم قد تأخذ شكل برامج منوعات أو رسوم كاريكاتورية..إلخ؟

هل استخدمت اللغة الفصحى أم اللغة العامية؟ هل كانت لغة متخصصة أم ألها لغة ملائمة للجمهور على اختلاف مستوياته؟

ما هو الترتيب الذي تحتله المادة الاتصالية؟ وهل استخدمت معالجات خاصة لإبرازها مثل بنط الطباعة، هل كانت هناك صور، ما هو موقع الصفحة، أو ما هو ترتيب البرنامج وما التوقيت..إلخ.

ولكن لابد من ملاحظة أن فئات الموضوع هي الأكثر ملاءمة للمواد الاتصالية المكتوبة.

ونشير فيمايلي الي "بعض الاعتبارات المهمة عند اختيار وتحديد فئات التحليل" [٣٠]:

- تكرار القراءة المتأنية والفهم العميق للمادة الاتصالية موضع التحليل قبل اختيار

الفئات، وعدم قبول أية أحكام أو آراء أو أفكار مسبقة.

– تطبيق قاعدة "إما.. أو" في تحديد الفئات، بما يضمن عدم وقوع أي جزء من المادة الاتصالية ضمن أكثر من فئة، وهذا يقتضي أن تكون الفئات شاملة وجامعة بمعنى أن تجد مختلف عناصر المادة موضع التحليل فئة للتصنيف تنضوي تحتها، وفقاً للقواعد التي يلتزم بها الباحث في تحليله.

– يجب أن تترك المادة الاتصالية تتحدث بنفسها، فتعبر عن نفسها في شكل فئات تتسم بالموضوعية، بغض النظر عن آراء ووجهات نظر الباحث، وكذلك بغض النظر عن آراء المرسل الذي صدرت عنه هذه الرسالة أصلاً طالما لم تترجم في هذه المادة.

– لتحقيق ضبط النتائج، والتأكد من ثبات التحليل لابد من تحديد الفئات وتعريفها تعريفاً دقيقاً واضحاً.

بعد اختيار الفئات وتحديدها ننتقل للخطوة الرابعة وهي تحويل المضمون إلى صياغة رقمية، أي تحديد تكرار كل فئة في شكل أرقام أو نسب مئوية بمعنى اتباع قاعدة تحكمية تعطي وفقاً لها كل فئة درجة واحدة، أو مضاعفاتها. وهذه الدرجة التي يعطيها الباحث تأخذ أشكالاً مختلفة تختلف باختلاف وسيلة الاتصال الجماهيرية وباختلاف المادة الاتصالية، أي الرسالة موضع التحليل. وهنا نحدد "فئات الأشكال التي تكتسي بها الرسائل الاتصالية":

(١) شكل أو نمط المادة الاتصالية: ففي الصحف مثلا هناك: (مقال – أخبار – تحقيقات – أحاديث صحفية – كاريكاتير – إعلانات). أو الإذاعة، والتليفزيون : (أخبار – برامج ثقافية – برامج سياسية – إعلانات – مسلسلات – أفلام – أغانى – برامج منوعات) أو الأفلام (روائية، تسجيلية).

(٢) شكل العبارة: في هذا الإطار يمكننا أن نلمس الفئات الخاصة بالقواعد اللغوية المتبعة فى الرسالة أو بالمكونات البنائية ؛ أو نقوم بتجزئة المضمون إلى مجموعة جمل وتحليل

كل جملة على حدة .

ويميز البعض بين ثلاثة أنماط من الجمل : التى تعرض حقائق ، والتى تعبر عن تفضيلات معينة ، والجمل التعريفية .

(٣) اللغة المستخدمة: حيث يستهدف الباحث تحديد: هل هى اللغة : الفصحى ، الفصحى المبسطة، العامية؟ بغرض تحليلها للأسباب الآتية:

• التعرف على النمط اللغوى السائد فى الرسالة الاتصالية .

• مدى استخدام المستويات اللغوية المناسبة لنوع الجمهور المستهدف من الرسالة الاتصالية.

(٤) فئات المساحة، الزمن، والترتيب، والمعالجات الفنية: عنصر الحيز يشير إلى المساحة المتاحة فى الجرائد، والكتب، والنشرات، والمجلات، والمطبوعات. كما يشير إلى الوقت المخصص فى الإذاعة، أو التليفزيون، أو السينما. ويشير عنصر الحجم أو الوقت إلى مدى الاهتمام بعرض الموضوع وتقديمه.

(٥) موقع المادة: وهذه الفئة توضح مدى الاهتمام بعرض الموضوع :

• فى الإذاعة، أو التليفزيون حيث ترتيب ساعات الارسال اليومي يكون وفقا لتفضيلات المستمعين والمشاهدين وعاداتهم.

• وفي الصحف، يمكننا إدراك ما يوليه مرسل الرسالة من أهمية من خلال رقم الصفحة (فى النشر يكون للمنشور فى الصفحة الأولى دلالته)، وموقع المادة من الصفحة، والأهمية النسبية لكل ركن من الصفحة .

• تحديد أهمية المضمون على أساس تكرار نشره، أو عرضه، أو إذاعته، سواء بنفس الشكل أو بأشكال أخرى، سواء فى نفس الوسيلة أو فى عدة وسائل أخرى. وفى هذا الإطار يتركز اهتمام الباحث على المفردات التالية:

– الموضوع الذى تركز عليه الفكرة .

- الجوانب التى تتناولها الفكرة .
- القيم المتضمنة فى الفكرة .
- الأسلوب أو الطريقة المتبعة فى عرض الفكرة .

(٦) وحدة الشخصية: تستخدم هذه الوحدة التى تركز على الشخصيات التاريخية الواقعية أو الخيالية فى: (الإبداع الأدبي – الأفلام – التمثيليات – المسلسلات الإذاعية والتليفزيونية – الكتابات التى تتناول تاريخ بعض الشخصيات).

(٧) الوحدة الطبيعية للمادة الاتصالية: المقصود بها الوحدة الاتصالية المتكاملة التى يقوم الباحث بتحليلها، وهى التى يستخدمها منتج المادة الاتصالية لتقديم هذه المادة إلى الجهور المتلقي مثل: الكتاب، والفيلم، والمقال، والتحقيق، والقصة الإخبارية، سواء فى جريدة، أو مجلة، أو برنامج إذاعى أو تليفزيونى، أو نشرها في قصة، أو مسرحية، أو صورها في هيئة رسوم متحركة، أو في الإعلانات، أو الكاريكاتير.

ويمكن للباحث أن يقوم بعمل تصنيف داخلى لكل وحدة من هذه الوحدات تبعا لأغراض التحليل. فيقسم المسرحيات إلى: تراجيدية، كوميدية. ويقسم البرامج الإذاعية والتليفزيونية إلى: سياسية، ودينية، وثقافية.

والواقع أن عملية تحليل المضمون تحتاج بعد هذا التعرف النظرى عليها إلى التطبيق العملى والممارسة البحثية لكى تتضح دلالتها، وهو ما ينقلنا إلى النموذج التطبيقى.

سابعا: نموذج تطبيقي لكيفية تحليل المضمون

نتناول في هذا المقام نموذجا لتحليل المضمون الاتصالي والخاص بالجدل الذي أثير حول قضية تعديل القانون رقم:٩٣ لسنة ١٩٩٥م المتعلق بحرية الصحافة. وفي هذا الإطار تم تحديد الخطوات الإجرائية لتحليل المضمون وهي [٣١]:

١- الأهداف الأساسية من إجراء تحليل المضمون

- قياس الاتجاهات والآراء المختلفة السائدة في مرحلة النقاش العام من مراحل تشكيل الرأي العام والتي تفصح فيها الأغلبية عن مواقفها المختلفة ازاء هذا التعديل التشريعي من خلال تحديد كمى لدرجات تعاطى بدائل الرفض، أو القبول، أو التحفظ، أو اللا رأى، وهو ما يفيد فى تحديد معالم الرأى العام بصدد هذا القانون ورسم خريطة توضح بدقة التنوءات المتباينة فى المواقف المُتخذة بصدده.
- قياس كثافة التناول الإخبارى فى العينة الصحفية على اعتبار أن مثل هذا السلوك يعد تعبيراً عن مقدار التأثر الذى طرأ على الجهة صاحبة الاتجاه نتيجة لهذا الحافز الذى تعاملنا معه كمعطى، وهو القانون ٩٣/ لعام ١٩٩٥).
- قياس كثافة التناول التفسيرى للعينة الصحفية على اعتبار أنه دال فى التعبير عن حالة رفض تسعى من خلاله الجهة الممثلة للعينة إلي تعبئة رأى عام خلفها في هذه المرحلة بصرف النظر عن توظيفات هذه التعبئة والتى تعد محل خلاف.
- قياس الأشكال التى تم التعبير فيها عن الرأى بصدد القضية محل التناول، وقياس شبكة توزيع مصادر هذه المواد التعبيرية بين الاتجاهات السياسية المختلفة.
- بيان درجة الاهتمام بالموضوع ونسبته فى العينة محل التناول سواء كانت مادة خبرية أو تفسيرية، أو مادة رأى، ومساحة الاهتمام بالموضوع.
- تقديم قياس كمى دقيق للمواضيع الآتية :

(أ) معيار الموافقة أو الرفض للقانون فى العينة.

(ب) الأسلوب المقترح للتعامل مع القانون.

(ج) المصادر المطروحة للتغيير فى المادة المكتوبة.

(د) منظور التغيير.

٢- تحديد عينة الصحف التى ستتناولها بالدراسة، وتحديد عينة فرعية لكل صحيفة على حدة

فعن طريق تحديد عينة الصحف محل التناول قمنا ببسط الخريطة السياسية التى تتمتع بمشروعية قانونية وأمكن تصنيفها لاتجاهات خمسة، هى:

(أ) الاتجاه الحكومي الرسمي. (د) الاتجاه الإسلامى.

(ب) الاتجاه الناصري والقومى. (هـ) الاتجاه اليسارى.

(ج) الاتجاه الليبرالى.

من الاتجاه الأول كان لدينا أربع صحف هى (مايو، والأهرام، والأخبار، والجمهورية). ومن الاتجاه الثاني كان لدينا صحيفتا (العربي، والأحرار). أما الاتجاه الثالث فمثلته صحيفة (الوفد). والاتجاه الرابع مثلته صحيفة (الشعب). والاتجاه اليسارى مثلته صحيفة (الأهالى).

وكعينة من الاتجاهين الأول والثاني أخذنا صحيفتى الأهرام والعربي على التوالى، ثم لم يكن أمامنا سوى دراسة الصحف المعبرة عن الاتجاهات الثلاثة الباقية، وهى: الشعب والوفد والأهالى.

أما عن تحديد عينة فرعية من الصحف فكانت تتوقف على المدة المتاح فيها رصد هذه المرحلة من مراحل تكون الرأي العام، والتى اقتصرت على الفترة من الموافقة على القانون أو التعديل، وحتى عقد أول جمعية عمومية للصحفيين، وقد كانت هذه الفترة من (٣٠ مايو – ١٠ يونيو) أى حوالى اثنا عشر يوماً الأمر الذى قمنا معه بتناول كل صحيفة طوال مدة التغطية مع مراعاة دورة الصدور سواء كانت يومية أو أسبوعية فى إستخلاص نتائج الدراسة.

٣ - ترجمة الأهداف السالف الإشارة إليها إلى مجموعة إجراءات قابلة للقياس

وهذه الأهداف تتلخص فيما يلي:

(أ) الموقف من قانون الصحافة. (هـ) معيار الموافقة أو الرفض بصدد القانون.

(ب) كيفية التناول الإخبارى. (و) منتج المادة الاتصالية.

(ج) كيفية التناول التفسيرى. (ز) أسلوب تغييره المقترح.

(د) وسائل إبراز الموضوع (شكلية – موضوعية). (ح) المصادر المطروحة للتغيير فى المادة المكتوبة.

(ط) منظور التغيير.

٤- والخطوة التالية في هذا المقام تتمثل في التعريف الإجرائى لفئات المضمون الاتصالى

وهذه الخطوة هامة وتتمثل فى توضيح المقصود من القضايا مجال القياس، وهو الأمر الذى يترتب عليه تحديد فئات هذه القضايا.

القضية الأولى: الموقف من قانون الصحافة، أو ردود الفعل الملموسة فى المادة المكتوبة تجاه القانون، بناء على ذلك جرى تقسيم فئات هذه القضية إلى فئة قبول، و رفض، و تحفظ، ولا رأى. بالإضافة إلى تقسيم الفئة الأولى إلى قبول صريح وقبول مستتر ولكننا لم نجد مؤشرات واضحة قابلة للقياس بالنسبة للرأى الساكت أو الصامت أو المستتر فتم إغفال هذه الفئة، وتقسيم فئة الرفض إلى رفض فقط، ورافض بشدة ليصبح لدينا في هذه القضية أربع فئات هى: الموافقة، والرفض، والرفض بشدة، لا رأى له .

القضية الثانية: كيفية التناول الإخبارى:وهى تعنى الصورة التى نقلت إلينا المعلومة بصورة تقنية يغلب عليها طابع المادة الخام، وكان لدينا فى هذا المجال ثلاث فئات، هى:

أ)خبر بسيط. ب) خبر مركب. ج)تقرير إخبارى.

القضية الثالثة : كيفية التناول الاستقصائى :وفيها جهد مبذول من مصدر المعلومة لاستجلاء موقف أو رأى أو لاستهداف تعبئة فئة معينة وراء الصحيفة، ووجدت لدينا ثلاث فئات، هى:

أ)حديث صحفى. ب) مؤتمر صحفى. جـ) استطلاع رأى صحفى.

القضية الرابعة : أشكال عرض مواد الرأى: كلمة أشكال دالة على المعنى المراد، وهو

القوالب التى تم فى إطارها صياغة رأى صاحب هذا الرأى أو هذا القالب، وكان لدينا هنا أربعة أشكال هى :

أ) المقال. ب) الكاريكاتير.

ج) رسائل القراء. د) أشكال أدبية.

القضية الخامسة: وسائل إبراز الموضوع والتى أخذنا فيها عدة معايير من تلك التى يستخدمها الإخراج الفنى لإبراز الموضوع مثل الصفحة الأولى، الصور الشخصية، والصور الموضوعية، والبراويز، والظلال، والمساحات البسيطة والمساحات المركبة.

القضية السادسة: معايير الموافقة أو الرافض للتعديل : فالمعيار الأساسى للرفض والذى استخلصناه من استقراء العينة الصحفية كانت بالأساس إما قانونيا أو سياسيا والمعايير الأخرى هامشية بدرجة كبيرة، وقد يكون المعيار قانونيا وسياسيا فى آن، ولذلك كانت فئتان فى هذا الصدد هى : قانونى، وسياسى، ثم معا (أى قانونى وسياسى فى آن)، ثم أخرى.

القضية السابعة: أسلوب التغيير: فى هذا الصدد هناك فئتان فقط هما سلمى، وعنيف.

القضية الثامنة : قضية المصادر المطروحة للتغيير: أى إجابة على سؤال من يغير، هل التغيير بيد الحكومة، أم بيد الشعب، أم عن طريقهما معا، وهكذا جاءت فئاتنا فى هذه القضية ثلاثية : مصدر حكومى، مصدر شعبى ، ثم حكومى وشعبى فى آن.

القضية التاسعة : تتعلق بمنهج الرؤية للتغيير : هل هو منظور مؤسسى قانونى، أم أنه منظور اجتماعى، وهكذا كانت فئاتنا فى هذا الصدد اثنتان هما المنظور القانونى، والمنظور الاحتماعي، يتفرع عن كل منهما عدد من المنظورات الفرعية، فالمنظور القانونى يحوى منظورات قانونية وإدارية والمنظور الاجتماعى ينقسم إلى صور من الضغوط، والاستعطافات.

القضية العاشرة: تتعلق بطبيعة الأرقام المثبتة فى الجداول الواردة فى متن الدراسة: والأرقام المثبتة هى الأرقام المطلقة، بمعنى كل ما تم حصره رصديا فى فئة معينة من عينة الدراسة .. ولما كان الرقم المطلق غير معبر عن الظاهرة المرصودة نظرا لاختلاف أعداد كل

صحيفة فى العينة (الأهرام والوفد – يومية – العربى والأهالى – أسبوعية – الشعب – مرتين أسبوعيا)، فقد تم قسمة الرقم المطلق على الأعداد المرصودة فى كل جريدة على حدة لاستخراج الأرقام النسبية. وهكذا أصبح لدينا فئتان أساسيتان اعتماداً على الأرقام النسبية:

أ- فئة المصادر، وتساوي حاصل قسمة الرقم النسبى على إجمالى العمود (أى قسمة الرقم النسبى لكل فئة على إجمالى الرقم النسبى لمصادرها ن ف – ج م).

ب- فئة الموضوع ، حاصل قسمة الرقم النسبى على إجمالى الصف (أى قسمة الرقم النسبى لكل فئة على الإجمالى النسبى لموضوعها(ن ف–ج ض).

وفي هذا الإطار العملي يبدأ الرصد الكمي للظاهرة، وهو ما لا يتسع المقام لاستعراضه . لقد اكتفينا هنا بعرض الجانب الاجرائي له أي كيف يتم القيام به واقعيا وعمليا .

ثامنا: التحليل الكيفي للمضمون: أداة تحليل النصوص السياسية

يشمل النص السياسى كل انتاج فكري يتبلور في شكل اتصالي ومضمون سياسي يتعلق بظاهرة السلطة السياسية في المجتمع- بمعناها الواسع – وتحليله هنا بمعني النظر في مكوناته وأجزائه وفهمها فهما عميقا – الأمرالذي ينصرف بالأساس الي التحليل الكيفي أكثر من التحليل الكمي ، وقد يكمله في بعض الأحيان ومن المهم هنا أن نوضح الخطوات الرئيسية لتحليل أى نص سياسي باعتباره منتجاً فكرياً وذلك علي النحو التالي[٣٢]:

المرحلة الأولى: تركيز النص السياسي

وهى مرحلة أولية تمثل مدخلا لكل ما يحيط بالنص السياسى من معطيات خارجية موضوعية وثابتة لابد منها لقراءة أى نص سياسى ، فهذه المرحلة تتم خارج النص ، بينما المراحل اللاحقة تتم داخله.

ويقتضى القيام بهذه الخطوة من قبل المبحوث التحقق من توافر الشروط المختلفة لاعتبار الموضوع نصاً سياسياً، وهي الشروط التي ترفعه من كونه مجرد إنتاج فكري وترقى

به إلى مستوى الرسالة السياسية الاتصالية وهذه الشروط هي [٣٣]:

١) من ناحية الشكل:

يجب أن يكون هناك مرسل ومستقبل ، وأن يتم ذلك عبر سياق Context يُمَكّن الثاني من فهم الجزئيات –أو دليل الترميز– المعروفة لدى الأول ، وينبغى كذلك أن تكون هناك وسيلة اتصال سواء كانت هذه الوسيلة حسية (سمعية – بصرية) أو نفسية سيكولوجية تربط بين المرسل والمستقبل ، وتمثل عاملاً استمرارياً للاتصال ، كما أن النص السياسى يجب أن يتخذ شكل بنية لها منطقها وعقلانيتها ، بمعنى ضرورة أن ينسجم النص مع الإطار المرجعى أو النسق الفكرى لقائله بدرجة من الدرجات.

٢) ومن ناحية المضمون:

لكى يحقق النص السياسي عملية التواصل والفعالية ينبغى توافر أربعة مبادئ:

(أ) مبدأ الكم : يقوم على ضرورة إفادة المرسل إليه أو المتلقى بالحجم المتداول الملائم من المعلومات حول الموضوع وذلك دون زيادة أو نقصان.

(ب) مبدأ النوعية : يقوم على ضرورة نقل المعلومات بأمانة وصدق مع تجنب المغالطة والبعد عن الحقيقة.

(ج) مبدأ الكيفية : يقوم على الوضوح وحسن الترتيب المنطقى والبعد عن الغموض والخلط.

(د) مبدأ الاتساق Uniformity: يقوم على مطابقة النص وملاءمته والتزامه بالسياق الذى يلقى فيه.

والواقع أن البحث في المعلومات التفصيلية حول النص السياسى ، والتى تسهم فى تحديد إطاره، وتمثل مدخلا يساعد بدرجة من الدرجات على فهمه ، وتحليله هى تحديد توقيت النشر ودلالته ، ومنتج النص بمعناه الواسع ، وأنواع النشر، و المتلقى أو المرسل

إليه،وطبيعة النص العامة ....الخ .

المرحلة الثانية: التعبيرات والأفكار الواجب الإشارة إليها

يطلق عليها مرحلة التعبيرات الواجب الإشارة إليها أو تناولها بالتحليل لدلالتها وأهميتها فى سياق النص[٣٤] ؛ فالإشارة إلى بعض المفاهيم الأساسية يكون الهدف من ورائها فهم معناها وتحليله،وبالتالى يجب الكشف عن معانى المفاهيم الأساسية خصوصاً إذا كانت قد تغيرت أو تطورت مع التطور الزمنى ، أو كانت مرتبطة باختصاصات علمية نجهلها ، وفى كل الأحوال ، إذا كان لكلمة ما عداه معانٍ فإنه يجب تحديد معناها فى البداية منعا للالتباس خاصة إذا كان إطار النص السياسى لا يأتى بالتوضيح الكافي لفهم الدلالات والمعانى ..

وينبغي التمييز بين المفاهيم والأفكار لأن لكل منهما مستوى معينا من التحليل يختلف عن الآخر ، فالإشارة إلى المفاهيم يكون لتعريفها وتوضيحها ، أما الإشارة إلى الأفكار فإنها تكون لاستيعاب مضمونها .. والأفكار تعبر عنها مجموعة المفاهيم الأساسية والتى هى مجموعة من المفردات المتصلة ببعضها حسب المعنى ، كما يجب التمييز بينهما وبين المعلومات والحقائق والآراء الفعلية أو الواقعية. وهذه المرحلة من مراحل تحليل النص توضح للباحث ما يبدو غامضا أو مبهما أو غير معلوم فى محتوى النص السياسي.

المرحلة الثالثة : تحليل بنية النص السياسى الداخلية

لا تعد بنية النص من المعطيات البدهية ، ولكنها من فعل مؤلف النص أو منتجه أو مرسله – وكلها مفردات واحدة – وتنطلق عملية تحليل بنية النص السياسى من مقاييس ثلاثة: البنية الطبوغرافية واللغوية والمنطقية[٣٥]:

١) البنية الطبوجرافية للنص السياسى أو معمار النص السياسى

ترشد الملامح والتضاريس الأساسية للنص السياسى أى معمار النص السياسى وهندسته الباحث الي تقسيم الموضوع إلى عدة أفكار إذا كان النص مكونا من عدة مقاطع ، ولكن قد يكون النص موسعا ومجمعا حول فكرة مركزية،وفي كل الأحوال يجب فحص

مسألة التسلسل فى الأفكار ، وانتظام عملية تنسيقها.

٢) البنية اللغوية للنص السياسى

تكون البنية اللغوية فى أحيان كثيرة ذات دلالة فى إظهار خيوط النص ومراميه، من حيث اختيار ألفاظ ومفاهيم محددة ومعينة ، كما أن صيغ الجمل المختلفة – وخصوصا صيغة النهى والأمر فى النصوص القانونية والسياسية ، بالإضافة إلى محل الجمل من الإعراب تكون دالة لفهم ما تدل عليه .. كما تشمل البنية اللغوية أيضا حروف الوصل ، والإشارة ، والمعانى لتظهر خيوط النص.، وأحيانا يتم الاستغناء عنها ولكنها تفهم ضمنا من خلال النص السياسى الذى يخضع لعملية التحليل .

٣) البنية المنطقية للنص السياسى

تكشف العودة إلى وسائل الاستدلال تركيب مضمون النص الذي لم يظهره التحليل اللغوى ، وإذا أخذنا بالطريقة البسيطة والتقليدية للاستدلالات –حسب مقولات أرسطو– فإن الاستدلال يأخذ طريقين [٣٦]:

أ– الاستدلال بالاستنتاج المنطقى

ينطلق الاستنتاج المنطقى من العام إلى الخاص – أى من القاعدة العامة إلى المضمون الذى تنطبق عليه ... من ذلك مثلا القاعدة التشريعية العامة التي تقول :كل من سبب ضررا للغير يلزم بالتعويض ، فإذا وقع تصرف خاطئ من (أ) إزاء (ب) سببا ضررا فإن القاعدة العامة تطبق على هذا التصرف الخاص .

ولكن قلما يظهر الاستنتاج على هذا الشكل الواضح ،بل يبدو على شكل خلفية منطقية وصورته الأكثر استعمالا هى: الاستدلال من حجة أولى – وهذا ما يعبر عنه بالعبارة: من فعل كذا يمكن أن يفعل كذا ... إلخ.

وهنا أيضا الاستدلال من المفهوم العكسى – أى عندما يكون النص قد جاء بإلزام

معين ما – فإنه يعنى منع ما يعاكسه ... أو عندما يحظر النص أمرا فإنه يبيح عكسه (وهو ما يطلق عليه مفهوم المخالفة).

وهناك بالطبع حدود لعملية الاستنتاج المنطقى ليس هنا مجال التفصيل فيها.

ب– الاستدلال بالاستقراء

يعتبر الاستدلال من الخاص إلى العام أو من الجزء إلى الكل هادفا إلى تعميم قاعدة معينة، ويظهر خصوصا عن طريق القياس والذى يقصد به إعطاء حالة غير منصوص عليها حكم حالة منصوص عليها، والاستقراء يمكن أن يتخذ شكل تجميع الحالات المماثلة ثم إصدار التعميمات على القضايا المماثلة الكلية .

المرحلة الرابعة: تحديد غايات النص السياسى وأهدافه

تعد هذه المرحلة – تحديد غايات النص وأهدافه – تتويجا للمراحل السابقة الثلاثة ، لأنها تستعين بأصل وطبيعة النص (المرحلة الأولى) ، وبالمفاهيم الأساسية (المرحلة الثانية) ، وبالبنية المنطقية (المرحلة الثالثة).

فأى نص سياسى لابد وأن يحوي رسالة معينة مضمنة فيه لها مفهوم نسبى يعود للمنظور الذى تبناه المحلل ضمن إطار علمي وتحليلى معين[٣٧] ،وهناك نصوص سياسية يمكن تحليلها من ضمن أطر علمية عديدة مثلا من الناحية التاريخية، والقانونية ، والفلسفية بيد أن هذا التعدد العلمى لا ينطبق على كل حالات النصوص السياسية .

ولكل نص –فى رأى الباحث– إطاره العلمى الأساسى الذى يمكن تحليله فى ضوئه، ولكن الكشف عن غايات النص السياسى يستلزم معرفة ما يمكن تسميته بالمسكوت عنه فى النص، وهو بالأساس مفهوم مستمد من أصول الفقه الإسلامى الذى يتحدث عن الدلالة السكوتية. ويعرف المسكوت عنه بمعنى تضمين المرسل نواياه فى النص ، وكذلك استقراء المتلقى أو المرسل إليه لها من خلال استنطاق السياق ، كما أن المسكوت عنه يتضمن ثلاثة مستويات[٣٨] :

١) المفترض: وهو ما يشترك في معرفته نظريا وضمنيا المرسل والمرسل إليه من إطار مرجعي ومسلمات ، وغالبا ما يكون المفترض هو بمثابة الأمر الحاصل بشأنه إجماع بدرجة من الدرجات داخل إطار معين .

٢) الإشارة من طرف خفي : أن يقصد منتج النص أو المرسل ضمنا لفت نظر المتلقى أو المرسل إليه إلى أمر ذو دلالة عبر الإشارة المتضمنة والواردة في النص .

٣) الإضمار أو التضمين : يقوم على استنتاج ضمني يقتضيه سياق النص ، فقيمة أى نص تتحدد بشبكة من العلاقات المتداخلة المتوارية ..

والواقع أن هناك مسلمة لغوية ترى أن هناك مجالا دائما للمسكوت عنه فى أى نص يتم إنتاجه أيا كانت طبيعته .

وفى النهاية تجدر الإشارة إلى أن المحللين السياسيين يهتمون بدرجة كبيرة – بالوثائق السياسية سواء الرسمية أو الخاصة (الشفهية أو المكتوبة فى أية صورة كانت: خطب ، ومراسلات ،و مذكرات ...إلخ) فى تحليل الأحداث والوقائع السياسية ، وهنا يكون لأسلوب تحليل النصوص السياسية أبلغ الفائدة ، وفى هذا الصدد يتم التركيز على فك شفرات النص السياسى سواء التأويلية ، أو الدلالية ، أو الرمزية ، أو الثقافية..إلخ.

ومن أهم أنواع الوثائق السياسية التى يمكن تحليلها من خلال أسلوب تحليل النصوص السياسية[٣٩]:

أ) الوثائق الرسمية العامة والخاصة:من أمثلة الوثائق العامة : مضابط البرلمانات والسجلات الوزارية و ظواهر الرأى العام عبر التقارير المكتوبة عنها ...إلخ.ومن أمثلة الوثائق الخاصة الرسمية: برامج الأحزاب السياسية وجماعات المصالح ...إلخ.

ب) الصحافة وأجهزة الاتصال المختلفة: وهذه بدورها تعبر عن كل ما هو سياسى من أحداث ووقائع مختلفة في شكل رسائل ومضامين متنوعة تخضع لتحليل النص السياسي.

ج) الوثائق الدورية: والتى تضم المطبوعات الأساسية والكتب السنوية والأعمال المتكاملة عن موضوعات محددة.

د) الوثائق الشخصية: ومن ضمنها المذكرات الخاصة بالقيادات والزعماء السياسيين ، وخطبهم ، ومراسلاقم.

والجدير بالذكر أن تحليل النصوص السياسية هو أحد أشكال تحليل المضمون الكيفي سواء كان استكشافيا أو لاختبار الفروض .

غوذج تطبيقي: تحليل نص فتوى مجلس الدولة بصدد تحديد مجال الاختصاص الرقابي بين وزارة الثقافة المصرية والأزهر الشريف: [٤٠]

١) تركيز النص القانوني ذو الآثار السياسية

أ) توقيت إصدار الفتوى ودلالته:كانت هذه الفتوى ردا على كتاب فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر الشريف حول تعديلات قوانين الرقابة Censorship laws على المصنفات الفنية بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٢م. غير أن هناك قراءة سياسية للتوقيت فحواها أنه يجب فهمها في سياق صدور تصريح رئاسي بأنه لا يحق لأي سلطة فى الدولة أن تقوم بالمصادرة ،ففى أعقاب هذا التصريح اجتمعت الجمعية العمومية لقسم الفتوى والتشريع بمجلس الدولة المصري وأصدرت هذه الفتوى.

ب) منتج النص (الفتوي): النص القانوني هنا هو الفتوى الصادرة عن الجمعية العمومية لقسم الفتوى والتشريع بمجلس الدولة المصرى ، وموقعة باسم رئيسها المستشار النائب الأول لرئيس مجلس الدولة، أي أها صادرة عن أعلى هيئة قضائية مختصة فى البلاد.

ج) الجهة التى طلبت الفتوى (المرسل إليه):الجهة التى طلبت الفتوى هى مؤسسة الأزهر الشريف، وقد طلبتها ممثلة فى شخص الأمام الأكبر شيخ الجامع الأزهر وذلك تحديدا لاختصاصها الرقابي.

٢) التعبيرات التى يجب تناولها بالتحليل لدلالتها وأهميتها فى سياق الفتوى ، ومنها:

أ) مفهوم الشأن الإسلامي: وردت لفظة الشأن الإسلامى بالإفراد (ست مرات)، وبالجمع مرة واحدة (الشئون الإسلامية)، وسبقت بالإشارة (هذا) الشأن مرتان وسبقت بلفظة (غير) الشأن الإسلامى مرة واحدة. وورد مفهوم (قضايا الإسلام) كمرادف لها مرة واحدة، هذا التكرار يجعل هذه الهيئة هى الجهة صاحبة التقدير فيما يتعلق بالشئون الإسلامية، وهو التقدير الذى ينبنى على إعماله اتخاذ القرارات الملزمة والمنشئة للمراكز القانونية والمعدلة لها مما تتخذه جهات الإدارة فى الدولة بموجب الولايات والصلاحيات التى خولها القانون لأى من هذه الجهات.

ب) مفهوم النظام العام والآداب ومصالح الدولة العليا: ورد فى سبعة سياقات مختلفة مرتبطة بفكرة الشأن الإسلامى ومن ثم تكون سلطة تقدير الشأن الإسلامى الذى يتعلق بحماية النظام العام والآداب والمصالح العليا للدولة وبالإسلام بشكل عام فى إطار ما أشار إليه القانون من حماية النظام العام والآداب ومصالح الدولة العليا، وصلة الإسلام بهذا الوعاء للغايات والأسباب المحيطة بالقرار الإدارى المنظور...إلخ. إذ تسعى الفتوى لإثبات أن الشأن الإسلامى يتخلل حماية النظام العام والآداب والمصالح العليا للدولة، وأن نص المادة: ٢ الواردة فى دستور ١٩٧١م يقر أو يكشف حقيقة أكثر رسوخا، وأدوم بقاء، وأوغل فى الدلالة على جوهر النظام العام والآداب.

ج) مفهوم انتظام الجماعة المصرية فى دولة ذات دستور منظم لوجودها: ورد هذا المفهوم فى الفتوى مرتين فقط مرتبطا بالمفهومين السابقين النظام العام والآداب، والشأن الإسلامى. وورد بصدد تعبير (دستور منظم) في الفتوي التالي: استعرضت الجمعية العمومية الأحكام المتعلقة بالقوانين الخاصة بالأزهر، ونظرة المشرع الوضعى فى مصر الحديثة، منذ أن انتظم لهيئات الدولة والمجتمع تقنينات ولوائح ونظم تشريعية، تصدرها جهات التشريع ذات الولاية فى إمضاء النظم وحراستها.

٣) تحليل بنية الفتوي

يمكن أن نتناول الفتوى بالتحليل على نفس المستويات الثلاثة السابقة :

أ) الملامح العامة أو معمار الفتوى: الفتوى نص شامل واسع حول الموضوع، وأيضا بنية مقسمة إلى عدد من الأجزاء والفقرات، مقدمات وتفاصيل، ثم تركيز واستخلاصات: مقدمات توضح وأدلة تبسط بعد ذلك ثم نتائج منطقية يتم استخلاصها، فهناك تسلسل منطقى للأفكار بحيث تسلم إحداها للأخرى، حتى يتم الخروج بالنتيجة النهائية، وهي الفتوى.

ب) البنية اللغوية للفتوى

- اختيار ألفاظ ومفاهيم محددة: سبق أن رأينا ذلك مع المفاهيم الثلاثة: الشأن الإسلامي، الصالح العام، الجماعة الوطنية والدولة المصرية الحديثة.

- كما وردت فى الفتوى ألفاظ موحية وذات دلالة فى تأكيد الفكرة، مثل: "الإسلام دين الغالبية الغالبة من الشعب المصرى"، بحسبان أن الشعب هو الركن الركين للدولة التى ينظمها الدستور".

- إن الفتوى استخدمت أساليب القصر، وأساليب النفى والقصر فى بعض جملها فعلى سبيل المثال: إن الدلالة السكوتية التى تفيد الموافقة فى "هذه الحالة إنما تتأتى من فوات المدة المضروبة مع توافر العمل بالطلب وإمكان التقدير لمدى الملاءمة". وأيضاً هناك الدلالة الضمنية لا تُستفاد إلا عند إتاحة العلم لإمكان التقدير للجهة صاحبة الرأى الملزم الذى يصدر القرار بناء عليها.

- استخدمت الفتوى المدخل اللغوى بشكل عام وهو مدخل مهم يعطى للنصوص القانونية ثباتًا واستقرارها – تقول الفتوى وأن لفضيلة شيخ الأزهر مقام الإمام الأكبر، وله مرتبة الإشراف، وقد عبر عنه القانون رقم

١٠٣ لسنة ١٩٦١م النافذ حاليا بأنه صاحب الرأى فى كل ما يتصل بالشئون الدينية بتعريف للرأى يفيد فى اللغة القصر (وأن خبر الجملة محصور على مبتدأها أوقد يفيد عدم مماثلة غيره من جنسه له). كما أن الجمعية العمومية فى فتواها انتهت أيضا إلى أن الأزهر الشريف هو وحده صاحب الرأى الملزم لوزارة الثقافة فى تقدير الشأن الإسلامي للترخيص أو رفض الترخيص بالمصنفات السمعية، والسمعية البصرية.

ج) البنية المنطقية للفتوى: يتضح من القراءة التحليلية للفتوى أن مضمونها بوجه عام عبارة عن منطق متماسك تؤدى مقدماته إلى نتائجه فى لغة قانونية واضحة، منها ما هو قياس منطقى من الدرجة الأولى، مثل: "لما كانت أهداف وغايات الأدوار الرقابية التى تمارسها وزارة الثقافة على المصنفات الفنية هو حماية النظام العام والآداب، وكانت هذه الحماية للنظام العام هى الهدف الذى من أجله يتم الترخيص بعرض المصنف أو برفض منح هذا الترخيص (تلك هى المقدمة الكبرى)، ولما كان الإسلام هو عنصر ملازم وركن ركين من أركان النظام العام فى مصر، وكان الأزهر حسب قانونه صاحب الرأي فى كل ما يخص الشأن الإسلامي (تلك هى المقدمة الصغرى) كان رأى الأزهر ملزما لوزارة الثقافة عند قيامها بمنح أو منع الترخيص لبعض المصنفات التى تتناول قضايا الإسلام أو تتعارض معها (وهذه هى النتيجة).

٤) التنقيب عن غايات وأهداف الفتوي

تعبر هذه المرحلة عن عملية تحديد غايات النص وأهدافه، وهى تتويج للمراحل الثلاث السابقة ، لأنها تستعين بأصل وطبيعة النص (المرحلة الأولى)، وبالمفاهيم الأساسية (المرحلة الثانية) ، وبالبنية المنطقية (المرحلة الثالثة).

والكشف أو التنقيب عن غايات النص يستلزم معرفة ما يمكن تسميته بالمسكوت عنه فى النص، بمعنى تضمين المرسل نواياه فى النص، وكذلك استقراء المتلقى أو المرسل إليه لها من خلال استنطاق السياق. والمسكوت عنه يتضمن ثلاثة مستويات منها[٤١]:

أ) إن الفتوى تعطى الأزهر الشريف مكنة تحديد الشأن الإسلامي بمقتضى القوانين واللوائح التى تخوله ذلك -كما أوردها الفتوى- بصدد الرقابة على عملية انتاج، ونشر وتداول كافة المصنفات السمعية، والسمعية البصرية...إلخ.

ب) إن الدولة المصرية الحديثة -رغم أنها تأخذ بالتشريع الوضعى- إلا أنها غير منفكة الصلة بالدين الإسلامي فى كافة مراحلها منذ عرفت التشريع والدساتير المكتوبة - وإن الإسلام ومبادئه وقيمه يتخلل النظام العام والآداب الذى هو المعيار الحاكم لمكانة التشريعات والالتزامات، وبالتالى فإن مصر - وفق هذا المعيار - لم تكن دولة لا دينية أو علمانية، وهذا هو المسكوت عنه فى الفتوى.

ج) تتوافق الفتوى مع اتجاهات الرأى العام المصرى، ونلمس ذلك فى عدة مواضع، مثل: "فالإسلام دين الغالبية الغالبة من الشعب المصرى"، وأيضا: "والرأى العام المصرى مازال يرى فى الأزهر وعلمائه الجهة صاحبة الحجية فى الحديث باسم الإسلام وتحديد أحكامه وشئونه العامة، بل إن جهاز الدولة ذاته كثيرا ما يلجأ للأزهر الشريف للاستفتاء بشأن الكثير من ممارساته وسياساته".

٥) الفتوى كآلية لحل تنازع الأدوار الرقابية بين الأزهر الشريف ووزارة الثقافة المصرية

يلاحظ اتفاق الفتوى ومعارضيها على أمرين:

أ) مبدأ ضرورة وجود رقابة فى أى مجتمع بشرى إنسانى.

ب) غايات هذه الرقابة حماية مصالح الدولة العليا، والنظام العام والآداب.

وتبتعد هذه الفتوى فى منهجها بصدد مسألة تنظيم وسائل إعمال الرقابة عن القرار الإدارى البسيط، وتلجأ إلى إقرار أسلوب (القرار الإدارى المركب) الذى تتعاون جهات كثيرة فى إصداره، الأمر الذي يعني أنه أقرب إلى النضج والصواب، فى صنعه وإصداره، وليس مستوى اتخاذه فقط.

الفرع الثالث

"أداة الاستبيان"

يعتبر الاستبيان Questionnaire أداة لجمع المعلومات من خلال استمارة تحتوى على مجموعة من الأسئلة تدورحول موضوع معين يتم صياغتها ، وترتيبها بطريقة علمية منظمة ويقدمها الباحث الميدانى للمبحوثين – لكى يدونوا فيها إجابتهم بأنفسهم ، أو يقوم هو بتدوينها نيابة عنهم تدوينا دقيقاً – قد يطلق عليه استبيانا لفظيا Verbal Questionnaire ويمكن أن يتم الاستبيان بالبريد(Mailed Questionnaire) العادي ، أوالاليكتروني وهو شائع الاستخدام في الوقت الراهن .

وتستخدم الاستمارة – كأداة لجمع البيانات – على نطاق واسع فى دراسات الرأى العام والاتصال ، ودراسة الاتجاهات السياسية لقطاعات معينة من المجتمع إزاء قضايا محددة وواضحة.

أولا: إجراءات ما قبل تصميم الاستمارة واستخدامها في البحوث الإختبارية

وتتلخص هذه الإجراءات فيما يلي [٤٢]:

١- **تحديد مجتمع الدراسة واختيار نوع وحجم العينة:** يقوم الباحث في ضوء طبيعة مشكلة الدراسة Research Problem، وفروضها أو التساؤلات التي تطرحها، والدراسات السابقة بتحديد صفات مجتمع البحث تحديداً واضحاً.

وهذه الصفات في العادة تشملها استمارة الدراسة في فقرة "البيانات الأولية": العمر، النوع، الجنسية، المستوى التعليمي، المهنة، الحالة الاجتماعية، المنطقة التي قضى فيها معظم حياته، مستوى الدخل.

وطريقة تحديد العينة أو أسلوب المعاينة Sampling "ضرورة" من ضرورات البحوث السياسية الإمبيريقية، فلابد من اختيار "العينة"Sample اختياراً ممثلاً للمجتمع الأصلي.

٢- **إطار العينة:** عالم البحث هو القائمة التي تضم جميع وحدات المجتمع، ومن هذه القائمة نختار العينة – ولابد أن يراعى فيها الشمول بحيث تضم كل أفراد المجتمع، وبالتالي لا تصلح كشوف أوجداول الناخبين كإطار للعينة المجتمعية العامة لأنها لا تشمل المبحوثين الذين تقل أعمارهم عن السن القانونية للانتخابات. وكذلك فإن دليل التليفون لا يصلح أيضا، لأن هناك ملايين منهم ليست لديهم تليفونات.

٣- **حجم العينة:** تبرز بعض العوامل التي تتحكم في تحديدها وفي مقدمتها مدى التباين الموجود في المجتمع فيما يتصل بموضوع البحث.

وزيادة حجم العينة يزيد بالتالي من دقة النتائج، إلا أنه يزيد من نفقات البحث. وعلى ذلك فإن على مصمم البحث أن يراعي الاعتبارين.

ثانياً: محددات الاعتماد على الاستبيان

الواقع أن هناك ظروفا سياسية اقتصادية واجتماعية خاصة بكل مجتمع ترسم حدوداً للاعتماد علي الاستبيان من جانب، ولضمان مصداقيته وفاعليته من جانب آخر. ورغم أنه أداة بحث تطبق في معظم المجتمعات إلا أن طبيعة المجتمع ذاته تنعكس على الأداة علي نحو ما يتضح فيمايلي [٤٣]:

١ – مستوى التعليم ودرجة انتشار الأمية، يلعبان دوراً أساسياً فى تحديد الاعتماد على الاستبيان. إذ يؤثر ذلك بصفة عامة على مستوى وعي المبحوث بأهمية البحث، وجدية البيانات التي تتضمنها الاستمارة. كذلك يحدد مستوى التعليم –إلى حد كبير– درجة المعرفة أو المعلومات المتوفرة لدى المبحوثين أو أفراد العينة. إذ لا يمكن إجراء استبيان حول موضوع لا يعرف عنه الجمهور الشيء الكثير.

٢- إذا كان الاستبيان يمس المصلحة المباشرة للجمهور العام، فقد يكون التوقع هو ارتفاع نسبة من لديهم معلومات بالفعل حول القضية محل البحث، ومع ذلك فإن النسبة لا تزيد في أحسن حالاتها عن ٦٠٪.

٣-عملية إعداد الاستبيان ذاته، من الناحية الفنية، تتأثر بالسمات الاجتماعية والاقتصادية لأفراد العينة. ففي حالة التوجه نحو الجمهور العام، يراعى البساطة في الصياغة، والتدرج في الموضوع، وابتعاده عن التفاصيل الفنية المعقدة. وهي في معظم الحالات تكتب بالعامية وليست الفصحى. ويلاحظ أيضاً أن الباحث الميداني الذي يقوم بتطبيق الاستبيان، لا يترك الاستمارة للمبحوث لكي يكتبها بمعرفته، وإنما يوجه له الأسئلة ويقوم هو أي الباحث الميداني بكتابة الاستجابات، وهي عملية يدرب عليها جيداً قبل النزول إلى الميدان.

٤-الشكل المتبع في تطبيق الاستبيان يتأثر أيضاً بالواقع الاجتماعي والاقتصادي، ففي مصر تتم معظم الاستطلاعات أو الغالبية العظمى منها، من خلال الاستمارة واللقاء المباشر بين الباحث الميداني والمبحوث، بينما قد يتم التطبيق في مجتمعات أخرى من خلال التليفون أو البريد أو وسائل إليكترونية أخرى أكثر تقدماً.

ثالثا: أسئلة الاستبيان بين الشكل والمضمون

يجب التمييز بصدد أسئلة الاستبيان بين الجوانب المتعلقة بالمضمون والأخري المتعلقة بالشكل

١) الجوانب المتعلقة بالمضمون

يعنى مضمون الأسئلة الواردة فى الاستبيان تلك التى تحدد المعلومات الواجب الحصول عليها ، وهذا المضمون تحدده الفروض والأسئلة البحثية ، إذ أن الأسئلة الواردة فى الاستبيان من المفترض أن تقيس المتغيرات المتعلقة بالدراسة ؛ فإن التساؤل يكون مطروحا دائما حول طبيعة العلاقة بين الأسئلة المطروحة فى الاستبيان ، والمتغيرات والتعريفات

الإجرائية المطلوبة فى الدراسة .وتسعى أسئلة الاستبيان للحصول علي خمسة أمور بالغة الأهمية من المبحوثين وهى [٤٤]:

أ- حقائق عن المبحوثين: تبنى الأسئلة للحصول على معلومات دقيقة من المبحوثين عن أحداث أو أشخاص أو مواقف معينة ، وحتى عن المبحوث ذاته ، والفئة التى ينتمى إليها ، وعن الأوضاع التي يعايشونها.

ب- التقارير السلوكية عن التجارب الذاتية :تلك التى تفيد فى إلقاء دلالات معينة على موضوع الدراسة ، وتتضمن اعتقادات المبحوثين ومشاعرهم ازاء مسائل محددة مروا بها ولها تأثير علي اتجاهاتهم .

ج- إدراكات المبحوثين للأحداث والوقائع:كيفية إدراك المبحوثين للوقائع والأحداث والظواهر السياسية المختلفة التى يعايشونهاوالتي يمكن أن تكون موضعا للاختلاف ..

د- اتجاهات المبحوثين إزاء الأحداث والقضايا المختلفة:الاتجاه يمهد للرأى الذى يتم الإفصاح عنه ،و يترجم ميل المبحوثين لتفضيل خيارات محددة . وهناك أسئلة التصفية التى تطرح قبل أسئلة الاتجاهات ، لكى نحدد ما إذا كان الموضوع مطروحا أصلا على أجندة المبحوث ويعلمه أم لا ..

هـ- آراء المبحوثين بصدد القضايا والمسائل المختلفة:وهي تلك القضايا الموجودة في نموذج استمارة الاستبيان فمثلا بصدد قضية الخصخصة يتحدد الموقف : مؤيد، معارض ، محايد ..

والنمط من الأسئلة (٢)،(٥) يسبب مشكلات فى بنائه أكثر من أسئلة الحقائق، فمن الأسهل نسبيا الحصول على معلومات أدق بشأن مثلا .. هل الشخص متزوج أم أعزب (فالمفترض أن الشخص يعلم ذلك) ،لكن بشأن الاتجاهات والآراء ، فإن الافتراض بأن المبحوث يعلم ليس دائما أمرا ممكنا .

فقد لا يكون للمبحوث رأى بصدد الخصخصة ، كما أن هناك الكثير من الاتجاهات ذات الأبعاد المتعددة فقد يوافق المبحوث على أحدها رافضا الأخرى ولهذا لا يمكن قياس الاتجاهات بسؤال واحد .

– فوجهة نظر الشخص قد تتغير إذا قصد بالخصخصة خصخصة الإدارة دون ملكية المؤسسة مثلا.

– وأيضا وجهة نظر الشخص قد تتغير إذا قُصد بالخصخصة البيع للمصريين فقط دون غيرهم من الأجانب وخاصة اليهود .

ولذلك فإن الإجابة عن أسئلة الإدراكات والاتجاهات والآراء أكثر حساسية وقابلية للتغيرات تبعا للعبارات ، والترتيب فى الأسئلة أكبر من الإجابة على أسئلة الحقائق.

و– أسئلة الدوافع: هي التي لا تسأل عن الرأي فقط بل تستهدف التوصل إلى ما هو أعمق من مجرد الوصف الظاهري للسلوك وذلك بالتعرف على دوافعه. ولأنه في حالات كثيرة لا تكون الدوافع واضحة للفرد، كما قد لا يفصح عنها لسبب أو لآخر. لذلك تتبع أساليب الأسئلة غير المباشرة (كالاختبارات الإسقاطية)، ومجال ذلك البحوث النفسية، ومنها علم النفس السياسي، وهو ما يتصل أيضاً ببحوث الاتصال السياسي، ومن ذلك: لماذا لا تفضل الذهاب إلى صناديق الانتخاب أو الاستفتاء عند إجراء انتخابات مجلس الشعب، أو مجلس الشورى، أو الاستفتاء على شخص رئيس الجمهورية، أو على أحد القوانين أو القضايا القومية التي تقتضيها حالة الضرورة ؟

ز– الأسئلة المعرفية: هذا النوع من الأسئلة يقيس المعلومات التي تتوافر لدى المبحوث عن "أشخاص" أو "قضايا" أو "أفكار" في المجال السياسي أو الإعلامي مثلا. ومن بين أهدافها التعرف على أثر الأدوار الاتصالية في زيادة الوعي السياسي للمواطنين مثلا.

٢) النواحي الشكلية في صياغة الأسئلة [٤٥]

أ– الأسئلة المغلقة Closed Question: هي نوع الأسئلة التي يحدد فيها الباحث مسبقاً مجموعة من الإجابات البديلة، ويدونها في الاستمارة بعد السؤال مباشرة، ليقوم المبحوث باختيار إجابة واحدة أو أكثر على أنها الإجابة المناسبة من وجهة نظره، وقد يطلق عليها في بعض الاحيان الاسئلة المقننة Structured Questions. وفي بعض الحالات يترك الباحث للمبحوث حرية الاختيار بين الإجابات المدونة في الاستمارة أو ذكر أية إجابات أخرى غير مدونة. ويطلق بعض الخبراء على مثل هذا النوع "الأسئلة نصف المغلقة".

وتشتمل الأسئلة المغلقة على عدة نوعيات فرعية طبقاً لنوعية الإجابة المطلوبة وذلك كما يلي:

– أسئلة مغلقة تنحصر إجاباتها في بديلين فقط، ويطلب من المبحوث اختيار بديل واحد منها، وتتمثل الإجابات الخاصة بهذا النوع من الأسئلة في الأمثلة التالية: (نعم–لا) (صح–خطأ) (جيد–ردىء).

– أسئلة مغلقة تتعدد إجاباتها، لكن يطلب من المبحوث بديل واحد فقط عنها.

– أسئلة مغلقة تتعدد إجاباتها، ويطلب من المبحوث اختيار بديل أو مجموعة بدائل مختلفة يرى أنها تمثل الإجابة الصحيحة من وجهة نظره.

– وفي بعض هذه الأسئلة يمكن حصر جميع البدائل التي يحتمل أن تكون إجابة على السؤال، بحيث تكون مهمة المبحوث في هذه الحالة أن يختار من بينها الإجابة التي يرى أنها تمثل الإجابة الصحيحة. كما لا يكتفي الباحث بمجرد وضع الاستجابات البديلة فقط، وإنما يضيف أية أبعاد أخرى يرى أنها يمكن أن تعطي نتائج أكبر دقة وأكثر تفصيلا. وعموماً فإنه يجب أن يراعى في وضع هذه الأسئلة المغلقة مجموعة من الاعتبارات، منها:

* ضرورة القيام بدراسة أولية على عينة صغيرة من المجتمع بهدف التعرف على معظم الإجابات المحتملة التي قد يخفى بعضها على الباحث حتى يمكن عرضها في الصورة النهائية باستمارة الدراسة. ويسبق ذلك بالطبع أن تتوفر لدى الباحث منذ البداية استجابات محتملة متعددة أيضاً. وعموما، فإن ذلك يرتبط بمدى فهم الباحث للمشكلة موضع الدراسة، تعرفه على كل ما يتصل بها من آراء وموضوعات وخلفيات متعددة.

* من الضروري أن تكون كل إجابة من الإجابات المحتملة مميزة تماما عن الإجابة الأخرى حتى يمكن إزالة أي لبس أو تداخل بين الإجابات، وبالتالي تكتسب النتائج النهائية للبحث ميزة الوضوح والتعدد وتعطي مؤشرات واضحة ومحددة ومميزة.

ب- الأسئلة المفتوحة Open-Questions

وهي النوع من الأسئلة الذي يسمح بتسجيل إجابة المبحوث كما يذكرها نصا، أي أن هذا النوع يترك للمبحوث حرية الإجابة على الأسئلة بلغته وطريقته وأسلوبه دون التقيد بإجابات محتملة يكون الباحث قد أعدها مسبقاوقد يطلق عليها الأسئلة غير المقننة(Unstructured Questions). وهذا السؤال المفتوح غالباً ما يثير قضية أو موضوعاً دون أن يقترح إجابات، وبالتالي تكون للمبحوث فرصته في أن يجيب بما يراه هو. ويتيح مثل هذا النوع من الأسئلة المفتوحة للمبحوث حرية التعبير عن رأيه دون التقيد بإجابات محددة، وبالتالي فإنها قد تؤدي إلى تقليل احتمالات التحيز الذي قد ينتج من اختيار المبحوث لإحدى الإجابات البديلة استكمالا للشكل دون أن تمثل نوع الإجابة الصحيحة، كما قد تؤدي إلى التعرف على الاتجاهات العامة للمبحوث فيما يتعلق بموضوع البحث.

وتفيد الأسئلة المفتوحة في حالات كثيرة، وبالتالي تكون لها مزايا، ولكن من ناحية أخرى لها عدة انتقادات، وكذلك الحال بالنسبة للأسئلة المغلقة، ومن هنا نقوم بالمقارنة بين كل من هذين النوعين من حيث المزايا والعيوب للتعرف عليها ومراعاتها بما يخدم أهداف الدراسة وتغطية موضوع البحث:

– الأسئلة المغلقة لها ميزة التقنين، وسهولة التنفيذ، ورخص التفريغ أما الأسئلة المفتوحة فتجهيز بياناتها صعب ومكلف.

– الأسئلة المغلقة تضمن أن تكون إجاباتها على نفس السؤال محددة، أما الأسئلة المفتوحة فلا تمكننا من ذلك.

– الأسئلة المغلقة قد تساعد المبحوث على فهم السؤال، أما الأسئلة المفتوحة فقد لا تساعد على ذلك.

– الأسئلة المغلقة أكثر كفاءة إذا أمكن معرفة كل الإجابات على السؤال، أما الأسئلة المفتوحة فإنها أنسب حين يكون الموضوع معقدا، وتكون أبعاد إجاباتها غير محددة، أو حينما يكون الهدف هو الكشف. ولذلك فإن الأسئلة المفتوحة تفيد في حالات ندرة البيانات والمعلومات الخاصة بالمشكلة البحثية، أو بنقطة، أو بقضية معينة، ولذلك فهي تستخدم بصفة أساسية في الدراسات الوصفية الاستكشافية ،وكذلك تفيد في حالة تنوع الإجابات البديلة وتعددها وعدم إمكان حصرها، وكذلك في حالة الرغبة في معرفة الدوافع والاتجاهات ووجهات نظر المبحوثين، وهو ما لا يؤدي إليه استخدام الأسئلة المغلقة. وبالتالي فإن السؤال المفتوح يوفر حرية أكبر للمبحوث ليقول ما يريد، ولا يحاصره في إجابات محددة، مما قد ينشأ عنه تحيز في الرد لصالح البدائل. فالسؤال المغلق قد يرغم المبحوث على رأي معين في موضوع لا رأي له فيه. ومع أنه توضع أحيانا عبارة (لا أعرف) كعلاج مناسب، كما توضع عبارة (أخرى تذكر) لكن أكثر المبحوثين بالتجربة يفضلون الإجابة بإحدى البدائل عن (أخرى تذكر) هذه.

وفي هذا السياق، يمكن الإشارة إلى انتقادات أخرى للأسئلة المفتوحة، يجب التفكير فيها عند اللجوء إليها في تصميم استمارة الدراسة، بحيث يمكن تجاوزها أو أخذها في الاعتبار:

– ضرورة توافر قدرات عالية لدى الباحث في تسجيل كافة آراء المبحوثين وتعليقاقم في الاستمارة، وهو الأمر الذي يأخذ وقتاً كبيراً من الباحث أو فريق البحث، مما قد يؤثر على الوقت المخصص لإجراء الاستبيان، كما يقلل من الوقت الذي يجب أن يتاح لبقية الأسئلة المتضمنة في الاستمارة.

– احتمال استطراد المبحوث في سرد آراء وأفكار ومعلومات قد تخرج عن نطاق موضوع الدراسة.

– احتمالات اختلاف درجة فهم المبحوثين للسؤال المفتوح، وبخاصة في حالات الاستقصاء البريدي، مما قد يؤدي إلى اختلاف إجاباقم حسب فهمهم للسؤال، مما قد ينتج عنه عدم تمثيل النتائج النهائية للواقع تمثيلاً صحيحاً.

– صعوبة تبويب الاستجابات التي يمكن الحصول عليها عن طريق هذه الأسئلة خاصة في حالة عدم تجانس مفردات العينة المختارة في البحث.

– صعوبة تكوين قوائم ذات معنى موحد لتصنيف الآراء التي قبلت، مع اختلاف الألفاظ المستخدمة من قبل المبحوثين، فضلا عما قد يؤدي إليه ذلك التقنين من تأثير في نوعية وشدة التعبيرات المستخدمة.

– احتمال تحيز الباحث أثناء عملية التصنيف التي يقوم بها اعتماداً على وجهة نظره الخاصة، وهو ما قد يتعارض – في بعض الحالات – مع وجهات نظر المبحوثين أنفسهم إذا ما طلب منهم إدراج آرائهم وأفكارهم في تصنيف معين.

رابعا: طبيعة العلاقة بين الأسئلة الاستبيانية

يميل البعض إلى تقسيم الأسئلة الاستبيانية إلى النوعين التاليين[٤٦]:

١) أسئلة ارتباطية

عادة ما يحدث فى البحوث المسحية أن يوجه الباحث أسئلة لبعض أفراد العينة فقط دون غيرهم (أسئلة ارتباطية)؛ أى أن السؤال الأول يتوقف على إجابته ما إذا كان المبحوث سيجيب عن السؤال التالى أم لا .

فعلى سبيل المثال صياغة سؤال فى الاستمارة على النحو التالى: هل اطلعت على قراءات خارجية أثناء دراستك ؟ ماذا استفدت من هذه الدراسات؟

فبهذا الشكل تجبر كل المبحوثين على قراءة السؤال بالرغم من أن هناك من لم يطلع على قراءات خارجية ، وهنا المبحوث إما يتخطى السؤال كله – أويجيب بالنفى على الجميع، على عكس الواقع اذ ربما قرأ ولم يستفد مثلاً

أشكال الأسئلة الارتباطية :

هناك شكلان ، على النحو التالى :

(أ) مثال: هل اطلعت على قراءات خارجية أثناء دراستك: نعم [ ] – لا [ ].

وفى حالة الإجابة بنعم : هل استفدت من هذه القراءات؟ نعم [ ] – لا [ ].

(ب) مثال: أن نحدد للمبحوث الذى لا يهمه السؤال التالى السؤال الذى يذهب إليه متخطيا كل الأسئلة الموجهة لغيره..

مثلا : ---- هل تبحث عن وظيفة أخرى حاليا؟ (نعم – لا) (لا أعرف – اذهب إلى سؤال ٢٥).

٢) الأسئلة المصفوفة

فأحيانا نجد أننا نسأل أسئلة لها نفس فئات الإجابة (   ) وهذه تسمى أسئلة مصفوفية .

ولهذه الطريقة عدة مزايا :

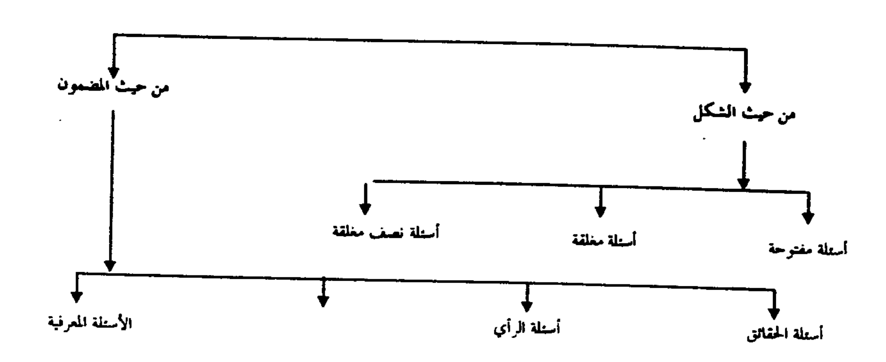
أ) استخدام أمثل لمساحة الاستمارة .

ب) سرعة إجابة أسئلة هذا النوع .

ج) إمكانية عقد المقارنات بسرعة للمبحوث والباحث .

من العيوب إخضاع الأسئلة بشكل تعسفى لهذا الأسلوب على حساب المضمون . عادة ما يغلب المبحوثون اتجاهات الإجابة ، يجيبون فى اتجاه واحد (مثل استمارة الاستبيان التى توزع فى كلية الاقتصاد جامعة القاهرةعلى الطلبة لتقييم مدي الفهم للمواد الدراسية ، وأداء أساتذتهم).

الشكل رقم:(١): أنواع أسئلة استمارة الاستبيان



خامسا: ترتيب الأسئلة فى الاستمارة

يجب مراعاة ترتيب الأسئلة داخل الاستمارة ، فطريقة الترتيب هذه تؤثر على

الإجابات كما تؤثر على عملية جمع البيانات ككل (كما رأينا في الأسئلة الارتباطية ، والمصفوفة مثلا [٤٧]).

فالترتيب العشوائى للأسئلة يجعل المبحوث مضطربا ، كما أنه يجد صعوبة فى الإجابة ، ويجد أن عليه أن ينقل اهتمامه وتركيزه من موضوع لآخر ثم يعود للموضوع الأول مرة أخرى.

وترتيب الأسئلة يختلف فى الاستمارة التى يملأها المبحوث بنفسه عن تلك الاستمارة التى يملأها الباحث ، ففي الاستمارة الأولى يفضل عادة البدء بالأسئلة الشيقة التي تثير اهتمام المبحوث بحيث يجد نفسه مندفعا لأن يجيب على الاستمارة ، أما الأسئلة عن البيانات الديمجرافية (السن ، النوع ، الدين ، ...إلخ)، فيجب أن توضع فى نهاية الاستمارة لأن وجودها فى البداية يعطى الاستمارة صبغة روتينية ولا يجد المبحوث نفسه مدفوعاً لأن يكمل الإجابة على الاستمارة.

وفى الثانية ، على العكس ، ينبغى أن ينشئ الباحث نوعا من العلاقة الإنسانية مع المبحوث، اذا بدأ بالبيانات الديموغرافية ..

ويمكن ترتيب الأسئلة وفقا للتداعى المنطقى من الأضيق إلى الأوسع :

* عندما تشك مثلا أن الموضوع لا يستحث المبحوث على الاتصال مع الاستمارة (إما لأن الموضوع ليس مهما بالنسبة له ، أو أن التجربة التى نسأل عنها أو الخبرة ليست حديثة بما يكفى ليتذكرها المبحوثون) يكون من الأنسب أن نبدأ بالأسئلة الضيقة والأسهل فى الإجابة ثم التوصل للأوسع (الأصعب) وهكذا ..

* كما أنه إذا كان المبحوث ليس متآلفاً مع الموضوع إلا أنه على علم به هنا تبدأ فى إنشاء عدة حقائق والاتفاق عليها ثم تخرج بحكم عام .

مثلا: لو تم الاهتمام فى استمارة بمعرفة رؤى المبحوث للمشكلات السياسية ، الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الدولة ومدى ارتباط هذه المشكلات بالصحف التى

يقرأها المبحوث على النحو التالي:

أ) ما هي أهم المشكلات –في رأيك– التي تواجه مصر؟

ب) من بين هذه المشكلات التي ذكرت ، أيها الأهم على الإطلاق في رأيك؟

ج) من أين تحصل على المعلومات وتتابع الأحداث بشأن هذه القضية؟

د) هل تقرأ صحيفة الوفد؟

سادسا: قواعد الصياغة (الشروط الواجب مراعاتها في صياغة الأسئلة)

يمكن تلخيص هذه القواعد فيما يلي [٤٨]:

١- **الشمول**: أن تكون الفئات المعطاة للمبحوث شاملة. فيجب أن تتضمن كل الإجابات المحتملة التي يمكن توقعها ، وعادة ما يلجأ الباحثون هنا لوضع فئة مسماة أخرى أو من فضلك حدد.

وهنا سيلجأ المبحوث لوضع إجابته في إحدى الفئات المطروحة عليه ، حتى لو لم تكن مناسبة تماماً ، وهنا لابد أن تكون الإجابات أو الاختيارات المطروحة من الفئات الفاصلة والمحددة؛ بحيث لا يشعر المبحوث بالاضطراب في الاختيار بين أكثر من إجابة ، وعادة ما نسأل المبحوث أن يختار أحسن إجابة من وجهة نظره .

٢- **الوضوح** : عادة ما يكون الباحث معايشا لموضوعه ومشكلته البحثية التي يدرسها؛ ، لذلك قد تكون الآراء والاتجاهات واضحة تماما في ذهنه ، لكنها ليست كذلك دائما بالنسبة للمبحوثين ،١ فكثير منهم لا يثير الموضوع أو المشكلة البحثية عندهم اهتماما مناسبا هذا إن حدث وأثار انتباهه من الأساس.

من ناحية أخرى قد يكون لدى الباحث إدراك وعلم بالموضوع والمشكلة البحثية لكنه ليس عميقاً ، ومن ثم يفشل في توضيح مقصد سؤاله بطريقة تكفي للحصول على الإجابة المناسبة .

٣- **تجنب الأسئلة المزدوجة**: من الأخطاء الشائعة أن يتم توجيه أسئلة اتلافية ذات إجابات مزدوجة الي المبحوثين :

مثال : يجب تعديل قانون العمل والمضي قدما في الخصخصة؟ وهنا قد لا يستطيع المبحوث الإجابة فهناك من يرغب في تعديل قانون العمل ولكن لا يؤيد المضي في الخصخصة ، وهناك من يرغب في تأييد الخصخصة ولكن لا يرغب في تعديل قانون العمل.

٤- **أهلية المبحوث للإجابة على الأسئلة**: أحيانا يطرح الباحث سؤالا يقتضي من المبحوث أن يرجع بذاكرته إلى الوراء وفي هذا التعرض لمخاطرة عدم دقة الإجابة. مثلا : تسأل خريج جامعة عن مشاعره حين الاختيار بين قسمي الدراسات الأدبية والدراسات العلمية عندما كان في مرحلة الدراسة الثانوية.

وأحيانا يسأل الباحث سؤالا متخصصا ولا يكون المبحوث ملما بجوانب الموضوع وليس لديه معلومات كافية. مثال : كأن يُسأل طالب الكلية عن النسبة التي يجب أن تخصص لكل قسم من أقسام الكلية من الميزانية؟!! وهنا قد يقدم المبحوث إجابات ليست ذات معنى .

٥- **تناول نقاط قصيرة**: يعتقد الباحث أنه لكي يوضح ما يقول عليه أن يسوقه في عبارات طويلة ومعقدة ولكن هذا غير صحيح ، لأن وضوح الموضوع إنما يأتي من قدرة المبحوث على قراءته بسرعة وفهم مضمونه ومقصده ثم اختيار الإجابة بدون صعوبة ، ولذلك ينصح بتجنب النفي في صياغة الأسئلة :

مجرد صياغة السؤال في صورة نفي يعوق سهولة تفسير المبحوث له . مثال : يجب على مصر أن لا توافق على مزيد من تطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني ؛ وذلك لأن معظم المبحوثين في قراءتهم السريعة سيتخطون لا ومن ثم تأتي الإجابة بصورة لا تترجم حقيقة ما يريد المبحوث، وعلى سبيل المثال: يجب عدم فرض رسوم باهظة علي الطلاب العرب والمسلمين الأجانب الدراسين في الجامعات المصرية . هذه الأسئلة والعبارات من قبيل

(عدم منع ، عدم تحريم ، ....) تعوق الفهم .

٦- **تجنب الصياغة المتميزة:** فالبيانات لا يجمعها الباحث فقط وإنما يصيغها أيضا ، وهذا ينبهنا للطريقة التى نصيغ بها السؤال ونلقيه ، إذ أن هذه الطريقة هى التى تشكل البيانات التى نتلقاها ، فقد يؤثر السؤال على المبحوث حين يصاغ بطريقة تدفعه الي الادعاء Vanity Questions تحت دوافع شتي مثل:

* .... ألا توافق مع رئيس الجمهورية على ......

* ألا تتفق مع رأى المحكمة الدستورية العليا بصدد عدم دستورية فرض ضريبة علي العاملين بالخارج .

طبعا رد فعل المبحوث سيكون "بالإيجاب"

*..... هل توافق ميكيافيللى فى رأيه بأن الغاية تبرر الوسيلة؟

* هل تتفق وحجج الكيان الصهيوني في جعل القدس الشريف عاصمتهم الأبدية.....؟

هذه الصياغات لا تجعل المبحوث يعطى الإجابة التى يريدها وإنما هو يُقاد إلى هذه الإجابة وهذا النوع من الأسئلة يطلق عليه الأسئلة الايحائية Leading Questions .

وعموما يجب ألا يقع الباحث فى خطأ الاعتقاد بأن هناك طريقة خاطئة وأخرى صحيحة فى إلقاء الأسئلة، وإنما عليه أن يعرف ويحدد الغرض من بحثه ثم بناء عليه يحدد الطريقة الأنسب والآمنة لإلقاء أسئلته بحيث يحصل على أفضل وأنسب الإجابات.

٧- **تجنب الأسئلة التهديدية أو التي تثير التحيز الشخصي Questions Which Excite Bias:**

- كم من مرة اضطررت لمخالفة القانون؟
- هل سبق وأن تاجرت فى المخدرات؟ هل سبق وأن غششت فى الامتحان؟

٨- **تجنب الأسئلة ذات الاتجاه الواحد:** هل تؤيد ......؟.. هل تؤيد ....؟...

إلخ . يجب التنوع حتى لا يغلب الأفراد اتجاها متميزا فلا تصح أن تكون الاستمارة كلها موافق / غير موافق.. أو السؤال بصيغة: هل تؤيد ؟ هل تعارض ؟ هل تمانع ؟

سابعا : الشكل العام للاستمارة

الشكل العام للاستمارة مهم كأهمية طبيعة وصياغة السؤال على نفس المستوى، والدرجة، وكقاعدة عامة يجب أن تكون الاستمارة واسعة ، منظمة ، المساحات فيها كافية، وهناك من الباحثين من يعتقد أن علمية الاستمارة فى أن تكون طويلة فيلجأ لتكديسها واختصار الأسئلة وكتابة أكثر من سؤال فى سطر واحد وذلك لاستعمال عدد أقل من الصفحات ، وهذا خطأ بين فوضع أكثر من سؤال فى سطر واحد قد يؤدى لسقوط سؤال من هذه الأسئلة لا يلتفت إليه المبحوث فلا يجيب عنه .

كما أن الأسئلة المختصرة بشكل مخل قد تؤدى لسوء الفهم والتفسير. عندما يشعر المبحوث أنه أكمل عدة صفحات من استمارة تبدو له طويلة وأنه أنجز ذلك بسرعة ، فذلك أفضل من أن يشعر أنه أنفق الكثير من وقته فى الإجابة عن صفحة واحدة فى استمارة تبدو له قصيرة . وسيقل بذلك أيضا عدد الأخطاء، ويتجنب إعادة القراءة مرة أخرى ، كما يتجنب تكديس إجابته فى مساحة بيضاء صغيرة جدا.

أشكال الإجابات

ينبغي أن يراعى التالى:

١ – أن تعطى فراغات لوضع العلامات بها، مثل: [ ] ، أو ( )، ولا يتم ترك مساحة خالية لتوضع العلامات بها. كما أن ترك مساحات واسعة بين فئات الإجابة مفضل وذلك لعدم حدوث أى غموض .

٢ – وضع الأرقام بجانب كل إجابة ، وعلى المبحوث أن يضع دائرة حول ما يختاره من إجابة.

ثامنا: التعليمات الواجب مراعاتها

كل استمارة سواء كانت تملأ بواسطة المبحوث أو بواسطة الباحث عن طريق المقابلة يجب أن تتضمن تعليمات واضحة وكذلك مقدمات تعليقية حينما يكون ذلك مناسبا (٤٩):

١) للمبحوث تعليمات عامة

توضع فى أول الاستمارة لتوضح طريقة الإجابة المرغوب اتباعها. فكل استمارة يجب أن تبدأ بالتعليمات الأساسية التى يجب اتباعها فى ملئها . (ضع علامة صح أمام الإجابة التى تختارها).

فى أسئلة الرأى يجب وضع تعليمات للمبحوث ما إذا كان المطلوب أن يجيب بصورة مختصرة أم بصورة مفصلة .

٢) مقدمات معينة للأجزاء والأقسام داخل الاستمارة

لو كانت الاستمارة مقسمة إلى عدة أجزاء من المفيد تقديم كل جزء بمقدمة توضح الهدف من هذا الجزء ومحتواه (دراسة الاتجاه ، س ، ق ، ج ، ....إلخ).

٣) تعليمات محددة

يجب أن تكون التعليمات محددة أمام بعض الأسئلة خاصة عندما يختلف السؤال عن التعليمات العامة فى الاستمارة .

فعلى سبيل المثال : لو أردنا من المبحوث فى هذا السؤال أن يختار إجابة واحدة فقط فعليك ذكر ذلك صريحا أمام السؤال .

- من فضلك اختار أدق الإجابات التالية .
- من فضلك رتب القضايا الآتية من حيث درجة الأهمية فى رأيك .

٤) للباحث تعليمات عامة

يلاحظ أنه فى الاستمارة تكون هناك أنواع مختلفة من التعليمات

أ) تعليمات يجب أن يقرأها الباحث على المبحوث .

ب) تعليمات لا يقرأها الباحث على المبحوث وإنما يعرفها هو فقط .

وهذه تكتب بخط مختلف يعرف الباحث من خلاله أن هذه التعليمات ليست للتلاوة على المبحوث؛ لأنها قد تسبب حرجا للباحث لو عرفها المبحوث ، كما أن الأمور قد تتطور إلى مالا يحمد عقباه، فيفشل الباحث فى أن يجعل المبحوث بعد ذلك يجيب عن الاستمارة .

وفى الخاتمة نؤكد على نوعية مهمة من الأسئلة هي أسئلة المراجعة و الاختبار، والتصفية Checking Questions ودورها فى التأكد من دلالة النتائج وعلميتها :

الأولى: أسئلة اختبار الصدق والكذب: نفس السؤال يتم تكراره – بذات الصيغة أو بصيغة مقاربة – فى موضعين مختلفين من الاستمارة لاكتشاف مدى صدق المبحوث فى الإدلاء بالإجابة .

الثانية: عادة ما يجمع الباحث معلومات تساعد على التحليل الكيفى من المبحوث أو من البيئة المحيطة ، وهو يقوم بملء الاستمارة ويدونها عادة على ظهر كل استمارة ، وهذه أحيانا يمكن استخدامها في اختبار الصدق والكذب بمعنى معين ..

هذه بعض الخلاصات من واقع الخبرة العملية لتطبيق الاستمارة – وليست مجرد تأصيل نظرى للأداة – وسوف نورد فى الأجزاء التطبيقية عددا من الاستمارات كأمثلة ونماذج يمكن تطبيق وقراءة هذه الأمور النظرية فى ضوئها.

تاسعا: ضمانات سلامة الاستبيان

١ – الضمانات التي ترتبط بالأداة ذاتها. فهناك مراحل مختلفة يمر بها الاستبيان قبل أن يقدم للجمهور. أولي هذه المراحل ترتبط ببناء أفكار الاستمارة ذاتها. فحين يتم اختيار

موضوع معين لإجراء استطلاع للرأي، يعتمد على الاستبيان، فإن الباحث يلجأ إلى مراجعة كافة القضايا والأفكار الخاصة بهذا الموضوع. وإجراء الحصر السابق للأدبيات من جهة، وللمناقشات العامة حول الموضوع من جهة أخرى.

وهكذا فإن هذا الحصر لكافة الاتجاهات بما تستند عليه من أدلة وحجج يسهل ما يعرف باسم "إغلاق الأسئلة" أو "تقفيل الأسئلة". بمعنى ألا تترك استجابة معظم الأسئلة مفتوحة، وإنما تغلق من خلال وضع عدد من الاحتمالات كي يختار المبحوث من بينها، ثم يكتب له "أخرى تذكر" إذا كانت هناك استجابة يصعب التنبؤ بها.

٢- المرحلة التالية في إعداد الاستبيان، والتي توفر قدرا أكبر من ضمانات النجاح له، تتمثل في الصياغة والبناء الفني للاستمارة. فمن المهم أن يكون ترتيب الأسئلة منطقيا متدرجا، وأن تصاغ بوضوح، وبلغة سهلة مفهومة للجمهور الذي ستطبق عليه. ودائماً يوصي بالابتعاد عن الأسئلة الإيحائية، أي التي توحي بإجابة إلى المبحوث، بهذا المعنى من المطلوب توفير حياد الأسئلة وموضوعيتها. وقد يتعمد مصمم الاستمارة وضع بعض الأسئلة التي تراجع مصداقية تساؤلات أساسية تضمنتها الاستمارة، وذلك بهدف التأكد من صدق الاستجابة.

وعند هذا المستوى من عملية الإعداد، يلجأ الباحث إلى التجربة الاستطلاعية لكي يزن – من الميدان ذاته – كفاءة الأداة التي صممها ومدى صدقها. وعادة ما يتم إجراء تعديلات على الاستمارة، بعد تحليل نتائج التجربة الاستطلاعية. ويأتي ذلك في مظاهر متنوعة.

٣- إعداد الباحث الميداني. وهذه المرحلة على درجة عالية من الأهمية وتمثل محدداً رئيسيافي كفاءة الاستبيان. ذلك أن التصميم والبناء الفني لن يكون له فعالية دون باحث ميداني مدرب على التعامل مع الأداة من جانب، ومع الجمهور من جانب آخر. وهنا يتم تدريب فريق الباحثين الميدانيين على فهم الاستبيان وبناء الاستمارة والتي تتضمن إحالات مختلفة ومتنوعة من سؤال إلى آخر. ثم يسلم إليه دليل يقوده في عملية التعامل مع الاستبيان

ومع الاستجابات المختلفة. وعادة ما تتم مراجعة ميدانية على أداء الباحث في الميدان من خلال أحد المشرفين.

٤- بتحليل نتائج الاستبيان ، نلحظ على البحوث التي اعتمدت على هذه الأداة أنها إما تعتمد على طرح نسب ومؤشرات رقمية تترجم النتائج مع قدر محدود من التحليل، أو أنها تسعى إلى استنطاق الأرقام بشكل أكثر عمقا. وفي هذه الحالة الأخيرة من المهم مراجعة بحوث ميدانية أخرى اعتمدت على الاستبيان، في إطار نفس الموضوع أو موضوعات مرتبطة به.

عاشراً: نموذج تطبيقي لاستمارة استطلاع رأي الناخبين [٥٠]

جامعة القاهرة

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

١	٢	٣	٤	
رقم العينة	×	العدد	رقم الصفحة	

انتخابات البرلمان المصري

نوفمبر ١٩٩٥م

استمارة استطلاع رأي الناخبين

جميع البيانات الواردة في هذه الاستمارة

سرية ولا يجوز الإطلاع عليها أو

استخدامها في غير أغراض البحث العلمي

أولاً البيانات الأولية:			
النوع	١	٢	٦
السن			٧

متوسط الدخل الشهري		٨
الانتماء الحزبي		٩
المهنة		١٠
المستوى التعليمي		١١
التصويت في الانتخابات السابقة		١٢

معي بطاقة انتخاب منذ:		
سنة	١	١٣
من سنة إلى خمس سنوات	٢	
من خمس سنوات إلى عشر سنوات	٣	
أكثر من عشر سنوات	٤	

أفضل الانتخابات؟		
بالقائمة	١	١٤
الفردية	٢	

عدد مرات التصويت في انتخابات البرلمان؟		
مرة واحدة	١	١٥
مرتين إلى خمس مرات	٢	
أكثر من خمس مرات	٣	

أنوي الإدلاء بصوتي في هذه الانتخابات		
نعم	١	١٦
لا	٢	

السبب الأساسي لحرصك على التصويت في هذه الانتخابات هو:

(اختر واحدا)

واجب وطني.	١	١٧
رغبة في التغير	٢	
لعدم دفع الغرامة.	٣	
مجاملة لمرشح معين.	٤	
للاقتناع ببرنامج مرشح معين	٥	
أخرى تذكر	٦	

في حالة الإجابة على السؤال (١٦) بـــ (لا):

سبب عدم الرغبة في المشاركة بالتصويت هو؟

(اختر واحدا فقط)

عدم وجود مرشح يستحق صوتي	١	١٨
عدم اقتناعي بكلام أي من المرشحين	٢	
لعدم اقتناعي بالانتخابات أصلا	٣	
التزوير هو الذي يحسم النتيجة وليـــــس لصوتي قيمة	٤	
أخرى تذكر...	٥	

هل تعرف النائب الحالي للدائرة في البرلمان؟

نعم	١	١٩
لا	٢	

في حالة الإجابة بنعم:

اسم النائب هو: ....

هل تابعت دعاية المرشحين في دائرتك؟

نعم	١	٢٠
لا	٢	

هل حضرت لقاءات للمرشحين أو ندوات انتخابية في دائرتك

نعم	١	٢١
لا	٢	

هل تابعت برامج الأحزاب في التليفزيون أو الراديو؟

بعضها.	١	٢٢
كلها.	٢	
لم أتابع.	٣	

في رأيك المرشح الذي يستحق النجاح هو؟

الابن الأصيل للدائرة.	٢٣	٢٣
الأكثر وجودا طوال العام.		٢٤
صاحب الوعود المحددة.		٢٥
المهتم بمشكلات الدائرة		٢٦
أخرى تذكر..		٢٧

القضايا التي يجب أن يهتم بها المرشح في رأيك هي؟

مشكلات الدائرة	٢٨
تحرير الاقتصاد والإصلاح الاقتصادي	٢٩
الحرية والديمقراطية.	٣٠
مكافحة الإرهاب	٣١
أخرى تذكر...	٣٢

أكثر وسيلة دعائية وصلت إليك من خلالها أفكار المرشحين وبرامجهم هي؟

اللافتات	٣٣
الملصقات	٣٤
البيانات والمنشورات	٢٥
المؤتمرات واللقاءات الخاصة	٢٦
أخرى تذكر	٢٦

هل غيرت دعاية أحد المرشحين رأيك

نعم	١	٣٨
لا	٢	

سوف أعطي صوتي للمرشح:

صاحب القدرة والنفوذ.	٣٩
المنتمي للدائرة.	٤٠
مرشح الحزب الذي أناصره.	٤١
المهتم بحل مشكلات الدائرة.	٤٢
أخرى تذكر...	٤٣

رتب هذه القضايا حسب أهميتها من وجهة نظرك.

تعديل الدستور		٤٤
البطالة	٢	٤٥
التعليم		٤٦
مواجهة الفساد		٤٧
تطبيق الشريعة		٤٨
مواجهة الإرهاب		٤٩
خفض الأسعار		٥٠
الديمقراطية والحريات		٥١
البنية الأساسية والخدمات		٥٢
أخرى تذكر...		٥٣

هل لاحظت شعارا انتخابيا مميزا لمرشحين؟

نعم	١	٥٤
لا	٢	

هل ترى من وجهة نظرك أن الدعاية أثرت على فرص نجاح المرشح؟

نعم	١	٥٥
لا	٢	

حادي عشر: العلاقة بين المقابلة والاستبيان

تعتبر المقابلة المفتوحة أو المقننة الفردية أو الجماعية أهم الأدوات التي يتم عبرها تطبيق الاستبيان في بعض الحالات كمايمكن الاعتماد عليها لتعميق نتائج الاستبيان، وتجنب بعض السلبيات التي تحيط بالأداة. فالاستبيان قد يكون قالباً جامداً يصممه الباحث ويطبقه على أفراد العينة الذين عرفوا باسم "المبحوثين"، ولعل هذه التسمية تترجم أن هناك طرفا إيجابيا (الباحث) وطرفا أخر "سلبياً" تقيد حركته في حدود الاستمارة المصممة من قبل. وفي هذا الأمر انتقاد للبعد الإنساني، ولبعض الاستجابات وردود الأفعال التي قد لا تدخل في حسبان الباحث الذي يصمم أداة البحث. صحيح أن هناك إجراءات ميدانية تتخذ قبل التطبيق النهائي للاستبيان، ومن شأنها أن تصحح ،أو تلغي ، أو تعيد صياغة بعض الأسئلة. ولكن الأمر الذي لا شك فيه هو افتقاد الاستبيان للتفاعل المطلوب بين طرفيه. فالمقابلة أداة بحث جيدة ومكملة للأداة الأصلية وهي الاستبيان، ولكن المهم هنا هو كيفية توظيف المقابلة لصالح الاستبيان.

ويمكن أن تكون المقابلة – الفردية أو الجماعية – مقدمة لإعداد الاستبيان وتوجيه مسار الأسئلة التي يتضمنها. وتكون المقابلة أساسية في تناول بعض الموضوعات التي يكتنفها الغموض لاستجلاء أبعاد هذا الغموض .

الفرع الرابع
"أداة المقابلة"

تعتبر المقابلة Interview من أهم الأدوات البحثية لجمع المعلومات والبيانات فى الدراسات السياسية الميدانية إذ بدون المقابلة ، أى مواجهة الباحث للمبحوث ، بقصد جمع الحقائق والبيانات المتعلقة بموضوع البحث لا يستطيع الباحث التعرف على الحقائق أو تبويبها وتصنيفها، وتحليلها تحليلا علميا يساعده على التوصل للنتائج النهائية التى يستعملها فى كشف موضوع الدراسة وتعرية جوانبه المختلفة .

أولا: تعريف المقابلة

والمقابلة الشخصية Personal Interview هى عملية حوارية بين شخصين: الباحث الذى يحاول الحصول على المعلومات ثم يجمعها، ويصنفها، والمبحوث الذى يعطى المعلومات إلى الباحث بعد إجابته على الأسئلة الموجهة إليه من قبل الباحث، وتتمثل عملية المقابلة فى فعل و رد فعل سؤال وجواب، وبعد القيام بها يستطيع القائم بالمقابلة تحقيق أهدافهما في جمع المعلومات والبيانات والتعرف على الآراء والمواقف والاتجاهات والاطلاع على الظروف الاقتصادية والاجتماعية للأشخاص موضع البحث [٥١].

وتستعمل المقابلة فى الأبحاث السياسية الميدانية عبر دليل مقابلة Interviewing Schedule ترمى إلى جمع البيانات الأولية عن وحدات مجتمع البحث ، هذه البيانات التى لا يمكن الحصول عليها عبر المصادر المكتبية ، فالمقابلة فى الدراسات الميدانية تعتبر حجر الزاوية فى الوصول إلى الحقائق التى لا يمكن للباحث معرفتها دون الترول إلى واقع المبحوث والاطلاع على ظروفه المختلفة والعوامل والقوى التى تؤثر فيه وجمع حقائق تتعلق بهذه الموضوعات الأمريستلزم من الباحث الذهاب إلى مكان المبحوث لمباحثته ومشاهدة ظروفه الموضوعية .

بيد أن المقابلة بين الباحث والمبحوث تتطلب درجة من التعاون والتفاعل الإيجابي بينهما ، فالباحث يجب أن يحترم المبحوث ويصغى إلى إجاباته وشروحه وتعليقاته ويجب أن يعلمه بأن المعلومات التى يتسلمها منه ستكون سرية، كما ينبغى على الباحث أن لا يلزم المبحوث الإجابة على الأسئلة المحددة، ومن جهة ثانية يتطلب من المبحوث التعاون مع الباحث والاهتمام بموضوع بحثه من خلال الإجابة على الأسئلة الاستبيانية ، لأن عدم الإجابة عليها سيفشل البحث الذى يريد الباحث القيام به ، وإذا فشل البحث فإن الباحث لا يستطيع حل المشكلة التى تواجه المواطنين من خلال تنسيق جهوده مع السياسى والمشرّع، إذن تعاون الباحث مع المبحوث هو شئ لابد منه فى إجراء المقابلة الناجحة والحصول على المعلومات التى يهتم بها الباحث ويريد جمعها وتصنيفها وتحليلها .

ثانيا: واجبات القائم بالمقابلة

باختصار تنحصر واجبات القائم بالمقابلة فى أربع مهام رئيسية هي : العثور على المبحوثين ، و إجراء المقابلة معهم ، وطرح الأسئلة عليهم و تسجيل الإجابات التي يدلون بها.

ثالثا: مقابلة الصفوة السياسية والمثقفة

توجد تعريفات متعددة لمفهوم الصفوة، فالبعض يرى أن الصفوة الحاكمة "مجموعة من الأفراد يهيمنون على عملية صنع القرار السياسي، وتخطيط سياسات المجتمع بوجه عام". وهناك تعريف آخر يرى الصفوة السياسية مجموعة صغيرة نسبيا، ومنظمة بشكل عضوي، تمارس السلطة بشكل شرعي أو غير شرعي، أو تطالب بحقها في ممارستها، أو تعتقد أن لها حق ممارستها على الجماعات الأخرى التي ترتبط بها في علاقات سياسية أو ثقافية. وهناك من يعرفها على أنها "الصفوة السياسية هم كبار موظفي الحكومة، والإدارات العليا والأسر ذات النفوذ السياسي كالأسر المالكة والأرستقراطية. غير أننا في هذا المقام نتغاضى عن اعتبار الزمن، حيث همنا الصفوة حتى وإن حملت لقب "سابقا حيث أنه من الغالب أن تحتفظ بنوع

من الوثائق الشخصية"Personal Documents. كما أنه حتي السيرة الذاتية Autobiography غالبا ما تكون مفيدة في تحليل بعض الأحداث والمواقف السياسية[٥٢].

وهناك اعتبارات مثل انتشار الأمية علاوة على اعتبارات عملية أخرى منها الاحتياج للدراية والتخصص وكثافة الاحتكاك...إلخ، قد تدفع الباحث دفعاً إلى التركيز في إجراء المقابلات مع الصفوة. وفي هذا الصدد نتناول أولا: دوافع التركيز على مقابلة الصفوة، وثانياً: ضوابط مقابلة الصفوة.

١- دوافع التركيز على مقابلة الصفوة

ثمة أمور تدفع الباحث إلى تفضيل المقابلة مع الصفوة عن غيرها من المبحوثين العاديين، وأهم هذه الاعتبارات ما يلي [٥٣]:

أ) الحصول على المعلومات والمعارف: توجد في معظم المجتمعات صفوة قليلة العدد لديها قدر كبير وبالغ الأهمية من المعلومات، ربما لأنها كانت ضمن الدوائر المركزية لصنع القرار فيما مضى، أو حتى في الوقت الحالي أو لغير هذا من الاعتبارات. وفي هذه الحالة يكون اللجوء لهذه الصفوة للحصول على المعلومات أو المعارف المتوافرة لديهم بصدد الأحداث أو الوقائع السياسية المختلفة.

ب) التدقيق والتوثيق العلمي: قد يكون دافع اللجوء لمقابلة الصفوة الرغبة في تدقيق بعض المعلومات التي تم الحصول عليها من مصادر أخرى مكتبية أو ميدانية، وذلك لما للمبحوثين في هذه الحالة من دراية علمية أو عملية فيما يتعلق بمجال البحث وموضوعه. فمقابلة المؤرخين مهمة في توضيح بعض الالتباسات التي قد تتسبب فيها مصادر صحافية غير محترفة كتبت في موضوع تاريخي أو عملي بلا تدقيق. أو مقابلة أطراف الواقعة التي كتبت عنها الصحافة وذلك لتدقيق المعلومات التي رويت عن هذا الموقف بما يخدم البحث التاريخي السياسي.

ج) التفسير: قد تساعد المقابلة مع الصفوة في مد الباحث بأطر تفسيرية جديدة للقضية التي يبحثها. فبعض أفراد الصفوة يكون لهم آراء بخصوص تفسير بعض النقاط الغامضة في البحث يستطيع الباحث أن يدخلها في اعتباره عند تصديه لعملية التفسير.

د) الاستشراف: يمكن أن تساعد الصفوة الباحث في استشراف المستقبل إذا تميز أصحابها بقدرة فكرية عالية. وفي هذا الصدد لا يمكننا إنكار اهتمام قطاع عريض منهم بقضية المستقبليات وهو ما يعني توقع إسهامهم في بناء سيناريوهات المستقبل بالنسبة لقضايا الحاضر والتي لها تداعيات في أعقاب اجراء المقابلة.

٢-ضوابط إجراء المقابلة

تشير أدبيات تحقيق المقابلة وضبط إجراءاتها إلى ضرورة التمييز بين مراحل ثلاث لإجرائها[٥٤]:

أ) مرحلة ما قبل المقابلة: حيث توجد أربعة إجراءات ضابطة لابد من مراعاتها حتى يتسنى للمقابلة أن تؤتي ثمارها على الوجه الأكمل. هذه الإجراءات هي:

* التحديد الدقيق للمشكلة البحثية: الأمر الذى يسهل عملية تحديد نوعية الأسئلة والبيانات التي يريد الباحث الحصول عليها من المقابلة، كما يسهل عملية تحديد الأشخاص الدين ستتم مقابلتهم، كما ستمكن الباحث من تحديد صورة المقابلة، وهل هي رسمية مقننة غ الموجه من البداية إلى النهاية ، وهو فى هذا النوع من المقابلة يركز جهوده على قراءة الأسئلة للمبحوث وسماع الأجوبة وتدوينها فى الاستمارات الاستبيانية.

أما المقابلة غير المقننة فهى المقابلة العميقة التى تقع بين الباحث والمبحوث وتدور حول القضايا والمواضيع الشائكة التى لا يستطيع الباحث فهمها واستيعابها وإدراك دلالاتها الموضوعية عن طريق المقابلة المقننة ، فيستعملهاعندما يكون موضوعه عميقا ومتشعبا ويتعلق بدراسة الحياة الذاتية للمبحوث و مواقفه وأفكاره واتجاهاته ومصالحه وقيمه ،

فكشف مثل هذه الأشياء عن المبحوث يفترض مرونة وفاعلية فى استدراجه للإفصاح عن الحقائق والآراء التى يرغب في حجبها.

* تحديد الصفوة وإمكانية مقابلتهم: كل موضوع بحث يفرض مصادره، ويفرض الصفوة التي ينبغي أن تجري معها المقابلة إذا كان في حاجة إلى أداة المقابلة. ومن ثم ينبغي ، فور التحديد الدقيق لمشكلة البحث والإقرار بالحاجة إلى إجراء بعض المقابلات مع الصفوة وضع قائمة بالصفوة المنشودة، قبل الشروع في البحث عنها ومقابلتها.

غير أن تحديد الصفوة ليس كل المطلوب في هذا المقام، إذ أن بعض أفراد الصفوة قد لا يكون موجوداً في محل إجراء البحث، كأن يكون قد هجر البلاد، أو سافر لفترة تتجاوز النطاق الزمني المحدد لإجراء الدراسة. كما أن بعض أفراد الصفوة، وبخاصة الساسة السابقين، لا يكون لديهم استعداد لإجراء المقابلة ابتداءً، وفي هذا الإطار يجب تحديد ما إذا كان الباحث سيستبعدهم من قائمته، أم أنه سيلتمس وسيلة لإجراء المقابلة معهم. وفي بعض البلدان تلعب الوساطة دوراً مهماً في تسهيل إتمام مثل هذه المقابلات، وأحياناً يتم دفع ثمن المقابلة، وهو إجراء لا عيب فيه طالما احتملته ميزانية البحث. كما ينبغي التأكد من تمثيل المبحوثين لمجتمع البحث وانعدام التحيز في اختيارهم.

* صياغة الأسئلة: يراعى فيها عدم التطويل المبالغ فيه، مع تجنب الإيجاز المخل والأسئلة المركبة أو التي تعتمد على صيغ معقدة كصيغ النفي تفادياً للغموض، كما يجب الابتعاد عن الأسئلة المتحيزة أو تلك التي تحمل إيحاءات بعينها، وذلك تحقيقاً لموضوعية الردود والحصول عليها بصورة مباشرة. كما يراعى تجنب استخدام الألفاظ الدارجة أو أية ألفاظ تستفز المبحوثين.

* اختيار الباحثين المساعدين: من أهم جوانب الإعداد للمقابلة من اختيار الباحثين المساعدين ادا ما تطلب عدد المبحوثين وجودهم. وهنا ينصح عادة باختيار من تتوافر بهم هذه الصفات: الصدق والأمانة فى طرح الأسئلة وتسجيل المعلومات والحقائق ، والاهتمام

بالبحث، والدقة في طرح الأسئلة وتسجيل المعلومات، والمقدرة علي التكيف مع كل المناسبات والأشخاص والظروف المحيطة بالمبحوثين.

ب) مرحلة إجراء المقابلة: حظيت هذه المرحلة بالنصيب الأوفى من الإجراءات والقواعد وهي تنقسم إلى مجموعتين من الإجراءات، وذلك على النحو التالي:

* الإجراءات الشكلية:

وهي مجموعة من الإجراءات التي يمكن أن نطلق على بعضها إجراءات تتعلق بالملاءمة، وبعضها الآخر يمكن تسميته بالإجراءات الرسمية وهي على النحو التالي:

» سلامة اختيار الزمان والمكان:وهذه غالباً ما تترك للمبحوث تحديدها، غير أن الموعد المحدد قد لا يكون مناسباً حين يحل وقته، وفي هذا الصدد ينبغي إتاحة الفرصة للمبحوث لتجديد الموعد، وذلك ضماناً للحصول على إجابات سليمة المناخ.

» إشاعة جو الألفة:ويتم ذلك من خلال بعض المجاملات والتبسط المنضبط في الحديث، مع مراعاة حسن المظهر وعدم التجهم، وعدم مقاطعة المبحوث إلا في حدود الأدب. مع ضرورة تجنب بعض العناصر السلبية في الحوار مثل استخدام ألفاظ مبتذلة أو دارجة في الحوار، أو استخدام لغة أيديولوجية أو لغة متحيزة.

» إشاعة جو الثقة:ويتم ذلك من خلال عدة خطوات مثل: إبراز هوية الباحث والمؤسسة التي يجرى لها البحث. ويستعرض أسماء بعض المبحوثين الذين أجرى معهم مقابلات من قبل. وفي حالة المقابلة الأولى يمكن الحديث حول قائمة الصفوة والاتصالات التي تمت معهم، والمواعيد التي تم تحديدها. هذا فضلاً عن ضرورة عرض الباحث لموضوع البحث بلباقة وثبات ينم عن تعمقه فيه، فهذا مما يعطي انطباعاً بجدية الباحث وقوة البحث. فضلاً عن ضرورة التزام الباحث للصبر في حالة اعتياد المبحوث على الإطناب.

» التعامل مع مبحوث واحد:ففي حالة توفر أكثر من مبحوث في الزيارة الواحدة لابد من الاقتصار على مبحوث واحد، فذلك يعطي له فرصة أكبر للحديث والإجابة وتجنب

الحرج وتفادي التأثر بآراء الآخرين، وذلك رغم وجود مزايا عديدة لإجراء المقابلة مع أكثر من شخص.

* الإجراءات الموضوعية:

وهي مجموعة من الإجراءات والضوابط التي يتم اللجوء إليها لضمان الموضوعية في الإجابات التي نحصل عليها، ومن هذه الإجراءات:

– التأكد من تحيزات المبحوث: بعض المبحوثين يكون لهم تحيزاهم الشخصية، غير أن كثيرين منهم لا تمنعه هذه التحيزات من الحديث بموضوعية وعلى أية حال ليس هذا الصنف من التحيزات الشخصية هو المقصود، بل التحيزات ذات الطابع الموضوعي، فقد يكون منصب المبحوث وقت إجراء المقابلة دافعاله لإعطاء إجابات غير تلك التي يمكن أن يسردها لو كان خارج هذا المنصب، وينبغي للباحث في هذه الحالة استخدام أسلوب المقابلة غير المقننة إذا كانت المقابلة هامة والحديث مع المبحوث ضرورياً.

– عدم التأثير على إجابات المبحوث: ويكون ذلك بتجنب الأسئلة الإيحائية، أو الأسئلة الأيديولوجية، أو الأسئلة ذات الطابع الاستفزازي، والتي من شأنها إحباط الإجابة أو الإيحاء بها أو أدعى لتقديم إجابة مراوغة.

– استدراج المبحوث: وهذا الأسلوب يتم عادة في المقابلات غير المقننة، حيث يصر المبحوث على الاحتفاظ ببعض الإجابات سراً، أو يراوغ في الإجابة على بعض الأسئلة، أو يحاول أن يوحي بإجابات مغلوطة، وفي هذه الحالة لابد من المحاورة الجادة المركزة الناقدة،لدفع المبحوث إلى إيضاح حقيقة ما لديه.

ج) مرحلة ما بعد المقابلة: وهذه المرحلة مرحلة ضابطة وحسب، ينصرف كل اهتمامها إلى توفير الموضوعية لإجراءات ما بعد المقابلة، وفي هذا الإطار نجد ثمة إجرائين اثنين، هما:

* التعامل مع رؤى المبحوثين

الضابط الأساسي في هذا الإجراء يتعلق بضرورة التعامل مع عموم رؤى المبحوثين من دون التحيز لرؤى البعض دون البعض الآخر، وذلك ما لم يكن ثمة مبحوث متميز قدم رؤية متكاملة، وفي هذه الحالة يشار إلي هذه الرؤية باعتبارها الرؤية المتميزة لأحد المبحوثين، من دون تحيز الباحث في فرضها على المبحوث، أو إهمال الرؤى الجزئية الأخرى لسائر المبحوثين.

* مضاهاة رؤى المبحوثين

وهذا الضابط مفاده التحقق من أن الذاكرة لم تخن أحد المبحوثين من الصفوة، بحيث اختلطت عليه الأحداث، أو أنه أهمل حدثاً ما، أو تناساه، أو ذكر حدثاً لا يمت للفترة الزمنية بصلة، أو أي شيء من هذا القبيل. وهذه الخطوة تتخذ لضبط أقوال المبحوثين.

رابعاً: المقابلة والمناقشة الجماعية البؤرية

تعد المناقشة الجماعية البؤرية أحد أشكال المقابلات التي يتم تصميمها للحصول على المعلومات والرؤى من خبراء ذوى حيثيات أو رؤية معينة فى قضية أو موضوع ما ، وتستخدم فى إطار الندوات المحدودة ، واللقاءات المغلقة، وشبه المغلقة ، ورغم شيوع مصطلح المجموعة البؤرية والمناقشة الجماعية البؤرية على المستوى العلمي والأكاديمي ،إلا أنه لا يُستخدم عند التطبيق فى توجيه الدعوة للمشاركة النقاشية من قبل الجماعات المستهدفة ؛حيث يفضل استخدام مصطلحات أخرى من قبيل ورشة عمل أو مائدة حوار وأحياناً ندوة مغلقة ؛الأمر الذى من شأنه عدم إثارة الشكوك أو الحد من التعليقات التلقائية للمشاركين [٥٥] .

وبوجه عام نستطيع القول أن المناقشة أو المحاورة أو استخراج الآراء والمعلومات يمكن أن تتم بأحد أسلوبين [٥٦]:

الأول: المناقشة الفردية المتعمقة: يجريها قائم بالمقابلة لديه قائمة بالموضوعات التى

ينبغى أن تقوم عليها المناقشة أو ما أطلقنا عليه جدول أسئلة، وتعطى له حرية استخدام الأسئلة والكلمات التى من شأنها تشجيع المتحدثين للتحدث بحرية عن الموضوعات المحددة وفى إطارها ، كما يقوم بترشيدها وقيادتها نحو موضوعات جديدة من وقت لآخر.

الثاني: المناقشة الجماعية: يقوم بها أيضاً قائم بالمقابلة عبر توجيه دفة النقاش بين مجموعة صغيرة من المبحوثين (المحاورين)، معتمداً على قائمة من الموضوعات،وفى أحيان كثيرة لا يظهر هذا الباحث إلا فى كونه مديراً لعملية النقاش فقط . دون إشعار المتناقشين بذلك.

ويسمح الأسلوبان بأن يتحدث المبحوثون -كما يريدون- سواء من حيث : الوقت المستغرق ، أو اللغة المستخدمة ، أو مستوى الفهم . ومن ثم فإن المناقشة يمتد نطاقها بحرية حيث قد تتضمن موضوعات تنشأ تلقائياً ، وقد تبدو غير ذات صلة بالموضوع المحدد للنقاش والحوار ، وتتوافر الفرصة للمحاورين أو قادة المجموعات لكي يصلوا إلي تلك الموضوعات قدر الإمكان ، مما يفيد فى صياغة أفكار أكثر وضوحاً وتفصيلاً عن مضمون ما يريدون ، وبحيث يمكنهم إجراء المزيد من هذا الاتجاه.

على أن المناقشة الجماعية البؤرية توفر عبر تفاعلات جماعية تترجم الحياة الواقعية إمكانيات هائلة نتناولها فى أهداف هذا الأسلوب بعد التعرض لتحديد مفهوم هذا الأسلوب ومضمونه .

١- تعريف المناقشة الجماعية البؤرية

بداية هناك الكثير من التعاريف نذكر منها باختصار التالي [٥٧]:

أ) تصميم مخطط بعناية للمناقشة وذلك للحصول على إدراكات معينة عن ميادين اهتمام محددة ، فى مناخ يتسم بالهدوء وعدم التوتر . وتنفذ بواسطة باحث قائم بالمقابلة قادر على إدارة النقاش مع مجموعة مكونة من أشخاص يتراوح عددهم بين سبعة وعشرة أشخاص ، على أن يتيح مناخ المناقشة للمشاركين فيها مشاركة بعضهم البعض فى الأفكار

والإدراكات بشكل مرنح وممتع.

ب) طريقة جمع المعلومات في إطار التفاعلات الجماعية مثل: العصف الذهني Brainstorming ، أو الإثارة الفكرية ، أو المجموعات الصغيرة، والتى غرضها الأساسي الوصول إلى اتفاقات جماعية فى الرأى تمكن الباحث أو القائم بالمقابلة من الخروج بتوصيات أو اتخاذ القرارات من بين البدائل المطروحة ، أو الوصول إلى حلول محددة للمشكلات .

جـ) طريقة تبدأ من الدوافع التى تدفع الباحث الي تشكيل بعض المجموعات فى إطار مقابلة حرة وغير مقننة تجرى مع مجموعة صغيرة من الأفراد وقتية صغيرة تتشكل بهدف الوصول إلى نتائج عمل تعاونى على أن تتوافر بعض الاهتمامات المتبادلة لدى المجموع ، ويتسم الاستبار الجماعى أو المقابلة الجماعية بكونها تجرى بين الناس كأفراد ، وليس كمجموعات أساسية.

٢- أهداف المناقشة الجماعية ومجالاتها

هناك الكثير من الأهداف والأغراض المتعلقة بجمع المعلومات من خلال آلية التحاور والمناقشة نذكر منها باختصار[٥٨]:

أ) تحديد التصورات والإدراكات ، والمشاعر ، والاتجاهات ، والآراء لدى مجموعة من الناس من خلال إبراز أية اختلافات ، أو تمايزات ، أو اتفاقات ، أو أية حلول مقترحة للمشكلات، بالإضافة إلى إبراز التجانس الداخلى للتعليقات ، ومقدار تبدل الآراء الفردية والجماعية أثناء المناقشة الجماعية وبسببها ،وهو أسلوب من الأساليب الكيفية التى تعتمد على التفاعل والتلقائية فى إبداء الرأى ، وفى التأثر بالآخرين .. ويستخدم أساسا كدراسة استطلاعية لبحث كمى تمكن الباحث الأكاديمي من صياغة الفروض وصولاً لتعميمات علمية بعد ذلك.

ب) تمكن المناقشة الجماعية البؤرية القائم بالمقابلة من الوصول إلى اتجاهات المشاركين فى المناقشة وآراءهم ، وإدراكاتهم بما لا تتيحه الأدوات العلمية الأخرى. كما أنها تمكنه من

تحقيق رؤية متعمقة للسلوك البشرى ، وفهم الأسباب والدوافع التى تدفع الناس نحو سلوكيات محددة وتبنى آراء معتقدات ومشاعر بعينها.

ج) تهدف المناقشة الجماعية البؤرية للوصول إلى معلومات تفيد صانعى القرار وترشدهم قبل وأثناء وبعد تنفيذ أية برامج ، أو خدمات معينة ؛ فهى أداة تفيد فى رسم وتصميم البرامج ، ووضع استراتيجياتها من البدء كما تفيد أثناء تطبيق البرنامج فى إطار التقييم للبرنامج القائم بالفعل، وتفيد أيضاً بعد الانتهاء من تطبيق البرنامج تماماً ، حيث تكشف عن الأخطاء التى وردت فى التطبيق .

د) تفيد المناقشة الجماعية البؤرية فى جمع معلومات محددة عن ظواهر معينة لا يمكن الحصول عليها من خلال الأدوات الأخرى لجمع المعلومات ؛ فمثلاً الموضوعات أو القضايا ذات العلاقة بالظاهرة الدينية والتي لها منطقها الداخلي وذاتيتها لا يستطيع أن يفهمها باحث من خارجها مهما أوتى من قدرة علمية ، واستخدم من أدوات بحثية ؛ إذ أن ثمة أبعاداً معينة فيها لا يتم إدراكها على نحو سليم إلا من خلال المعايشة الواقعية والمعاناة الذاتية [٥٩].

هـ) يؤدي استمرار تطبيق المناقشات الجماعية البؤرية على أفراد أو مجموعات محددة الي تشكيل قائمة أولوياتهم أو أجندتهم ؛وبالتالي يمكن القول أن تكثيف حضور أو دعوة أفراد محددين لها يعتبر مقدمة لإحداث تغيير مشابه فى المجموعات أو الفئات التى ينتمون إليها خاصة إذا كانوا فيها موضع فعل أو أصحاب تأثير.

وعلى كل الأحوال تبقى المناقشة الجماعية البؤرية وسيلة فعالة فى الحصول على معلومات ذات دلالة في موضوعات ذات طبيعة خاصة .

الفرع الخامس

"تفريغ البيانات البحثية السياسية وتحليلها إحصائيا"

بعد أن يفرغ الباحث من عملية جمع البيانات خاصة الكمية أو القابلة للتحويل الكمي ميدانيا أو مكتبيا أو كليهما، ينتقل إلى تفريغها ووضعها فى صورة مقروءة ومفهومة.

أولا: تفريغ البيانات البحثية

يتم تفريغ المعلومات بأسلوبين: الطريقة اليدوية فى حالة صغر حجم العينة المستخدمة وبساطة البيانات ، والطريقة الآلية أى التفريغ الآلى عن طريق الكمبيوتر فى حالة البحوث التى تستخدم عينات كبيرة [٦٠]:

١ - الترقيم اليدوى Manual Tabulation

يقوم الباحث في إطار هذا الأسلوب بإعداد كشوف أو جداول تفريغ يغلب أن تكون من ورق المربعات ويطلق علي العملية جدولة البيانات (Tabulation of Data)، ويقسم جدول التفريغ إلى أقسام تبدأ بعمود الرقم المسلسل ، تليها أعمدة خاصة بأسئلة الاستمارة والفئات التى تشملها كما هو مبين بالنموذج التطبيقي الذي سيرد بعد قليل.

ثم يقوم بنقل بيانات كل استمارة على سطر واحد أفقى فى جدول التفريغ ويكون ذلك بوضع أرقام معينة تؤخذ من الاستمارة أو بوضع علامة معينة تحت الفئة المناسبة (مثل/ أو **X**) ثم يقوم بإجراء عمليات جمع أو حصر عدد العلامات عن طريق الحزم Technique of Cross-Five حتى يمكن التوصل إلى التوزيعات النهائية .

وعلى الباحث أن يتأكد من أن الرقم المدون بخانة المجموع يساوى عدد الاستمارات التى فرغها بالفعل فيما عدا الحالات التى يسمح فيها المبحوث باختيار أكثر من إجابة.

وقد يقوم الباحث بعمل كشف مستقل لكل سؤال من أسئلة الاستمارة وحصر عدد الاستجابات المتعلقة بكل فئة من فئات السؤال .

يفضل البعض عمل كشف كبير تفرغ فيه جميع بيانات استمارات البحث ، ومنه تؤخذ البيانات اللازمة وتعرض بالصورة التى تسمح بإجراء المعالجات الإحصائية المطلوبة للإجابة عن تساؤلات البحث .

٢- التبويب الآلى Mechanical Tabulation

تستخدم الحاسبات الإلكترونية وفق هذا الأسلوب فى إدخال البيانات إليها ومعالجتها واستخراج النتائج التى فى ضوئها يتم اختيار فروض البحث ، ويمر إدخال البيانات إلى الحاسب بعدة خطوات:

أ) الترميز Coding: توفيراً للوقت والنفقة والمساحة التخزينية فى الحاسب ، وتوخياً للدقة فى إدخال البيانات والحصول على النتائج ، ينبغى ترميز البيانات وذلك باستخدام أرقام (٠ – ٩) أو حروف (أ – ى) أو علامات (+ – ز / (٠) = . :) للدلالة عليها ، فعلى سبيل المثال ، إذا كان لدينا بيانات عن توزيع مفردات عينة ما حسب المهنة لا ندخل كلمات مزارع ، تاجر ، موظف.... إلخ ، إلى الحاسب ، وإنما ندخل أرقاما تدل عليها مثل ١: (مزارع)، ٢: (تاجر) ، ٣: (موظف)،.. وهكذا. وإذا كان لدينا استجابات لأفراد عينة على السؤال المغلق التالى: ما موقفك من فكرة تعديل الدستور المصرى الحالي؟

فبدلا من إدخال الكلمات الثلاث الآتية(أوافق / لا أوافق / لا أعرف) إلى الحاسب نُدخل أرقاما ترمز إليها : ١ (أوافق)، ٢ (لا أوافق)، ٣ (لا أعرف) ، إضافة إلى رقم (٤) للدلالة على الأفراد الذين لم يجيبوا على السؤال.

وحتى تؤدى عملية الترميز الغرض منها ، يجب كتابة الأرقام ودلالاتها فى كتاب ترميز (Coding Book) وكتاب الترميز هذا لا يعدو كونه قائمة تحتوى على جميع البيانات التى سيتم تخزينها فى الحاسب ، علاوة على تحديد مكان كل بيان من السجل المخزن داخل

الحاسب.

نموذج للترميز/ التكويد لاستمارات استطلاع رأي الناخبين (قبل عملية إدخالها على الحاسب، وتحليلها وفق برنامج S.P.S.S.[٦١]:

نموذج التكويد اليدوي لاستمارات الناخبين

رقم	المتغير الأصلي	المتغير الفرعي	الكود
١	الدائرة الانتخابية	بركة السبع/منوفية	١
		الدرب الأحمر/القاهرة	٢
		الدقي والعجوزة/الجيزة	٣
		مينا البصل/ الإسكندرية	٤
٢	النوع	ذكر	١
		أنثى	٢
٣	السن	٢٥-١٨	١
		٣٠-٢٥	٢
		٣٥-٣٠	٣
		٤٠-٣٥	٤
		٤٥-٤٠	٥
		٥٠-٤٥	٦
		غير محدد	٧
٤	الدخل الشهري	أقل من ١٠٠	١
		٣٠٠-١٠٠	٢
		٥٠٠-٣٠٠	٣
		٧٠٠-٥٠٠	٤

رقم	المتغير الأصلي	المتغير الفرعي	الكود
		٩٠٠-٧٠٠	
		٩٠٠ فأكثر	٥
٥		وطني	١
		وفد	٢
		عمل	٣
	الانتماء السياسي	ناصري	٤
		الأمة	٥
		التجمع	٦
		الأحرار	٧
		العربي الديمقراطي	٨
		مصر الفتاة	٩
		التكافل	١٠
		الخضر	١١
		العدالة الاجتماعية	١٢
		مصر العربي الاشتراكي	١٣
		المستقلون	١٤
		الإخوان المسلمون	١٥
		الإسلاميون	١٦
٦	المهنة	الأعمال اليدوية والحرفية	١
		الوظائف الحكومية	٢
		وظائف القطاع الخاص	٣
		وظائف تدريسية	٤
		رجال أعمال	٥
		طلاب	٦
		بدون عمل	٧

		لم يذكر	٨
٧	المستوى التعليمي	أمي	١
		متوسط	٢
		عال	٣
		فوق العالي (ماجستير دكتوراه)	٤
٨	التصويت في الانتخابات	غير محدد	٨
		صوت مسبقا	١
		لم يصوت	٢
		غير واضح	٣
٩	مدة حيازة البطاقة الانتخابية	أقل من سنة	١
		من ١-٥	٢
		من ٥-١٠	٣
		أكثر من ١٠	٤
		لا توجد	٨
١٠	النظام الانتخابي الأفضل	بالقائمة	
		فردية	٢
١١	عدد مرات التصويت السابق	مرة واحدة	١
		٢-٥	٢
		أكثر من خمس مرات	٣
		غير محدد	٤
١٢	أنوي الإدلاء بصوتي في انتخابات ٩٥	نعم	١
		لا	٢
		غير مبين	٨

١٣	أسباب الإدلاء بالصوت في الانتخابات الحالية	واجب وطني	١
		رغبة في التغيير	٢
		لعدم دفع الغرامة	٣
		مجاملة لمرشح معين	٤
		الاقتناع ببرنامج مرشح معين	٥
		أخرى تذكر	٦
		غير مطابق	٨
١٤	أسباب العزوف عن المشاركة	عدم وجود مرشح يستحق صوتي	١
		عدم اقتناعي بكلام أي من المرشحين	٢
		لعدم اقتناعي بالانتخابات أصلا	٣
		التزوير هو الذي يحسم النتيجة	٤
		أخرى تذكر	٨
١٥	معرفة النواب	لا (لم يعرف)	١
		غير مطابق	٢
		نعم	٨
١٧	متابعة الدعاية	لا	١
		غير مطابق	٢
		حضر (نعم)	٨
		لم يحضر (لا)	١
		المتغير الفرعي	٢

م	البيان	الإجابة	الرمز
١٨	متابعة برامج الأحزاب في وسائل الإعلام (التليفزيون والراديو)	بعضها	١
		لم يتابع	٢
		الابن الأصيل للدائرة	٣
١٩	صفات المرشح الذي يستحق النجاح	الأكثر وجوداً طوال العام	١
		صاحب الوعود المحددة	٢
		المهتم بمشكلات الدائرة	٣
		أخرى تذكر	٤
		مشكلات الدائرة	٨
٢٠	القضايا التي يجب أن يهتم بها المرشح	تحرير الاقتصاد والإصلاح الاقتصادي	١
		الحرية والديمقراطية	٢
		مكافحة الإرهاب	٣
		أخرى تذكر	٤
		اللافتات	٨
٢١	الوسائل الدعائية للمرشحين	الملصقات	١
		البيانات والمنشورات	٢
		المؤتمرات ولقاءات خاصة	٣
		أخرى	٤
		غير (نعم)	٨
٢٢	مدى التغير في الرأي	لم يغير (لا)	١
		غير مطابق	٢
		صاحب القدرة والنفوذ	٨
٢٣	صفات المرشح المتوقع فوزه	المنتمي للدائرة	١
		مرشح الحزب الذي أناصره	٢
		المهتم بحل مشكلات الدائرة	٣

م	البيان	الإجابة	الرمز
		أخرى تذكر	٤
		تعديل الدستور	٨
٢٤	ترتيب القضايا حسب أهميتها	البطالة	١
		التعليم	٢
		مواجهة الفساد	٣
		تطبيق الشريعة	٣
		مواجهة الإرهاب	٤
		خفض الأسعار	٥
		الديمقراطية والحريات	٦
		البنية الأساسية والخدمات	٧
		نعم	٩
٢٥	رؤية شعار مميز للمرشحين	لا	١
		لم يذكر	٢
		نعم	٨
٢٦	تأثير الدعاية على فرص نجاح المرشح	لا	١
		لا يذكر	٢
			٣

ب) تسجيل البيانات

يتم فى الوقت الحالى تسجيل البيانات على برامج محددة مثل برنامج (Microsoft Excel) ، وبرنامج (WinWord). تمهيدا لتحليلها إحصائيا بعد ذلك وفقــا لبرنــامج S.P.S.S، وتمثيلها فى أشكال محددة عبر برامج من قبل Harvard Graphics.

جـ) التأكد من سلامة البيانات

بعد تسجيل البيانات آليا يتم التأكد من سلامتها باستخدام برنامج مراجعة يتضمن القواعد الآتية:

- التأكد من نوع البيان سواء كان رقميا أم حرفيا.
- التأكد من أن البيانات تقع فى المدى المحدد لها.
- التأكد من وجود العلاقات المفترضة بين المتغيرات.

ثانيا: تحليل البيانات حول الأحداث والوقائع إحصائيا

تعد مسألة استخدام الإحصاء Statistical Analysis فى عملية التحليل السياسى قضية خلافية. فهناك من يرفض التكمية أو التعبير السياسي بلغة الأرقام ويعدها مضللة تشوه التحليل وتنال من جودته. ويتساءل عن كيفية التعبير بالأرقام عن ظواهر سياسية متفاوتة الخصائص ، ومتغيرة الأشكال ، ومتبدلة الأحوال فى علاقتها بالمواطن صاحب الأحاسيس والمواقف ، وهناك من يدافعون عن الأساليب الكمية التى تسمح بإعطاء صورة واقعية حقيقية للسلوك السياسى ورصد العلاقات بين المتغيرات بما يجعل للدراسة السياسية معنى حقيقيا ويعطى للبحوث السياسية قيمة فعلية.

وعلى كل حال فإن التوسل بالإحصاء كوسيلة مساعدة خاصة في ظل وجود بيانات متاحة (Available Data) فى وصف السلوك السياسى مقترنة بالأساليب الكيفية لشرح الأرقام وتفسير معانيها ودلالاتها يقدم موقفا لفض هذا الاشتباك المنهجى [٦٢].

من هنا سنعرض بعض الأساليب الإحصائية التى يكثر استخدامها فى البحوث السياسية : مؤشرات النزعة المركزية ، مقاييس التشتت ، معاملات الارتباط باعتبارها تقدم نوعا من أنظمة تصنيف البيانات (Classificatory System) وتحليلها بما يؤدي الي استخراج دلالتها.

١- مقاييس النزعة المركزية Central Tendency Scale

يقصد بالنزعة المركزية اتجاه المفردات إلى التركز أو التراكم عند نقطة متوسطة ، وهذا لا يشمل كل المفردات إذ يظل بعضها منتشرا فيكون أكبر أو أصغر من القيمة المتوسطة .

ولتحديد القيمة المتوسطة ، توجد عدة أنواع من المتوسطات ليس لأحدها تفضيل مطلق ،إذ أن المفاضلة أمر نسبى تحكمه طبيعة توزيع البيانات وفيما يلى عرض لأهم المتوسطات [٦٣]:

أ- المتوسط (الوسط) Median

يكثر استخدامه لسهولته وهو يلائم تماماً البيانات المتصلة ويحسب عن طريق جمع قيم المفردات وقسمة المجموع على عدد المفردات ، فإذا كان لدينا البيانات التالية عن توزيع ٢٠ شخصاً حسب عدد مرات المشاركة فى الانتخابات التى أجريت خلال السنوات الخمس الأخيرة:

عدد مرات الانتخاب	١	٢	٣	٤
عدد الأشخاص	٧	٥	٦	٢

فإن المتوسط الحسابى لمرات الانتخاب للشخص الواحد= ٤٣ على ٢٠= ٢,٢ مرة تقريباً ، وإذا كان لدينا برلمان يضم ٥٠ نائباً تقدموا خلال الفصل التشريعى بـــ ٤٠٠ سؤال فإن المتوسط الحسابى للأسئلة التى تقدم بها كل نائب هو ٤٠٠ على ٥٠= ٨ أسئلة.

ب- الوسيط

هو النقطة التى تقع فى منتصف توزيع القيم سواء أكانت مرتبة تنازلياً أو تصاعدياً، يلائم الوسيط البيانات المتصلة والتدرجية ، فإذا كانت لدينا البيانات التالية عن توزيع مجموعة من الأفراد حسب عدد مرات مشاهدة التلفاز فى الأسبوع :

الفرد	١	٢	٣	٤
عدد مرات الاستماع	٢٥	١٥	١٠	٧

فإن طريقة حساب الوسيط تكون على النحو التالى:

١- تقسيم عدد الفئات أى ٤ على ٢ = ٢

٢- الرقم الذى يقع فى الترتيب الثانى إذا بدأنا من اليمين هو ١٥

٣- الرقم الذى يقع فى الترتيب الثانى إذا بدأنا من اليسار ١٠

٤- إذن الوسيط يقع بين الرقمين ١٥ + ١٠ على ٢ = ١٢و٥

ج – المنوال

هو القيمة الأكثر شيوعا ، وهو المقياس الوحيد الذى يلائم البيانات الاسمية ومثالها توزيع مجموعة من الأفراد حسب متغير النوع ، أى إلى ذكور وإناث ، وطريقة حسابه فى منتهى السهولة ، إذ لا يتطلب سوى تقدير عدد الوحدات فى كل فئة ، وتكون الفئة المنوالية هى التى تضم أكبر عدد من الوحدات. فلو كان لدينا ٥٠ نائبا موزعين حسب السلوك التصويتى تجاه قرار ما كما يلى: ١٧ مؤيدا ، ١٩ معارضا ، ١٠ ممتنعين عن التصويت ، ٤ متغيبين عن الجلسة ، فإن المنوال يعنى المعارضة .

٢ -مقاييس التشتت

لتعريف مجموعة من القيم تعريفا دقيقا أو للمقارنة بين مجموعتين على أساس سليم ، لا يكتفى بحساب المتوسطات (Averages) ، بل يجب أيضا قياس التشتت فى كل مجموعة، أى درجة الاختلاف بين مفردات كل من المجموعتين ويدل كبر المقياس على شدة التشتت ، والعكس صحيح.

هناك مقاييس كثيرة للتشتت نعرض لأهمها على الوجه الآتى [٦٤]:

أ- المدى

وهو الفرق بين أكبر قيمة وأصغر قيمة من قيم المتغير ، فإذا كان لدينا التوزيع التالى :

١ ، ٢ ، ١١ ، ١٥ ، ١٧ ، ١٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، فإن المدى = ٢٩.

غير أن المدى يكون مقياسا سيئا أو غير دقيق ، فقد توجد فئة متطرفة ذات مفردة واحدة أو عدد ضئيل جدا من المفردات يصبح معها المدى كبيرا.

ب- الانحراف المتوسط

يشير هذا المقياس إلى متوسط انحرافات قيم مفردات المجموعة المدروسة عن الوسط الحسابى لهذه المجموعة ولحساب هذا المقياس ، تتبع الخطوات الآتية:

١- حساب المتوسط الحسابى لقيم المجموعة .

٢- حساب انحراف كل قيمة عن هذا المتوسط .

٣- جمع الانحرافات بغض النظر عن الإشارة (موجبة أو سالبة).

٤- بقسمة المجموع المحسوب فى جـ على عدد القيم نحصل على الانحراف.

لنفرض أن لدينا ٧ نواب تقدموا خلال الفصل التشريعى بالأعداد الآتية من الأسئلة: ١١ ، ١٢ ، ٢٠ ، ١٧ ، ١٩ ، ٢٤ ، ١٦ ، فإنه لحساب الانحراف المتوسط ، تجرى العمليات التالية:

١) المتوسط الحسابى لقيم المجموعة = مجموع الأسئلة على عدد النواب = ١١٩ على ٧ = ١٧.

٢) انحرافات القيم عن هذا المتوسط هى -٦ ، -٥ ، ٣ ، ٠ ، ٢ ، ٧.

٣) مجموع انحرافات القيم بإهمال الإشارات = ٢٣.

٤) الانحراف المتوسط = مجموع الانحرافات على عدد القيم

٢٣ – ٢ = ٥ و٧

ج- التباين Variance

يستخدم بصفة أساسية فى قياس تشتت البيانات المتصلة ، وخطوات حسابه هى نفس خطوات حساب الانحراف المتوسط بالإضافة إلى خطوة أخرى وهى تربيع انحرافات قيم المجموعة عن المتوسط الحسابى للتخلص من إشارات الفروق السالبة والموجبة ، فكأن التباين هو عبارة عن متوسط مربعات الانحرافات.

وإذا أردنا قياس التباين باستخدام البيانات السابقة نجرى الخطوات الآتية :

١) المتوسط الحسابي لقيم المجموعة = ١٧.
٢) انحرافات القيم عن هذا المتوسط = -٦، -٥، ٣ ، ٠ ، ٢، ٧.
٣) تربيع الانحرافات -٣٦، ٢٥، ٩، ٠ ، ٤، ٤٩.
٤) مجموع مربعات الانحرافات = ١٢٣.
٥) متوسط مربعات الانحرافات أو التباين - ١٢٣ على ٧ - ١٧،٥.

د- الانحراف المعيارى Standard Deviation

أكثر معاملات التشتت استخداما ، و وهو عبارة عن الجذر التربيعي للتباين، وبالتالى فإن طريقة حسابه هى نفسها طريقة حساب التباين مع القيام بخطوة إضافية هى الحصول على الجذر التربيعي للتباين وعلى هذا فإن الانحراف المعيارى للبيانات السابقة = الجذر التربيعي ٥٧،١٧ = ٤،١٩.

٣- معاملات الارتباط Coefficients of Correlation

تستخدم معاملات الارتباط لقياس العلاقة بين متغيرين ، وقد يكون الارتباط تاما إذا أمكن التنبؤ بقيمة المتغير التابع بغرض معرفة قيمة المتغير المستقل ، وقد لا يوجد ارتباط إذا كانت معرفة قيمة المتغير المستقل لا تفيد فى التنبؤ بقيمة المتغير التابع ، أى إذا كان المتغيران مستقلين إحصائيا.

تتراوح قيمة معامل الارتباط بين (-١ ، +١)، فكلما اقترب المعامل من الواحد الصحيح ، كانت العلاقة قوية بين المتغيرين ، ويكون المعامل مسبوقا بالإشارة + إذا كانت العلاقة طردية أو موجبة ، والإشارة - إذا كانت العلاقة عكسية أو سالبة ، وعليه ، يمكن أن نتصور أشكالا خمسة لمعامل الارتباط:

١ - معامل ارتباط قوى موجب.
٢ - معامل ارتباط قوى سالب.

٣ - معامل ارتباط ضعيف موجب.
٤ - معامل ارتباط ضعيف سالب.
٥ - انعدام الارتباط.

ويتميز معامل الارتباط عن الجداول المتقاطعة فى التعبير عن العلاقات بين المتغيرات إذ من السهل استيعابه لأنه عبارة عن رقم واحد يترجم قوة العلاقة واتجاهها بينما يتضمن الجدول المتقاطع كما كبيرا من الأرقام يصعب معها نسبيا تقرير وجود العلاقة من عدمه ، كذلك فإن احتمال الاتفاق على دلالة معامل الارتباط يكون فى العادة أكبر من احتمال الاتفاق على دلالة أو تفسير الجدول المتقاطع.

ولا ينبغى أن يفهم من ذلك أن تفسير معاملات الارتباط عملية أوتوماتيكية ذلك أنه حتى الآن ، ليس هناك اتفاق تام على ما يعتبر ارتباطا قويا أو ضعيفا.

وهناك أكثر من نوع لمعامل الارتباط تبعا لطبيعة توزيع البيانات أى تبعا لما إذا كانت بيانات اسمية أو تدرجية أو متصلة ، وبالتالى فإن هناك معاملات ارتباط اسمية ، وأخرى ترتيبية ، وثالثة متصلة ، وفيما يلى عرض لبعض هذه المعاملات [٦٥]:

أ- معاملات الارتباط الاسمية

توجد فى هذا الصدد أكثر من صيغة لحساب قوة العلاقة بين المتغيرات الاسمية أكثرها استعمالا فى الدراسة السياسية: معامل ارتباط تاو ومعامل ارتباط لامدا.

- معامل ارتباط تاو Kandalls Tau : وضعه جودمان وكروسكال ، ولهذا يعرف باسمهما ويحسب باستخدام المعادلة الآتية:

عدد الأخطاء دون معرفة المتغير المستقل (عدد الأخطاء مع معرفة المتغير المستقل).

حيث عدد الأخطاء دون معرفة المتغير المستقل = عدد الأخطاء باستخدام المتغير التابع كمرشد.

وعدد الأخطاء مع معرفة المتغير المستقل = عدد الأخطاء باستخدام المتغير المستقل كمرشد.

◆ معامل ارتباط لامدا: معادلته هى نفس معادلة تاو ، ولكن الأخطاء تحسب بطريقة سهلة للغاية ، إذ يعتبر خطأ تلك الحالات التى تشذ عن القيمة المنوالية ، أى القيمة الأكثر شيوعا ، وهكذا فإنه لحساب معامل ارتباط لامدا نجرى الخطوات التالية:

١- عدد الأخطاء فى التنبؤ بقيمة المتغير التابع دون معرفة قيمة المتغير المستقل = عدد حالات المتغير التابع الشاذة عن القيمة المنوالية = ١٦

٢- عدد الأخطاء فى التنبؤ بقيمة المتغير التابع مع معرفة قيمة المتغير المستقل = عدد حالات المتغير المستقل الشاذة عن القيمة المنوالية = ٩+٦ = ١٥

لامدا = ١٦ - ١٥ على ١٦ = ١ على ١٦ = ٠,٠٦

ومع أن معامل ارتباط لامدا أعلى نسبيا من معامل ارتباط تاو لنفس المجموعة من البيانات ، إلا أنه بدوره لا يدل على وجود علاقة (مطلوب التأكد من البيانات والصياغة).

ب- معاملات الارتباط الترتيبية

لقياس قوة العلاقة واتجاهها بين المتغيرات التدرجية (عال ، متوسط ، منخفض) تستخدم جاما وأخواتها ، والمنطق الأساسى لهذه المعاملات أنه لكى يوجد ارتباط موجب بين متغيرين ،لابد أن يكون ترتيب الحالات بالنسبة للمتغير المستقل هو نفس ترتيبها بالنسبة للمتغير التابع وهذا ما يعرف بالاتفاق، ولكى يوجد ارتباط سالب ، لابد أن يكون نظام ترتيب الحالات بالنسبة للمتغير المستقل معاكسا لنظام ترتيبها بالنسبة للمتغير التلبع، وإذا لم يكن هناك نمط لترتيب الحالات ، لا يوجد ارتباط بين المتغيرين. ومن هذه المعاملات ما يلي:

◆ معامل ارتباط جاما: يحسب باستخدام المعادلة الآتية:

$$\frac{\text{عدد حالات الاتفاق} - \text{عدد حالات الاختلاف}}{\text{عدد حالات الاتفاق} + \text{عدد حالات الاختلاف}}$$

حيث عدد حالات الاتفاق = عدد حالات كل فئة علي العدد الكلي لحالات الفئات الواقعة أسفل وإلى اليسار.

وحيث عدد حالات الاختلاف = عدد حالات كل فئة علي العدد الكلي لحالات الفئات الواقعة أسفل وإلى اليمين.

وجدير بالذكر أنه لا يوجد اتفاق عام على تفسير معامل ارتباط جاما غير أن البعض طرح المرشد التالي :

المعامل	تفسيره
٠,٠٠	لا يوجد أى ارتباط
٠,٠٠١ – ٠,٠٩	ارتباط يمكن تجاهله
٠,٠١٠ – ٠,٢٩	ارتباط ضعيف
٠,٣٠ – ٠,٤٩	ارتباط بسيط
٠,٥٠ – ٠,٦٩	ارتباط قوى
٠,٧٠ – ٠,٩٩	ارتباط قوى جدا
١	ارتباط تام

وتجب ملاحظة أن معاملات الارتباط فى أغلب البحوث السياسية لا تقع فى المدى القوى أو القوى جدا لأن الظواهر السياسية مركبة تحوى العديد من المتغيرات ، فلا يكون المتغير المستقل مسئولا بمفرده عن كل التغير الذى يصيب قيم المتغير التابع ، بل عن جزء منه فحسب.

❖ معامل ارتباط كندل تاو: يحسب وفق المعادلة الآتية:

عدد حالات الاتفاق – عدد حالات الاختلاف

عدد الحالات (عدد الحالات – ١)

ج- معاملات الارتباط المتصلة

لقياس قوة العلاقة واتجاهها بين متغيرين متصلين (السن وتكـــرار الذهـــاب إلى دور السينما مثلا) يستخدم معامل ارتبـــاط بيرســـون (Pearsonproduct Moment Correlation) الذى يحسب الارتباط على أساس القيم وليس الرتب ومعادلته هى:

ر = الجذر التربيعي ن (مجـ – س ص) – مجـ س مجـ ص

[ن مجـ س٢ – مجـ (س٢)] [ن مجـ ص٢ – مجـ (ص٢)]

حيث ن – عدد الحالات

مجـ س ص = مجموع حواصل ضرب قيم المتغـــيرين المســـتقل (س) والتابع (ص)

مجـ س = مجموع قيم س

مجـ ص = مجموع قيم ص

مجـ س٢ = مجموع مربعات قيم س

مجـ ص٢ = مجموع مربعات قيم ص

مجـ (س٢) = مجموع قيم س مضروبة فى نفسها

مجـ(ص٢) = مجموع قيم ص مضروبة فى نفسها

وللمعامل صيغة أخرى هى:

ر = مجـ ص ص – مجـ س علي ن مجـ ص

ن ع س ع ص

حيث ع س = الانحراف المعيارى لقيم س

ع ص = الانحراف المعيارى لقيم ص

نود في النهاية أن نؤكد على الأمور التالية [٦٦]:

(١) حاكمية ميدان التطبيق للمنهجية القياسية وليس حاكمية المنهجية القياسية لميدان التطبيق: يعني ذلك أن طبيعة الظواهر السياسية هى التى تحدد أدوات القياس، كمـــا تحـــدد الفروض النظرية التى تقوم عليها الدراسات الإحصائية التطبيقية والحسابية.

(٢) إن الباحث ما إن يستوعب الملامح التى تبدو بها ظاهرة سياسية معينـــــة حـــتى تسارع هذه الظاهرة بتغير ملامحها ،فالظواهر السياسية ، فائقة التعقيد وسريعة التبـــدل ، لا يصلح فى قياسها أدوات العد والحساب التقليدية ، وقد وفرت الحاسبات أدوات جديـــــدة تعين على المعالجة ، واستخلاص النتائج.

(٣) الحرص على أن يكون التطبيق شيئا مختلفا عن الأمثلة العددية المفتعلة لمتغـــير أو آخر من المتغيرات المنعزلة التى تحكم تكوين أو سلوكيات الظواهر السياسية بمعنى ضـــرورة تحقيق الملاءمة المنهجية لطبيعة الظاهرة السياسية.

(٤) عدم الإسراف فى استخدام الصيغ الإحصائية والحسابية ؛ إذ ليست هذه الصيـغ هدفا فى ذاتها ، وإنما هى أدوات لتحقيق هدف القياس الموضوعى للظواهر السياسية ، وهـــو هدف تطبيقى لا يمكن تحقيقه بمجرد إجراء الحسابات أو صياغة المعادلات ، وإنما يتقدم مثـل هذه الأمور فى الأهمية اختيار الأداة المناسبة للقياس، وهو أمر لا يتحقق تلقائيا وإنما يتم مـــن خلال أمرين:

* التعرف على مواطن القياس فى الظواهر السياســـية ، كمـــا يتعـــرف الطبيب على مواطن القياس فى الجسد الآدمى.

ب) صناعة أداة القياس التي تناسب موطن القياس وموضوعه.

(٥) هل كل عمل جيد لابد وأن يكون فنياً تستخدم فيه الأســـــاليب الإحصائيـــة؟ الإجابة بالنفى لأن هذه العملية إن تمت دون رؤية واضحة من الناحية الفلســـــفية ، وبغـــير أساس نظرى يعتد به ، فلا يكون ذلك إلا على حساب المعنى الحقيقى لهذه الأعمال ، الـــتى تأتى فى مجموعها وقد افتقرت لأية قيمة تبرر الجهد الذى بذل فيها.

إن هناك علاقة غير صحية بين القياس والظاهرة السياسية ، فمن جانب هناك قـــوى الطرد المركزية داخل الظاهرة السياسية التى تدافع عن خصوصيتها من خلال رفع لواء عدم إخضاع الإنسان –الكائن الحى والسياسي– للقواعد التى تحكم المجردات الرياضية، ومـــن جانب آخر هناك النظرة العرقية التى ينظر بها الرياضيون لعلمهم الذى لا يريـــد أن يتلـــون بزواج غير متكافئ مع العلوم الاجتماعية والسياسية غير المنضبطة .

وفيما يلي نقدم بعض النماذج لاستخدام الحاســـب في تحليـــل وحســـاب بعـــض الارتباطات الإحصائية بصدد الناخبين والمرشحين في انتخابات البرلمان المصري ١٩٩٥ .

(أ) تحلل الأولي المعايـــير الـــتي علـــي أساســـها يختـــار النـــاخبون مرشـــحيهم في الانتخابات(جدول –١).

(ب) تحلل الثانية الأسباب والدوافع التي حدت بالمرشحين للتقدم للترشيح في الدوائر التي ترشحوا فيها (جدول ٢).

نموذج تطبيقي للتحليل الإحصائي لبعض العمليات

المتعلقة بالانتخابات البرلمانية

جدول يوضح معايير اختيار الناخبين للمرشحين في الدوائر المعينة (١)

معايير اختيار الناخبين للمرشحين		الدوائر الانتخابية					
		بركة السبع	الدقي	مينا البصل	الدرب الأحمر	معنوية العلاقة	شدة الارتباط
للابن الأصيل	نعم	٢٦٥	١٩٢	٢١٠	٨٩	٠,٠٢	٠,١٥
الأكثر تواجدا	نعم	٣١٢	٢٢٩	٢١٧	٠,٠٧	٠,٠٠٠	٠,٠٢١٥
صاحب الوعود	نعم	٣١٩	٢٥٢	٢٠٢	١٠٩	٠,٠٠٠	٠,٠٢٥
المهتم بالمشكلات	نعم	٦٤	٨٦	٥٣	٥٦	٠,٠٠١٤	٠,١٦٢
أخرى تذكر	نعم	٣٣٣	٢٥٣	٢٣٤	١٢٢	٠,٠٠٠	٠,٢١٣
صاحب القوة والنفوذ	نعم	٣٣١	٢٤٨	٢٥٣	١١٨	٠,٣١	٠,١
المنتمي للدائرة	نعم	٢٢٩	٢٠٩	٢٣٨	٩٠	٠,٠٠٠١	٠,١٨
مرشح الحزب	نعم	٢٢٦	٢٢٩	٢١٢	١٠٧	٠,٠٠٠	٠,٢٢
المهتم بكل المشكلات	نعم	١٤٩	٩٢	١,٣	٣٥	٠,٠١٢	٠,١٢٦

جدول يوضح دوافع الترشيح في دائرة بعينها(٢)

أولويات أسباب اختيار دائرة معينة للترشيح فيها		الدوائر الانتخابية					
		بركة السبع	مينا البصل	الدقي	الدرب الأحمر	معنوية العلاقة	شدة الارتباط
تكليف حزبي	أولى	٨	١٣	١٠	٦	٠,٩٧	٠,٢٢
	ثانية	٢	٣	٢	–		
	ثالثة	١	١	١	–		
أهمية الدائرة	أولى	٧	٩	٦	٥	٠,٢٧	٠,٤١
	ثانية	–	٧	٥	١		
	ثالثة	٣	٢	٢	١		
الانتماء للدائرة	أولى	١	٨	–	–	٠,٠٠٤٩	٠,٥١
	ثانية	١٠	١٠	١٢	٧		
	ثالثة	١	–	٣	–		
أخرى تذكر	أولى	١١	١٥	١٥	٦	٠,٤٥	٠,٣٨
	ثانية	–	٢	–	١		
	ثالثة	١	–	–	–		
	غير مطابق	–	١	–	–		

هوامش ومراجع القسم الثالث

١- د. فاروق يوسف أحمد ، مرجع سابق ، ص ص ٨٩-٩٩.

٢- د. صلاح مصطفى الفوال ، مرجع سابق ، ص ص ١١٣-١١٥.

٣- المرجع السابق ، ص ص ١١٦-١١٧.

٤- إحسان محمد الحسن ، الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعى ، بيروت: دار الطليعة، ط٤ ، ١٩٩٤، ص ص ٣٥-٣٨.

٥- المرجع السابق ، ص ص ٤٠-٤١.

٦- جارول مانهايم وريتشارد ريتش ، التحليل الامبيريقي: طرق البحث فى العلوم السياسية (إعداد ومراجعة: السيد غانم ، ودودة بدران) ، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية ، ١٩٩٦ ، ص ص ١٣٧-١٣٩.

٧- المرجع السابق ، ص ص ١٤١-١٤٣.

٨- د. فاروق يوسف أحمد ، مرجع سابق ، ص ص ١١٢-١١٣.

٩- المرجع السابق ، ص ص ١١٣-١١٥.

١٠- راجع حول هذا الجانب:

David Dooley, Social Research Methods, New Jersey: Prenctice Hall-Inc., 1999, pp. 32-36.

-١١ David Dooley, op.cit., pp. 36-38.

١٢- د. فاروق يوسف ، مرجع سابق ، ص ص ١١٥-١١٦.

١٣- راجع حول هذه المستويات:

H.W. Smith, op.cit., Strategies of Social Research: The Methodological Imagination, New Jersy: Prentice Hall-Inc., 1981, pp. 117-119; H.W. Smith, op.cit., pp. 120-121.

١٤- د. فاروق يوسف ، مرجع سابق ، ص ص ١١٧-١١٨.

١٥- د. كمال المنوف ، مرجع سابق ، ص ص ١١٢-١١٣.

١٦- المرجع السابق ، ص ص ١١٤-١١٥.

١٧- المرجع السابق ، ص ص ١١٦-١١٧.

١٨- د. حامد عبد الماجد ، دور السلطة السياسية فى تشكيل الرأى العام (ملحق الدراسة الميدانى) ، ص ص ٣٨-٤١.

١٩- محمد شلبى ، المنهجية فى التحليل السياسى ، القاهرة: بيت الحكمة للإعلام والنشر ، ١٩٩٦ ، ص ص ٩٨-١٠١.

٢٠- د. سمير حسين ، تحليل المضمون ، القاهرة: د.د ، ١٩٨٠ ، ص ص ٩-٢٣.

٢١- محمد شلبى ، المرجع السابق ، ص ص ١١-١٣.

٢٢- د. فاروق يوسف ، مرجع سابق ، ص ص ١١٥-١١٩.

-٢٣ Cheryl Zollars, the Perils of Periodical Indexes: Some Problems in Constructing Samples foe Content Analysis and Culture Indicators Research, Communication Research, Vol.21, 1994.

٢٤- د. سمير حسين ، مرجع سابق ، ص ص ٢٥-٢٦.

٢٥- محمد شلبى ، مرجع سابق ، ص ص ١٠٣-١٠٥.

٢٦- د. طلعت إبراهيم مصطفى ، مرجع سابق ، ص ص ١١٢-١١٥.

٢٧- المرجع السابق ، ص ص ١١٦-١١٧.

٢٨- سمير حسين ، مرجع سابق ، ص ص ٢٨-٣٠.

٢٩- المرجع السابق ، ص ص ٣١-٣٢.

٣٠- د. صلاح مصطفى الفوال ، مرجع سابق ، ص ص ١٧-٢١.

٣١- د. حامد عبد الماجد ، دور السلطة السياسية فى تشكيل الراى العام ، مرجع سابق ، ص ص ١١٥-١١٨.

٣٢- د. نهاد رزق الله ، دراسات فى منهاجية تحليل النصوص ، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، ط١ ، ١٩٨٤ ، ص ص ٩-١٣.

٣٣- أميمة مصطفى عبود ، قضية الهوية فى مصر فى السبعينات: دراسة فى تحليل بعض نصوص الخطاب السياسى (رسالة ماجستير غير منشورة) ، جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٩٣ ، ص ص ١٣-١٦.

٣٤- د. نهاد رزق الله ، مرجع سابق ، ص ص ١٤-١٥.

٣٥- المرجع السابق ، ص ص ١٥-١٦.

٣٦- المرجع السابق ، ص ص ١٧-١٨.

٣٧- د. حامد عبد الماجد ، مرجع سابق ، ص ص ١٣٩-١٤٠.

٣٨- أميمة عبود ، مرجع سابق ، ص ص ٢٨-٢٩.

٣٩- د. طلعت إبراهيم مصطفى ، مرجع سابق ، ص ص ١١٩-١٢٣.

٤٠- د. حامد عبد الماجد ، مرجع سابق ج٢ ، ص ص ٢٢٨-٢٣٠. حيث يوجد نص فتوى مجلس الدولة فى هذا الصدد.

٤١- د. حامد عبد الماجد ، محاضرات فى منهجية دراسة الظواهر السياسية وطرق وأدوات جمع المعلومات بصددها ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، (طلاب الدراسات العليا ، ١٩٨٩-١٩٩٩) ، ص ص ١٣٧-١٣٩.

٤٢- راجع حول هذه الإجراءات الدراسة:

Donald Gunn Mac Raeced, Survey Methods in Social Investigation, London: William Heinemann LTD, 1995.

٤٣- د. ودودة بدران (محرر) ، تصميم البحوث التجريبية ، ص ص ١٠٨-١٠٩.

٤٤- المرجع السابق ، ص ص ١١٢-١١٣.

٤٥- المرجع السابق ، ص ص ١١٥٤-١١٦.

٤٦- جارول مانهايم وريتشارد ريتش ، مرجع سابق ، ص ص ١٣٩-١٤٣.

٤٧- د. ودودة بدران ، تصميم البحوث التجريبية ، مرجع سابق ، ص ص ١١٧-١١٨.

٤٨- المرجع السابق ، ص ص ١١٩-١٢٠.

٤٩- د. صلاح الفوال ، مرجع سابق ، ص ص ١٣٩-١٤٣.

٥٠- د. حامد عبد الماجد ، مرجع سابق ، ج٢ .

٥١- د. فاروق يوسف ، مرجع سابق ، ص ص ١٢٨-١٣١.

٥٢- د. أحمد يوسف أحمد ، مقابل النخبة السياسية ..خبرة بحثية ، فى د. ودودة بدران ، تصميم البحوث الاجتماعية ، مرجع سابق ، ص ص ٦٨-٧٢.

٥٣- د. طلعت مصطفى ، مرجع سابق ، ص ص ٦٤-٦٨.

٥٤- المرجع السابق ، ص ص ٦٩-٧٢.

٥٥- د. نجوى الفوال ، أسلوب المناقشة الجماعية: التعريف ، والمشكلات المنهجية والتطبيقية فى قياس الرأى العام: استطلاعات للرأى ودراسات ، القاهرة: المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٩٤ ، ص ص ١٧٨-١٧٩.

٥٦- راجع حول ذلك:

Jone Faleytempleton, Focus Group: A Guide for Marketing and Advertising Professionals, Chicago, Illinois: Probus Publishing Company, pp. 3-5.

٥٧- د. نجوى الفوال ، المرجع السابق ، ص ص ١٧٩-١٨٠.

٥٨-

Richard A. Krueger, Focus Groups: A Practical Guide for Applied Research, USA, Sage Publications, The International Professional Publishers, 1988, pp. 14-15.

-٥٩ Stephen K. Diet, Quantitative Estimation Using Focus Groups, The Annual Meeting of American Association of Pubic Opinion Research (AAPOR), 18 May, pp. 10-12.

القسم الرابع

"كيفية إعداد البحوث والدراسات السياسية"

في هذا القسم نكون قد وصلنا إلى محصلة العملية المنهجية الكلية لكي تظـــهر هنـــا نتائجها وآثارها في العملية البحثية في صورة الدراسات والبحوث السياسية العلمية [1].

أولى الخطوات تتمثل في إعداد الدراسات والأبحاث السياسية وهي كيفيـــة إعـــداد المخطط الأولى للدراسة والدي يحتوي علي: العنوان، والمقدمة، ومشكلة البحث أو الدراسة – والفروض المختلفة، والإطار النظري والمنهجية، وتقسيم الدراسة ثم نتعمـــق في معرفـــة قواعد كتابة الأبحاث والدراسات السياسية العلمية سواء تعلقت هذه القواعـــد بـــالجوانب الشكلية والإجرائية، أو دارت حول المضمون لكي نختتم في هذا الصدد بكيفية كتابـــة مـــا يسمى بالتقرير النهائي للدراسة أو البحث السياسي، ونركز على عناصره الأساســـية . وفي النهاية نتناول المعايير المختلفة التي يتم الاحتكام إليها في عملية تقويم البحوث والدراســـات السياسية وسوف يأتي هذا الفصل في أربعة فروع أساسية:الأول: إعـــداد المخطـــط الأولى للدراسة أو البحث السياسي.والثاني: قواعـــد كتابـــة الأبحـــاث والدراســـات السياســـية العلمية.والثالث: كتابة التقرير النهائي للدراسة .والرابع: معايير تقويم الدراسات والبحـــوث السياسية العلمية.

الفرع الأول

"مشروع الدراسة أو البحث السياسي"

تقع الدراسة بين مرحلتي إعداد مخطط البحث الأولى A Research proposal و تقديم التقرير النهائي Final Report أيا كان شكله سواء أكانت دراسة محدودة أم رسالة ماجستير أم أطروحة دكتوراه، و بصرف النظر عن طبيعتها البحثية سواء أكانت نظرية أم تطبيقية ويطلق عليها في أغلب الأحيان تصميم خطة البحث (Plan Design)[٢].

وأيا كان الأمر فإنه ينبغى ألا يبعد عن الأذهان أن عملية كتابة البحوث والدراسات العلمية هى عملية هادفة، لاكتشاف الأحداث والوقائع السياسية وفهمها وتحليلها من ناحية، وجعلها مادة للاتصال البحثى وإيجاد نوع من الفهم المشترك وتطويره باستمرار بين الجماعة العلمية ،الأمر الذى يسهم فى تكوين هذه الجماعة ، ورفده باستمرار بأسباب البقاء والنمو والازدهار .

كما أنه أيضاً وعلى نفس المستوى ينبغى ألا يغرب عن الأنظار أن من المؤشرات الأساسية لجودة الدراسة صحة وسلامة مخطط البحث الأولى الذى يتقدم به الباحث بداية ، إضافة إلى القدرات البحثية للباحث وما يتوافر له من حرفية وتخطيط وجدية. واستقامة فى الفكر والتعبير ، الأمر الذى يجعله ينجز دراسته على المستوى المطلوب علميا ،وهو ما يتبدى فى التقرير النهائي للدراسة الذى يقدمه الباحث.

وفقا لما أسلفنا بصدد خطوات البحث العلمي يختار الباحث موضوعاً لدراسته يشعر بأهميته العلمية أو العملية أو كلتيهما ويقوم بإعداد مشروع أو مخطط أولي لهذه الدراسة يتقدم به إذا اقتضى الأمر إلى جهة الاختصاص العلمية و يراعى في هذا المشروع أن يتضمن التالي[٣]:

أولا: عنوان البحث

١- لكل بحث عنوان معين يُفترض أن يفصح عن مضمونه ومحتواه . وبالتالي يجب أن يكون عنوان الدراسة مركزاً مختصراً يعبر عن مضمونها ، ويدفع إلى قراءتها ، ويلخص قضيتها البحثية الأساسية ، و أن تكون صياغته محددة لأن العناوين العامة أو المبهمة أو الموحية بقيمة معينة ، أو موقف محدد بداية غير مقبولة أو على الأقل غير مستحبة علميا.

٢- في بعض الأحيان قد يوجد فى عنوان الدراسة إلى جانب العنوان الرئيسى عنوانا فرعيا ، ربما يشير إلى الحالة التطبيقية أو الفترة الزمنية..إلخ.

ثانيا: المقدمة

تأتى مباشرة بعد العنوان ، وتحوى فكرة عامة عن موضوع الدراسة كنوع من التمهيد اللازم قبل الدخول فى مسألة تحديد مشكلة البحث [٤].

ويفضل أن تأتى المقدمة مركزة ومختصرة –قدر الإمكان– يتضح فيها الأسباب التى دفعت الباحث إلى اختيار موضوع دراسته ، تلك التى تمثل فى جانب منها على الأقل أهمية هذه الدراسة نظريا علمياً.

ثالثا: تحديد قضية البحث أو مشكلة الدراسة

وهى قضية بالغة الأهمية وعليها مدار نجاح العمل البحثى فى الدراسة ، فهى نقطة البداية وحجر الزاوية ، فإذا استقامت علميا استقام للباحث بحثه ودراسته ، والعكس صحيح، وفى هذا الصدد لن نعيد تكرار –ما أسلفنا– بصدد قواعد وكيفية تحديد المشكلة البحثية وصياغتها ، ويلزم الإحالة عليها فى هذا الصدد [٥].

رابعا: بناء الإطار النظرى للدراسة

غالبا ما يقوم الباحث من خلال الدراسات والكتابات السابقة بتحديد إطاره النظرى الخاص الذى سوف يقارب موضوع بحثه من خلاله باعتبار أن هذا الإطار النظرى يتكون من

مجموعة من المفاهيم التحليلية التى يوجد بينها نوع من العلاقات ؛ والتى يمكن من خلالها دراسة المشكلة البحثية قيد الاهتمام [٦].

خامسا: تحديد فروض الدراسة وصياغتها

من خلال الإطار النظري يحدد الباحث متغيراته ويعرف مفاهيمه الأساسية وعبر تحديد العلاقات بينها يتم تحديد الفروض البحثية للدراسة أو التساؤلات النظرية ذات الطبيعة الإشكالية التى سوف تجيب الدراسة عنها [٧].

وينبغى الإشارة إلى أن ترتيب وضع الفروض يترجم – بدرجة من الدرجات – أهميتها النسبية ، كما أنه يمكن أن تتضمن الدراسة فرضا رئيسيا يتم اشتقاق فروض فرعية منه.

سادسا: مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة

يقوم أي مخطط بحثى لموضوع معين على مراجعة معظم الدراسات السابقة فى ذات الموضوع ؛ بالإضافة إلى الموضوعات المشابهة والمقاربة فى نفس التخصص ، أو الحقل العلمى، أو التخصصات المقاربة.

ولا يفضل فى استعراض الدراسات السابقة تقديم قائمة سردية بها ، بل يستحب تقسيمها أو تصنيفها وفقا لمحكات ومعايير موضوعية تتفق مع طبيعة الموضوع المبحوث أو الظاهرة أو الظواهر محل الدراسة ، مع تعقيب للباحث بصدد مدى وكيفية استفادته من هذه الدراسات فى دراسته وبحثه الجديد [٨].

سابعا: تحديد منهجية الدراسة وأدواتها

يذكر الباحث فى هذا الصدد أقرب الأطر النظرية لتناول موضوع دراسته، والأدوات المنهجية الملائمة للاقتراب منه –ونحيل فى هذا الصدد إلى ما أسلفنا الحديث بصدده [٩].

ثامنا: تقسيم الدراسة أو البناء المعماري للبحث

سواء كان البحث مقسما إلى أبواب ، والأبواب إلى فصول ، أو كان مقسماً إلى فصول ، والفصول إلى مباحث وهذا هو البناء المعماري للبحث .

وهذه الأبواب والفصول ينبغى أن تكون مترابطة فيما بينها يمهد كل منها للآخر بصورة منطقية ، ولعل هذا التقسيم الأولى أكثر أجزاء الدراسة قابلية للتغيير والتطوير [١٠].

تاسعا: قائمة أولية بالمصادر والمراجع

يقدم الباحث فى دراسته قائمة أولية بالمصادر والمراجع التى سيعتمد عليها فى بحثه مع ملاحظة أن هذه القائمة أولية وليست نهائية حيث أن هذه الأخيرة تكون فى الدراسة ذاتها.

فإذا توافرت هذه العناصر الأساسية لمشروع الدراسة كان جديرا بالقبول من الناحية العلمية [١١].

الفرع الثاني

"قواعد كتابة الأبحاث والدراسات السياسية العلمية"

هناك مجموعة من القواعد العلمية التي يؤدي اتباعها الي تحديد نوعية الدراسة السياسية نفسها ويمكن تقسيمها إلى فئتين:

الأولى: مضمونية تتعلق بقواعد الكتابة فى الدراسة

الثانية: إجرائية تتعلق بالجوانب الشكلية في كتابة الدراسة

أولا: القواعد المضمونية في كتابة الدراسة السياسية

حين يقوم الباحث بكتابة دراسته ثمة مجموعة من القواعد التى تتعلق بالمضمون يجب أن يأخذها فى الاعتبار مفادها أنه يخاطب بهذه الدراسة فى المقام الأول جمهورا متخصصا يتوافر له الحد الأدنى -على الأقل- من المعرفة والعلم بالخطوط العامة لمعظم موضوعات التخصص الأمر الذى يفرض عليه ألا يدخل فى العموميات أو يسرد البدهيات، إنه يكتب لكى يحيط هذا الجمهور المتخصص علماً بماذا كتب من ناحية المضمون وما هو الجديد الذى أضافه فى هذا الصدد؟ وماهي النتائج الأساسية التى توصل إليها من دراسته.

من ثم فإن الدارس أو الباحث يكتب فى هذا الصدد على نحو يجمع بين الشمول والاحاطة فى المضمون، والوضوح واليسر فى العرض والأسلوب، والدقة والأمانة فى المنهجية.

وحين يتخذ الباحث قراره بالبدء فى كتابة بحثه أو دراسته لابد أن يكون قد استكمل مراجعة كافة المصادر والمراجع السابقة والمتاحة فى موضوع دراسته، وتلك المتعلقة به . وبالتالى يكون قد أنجز عملية جمع المعلومات الخاصة ببحثه من هذه المصادر والمراجع ثم

بعملية تسجيلها فى بطاقات بحثية بالشكل المعروف وتوزيعها على الأبواب والفصول والمباحث العائدة لها.

حينئذ تبدأ مرحلة التفكير الجاد فى كتابة البحث أو الدراسة، حيث تتفاعل القدرات الخاصة بالباحث مع المادة العلمية التى قام بجمعها وتحليلها فى انتاج مولود جديد وابداع رؤية جديدة هى البحث أو الدراسة العلمية، وهنا تتفاوت الأمور -بدرجة كبيرة- من باحث لآخر.

ولا شك فى أن مرحلة الكتابة صعبة ولكنها -بالطبع ليست عسيرة ولا مستحيلة- ولا شك أن الذى يكتب لأول مرة يكون متهيبا للدخول فيها -بدرجة من الدرجات- ولكن فى النهاية لابد من أن يضع الباحث قلمه على بداية هذا الطريق، وأن يلج هذا البلب مسترشدا بالقواعد المضمونية [١٢]:

١- المعلومات والأفكار المتضمنة (كما وكيفا)

ليست كل المعلومات والأفكار التى يجمعها الباحث أو التحليلات التي يقوم بها لتلك المعلومات يتحتم أن تتضمن فى الدراسة أو البحث.

فالباحث العلمى مرتبط بمعايير علمية تتعلق بحدود مشكلته البحثية، وطبيعتها، وبالفروض العلمية التى يسعى لإثباتها؛ وهذه تفرض عليه أن يقوم بعملية الانتقاء و الاختيار من ذلك الكم من المعلومات والتحليلات المتوافرة لديه حول موضوع دراسته، وبالتالى فإن الباحث عليه أن يقوم باستبعاد -وهذه قد تكون صعبة بالنسبة لبعض الباحثين الذين يكونون قد بذلوا جهودا مضنية أحيانا فى جمع هذه المادة وتحليلها- أجزاء من المادة العلمية لا تكون ذات دلالة كبيرة فى الإجابة على السؤال البحثى والفروض المتعلقة بمشكلة دراسته،إن الباحث ليست وظيفته محاولة التنسيق بين مكونات المادة التى جمعها، وإنما الربط والتحليل العلمى؛ والأمران جد مختلفان. تفاديا لاثارة الاضطراب فى ذهن القارئ وتحاشيا دون مسوغ موضوعي لكبر حجم البحث.

٢- اختيار المفاهيم وتحديد المتغيرات بدقة

يعبر البحث أو الدراسة عن مجموعة من الأفكار، وهى بدورها تعبر عن مجموعة من الألفاظ التى هى قوالب تصب بها المعانى والأفكار، وكما يقول الجرجانى فى دلائل الإعجاز إن معانى الكلمات أو دلالاتها محض اتفاق وليست من إملاء العقل، فلو أن واضع اللغة كان قد قال (قام) مكان (جلس) لما كان فى ذلك ما يؤدى إلى فساد.

وهكذا فإن اللغة هى وعاء الفكر، وللأفكار قواعد وقوانين لفهمها وتحليلها وإدراك العلاقات القائمة بينها، وكذلك للألفاظ من حيث هى ألفاظ تدل على معان محددة، وهذا يجعل الباحث يدرك بوضوح العلاقات القائمة بين الأفكار بواسطة الألفاظ ومن ثم يحاول التعبير عن أفكاره بألفاظ محددة، وبقدر وضوح الأولى فى ذهن الباحث يكون التعبير عنها بألفاظ ومفاهيم واضحة ومحددة.

ولما كان كل فرد لا يصلح بالضرورة أن يكون باحثا، فإن الأفكار قد تكون واضحة فى الذهن، ومع ذلك يجيء التعبير عنها بالمفاهيم و الألفاظ مفككا غامضا غير موصل إلى المعانى للمجتمع العلمى والبحثى المستهدف ، إن الكتابة العلمية يجب أن يتوافر فيها شرطان:

أ- الوضوح.

ب- البساطة.

ولكى يتوافر الوضوح بجانب البساطة - لابد أن تكون الأفكار واضحة بعيدة عن الغموض والتعقيد، ولكى تكون الأفكار كذلك لابد أن تكون الألفاظ الدالة عليها واضحة وبسيطة لا تحتمل أكثر من معنى، فاللفظ -على حد قول ابن رشيق- جسم روحه معنى، وارتباط اللفظ بالمعنى كارتباط الجسم بالروح يضعف بضعفه ويقوى بقوته.

٣- كيفية اختيار العبارات والفقرات

يحسن بالباحث أن يجعل جملته قصيرة بحيث تكون على قدر المعنى الذى تعبر عنه

بدون زيادة أو نقصان، ومخالفة ذلك يعد لغوا وحشوا يسئ إلى المعنى ولا يحسن إليه.

كما يجب على الباحث أن يربط بين الجمل كما الأفكار، لأن الربط المنظم بين الجمل يساعد على تحقيق مهمة الباحث فى توصيل أفكاره للمستهدف أو المتلقى.. ولعل التناسق بين الجمل ، أو الوحدات التعبيرية بشكل عام، يحل مسألة التناسق بين الأفكار. وعلى الباحث أن يبتعد -قدر الإمكان- عن زخرف القول غرورا ومن غير طائل، وعن المحسنات اللفظية المتكلفة زبدا طافيا، وعن غريب اللغة والمهجور منها، لأن ذلك يجعل الأذهان التى تتلقى أو تسمع تنصرف عن إدراك المعانى الكامنة وتحليل منطقية الأفكار المطروحة وعلميتها إلى الدوران فى فلك المحاسن اللفظية، أو اللغة المهجورة، وليس ذلك هو مقصود الدراسة السياسية المنهجية بالطبع. وعلى كل حال، لا يعنى ذلك موقفاً -كما قد يتبادر إلى بعض الأذهان- من استخدام المجاز فى لغة البحث السياسى العلمى، إذ أن هذا الاستخدام -إذا ما تم فى موضعه وبقدره دون تكلف كما تعرفه الدراسات السياسية العالمية الرصينة- يمكن أن يساعد على تحقيق الأهداف الأساسية التى يتغياها البحث المنهجى.

كما أن الباحث عليه أن يحدد فقرات دراسته أو بحثه، والفقرة هى عبارة عن مجموعة من الجمل المترابطة فيما بينها لإبراز فكرة معينة، أو لإيضاح حقيقة ما وتؤلف الفقرة مع غيرها من الفقرات مبحثا فى فصل، أو فصلا فى باب، حسب التقسيم الموضوعى للدراسة وهو أمر تتوزع فيه الاجتهادات. ويستحسن ألا تطول الفقرة؛ بمعنى أن يكون طولها مقبولاً على قدر المعانى المتضمنة. كما ينبغى أن يراعى فى ترتيب الفقرات فى البحث التسلسل المنطقى فيما بينها بمعني الانتقال من الكل إلى الأجزاء أو الصعود من الثانية إلى الأولى، بحيث تكون الصلة الموجودة بينها صلة عضوية كل منها تنبثق عن الأخرى، فإذا قطعت أحداها ضاع المعنى كله وانفرط العقد الناظم بينها. والفقرات هنا فى تراصها وتماسكها كجسد المؤمن إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر أعضاء الجسد كله.

٤- إعداد المسودة الأولية للدراسة أو البحث

قبل البدء فى الكتابة النهائية يقوم الباحث بكتابة المسودة الأولية للدراسة ككل،

ولباب معين من الأبواب، أو لفصل من الفصول..إلخ.

وهو يقوم بإعداد تلك المسودة ومداومة تعديلها باستمرار فى ضوء قراءاته الجديدة، وما تضيفه من معلومات وأفكار يقوم على أمر تحليلها، وهكذا يستمر الباحث طوال فترة قراءاته وتحليلاته القيام بهذه العملية، لأن المسودة الأولي ليست هى المسودة النهائية ، وهنا ينبغى على الباحث أن يكثر من المشورة العلمية سواء كانت تلك من صنف الشورى الملزمة الواجبة عليه لأستاذه الذى يشرف على الدراسة أو البحث، أو المشورة لأهل الخبرة فى مجال بحثه ودراسته ، ولزملائه من الباحثين حتى يلفتوا انتباهه إلى الأخطاء وأوجه النقص أو القصور فى الدراسة، ذلك أن شدة التصاق الباحث ببحثه وارتباطه بموضوع دراسته قد يجعل من الصعب عليه منفردا معرفة أخطائه وأوجه قصوره العلمى.

٥ - الرجوع إلى المصادر الأساسية والمراجع المهمة

يجب على الباحث فى دراسته أو بحثه العلمى أن يرجع إلى المصادر الأساسية والمراجع الأكثر أهمية بخصوص موضوع دراسته، ذلك أن كل موضوع أو قضية بحثية له مصادره الأساسية ومراجعه المهمة مقارنة بغيره من الموضوعات والقضايا والمشاكل البحثية.

ولا يجب أن يعتمد الباحث –بصفة أساسية– على تلك المصادر أو المراجع التى تناولت مشكلته البحثية عرضا فى ثنايا قضايا أو مشاكل بحثية أخرى، ولكن يمكنه الاستئناس بهذه النوعية من المصادر والمراجع فى تدعيم أو نقض ما يتم التوصل إليه من نتائج والاستعانة بها كمصادر مساعدة فى التحليل الأخير.

وإذا كان الباحث يرجع إلى المصادر الأساسية والمراجع المهمة بصدد مشكلته البحثية، فإن عليه أن يحذر من هيمنة هذه المصادر والمراجع عليه فى كتابة بحثه ذلك أن حصول هذه الهيمنة لا يؤدى إلى حدوث التراكم العلمى فى الدراسات السياسية ، ويفقدها جديتها.

ويجب على الباحث فى رجوعه إلى المصادر الأساسية والمراجع المهمة لاقتباس أفكار أو

مقولات معينة أن ينسب تلك الاقتباسات للمراجع التى أُخذت منها. بالفعل ويجب أن تتم مسألة الإسناد والتوثيق بأمانة ودقة كاملتين ، حتى يتمكن الباحثون الآخرون من الرجوع إلى ذات المصادر والمراجع التى حددها الباحث فى نقاط معينة إذا أرادوا المزيد من التعمق،أو تأسيس دراسات وأبحاث جديدة ، كما أنها مهمة بالنسبة للذين يقيمون علميا هذه الدراسات اذ لا يمكنهم الحكم علي سلامة الاستنتاجات التي خلصت اليها إلا في ضوء المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها.

ثانيا: الجوانب الإجرائية فى كتابة البحث

يمكن أن نذكر بعض الجوانب الإجرائية أو الشكلية فى الكتابة المنهجية للبحوث والدراسات السياسية على النحو التالى [١٣]:

١- استخدام ضمير المتكلم

عدم استعمال الضمائر المعبرة عن الباحث من قبيل: أنا أرى، نحن نرى..إلخ ، والاستعاضة عنها بأساليب علمية مجردة من مظاهر الغرور أو الاعتداد المبالغ فيه بالذات، وأكثر قبولاً من الناحية العقلية، والنفسية، مثل: يمكن القول، يري الباحث ، يبدو أن، أو علما بأن، أو من المستحسن، أو يفضل..إلخ.

٢- الاقتباس

فى حالة الاقتباس من المصادر والمراجع يجب أن يكون الاقتباس دقيقاً ويوضع بين علامتي تنصيص مرتفعتين قليلاً عن السطر على هذا النحو "   ". كما يجب أن يكون الاقتباس مسبوقاً بتحليل كاف بحيث يأتى منسجماً مع ما يسبقه من معلومات وآراء.

ويُفضل ألا يكون الاقتباس طويلاً، حتى لا تتحول الدراسة أو البحث إلى مجموعة من النقول، لأن هذا يعد من علامات ضعف البحث. إضافة إلى أنها تحجب شخصية الباحث العلمية ورأيه، على عكس ما هو مفترض فى البحث العلمى الجيد. ولكن إذا كانت الدراسة تنصب مثلا على دراسة الفكر السياسى لمفكر معين مثل: هيجل، و ماركس، و الغزالى، و

ابن تيمية،و ابن أبي الربيع و ميشيل فوكو و جاك دريدا و حسن البنا وسيد قطب، ففي هذه الحالة يجب إيراد نصوص الآراء المراد تحليلها ومناقشتها فى القضايا المختلفة ولو امتدت إلى صفحات.

وعادة فإنه إذا تعدى الاقتباس حجما معينا من السطور فى الدراسة – سبعة أو ثمانية أسطر على الأكثر – إلى أن يكون صفحة مثلا أو نصف صفحة، فإنه يتم وضعه بصورة مميزة (بحروف أصغر من الحروف المعتمدة فى البحث. وعلى سطر جديد، ويترك هامش من الفراغ بين الاقتباس وبين آخر سطر قبله وأول سطر منه، وكذلك يترك هامش من الفراغ على يمين ويسار الاقتباس يكون أوسع مما هو متبع فى بقية البحث أو الدراسة، وأن يكون الفراغ بين أسطر الاقتباس أقل مما هو موجود فى الأسطر العادية للدراسة أو البحث).

و إذا كان للمرجع أكثر من طبعة يفضل أن يكون الرجوع لأحدثها ضمانا لعدم حدوث تعديل فى رأى المؤلف فى الطبعات الحديثة.

٣- الألقاب أو الصفات

لا تذكر فى متن الدراسة أو البحث غالبا أسماء أعلام، ويفضل أن تكون فى الهامش، أما إذا ذكرت فى المتن فلا يجب أن تسبق ، أيا كانت قيمتها ،بأية ألقاب، أو صفة، أو وظيفة معينة مهما كانت.

٤- علامات الوقف

وظيفة علامات الوقف الربط بين أجزاء الدراسة أو البحث، ويتوقف على وجودها قراءته بطريقة سليمة، ومن ثم الربط بين أجزائه، وهى رموز اصطلاحية تواضع عليها العلماء توضع بين أجزاء الكلام أو الجمل والكلمات حتى يتيسر المعنى وتتضح عملية القراءة. وعلامات الوقف هى:

النقطة (.): توضع فى نهاية الكلام الذى تم معناه للفت الانتباه لابتداء جملة جديدة.

الفاصلة (،): توضع لفصل الجمل التى يتكون من مجموعها كلام تام المعنى عن بعضها فى موضع معين يستوجب أن يقف عندها القارئ وقفة وجيزة .

الفاصلة المنقوطة (؛): وتأتى بعد جملة يتبعها تعليل أو توضيح، أو تفصيل، أو بين جملتين تكون أولاهما سبب الثانية.

النقطتان العموديتان (:): وتستعملان للتوضيح والتبيين، وتوضعان بعد لفظ القول أو القائل مباشرة.

النقط الأفقية الثلاثة (...) أو علامة الحذف: وهى توضع عند حذف جزء من النص المقتبس، وعند انتهاء أو شبه الانتهاء من الكلام مع أن هناك إمكانية للمضى فيه.

الشرطة (–): توضع بين الأرقام المتسلسلة، وبين تاريخ نشأة الدول، وزوالها وعند التعداد فى أول السطر..إلخ.

الشرطة المائلة(/): وتوضع فى مقارنة شئ معين إلى شئ آخر.

الشرطتان (– –): وتستخدم فى حالة الجمل الاعتراضية، أو الكلمات الشارحة أو المفسرة للكلام السابق، وهى تصل ما قبل الجملة المعترضة بما بعدها.

علامتا التنصيص المزدوجتان (" "): ويوضع بينهما الكلام المقتبس حرفيا لتمييزه عن كلام الباحث، وأيضا عناوين الأبحاث والدراسات لإبرازها سواء كان ذلك فى المتن أو السند.

القوسان أو الهلالان ( ): يوضعان حول الأرقام، وشارة الاستفهام (؟) أو معلومة مشكوك فى صحتها أو نسبتها، أو تفسير كلمة صعبة قديمة أو نادرة الاستعمال وردت فى سياق النص، أو حول صفة مامن شأنها أن تميز مؤلفا عن آخر يحمل الاسم نفسه.

القوسان المعقوفان [ ]: ويوضعان حول كل زيادة أو إضافة يدخلها الباحث في الكلام المقتبس من جهته، وكذلك حول كل تقويم فيه.

علامة الاستفهام(؟): وهي توضع بعد الاستفهام، أو الاستفسار، أو السؤال عن شئ ما سواء كانت أداة الاستفهام ظاهرة أو مقدرة.

علامة التعجب (!): توضع بعد الجمل المعبرة عن الانفعالات النفسية، كالفرح، والحزن والدهشة، والدعاء، والتهديد، والاستغاثة...إلخ.

٥ - طرق كتابة الهوامش

عادة ما تتضمن هوامش أية دراسة أو بحث سياسي علمى التالى:

(أ) اسم المصدر أو المرجع الذى تم الاقتباس أو الاستفادة من الأفكار الواردة فيه لكى يتيح للآخرين -كما أسلفنا- التحقق من صدق المعلومات الواردة، وأن يتوسعوا إذا أرادوا فى نفس النقطة -سواء كان هذا المرجع كتابا أو دراسة صغيرة، وسواء كان المصدر مقابلة معينة، أو وثيقة متعلقة بالموضوع...إلخ- مثال (طارق البشري ، الديموقراطية وثورة يوليو ١٩٥٢، القاهرة : دار الهلال ١٩٩٨ ، ص ص ١٩- ٢٣).

(ب) لتوضيح بعض الأمور الواردة فى المتن والتى لا يمكن إثباتها فى سياق النص لأسباب مختلفة؛ لتمييز التوضيح عن المرجع توضع علامة (*) ويمكن أن تصبح اثنتين أو ثلاث إذا تعددت التوضيحات.

أما عن طرق كتابة الهوامش:

- إذا كان هناك أكثر من مؤلف لمرجع واحد فيذكروا جميعا إذا كان عددهم ثلاثة؛فإذا تجاوز ذلك ذكر اسم من اشتهرت صلته بالمرجع أكثر من غيره وأضيف إلى اسمه "وآخرون" ، وإذا كان له محرر يذكر المحرر فقط ويكتب المرجع على النحو التالى:

اسم المرجع، تليه فصلة ، ثم مكان النشر تليه فصلة ، ثم دار النشر تليها

فصلة ، ثم تاريخ النشر، تليه فصلة ، ثم رقم الصفحة تليه نقطة. مثال : د.علي الدين هلال (محرر)، النظام السياسي المصري ، القاهرة : الدار العربية للطباعة والنشر ، ١٩٨٤م، ص ١٥.

- إذا كان المرجع يتكون من أكثر من جزء -يذكر رقم الجزء بعد اسم المرجع مباشرة، أو مع الصفحة ، وإذا كان المرجع له عدة طبعات فيذكر رقم الطبعة بعد ذكر اسم الكتاب، ورقم الجزء مثال: السنهوري ، الوسيط في العقود ، الجزء الأول ، القاهرة : دار النهضة المصرية ، ١٩٨٤م.

- إذا كان المرجع مجهول المؤلف أو مجهول الناشر أو كليهما كتب كالتالى: (مجهول المؤلف أو: م.م) ، (مجهول الناشر أو م.ن) ، (مجهول المؤلف والناشر أو: م.م.ن).

- إذا كان المرجع ترجمة فيجب أن يكتب اسم المؤلف الحقيقى ، ثم اسم الكتاب، ثم اسم المترجم، ثم مكان النشر ، ثم دار النشر، ثم تاريخ النشر، ثم الصفحة .والجدير بالذكر أن الترجمة لا تعني في كل الأحوال من لغة أجنبية الي اللغة الأصلية وانما من لغة تخصص الي آخر أو عصر لآخر ومثال: ابن أبي الربيع ، سلوك المالك في تدبير الممالك (ترجمة وتحليل وتعليق د.حامد ربيع) ، القاهرة : دار الشعب ، ١٩٨٢م، ص ص٧٨-٩٧.

- إذا كان المرجع المقتبس منه أو المعتمد عليه، يقتبس هو بدوره من مرجع آخر يتعذر على الباحث الاطلاع عليه، فيجب الإشارة إلى ذلك.

- إذا كان المرجع دورية (عامة – متخصصة – صحيفة) يجب ذكر اسم صاحب المقالة أو البحث ، ثم عنوان المقالة أو البحث ، واسم المجلة أو الصحيفة ، ورقم عددها، ومكان وجهة وتاريخ نشرها على أن يوضع

عنوان البحث بين علامتى تنصيص ، وأن يوضع تحت اسم المجلة أو الدورية خط،مثال :

- د. حامد عبدالماجد ، تأملات في الدلالات السياسية :مسألة حزب الوسط في مصر ، مجلة قضايا دولية ، (عدد ١٧٧) ، باكستان: معهد الدراسات السياسية ، ١٩٩٧م.

– إذا كان المرجع محاضرات مطبوعة للطلاب، يجب ذكر اسم صاحبها، وعنوانها، مكان وتاريخ إلقائها.

– إذا كان المرجع مخطوطا –فيجب الإشارة إلى ذلك– مع ذكر اسمه، ومكان وجوده، ورقمه.

– إذا كان المرجع محاضرة عامة أو رسالة، أو مقابلة ذكر ذلك مع لتاريخ، والمكان، والأذن بالاعتماد عليها.

– إذا تكرر المصدر أو المرجع نفسه فى الصفحة الواحدة –دون أن يكون هناك فاصل (أى مرجع آخر) بين التكرار، وجب ذكر المصدر أو المرجع كاملا فى للمرة الأولى، أما فى المرة الثانية، فيذكر فقط عبارة المصدر نفسه أو المرجع نفسه.

– إذا وجد فاصل (مرجع آخر) بين المرجع المتكرر، فيذكر فقط اسم المؤلف، متبوعا بكلمة "مرجع سابق، ص:__".

– إذا كان المرجع بلغة أجنبية فيكتب بنفس اللغة بنفس الطريقة.

– إذا تكرر المرجع الأجنبى وكان هناك فاصل بين التكرار نشير إليه بالآتى: "op. cit., p.".

– إذا كان الاقتباس من المرجع نفسه والصفحة نفسها، دون أن يكون هناك فاصل بين التكرار نشير إليه بالآتى: "Ibid".

– إذا وجد الفاصل بين المرجع المتكرر والصفحة نفسها، نشير إليه بالآتى: "op.cit., Ioc,cit".

٦ - المختصرات

جرى العلم عرفا على استخدام هذه المختصرات فى الدراسات والأبحاث العلمية، وتواتر العمل على الأخذ بها فى الرسائل، ومعظمها يستخدم فى الهوامش ومنها:

أ) فللإشارة إلى رقم الصفحة نستخدم: "ص–P "، وللإشارة إلى من صفحة كذا إلى صفحة كذا نستخدم: "ص ص– PP "، وللإشارة إلى مجلد :نستخدم: "Vol, p"، وللإشارة إلى طبعة نستخدم: "ط – ed"، وللإشارة إلى كلمة إلى آخره نستخدم:"..إلخ – etc".

ب) المصدر نفسه والصفحة نفسها (Ibid) ، وهو يتكرر دون أن يكون هناك مرجع آخر بينهما.

ج) المصدر السابق Op.cit ، ويستخدم إذا تكرر الاعتماد على مصدر واحد لمؤلف معين، فإننا نكتب اسم المؤلف، متبوعا بهذا المصطلح، ثم رقم الصفحة.

د) الصفحة نفسها loc. cit ، ويعنى الفقرة التى ذكرت سابقا، ويستخدم فى حال تكرار المصدر ورقم الصفحة نفسها، الترجمة: ,tra ، والمطبعة press ، التاريخ no.d أو n.d ، مكان النشر .N.p ، المطبعة N.Pr ، الناشر N.p .

والمختصرات العربية هى الحروف الأولى من الكلمات.

٧ - طرق الترقيم فى المتن والهوامش

هناك ثلاثة طرق هى:

أ- الترقيم المستقل لكل صفحة

ويكون ذلك بقيام الباحث بوضع أرقام متسلسلة متشابهة فى كل مكان (المتن) والهامش، وذلك لكل صفحة من صفحات الدراسة أو البحث بحيث يتساوى عدد الأرقام المطلوب توثيقها فى المتن مع عدد الأرقام الموثقة فعلا فى الهامش.

ويتم عادة الفصل بين المتن والهامش بخط أفقى وبقدر من الفراغ لتمييز أحدهما عن الآخر. والترقيم فى المتن يوضع بين قوسين صغيرين ( ) فى مكان أعلى قليلا من كلمات السطر، كما يجب وضع كل مرجع على سطر مستقل فى الهامش.

وهذا الأسلوب هو المفضل بحيث تستقل كل صفحة من صفحات الدراسة -بأرقامها ومراجعها- حيث يتعرف الباحث بسهولة على مرجع المعلومة.

ب- الترقيم لكل الفصل

يقوم الباحث بوضع أرقام متسلسلة لفصول البحث أو الدراسة، بحيث يبدأ الترقيم فى المتن من بداية الفصل وحتى نهايته وهكذا، ويوضع فى هامش كل صفحة المراجع أو المصادر أو الإشارات التى تنتمى إلى هذه الصفحة أو توضع كل الهوامش بالتسلسل بعد نهاية الفصل فى صفحة أو صفحات مستقلة.

ج- الترقيم الكامل لكل الدراسة أو البحث

يقوم الباحث بوضع أرقام متسلسلة لكامل البحث أو الدراسة، ويبدأ معه الترقيم مع بداية البحث وينتهى بانتهائه. ويوضع فى هوامش كل صفحة ما يتعلق بها من مراجع لازمة، أو توضع الهوامش كلها متسلسلة فى نهاية البحث أو الدراسة.

د- ترقيم الرسائل العلمية

عادة ما يتم ترقيم صفحات الرسائل العلمية (ماجستير - دكتوراه) بأرقام متسلسلة تبدأ بعد انتهاء مقدمة الرسالة ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦..إلخ، أما المقدمة فإنه يتم توصيفها ألفبائيا على النحو التالى: أ، ب، ج، د، هـ، و، ز، ح ط، ى، ك، ل، م، ن.

٨ - حجم الرسالة أو البحث وإجراءاتها

من المتوقع أن يختلف حجم الدراسة أو البحث العلمى ؛ أى عدد صفحاته ، باختلاف طبيعة الموضوعات التى يعالجها، والتخصصات التى ينتمى إليها وكقاعدة عامة لا نستطيع القول بأن هناك حجما أمثل للدراسة أو البحث العلمى، غير أن الاتجاه السائد فى الوقت الراهن ينحو إلى التقليل من الحجم -قدر الإمكان- على ألا يأتى ذلك على حساب المنهجية، أو استيفاء الموضوع حقه من التحليل، والتفسير... إلخ.

وبصدد خطوط الرسالة فإنها تتدرج فى كبر البنط وسمكه، على الترتيب والنحو التالى: عنوان الرسالة ، الإهداء، والمقدمة، والأبواب، والفصول، والخاتمة، وقائمة المصادر والمراجع، والفهرس، العناوين الفرعية الداخلية (حجم حروف أكبر قليلا من متن الرسالة)، الهوامش. وعادة ما يكتب المتن -الرسالة- بخط مقاس [١٤]. أما أسماء الأعلام والأماكن والعبارات المهمة، وكذلك عناوين الكتب وأسماء المجلات فإنها تكتب بخط أسود بارز وربما يوضع تحتها خط أسود، ويمكن استخدام (الخط الكوفى) ذو الحروف المائلة لتمييز عناوين الكتب أو أسماء المجلات عن بقية المكتوب فى المتن، وغيرها من التفاصيل المتغيرة مما لا داعى للاطالة فيه في هذا الموضع.

الفرع الثالث
"كتابة التقرير النهائى للدراسة السياسية"

يقدم الباحث ما توصل إليه من نتائج فى بحثه أو دراسته بعد الانتهاء منها وكتابتها وحينئذ يكون متكاملا ، وعادة فإن التقرير النهائى أو شبه النهائى يفترض فيه أن يحتوى من حيث هيكله أو بنيته على التالى (١٤):

أولا: المقدمة

تتناول المقدمة باختصار استعراض:

أ- المشكلة البحثية والسؤال البحثى ، ووحدة التحليل.

ب- أهمية الدراسة العلمية النظرية ، والعملية التطبيقية.

ج- الكتابات والدراسات السابقة وكيفية الاستفادة منها فى الدراسة (خاصة الإطار النظرى) سواء من حيث المفاهيم – أو المنهجية – أو النتائج التى أفضت إليها.

د- الفروض المراد اختبارها.

ثانيا: المنهجية

يذكر الباحث فى هذا إطاره التحليلى ، وكذلك تحديد المفاهيم وتعريفاتها الإجرائية ، وتحديد المتغيرات ، وإذا كان سوف يستخدم مقاييس محددة يقوم بوصف كيفية بنائها ، وكيفية تطبيقها وتشغيلها ، وعليه أن يصف -إذا كان البحث- ميدانيا : أدوات جمع البيانات ومشكلات تطبيقها وكيفية تغلبه عليها ، وأن يتناول العينة محددا : مجالها ، حجمها، أسلوب اختيارها ، خصائصها ...... إلخ .

ثالثا: النتائج التى تم التوصل إليها

يسجل الباحث كافة النتائج التى توصل إليهاسواء تلك التى تؤيد فروضه العلمية ، أو تلك التى تنفيها، والأمران على السواء فى مضمار البحث العلمى ؛ الذى هو -فى التحليل الأخير- عملية تراكمية ؛ إذ أن الفروض التى يثبت صحتها فى دراسة معينة تشكل أساسا لبحوث أخرى ؛ وبالتالى فإن الباحث الذى يتعمد تشويه عرض النتائج ، وذلك لكى يظهر صحة فروضه يدلس على كل من يتخذ هذه النتائج أساسا للبحث فيما بعد ؛ يتصل بهذا الأمر ضرورة بيان منهجية البحث تفصيلا لأن هناك من لا يقبل الاستنتاجات إلا فى ضوء معرفة المنهجية المستخدمة فى العملية البحثية ، وإذا تبين لهم أن هناك خللا منهجيا فى الدراسة ، فإنهم يتحفظون على النتائج التى توصلت إليها هذه الدراسات .

رابعا: الخلاصة

يناقش الباحث فيهاطبيعة العلاقات واتجاهها بين نتائج البحث والإطار النظرى الذى ينطلق منه ، كمايناقش فروضه العلمية ، من حيث الصحة والخطأ ، والحاجة إلى التعديل.

وأحيانا يتناول الباحث نتائج دراسته مع بيان كيفية الاستفادة منها عمليا من قبل صانعى القرار أو غيرهم من الفاعلين السياسيين ، وهنا قد يوصى الباحث بتوصيات محددة تمثل الجدوى العملية لمثل هذه الدراسة.

وفى الدراسات العلمية الجيدة فإن الباحث غالبا ما يثير نقاطا أخرى جديدة يراها جديرة بالبحث والدراسة سواء قام هو أوباحثون غيره بدراستها فيما بعد .

خامسا: نموذج تطبيقي لكتابة التقرير النهائي لدراسة سياسية(١٥)

نقدم نموذجا لتقرير نهائي لدراسة سياسيةعنوانها: "دور السلطة السياسية في تشكيل الرأي العام: دراسة للحالة المصرية،ولما كنا قد عرضنا فيما سبق مشكلة هذه الدراسة وأسئلتها البحثية فاننا نكتفي هنا بالاطار النظري للدراسة وتقسيمها وأهم النتائج التي

توصلت اليها:

⇦ الإطار النظري للدراسة: ويشمل الإطار المفاهيمي، والتحليلي، والتفسيري

١) الإطار المفاهيمي وتناول فيه مفاهيم

(أ) الأدوار: مفرقا بين مستوى توقعات الأدوار Roles Expectation، ومستوى توجهات الأدوار Roles Trends، ومستوى سلوكيات الأدوار Role Activities. وقد وظف الباحث في هذا الإطار مفهوم صراع الأدوار Role Conflict بين مؤسسات السلطة السياسية الحاكمة، كما وظف مفهوم حل صراع الأدوار Resolution Roles Conflict.

(ب) السلطة السياسية: مميزا لها ثلاثة اتجاهات، الاتجاه الفلسفي والقانوني الدستوري، الاتجاه السلوكي، الاتجاه المعرفي أو الإبيستمولوجي.

(ج) مفهوم الرأي العام: إضافة لعملية تشكيل الرأي العام.

٢) الإطار التحليلي للدراسة

وظف الباحث في إطاره التحليلي أربع حالات اختبارية هي:

أ)دراسة عن الانتخابات البرلمانية نوفمبر- ديسمبر ١٩٩٥م: موضوعها الأساسي بحث مدى تشكيل الدعاية الانتخابية للمرشحين للرأي العام لمجتمع الناخبين، من خلال اختبار طبيعة ودرجة الارتباط بين أجندة المرشحين في دعايتهم الانتخابية، وأجندة الناخبين التي تتكون أثناء العملية الانتخابية، وقد تم استخدام الاستمارة لجمع البيانات، كما تم قياس أجندة الدعاية الانتخابية عن طريق تحليل الخطاب الدعائي للمرشحين، وتحليل طبيعة العلاقة الارتباطية ودرجتها بين أجندة المرشحين وحملتهم الدعائية، وأجندة جمهور الناخبين من خلال نموذج وضع الأجندة وتحديدها Agenda Setting.

ب) دراسة اختبارية تحليلية لاتجاهات الرأي النوعي بصدد التعديلات التي أجريت على بعض المواد الخاصة بقانون العقوبات، والإجراءات الجنائية فيما يتعلق بالمواد الخاصة بحرية التعبير عن الرأي –وبالذات السياسي– والنشر ..... إلخ، وعرفت بقانون الصحافة الجديد رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٥م: وذلك بوصفه يمثل أحد الأدوات المهمة التي تحدد الإطار الرقابي القانوني على حرية التعبير عن الرأي العام، وفي هذا الخصوص استخدم الباحث أداة تحليل المضمون لرصد الاتجاهات المختلفة في الخطاب الاتصالي إزاء هذا التعديل.

ج) دراسة تحليلية لمدى تنازع الأدوار بين الأجهزة التي تقوم بالرقابة على عملية تشكيل الرأي العام المصري، وكيفية حل هذا الصراع على الأدوار: وقام الباحث بذلك من خلال استخدام خطوات تحليل النص القانوني والسياسي في تحليل الفتوى الصادرة على قسمي الفتوى والتشريع بمجلس الدولة المصري عن تنازع الاختصاص الرقابي بين وزارة الثقافة والأزهر الشريف ١٩٩٢.

د) دراسة تحليلية لأربعة نماذج تاريخية توضح أدوار السلطة السياسية المصرية في تشكيل الرأي العام: وهذه النماذج هي: نماذج حكم محمد علي، نموذج الحركة العرابية ٧٩–١٨٨٢م، نموذج ثورة ١٩١٩م، نموذج حركة يوليو ١٩٥٢م.

٣) الإطار التفسيري لمضمون أدوار السلطة السياسية في تشكيل الرأي العام

ينطلق الباحث في الإطار التفسيري من أن السلطة السياسية تمارس عملية تشكيل الرأي العام من خلال مجموعة الأدوار الاتصالية وهي الأدوار الإعلامية، الأدوار الثقافية، الأدوار الحضارية، الأدوار العقيدية، الأدوار الدعائية، وفي هذا الخصوص استخدمت الدراسة

عبر مؤشرات تقدمها ثلاثة نماذج هي نموذج جول ميجدال حول "العلاقة بين قوة وضعف الدولة والمجتمع"، نموذج "الانحراف التشريعي"، نموذج ناعوم تشومسكي حول "صناعة الموافق..... وتوظيف الدعاية السياسية في صناعة الأغلبية وخلق الرضاء السياسي".

⇦⇦ أهمية الدراسة وتقسيمها الأساسي

يؤكد الباحث على إسهام دراسته في الجوانب التي تدور حول: التحكم في المظاهر التعبيرية للرأي العام، وصناعتها، واستخدامها، وتوظيفها في صنع "الشرعية السياسية" والإيهام بـ "شعبية الأنظمة والقيادات الحاكمة" وفي تبرير "قرارات" و "سياسات" و"إجراءات معينة" تدور حول الحفاظ على استقرار الأنظمة الحاكمة، وضمان استمرارية الحكام القابضين على زمام السلطة... بحيث يتحول الرأي العام من كونه قوة "تطوير" و"تغيير" نحو الأفضل، إلى آلية لتكريس الأوضاع الخاطئة، وتبرير الممارسات غير العادلة.

بالنسبة لتقسيم الدراسة فإن الباحث قد قسمها إلى ثلاثة أبواب رئيسية (يحتوي كل باب على فصلين) بالإضافة إلى فصل تمهيدي، وخاتمة.

في الفصل التمهيدي: حاول تقديم الإطار التحليلي للدراسة في مبحث أول، ومراجعة نقدية للكتابات والدراسات السابقة حول نفس الموضوع في مبحث ثان.

الباب الأول: الإطار الفكري لعملية تشكيل الرأي العام ، تناول الإطار السائد في دراسة علاقة السلطة السياسية بالرأي العام من زاوية عملية تشكيله ، وهو الإطار النابع من واقع المجتمعات الغربية والذي يرى في السلطة السياسية المتغير التابع ، والرأي العام المتغير المستقل، وقد تمت معالجته في فصلين خصص أولهما للإطار النظري والتحليلي، والثاني للنماذج التطبيقية في إطار الحالة المصرية.

الباب الثاني: الإطار المؤسسي لعملية تشكيل الرأي العام أو المؤسسات التي من خلالها تتم الهيمنة على الرأي العام ، وتم تناول ذلك في فصلين ، في الأول: قدم نموذجا نظريا وتحليليا عن كيفية الهيمنة على الرأي العام من خلال مدخلي الرقابة السياسية والغزو الحضاري، وفي الثاني حاول بحث مدى هيمنة السلطة السياسية على الرأي العام في مصر.

الباب الثالث: فعالية السلطة السياسية في تشكيل الرأي العام ، يترجم هذا المستوى السلطة السياسية وهي تمارس الأنشطة الدعائية فيتم صنع الأغلبية والأقلية في القضايا

المختلفة. النماذج الواقعية لها تدور حول الانتخابات البرلمانية وتم التركيز على انتخابات ١٩٩٥م لاستخراج الدلالات الأساسية لها بالنسبة لعملية تشكيل الرأى العام من خلال المنطق الدعائي، وقد تم تناول ذلك في فصلين الأول: يتناول فيه نموذجا نظريا وتحليليا لصناعة السلطة السياسية للرأى العام وتشكيلها له ، ثم ناقش في الفصل الثاني مدى صناعة السلطة السياسية للرأي العام وذلك من خلال تحليل المنطق الدعائي في الحملة الانتخابية البرلمانية الأخيرة ١٩٩٥ ، وذلك في الدوائر الأربع التي اختارها الباحث للتحليل، وذلك لكي يخرج منها بنتائج عامة.

أما خاتمة الدراسة: فإن الباحث ضمنها أهم النتائج، والاستخلاصات المتعلقة بموضوع الدراسة.

⇦⇦⇦ أهم نتائج الدراسة

توصل الباحث لعدد من النتائج الأساسية ، منها ما يتعلق بالدراسة الاختبارية المتعلقة بالانتخابات ، ومنها المتعلقة ببقية جوانب الدراسة وكل منها تتكامل مع الأخرى وتدعمها جوانب الدراسة.

نتائج الدراسة الاختبارية المتعلقة بالانتخابات البرلمانية١٩٩٥

١- تراجع المسائل السياسية حتى أن البعض يتحدث عن انتهاء مفهوم السياسة من المجتمع المصري في مقابل غلبة المسائل الاقتصادية والاجتماعية واحتلال قضية البطالة المرتبة الأولى في أولويات المرشحين والناخبين كقضية انتخابية.

٢- طغيان المشاكل (المحلية) المتعلقة بالدوائر الانتخابية على حساب المشاكل القوميةالمتعلقة بالبلاد ككل.

٣-تراجع البرامج في إطار قضايا الحملة الانتخابية وسيادة الشعارات والنصوص الأيديولوجية.

٤- بروز فعالية المال والتمويل في العملية الدعائية والانتخابية.

٥-حدود ارتفاع نسبة المشاركة والتصويت في الانتخابات البرلمانية ١٩٩٥م.

(أ) القول بأن نسبة المشاركة "مرتفعة" حتى بالأرقام الرسمية المعلنة يحتاج إلى ضبط وربما تصحيح إذا قورنت مع نسب المشاركة في الانتخابات في فترة التعددية الأولى ٢٤-١٩٥٢، ومع نسب المشاركة في الانتخابات في فترة التعددية الثانية هي إذن ليست مرتفعة وإنما تأتي في السياق العام، بل إن الباحث يرى هذه النسبة المعلنة ، ناهيك عن الفعلية ، نسبة جد متواضعة.

(ب) أما بالنسبة للمشاركة فإنه يقف وراءها أحياناً عملية الحشد اللاإرادى الذي تساق فيه الجماهير إلى الانتخابات لتأييد مرشح معين ووفقاً للمعايير العلمية لا يمكن القول أن الناخب يمارس اختياراً حقيقياً من الناحية الموضوعية؟

٦- سيادة العنف المتبادل من جميع الأطراف في العملية الانتخابية ، فتحولت العملية الانتخابية رغم كونها تنافساً سياسياً سلمياً بين أطرافها للحصول على أصوات الناخبين إلى عمليات عنف متبادلة أوما يشبه الصراعات المصيرية ، ولذا كانت من أكثر الانتخابات دمويةالتي شهدها تاريخ الحياة البرلمانية المصرية في القرن العشرين.

٧- مستقبل البرلمان في ظل أحكام القضاء الإداري في انتخابات ١٩٩٥، إذ قضت المحكمة الإدارية العليا بتأييد أحكام محاكم القضاء الإداري بوقف تنفيذ قرار إعلان نتائج الانتخابات في الدوائر المحكوم بشأنها (وعددها يربو على مائة دائرة) فإن ما يقرب من نصف عدد أعضاء المجلس ستكون عضويتهم باطلة وهذا بدوره يرتب نتيجتين الأولى فتح الباب أمام طعون جديدة بالبطلان، وربما يتكرر ما حدث بصدد برلمان ٨٤، ١٩٨٧، الثانية أن يتمسك المجلس -رغم حكم المحكمة الإدارية العليا- بوضعه وتشكيله الحالي لأنه "سيد قراره" ممايدخل البلاد في حالة من الجمود السياسي ويضاعف من ظاهرة استقالة المصريين من الحياة

السياسية(وهذا ماحدث بالفعل خلال السنوات الخمس التي تلت هذه الانتخابات وحتي انتخابات نوفمبر ٢٠٠٠)

أما النتائج العامة فإننا يمكن إجمالها فيما يلي:

١- تراجع الطابع السياسي وهيمنة الطابع الإداري البيروقراطي على الحياة السياسية المصرية. حيث أكدت جميع النماذج الاختبارية للدراسة على استقالة جمهور الرأي العام المصري من السياسة وهو يتجلى في ظاهرتين هما:

- العزوف عن المشاركة في العملية الانتخابية.
- العزوف عن الانتماء للأحزاب.

٢- إن تفريغ المجتمع الأهلي من المحتوى أو الصفة السياسية، يعني في أحد أبعاده إلغاء أشكال المناقشة أو الحوار العام في الموضوعات المتعلقة بالمنافسة السياسية، أي باختصار نفي أو إلغاء مراحل أساسية من مراحل تكون الرأي العام. ولمعالجة ذلك الوضع اقترحت الدراسة:

(أ) بناء مفهوم للسياسة ذاتها يخرجها من دائرة المناطق المحظورة، والمرهونة لفرد أو مجموعة قليلة من الأفراد.

(ب) ضرورة تحديد طبيعة السلطة السياسية التي نسعى إلى بنائها في الواقع السياسي والاجتماعي المصرين.

(ج) إعمال الرقابة الشعبية للرأي العام -بمعناها الواسع- ولقادة الرأي تحديداً عبر إعادة النظر في أساليب التغير.

(د) العمل على ترسيخ القيم الديمقراطية في المجتمع "التعددية السياسية، التسامح المتبادل، وحقوق الإنسان.

٣- اتضح من دراسة خبرة الدولة المصرية الحديثة منذ بداية تأسيسها في عهد محمد علي وحتى الآن وذلك على مستوى علاقة السلطة السياسية بالرأي العام ما يلي:

أ) ارتباط استقلال الإرادة السياسية في قضايا التعامل الخارجي بالقضية الديمقراطية (الحريات والإصلاح السياسي الداخلي).

ب) شكلت فكرة "الاستقلال" بكل جوانبها — قضية محورية تحرك من خلالها الرأي العام المصري.

ج) الدور المحوري الذي تقوم به السلطة التنفيذية في الحياة السياسية المصرية، والملتحمة بالسلطات الضخمة لرئيس الجمهورية في الهيمنة على عملية تشكيل الرأي العام وصنعه.

د) ترسب في ذاكرة الرأي العام المصري —من جراء الخبرات التاريخية المتوالية— قناعة بأنه تعرض باستمرارمن قيادته السياسية لموجات من "الخداع" و "الالتفاف" حول أهدافه.

هـ)تستخدم الدولة في سعيها إلى تحييد قوى الرأي العام عن المجال السياسي استراتيجية تقوم على:

١/هـ) تقديم تفسيرات للقيم والعقائد الشعبية تبرر الوضع القائم وتكرس وجوده، وتسحب قطاعات مجتمعية واسعة من مجال الفعالية الاجتماعية والسياسية.

٢/هـ) ادعاء احتكار التعبير عن المجتمع، فهي تفرض نفسها ناطقة باسمه معبرة عن مصالحه القومية، ونائبه عنه في كل الأحوال..

٣/هـ) تتحكم السلطة السياسية في وسائل الإعلام وتراقبها بحيث تفرض من خلالها المناخ الملائم لسياساتها والداعم لمصالحها، وتنفرد بترتيب الأولويات، وتحديد وإثارة القضايا من وجهة نظرها.

٤- خصوصية الرأي العام المصري في تجلياته ومظاهره التعبيرية. فالطبع يعرف المجتمع المصري ظاهرة الرأي العام — بمعنى (رأي الأغلبية) في مواجهة "أقلية" ولكن تحليل عملية النقاشات والتفاعلات الاجتماعية والسياسية توضح أننا إزاء رأي كتلة اجتماعية وثقافية واقتصادية مهيمنة لا تعرف التجانس الذي يمكن من عملية الفرز أو العد الرقمي لأسباب نذكرها منها:

أ) إن المجتمع المصري تتعانق فيه خصائص النمطين الحضاريين: نمط الحضارة غير السياسية، والحضارة المتعدية للنواحي السياسية، وبالتالي فإن فكرة التعبير الجماعي عن الإرادة الوطنية —جوهر فكرة الرأي العام— يأخذ التعبير عنها فكرة (الجماعة الوطنية) أو (الكتلة الاجتماعية) وليس مجرد التمثيل العددي الرقمي (الأغلبية العددية).

ب) افتقاد المجتمع المصري للوعاء الذي يتكون فيه الرأي العام أي الوسط أو التيار العام في الحياة السياسية المصرية.

ج) الانتماء المصري إلى نموذج العالم النامي حيث ينقسم الرأي العام انقساماً حاداً بين التأييد الشديد أو الرفض الشديد، ولا يكاد يوجد وسط سياسي معين.

د) تؤكد الخبرة التاريخية وجود هذه الكتلة الاجتماعية والسياسية، كمعبر تاريخي عن الرأى العام المصري.

وهكذا فإن طبيعة الرأي العام في الحالة المصرية تمتلك قدراً من الخصوصية، ومن المنطقي أن تكون تعبيراتها ومظاهرها انعكاساً لذلك: التهرب الضريبي كمظهر احتجاجي ضد السياسات المالية ، مخالفة الدورة الزراعية أو نظام التحويض في الريف المصري، النكتة السياسية، إرسال الرسائل للأموات من الأولياء والصالحين كشكاوي من ظلم بعض السياسات أو الظلم الاجتماعي عامة...إلخ. والباحث يؤكد على ضرورة تطوير تقنيات منهجية جديدة ملائمة لدراسة المظاهر التعبيرية للرأي العام المصري، والتي لا تتخذ

بالضرورة نفس المظاهر التي تعرفها الخبرة الأوربية والمجتمعات المعاصرة في التعبير عن الرأي العام، بل ربما تكون أقرب إلى طبيعة الخبرة التي تقدمها دول جنوب شرق آسيا فيما أسماه البعض المقاومة بالحيلة" وكيف يهمس المحكوم بما يريد من وراء ظهر الحاكم.

سادسا: عرض النتائج (الأدوات والأساليب)

هناك الكثير من الأساليب والأدوات التى تضع النتائج التى يتم التوصل إليها من البحث السياسى فى صورة مقروءة وذات دلالة واضحة ، وهناك أكثر من طريقة أو وسيلة لعرض البيانات المتضمنة فى النتائج نتناولها فيما يلى (١٦):

١ - **الجدول العددى:** وهو عرض جدولى لبيانات فى شكل قائمة.

السنة	النسبة المئوية للمتغير /أ	النسبة المئوية للمتغير /ب
س١	٣	٦٥
س٢	٦٠	٤٠
س٣	٥٥	٤٥
س٤	٧٠	٣٠

هذا ويستخدم جدول التوزيع التكرارى سواء بالعدد أو بالنسبة أو كليهما معا، وغالبا ما يفضل التعبير عن التوزيعات التكرارية بالنسب أكثر من التعبير عنها بالأعداد الفعلية ، فالنسب تسهل على الباحث عملية القراءة والمقارنة بين التوزيعات الخاصة بعينات كبيرة أو مختلفة .

ويمكن أن نميز بين نوعين من الجداول :

أ) جدول بسيط :

يتم فيه تبويب البيانات حسب متغير واحد

ب) جدول مركب أو متقاطع :

يعرض البيانات الخاصة بمتغيرين أو أكثر بحيث تدون بيانات أحدهما (المتغير المستقل) فى الأعمدة ، وبيانات المتغير الآخر (التابع) فى الصفوف.

وعند تفسير الجدول المتقاطع على الباحث أن يتأكد ابتداء من أن النسب تختلف من عمود لآخر فى نفس الصف ، فإن لم يجد اختلافا انتفى ما يؤيد الفرض . أما إذا وجد اختلافا انتقل إلى الخطوة التالية ، وهى التأكد مما إذا كان هذا الاختلاف يتسق مع ما يشير به الفرض ، فإذا تأكد من وجود الاتساق عليه أن ينظر فى حجم الاختلاف ، إذ كلما كان كبيرا تأيد الفرض بقوة . وهناك خطأ شائع عند تفسير الجدول المتقاطع هو الاعتقاد بضرورة اختلاف التوزيعات جذريا حتى تثبت صحة الفرض ، والواقع أن المسألة لا تتطلب سوى أن يكون هذا الاختلاف مما يعتد به .

وعند بناء جدول متقاطع لتوزيع بيانات عن متغيرين ترتيبيين (المتغير الترتيبى هو الذى تتدرج مستوياته من عال إلى متوسط إلى منخفض ، أو درجات قوته من قوى إلى متوسط إلى ضعيف) يجب مراعاة أن تمثل الفئة العليا من جهة اليمين أعلى قيمة للمتغيرين والفئة الدنيا من جهة اليسار أدنى قيمة لها ..

وإذا كان الفرض المراد اختباره يتحدث عن علاقة موجبة بين المتغيرين الترتيبيين (إذا زاد أ زاد ب) فإنه لكى تثبت صحته لابد أن تتجه النسب إلى الزيادة من اليسار إلى اليمين فى الصف العلوى ، ومن اليمين إلى اليسار فى الصف السفلى مع وقوع النسبة العليا فى الصف الأوسط على القطر الذى يتجه من أقصى اليمين إلى أدنى اليسار .

أما إذا كانت العلاقة المفترضة عكسية ، فإن تأييد الفرض يعني أن تتجه النسب إلى الزيادة من اليمين إلى اليسار فى الصف العلوى ، ومن اليسار إلى اليمين فى الصف السفلى مع وقوع النسبة العليا فى الصف الأوسط على القطر الذى يتجه

من أقصى اليسار إلى أدنى اليمين..

٢- الشكل الخطى Linear

يستخدم هذا الشكل ليقدم رسما بيانيا للعرض الجدولى ، أو قد يحل محل العرض الجدولى ، ويستخدم هذا الشكل إما لتبسيط العرض أو لتوضيح بعض جوانب البيانات .

وهناك عدد من تقنيات التصميم لعمل هذا الأمر، وأبسطها هو الشكل التالى :

٦٠
٥٠
٤٠
٣٠
٢٠
١٠

س1 س2 س3 س4

النسبة المئوية للتغير

والشكل الخطى يسهل قراءته وفهمه كلما قل عدد الخطوط الموضحة عليه ، وفى حالة تسجيل عدد من المتغيرات على الرسم البيانى نفسه يجب الاهتمام باستخدام أكبر حجم ممكن لهذا الرسم ، وإذا تقاطعت الخطوط المستخدمة فلابد من استخدام أشكال مختلفة من الخطوط بالنسبة لكل متغير .

٣- الدائرة

تقسم الدائرة إلى قطاعات أو شرائح مساحة كل منها تتناسب مع عدد أو نسبة المفردات الداخلة فى الفئة ، وهنا يمكن تمثيل توزيعات متغير واحد ، وتوزيعات متغيرين .

٤- شكل الأعمدة

كل عمود منها يختص بتمثيل فئة من فئات المتغير الذى يمثله ، ويساوى ارتفاع العمود التكرار فى الفئة التى يمثلها ، وقد يمثل متغيرا واحدا فى لحظة معينة –أو فى وقتين مختلفين– أو قد يمثل متغيرين .

ومن الأشكال المعروفة للأعمدة شكل الأعمدة الثنائى (ذو الجانبين) ، وهو الشكل الذى يستخدم لتوضيح التنويعات الموجودة فوق أو تحت معيار محدد؛ أى الخط المركزى الذى يمثل المتوسط بالنسبة لمتغير معين ، وتمثل الأعمدة على يمين الخط التأييد فوق المتوسط بالنسبة للمتغير ، وتمثل الأعمدة التى على اليسار التأييد دون المتوسط ، وتمثل طول الأعمدة درجة الابتعاد دون المتوسط .

٥- جدول التوافق

يعد أكثر أشكال الجداول استخداما فى البحوث السياسية ، ويقدم هذا النوع من الجداول أساسا لعدد من الحسابات الإحصائية المتقدمة وتحليل العلاقة بين المتغيرات.

وجداول التوافق مصممة بطريقة تسهل اختبار العلاقة بين المتغيرات ويطلق على كل مدخل (باستبعاد المجموع الفرعى والكلى) فى كل جدول خلية ، وتتكون هذه الجداول من أربع خلايا وتوصف هذه الجداول بعدد الصفوف والأعمدة التى تتضمنها :

* فكل صف يمثل قيمة محددة على متغير ما.
* وكل عمود يمثل قيمة معينة على المتغير الآخر.

ومن ثم يشار إلى هذه الجداول على أنها جداول ٢×٢ لأن كلا منها فيه صفان وعمودان مثال ذلك:

الجماعة	النسبة على المتغير أ	النسبة على المتغير ب	عدد الحالات	عدد الحالات
س	٥٩	٤١	١٠٠	١٣٥٠
ص	٦٤	٦	١٠٠	١٥٠
الإجمالى	٦١	٣٩	١٠٠	١٥٠٠

ويتم تنظيم جداول التوافق بطريقة تجعل البيانات تتجمع على المتغير المستقل (أو المتغير التفسيرى) وهو الجماعة فى المثال السالف وبالتالى فإن النسب التى يمثلها الجدول تمثل

النسب على هذا المتغير ومجموعها ١٠٠% ومن ثم فإن الجدول يوضح أنه فى عام معين صوت ٥٩% من الجماعة س للمتغير (أ) ، ومن الممكن أن يتم حساب النسب فى الاتجاه الآخر ، وهذا بالطبع يتوقف على طبيعة المشكلة البحثية.

وبشكل عام يمكن أن نقرر:

- إن استخدام هذه الوسائل (الجداول – والرسوم البيانية) فى التحليل السياسى ، وعرض نتائجه توسع آفاق معرفتنا بالظواهر السياسية موضع البحث.

- يجب أن يكون هناك قدرمن الملاءمة بين الوسائل المستخدمة فى عرض النتائج ، والنتائج ذاتها لأن استخدام وسائل غير مناسبة فى عرض النتائج قد يكون مضللا نتيجة إساءة استخدام هذه الأساليب فى وصف البيانات وعرضها.

- وعلى أية حال –فإن هذه الأساليب دورها توضيحى وليست غاية فى حد ذاتها– وهى تستخدم فى حالة الضرورة التى تتعلق بكون النتائج تحتاج إلى المزيد من الشرح والتوضيح ، وكما هو معلوم فإن الضرورة تقدر بقدرها.

الفرع الرابع

"معايير تقويم الدراسات والبحوث السياسية العلمية"

بصرف النظر عمن يقوم على عملية تقويم الدراسات والبحوث السياسية العلمية، فإن ثمة اتجاهين فى عملية التقييم هما:

الأول: يحاول التأكد من مدى اتباع الباحث لخطوات البحث العلمى ومنهجيته من حيث:

- كيفية اختيار المشكلة البحثية وصياغتها.
- وضع الفروض العلمية واستنباطها.
- الطريقة المتبعة فى تعريف المفاهيم وتحديد المتغيرات.
- كيفية اختيار واستخدام المقتربات المنهجية ، والأدوات البحثية وتشغيلها فى جمع المعلومات وتحليلها وتفسيرها.
- كيفية معالجة البيانات إحصائيا.
- نتائج البحث أو الدراسة بشكل عام.
- الطريقة التى تم بها كتابة تقرير الدراسة .

الثانى: يقوم بالتحليل التفصيلى لمختلف الخطوات والإجراءات، والمعلومات التى ارتكز عليها البحث، والنتائج التى توصل إليها.

والرأى الأقرب للصواب أن يتم حدوث نوع من التزاوج بين هذين الاتجاهين فى تقويم البحث العلمى فى الدراسات السياسية.

أما عن الأسس والمعايير التى تتم علي أساسها عملية التقييم فهى على النحو التالي(١٦):

أولا: عنوان الدراسة

يُعد عنوان الدراسة مفتاح فهمها ، والمؤشر الأساسى والأول للتعامل العلمى معها ، ومن ثم ينبغى بالنسبة للعنوان:

١- صياغته بطريقة واضحة فى تعبيره عن المشكلة البحثية بإيجاز وإفصاح عن المعنى.

٢- ترتيب كلمات العنوان بحيث تحتل الكلمات الأساسية مكانها فى صدر العنوان، وبحيث تعبر كل واحدة منها عن فكرة أساسية فيه ، ويصدق ذلك على العناوين الفرعية للبحث.

٣- أن يكون هناك اتساق بين عنوان الدراسة و موضوعها.

ثانيا: مقدمة البحث

المفترض فى مقدمة البحث السياسى إعطاء صورة للقارئ عن مضمون هذا البحث .. بمعنى أن المقدمة ينبغى أن تساعد فى توضيح المجال العام للبحث ، والأهداف الأساسية العلمية والعملية التى يسعى لتحقيقها ،ثم المفاهيم والمتغيرات والفروض التى انطلقت منها الدراسة.

والمقدمة يجب أن تتناول كل ذلك حتى تكون [١٧]:

١- معبرة عن مشكلة البحث -وما يتفرع عنها من مشكلات فرعية- تعبيرا علميا مقبولا ومنطقيا.

٢- أن تكون موضحة للفروض التى انطلق منها البحث والوضع الذى انتهت إليه بعد الدراسة.

٣- أن تفسر المفاهيم ، والمتغيرات التى يتضمنها البحث.

٤- أن تبرز المناهج والأدوات التى ارتكز عليها البحث.

٥- أن توضح مجالات انطباق البحث فى الواقع العملى.

ثالثا: الدراسات والأدبيات السابقة

لا يستطيع أحد إنكار الدور المحورى للدراسات والأدبيات السابقة فى أى بحث أو دراسة علمية ؛ بل إنها تكاد تكون المصدر الأساسى الذى تعتمد عليه البحوث والدراسات السياسية حاليا. وعناصر التقويم بصدد الدراسات السابقة [١٨]:

١- مدى شمول العرض لكل الدراسات السابقة فى الموضوع أو الموضوعات القريبة والمشابهة، بحيث لا يغفل دراسة سابقة مهمة فى موضوعه أو قريبة منه .

٢- مدى قيام الباحث بعرض هذه الدراسات السابقة عرضا تقويميا بحيث لا يكتفى بالعرض السردى لمحتوياتها فقط، وإنما ينبغى أن يقوّم هذه الدراسات من حيث المناهج والأدوات المنهجية المستخدمة ،وأطرها النظرية والتحليلية ، والنتائج التى توصلت إليها ...إلخ.

٣- يوضح الباحث كيفية استفادته من هذه الدراسات السابقة أيا كانت طريقة هذه الاستفادة أو مجالها.

رابعا: الفروض العلمية

تعد الفروض البحثية من أكثر صور التعبير عن المشكلة البحثية تركيزا وصلاحية، فبيان المشكلة وتقريرها بوصفها فرضا، يقلل من حجم عرضها ويختزله إلى عناصر المشكلة الجوهرية فى

إطار نطاق موجز ومحدد [١٩].

ويحتفظ الفرض العلمى بقيمته إذا ما تحققت نتائجه المفترضة ويفقدها إذا خذله التحقيق. ولذلك عند تقييم الدراسات والبحوث السياسية العلمية يجب القيام بالتالى بصدد موضوع الفروض:

١- تحديد المصادر التى استنبطت منها الفروض .

٢- علاقة الفروض بالتساؤلات التى تثيرها المشكلة البحثية - بمعنى هل تجيب الفروض على كل التساؤلات البحثية المطروحة؟

٣- هل الفروض التى اقترحها الباحث هى الوحيدة أو الأنسب فى القدرة على تفسير الحقائق المتعلقة بالمشكلة البحثية المطروحة؟

٤- صياغة الفروض، وقواعدها الأساسية التى أشرنا إليها سلفا، والتعبير عنها وفقا لقواعد المنهجية العلمية، واشتقاق الفروض الجزئية من الفرض الأساسى أو الرئيسى بصورة منطقية، وترتيب الفروض العلمية ودلالته على المشكلة البحثية.

٥- مدى إمكانية اختبار هذه الفروض واقعيا أيا كان الحقل الاختباري.

٦- مدى اتفاق الفروض أو اختلافها مع الأطر النظرية أو القوانين والاتجاهات الثابتة حول المشكلة البحثية المطروحة.

٧- ماهية القوانين أو المعطيات الجديدة التى أسهمت فى تكوينها الفروض البحثية محل التقييم.

خامسا: المفاهيم والمصطلحات والمتغيرات

إن المفاهيم عبارة عن تجريد للأحداث والوقائع أو وصف مختصر ورمز عام لها ، فهى

ضرب من الاختزال تقوم بمهمة تكثيف الوقائع والفروض العلمية وبلورتها من حولها.

وفى تقييم هذه المسألة فى البحث العلمى يجب التأكد مما يلى:

١- مدى تحليل المفاهيم المستخدمة فى البحث السياسى بشكل كاف، والتعبير عنها بمجموعة من المؤشرات .

٢- مدى إدراك التطور الدلالى لاستخدام المفاهيم فى ميادين التخصص المختلفة، وبالتالى استخدام المفاهيم بنفس معانيها ودلالتها المقصودة من الباحث، ودرجة الثبات فى الاستخدام.

٣- مدى وضوح المفاهيم بحيث تكون واصلة بين أعضاء الجماعة العلمية وليست فاصلة بينهم ، أو معطلة لطاقاتهم الفكرية وصارفة لها فى مجالات أخرى غير إدراك المعانى والتحقق من الدلالات الحقيقية ، بمعنى هل أوجدت هذه المفاهيم لغة مشتركة وعملية تفاعل حية بينهم أم أن العكس هو الذى تحقق فعلا؟

٤- إلي أي مدى قام الباحث بتحديد مفاهيمه ومصطلحاته، وتضمنها لمعان محددة ومعينة، ومدى التعبير عن ذلك فى تقريره؟

سادسا: مجال الدراسة والبحث

لكل دراسة أو بحث علمي مجال معين له حدوده ، من حيث المجال الزمنى والمكانى والبشرى. ويكون التساؤل بهذا الصدد - هل تمت مراعاة تلك المجالات في البحث أو الدراسة المقدمة؟

ويتم تقويم هذه المجالات وفقا للأسس التالية:

١- بالنسبة للمجال الزمنى للدراسة أو البحث: الي أي مدي أصاب الباحث في تحديد

المجال الزمني للبحث ، وإلي أي مدي نجح في تبرير نقطتي البداية والنهاية للفترة الزمنية المختارة؟

٢- بالنسبة للوقت الذي حدده الباحث لانجاز دراسته :- هل الوقت الذى حدده الباحث لإجراء داسته يعتبر وقتا كافيا وملائما؟ وهل تم - فعلا - إنجاز البحث فى المدة التى حددت له سلفا؟

٣- بالنسبة للمجال التخصصي للدراسة أو البحث: ما هى الأسس التى تم بناء عليها تحديد مجال البحث؟ ومدى ملائمة ذلك المجال للمشكلة المبحوثة؟

٤- فيما يتعلق بالمجال المكانى للبحث: يتم التساؤل عن الأسس التى تم بناء عليها اختيار البيئة التى أجرى الباحث عليها دراسته، ومدى صدق هذه البيئة فى إفراز المشكلة المطروحة واحتوائها.

سابعا: منهجية البحث

كما قلنا فإن موضوع البحث ومشكلته يفرضان -فى حدود معينة- منهجية دراسته ومعالجته. وتقويم البحث من المنطلق المنهجي يرتكز على النقاط التالية [٢٠]:

١- مدى تضمين الدراسة للمنهجية بداية، وما هى المعايير التى ارتكن عليها الباحث لتبرير اختياره لمنهجية معينة دون غيرها ، أو لإطار منهجى دون غيره من الأطر.

٢- اللياقة والصلاحية المنهجية للتعامل مع الموضوع أو المشكلة البحثية أى مدى التلازم بين المنهجية المختارة ، والموضوع أو المشكلة البحثية بمختلف جوانبها؟

٣- مدى تطبيق المنهجية بكافة جوانبها فعليا، وتوظيفها فى كافة جوانب الموضوع المبحوث، وكفاءة هذا التطبيق عمليا.

٤- مدى إنتاج هذا التطبيق لآثاره: بمعنى هل أدى تطبيق المنهجية إلى تقديم إجابات

كافية، أو حلول مرضية للمشكلة البحثية، أم أن العكس هو الذى حدث ؟ وما نتائج ذلك واقعيا؟

٥- بالنسبة للأدوات البحثية المستخدمة: هل تم اختباره وتطبيقها فى دراسة استطلاعية وما هى نتائج ذلك التطبيق ؟؟

ثامنا: نوعية الدراسة أو البحث وغاياته

فى أحيان ليست قليلة يكون البحث السياسى من النوع العملى الذى يساهم بدرجة من الدرجات فى تقديم حلول لإحدى المشكلات المجتمعية، بحيث أن تقويم هذا البحث يكون فى ضوء ما يحققه من إنجازات تؤدى إلى المساهمة فى حل المشكلة وعادة ما يفصح الباحثون، خلال ذكر الأهمية العلمية والعملية، عن تلك الأسباب التى دفعتهم لاختيار مشكلة البحث أو الدراسة. وغالبا، فإن تقويم البحث أو الدراسة وهدفه يتم وفقا للأسس التالية:

١- القيمة الحقيقية للموضوع المبحوث: أي ما هى الإضافات النظرية التى سوف يضيفها على صعيد البحث والتراكم العلمى ، ولو حتى فى إطار الجماعة العلمية المعنية؟ وما هو الإنجاز الذى سيقدمه على صعيد حل المشكلة أو المشاكل المجتمعية المعنية؟

٢- هل المشكلة البحثية -بالشكل الذى تم معالجتها به- محققة لغايات الباحث وأهدافه المعلنة، أم لا؟

٣- ماهية الأسباب التى دفعت الباحث لاختيار هذه المشكلة البحثية تحديدا على الصعيد العلمى والعملى؟

تاسعا: جمع البيانات وتحليلها

تعد البيانات خلقا أوجمعا ، وتحليلا هدفا أساسيا للبحث العلمى فى كل مراحله ، ومن

ثم تحظى بأهمية خاصة عند التقويم على النحو التالى [٢١]:

١- مدى كفاءة وكفاية البيانات لحل المشكلة المطروحة للبحث.

٢- مدى صلاحية البيانات للتعامل معها إحصائيا لخدمة أهداف البحث.

٣- مدى موضوعية البيانات، وبالتالى صدقها وثباتها، فى مواجهة المشكلة البحثية المطروحة.

٤- مدى معالجة البيانات إحصائيا بطريقة سليمة، وبالدرجة التى تسمح بالإجابة على التساؤلات المطروحة من خلال الفروض، وصولا إلى التفسير الملائم للظاهرة المبحوثة؟

٥- مدى تحليل البيانات التى تم جمعها تحليلا موضوعيا بهدف اختبار مدى صدق كل نتيجة مع الفرض الأصلي الذى نبعت عنه؟

٦- مدى منطقية البيانات المجمعة والمحللة أو هل تحوى نقاط ضعف معينة ، ومدى تأثير ذلك على ما انتهى إليه الباحث من نتائج؟

٧- مدى الدقة والكفاءة التى تتسم بها تعميمات الباحث، وهل ما توصل إليه من نتائج وتعميمات لها ما يؤيدها من واقع البيانات التى جمعها وقام بتحليلها؟

٨- مدى دقة الباحث وأمانته فى انتقاء الأدلة للبرهنة على صحة أو خطأ فرضه العلمى؟

٩- هل ما توصل إليه الباحث من تحليلات وتفسيرات للظاهرة المبحوثة يُعد كافيا ، أم أنه لا يزال فى حاجة الى شروح لتزداد درجة وضوح البحث للقراء والباحثين الآخرين؟

١٠- هل ما تم استخدامه من أساليب إحصائية لعرض النتائج كالجداول والرسوم البيانية وخلافه قد تم وفقا للتقاليد العلمية الراسخة ، أم لم تتبع -سواء جهلا بها أو انحرافا باستخدامها- لتوجيه النتائج نحو غايات وأهداف أخرى؟

عاشرا: نتائج البحث

وهى تمثل خلاصة جهد الباحث فى دراسته العلمية ، وعناصر تقويمها على النحو التالى:

١- مدى قيام هذه النتائج على أدلة كافية ومنطقية ، وهل تم عرضها بصورة تجعلها قابلة للتطبيق.

٢- مدى وطبيعة العلاقة بين البيانات المتوافرة ، والنتائج المستخلصة وهل تسمح الأولى باستنباط الثانية.

٣- مدى إمكانية التحقق من صحة النتائج التى تم التوصل عبر إعادة البحث من خلال باحثين آخرين.

٤- مدى إمكانية تطبيق النتائج التى تم التوصل إليها ، أو تلك التى تثبت الفروض أو تنفيها.

٥- مدى إجابة النتائج التى توصل إليها الباحث -فعلا- على أسئلة البحث المطروحة بداية.

٦- مدى إثارة النتائج لتحديات وأسئلة بحثية جديدة تصلح أن تكون نقاط انطلاق فى إثارة مشكلة بحثية جديدة.

٧- مدى تدخل العوامل الذاتية والشخصية فى النتائج المعروضة والتى تم التوصل إليها.

حادى عشر: مصادر الدراسة ومراجعها وملاحقها

ويكون تقويم استخدام الباحث للمصادر وكيفية ذكرها على النحو التالى [٢٢]:

١- مدى اتباع الباحث عند استخدامه للمراجع الطريقة المنهجية التى سبق الحديث عنها، أخذا ، واقتباسا، وإثباتا فى الهوامش .

٢- مدى الإحاطة بالمصادر الأساسية للدراسته، لا سيما الحديثة والمعاصرة منها. ويتوقف ذلك على طبيعة موضوعه.

٣- مدى كفاءة وفعالية المصادر التى استعان بها الباحث فى حل المشكلة البحثية.

٤- مدى شمول الملاحق، وقابليتها للقراءة، ومساعدتها فى التعامل مع المشكلة البحثية المطروحة.

٥- مدى تنسيق الملاحق بصورة تجعل الاستفادة منها أمرا سهلا ميسورا.

ثاني عشر: النواحي الشكلية للدراسة

وهى مهمة عند تقييم أية دراسة أو بحث علمى ومن أهم تلك المعايير:

١- مدى التوازن فى حجم الدراسة ككل مع الموضوع، وفى التقسيمات الداخلية: الأبواب والفصول المختلفة.

٢- مدى اتساق عناوين الأبواب والفصول مع ما تحتويه من مضامين.

٣- مدى منطقية ترتيب الأبواب والفصول ودلالته علميا.

٤- مدى تغطية الموضوعات الأساسية فى الدراسة بنفس الوزن النسبى لأهمية تلك الموضوعات.

٥- مسألة اللغة ، والترقيم ، والضبط الخاص بالأشكال وأسلوب الكتابة، ومدى مراعاتها .

هذه باختصار أهم القواعد العلمية الواجبة الاتباع فى التقارير والأعمال البحثية من ناحية المضمون والشكل، وهما أمران متكاملان.

هوامش واحالات القسم الرابع

١- الهدف النهائى أن تظهر محصلة العمليات المنهجية الواردة فى هذا الكتاب فى التكوين العلمى للطالب او الباحث الذي يقوم بكتابة دراسة سياسية أيا كان نوعها أو طبيعتها ، وأيضا فى نمط التفكير وطريقة تحليل الأحداث والوقائع السياسية التى يعايشها القارئ لهذا الكتاب ، والمتفهم لمكوناته وفصوله ، وكذلك فى كيفية الممارسة السياسية للخبير يقدم الرؤية للعمل السياسى.

٢- راجع حول إعداد خطة الدراسة والبحث:

David R. Krathwohl, How to Prepare A Research Proposal: Guideline For Funding and Dissertations in the Social and Behavioral Sciences, Syracuse University Press, 1998, pp. 32-39.

٣-

David R. Krathwohl, op.cit., pp. 40-41.

٤-

David R. Krathwohl, op.cit., pp. 42-43.

٥- راجع هذه الدراسة: حول صياغة المشكلة البحثية.

٦- راجع هذه الدراسة: حول بناء الإطار النظرى.

٧- راجع هذه الدراسة: حول كيفية صياغة الفروض.

٨- راجع هذه الدراسة: حول كيفية مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة والاستفادة منها فى صياغة المشكلة البحثية ، وبناء الإطار النظرى .. الخ.

٩- راجع هذه الدراسة: حول كيفية تحديد منهجية الدراسة وتحديد أطرها التحليلية.

-١٠

David R. Krathwohl, op.cit., pp. 51-53.

١١- حول هذه النقطة ، راجع:

Nelca Tschirgi, Sources of Study: A Manual of Political Science Students, Cairo: The American University, Department of Economics and Political Science, N.P, pp. 32-37.

وأيضا:

Lee, C.P., Library Resources: How to Research and Write A Paper, N.J: Prentice-Hall, Inc., 1971, pp. 1-23.

١٢- راجع حول هذا الجانب فى كتابة الدراسات والبحوث: مهدى فضل الله ، اصول كتابة البحث وقواعد التحقيق ، بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٩٣ ، ص ص ١٣٥-١٤٥.

١٣- راجع حول هذه القضية:

David R. Krathwohl, op.cit., pp. 132-136; Lee, C.P., op.cit., pp. 139-142.

١٤- د.حامد عبد الماجد ، دور السلطة ..، مرجع سابق، ص ص ١١٧-١٢٣.

١٥- د. طلعت إبراهيم مصطفى ، أساليب وأدوات البحث الاجتماعى ، القاهرة: دار غريب للطباعة ، ١٩٩٥ ، ص ص ٣٩-٤٤؛ وراجع حول هذا الجانب ايضا: مهدى فضل الله ، المرجع السابق ، ص ص ١٥٨-١٦٣.

١٦- اعتمدنا بشكل اساسى فى استخلاص هذه القواعد على النقاش العميق فى السيمنار العلمى لقسم الدراسات السياسية بجامعة لندن (SOAS) وكذلك على:

Seminar New Research Students in Political Science, LSE, London University, 1999.

وراجع بشكل اساسى فى هذا السيمنار:

Drew, Gerstel, David Arnold, Introduction: Post graduate Research-Practical Matters.

١٧- راجع هذه الدارسة لمزيد من التفاصيل والتوضيح.

١٨- راجع هذه الدارسة لمزيد من التفاصيل والتوضيح.

١٩- راجع فى هذا السيمنار السابق:

Wenhin Ouyang, Presenting A Research paper.

٢٠- راجع هذه الدارسة لمزيد من التفاصيل والتوضيح.

٢١،٢٢- راجع فى السيمنار السابق:

William Radice, Writing and Presentation: Style, Punctuation, Footnotes, Reference, Glosseries.. etc.

ملاحق الدراسة

قائمة بأهم المصطلحات الواردة بالكتاب

A

Abstraction	تجريد
Analysis	تحليل
Analytic Concept	مفهوم تحليلي
Analysis of Data	تحليل البيانات
Analytical framework	إطار تحليلي
Analysis of Variance	تحليل التباين
Approach	اقتراب
Area Sample	عينة مساحية
Association	
Attitude	اتجاه
Absolute Numbers	الأعداد المطلقة
Assumption, or Axiom	بدهية - مسلمة
Available Data	بيانات متاحة
Averages	متوسطات
Agents of Change	وسائط التغير
Anomie	اللامعيارية
Amalgamation	إدماج
The American Ethos	الطابع الثقافي الأمريكي المميز
Alienation	الاغتراب
Apartheid	سياسة التمييز العنصري
Atheists	الملحدون
Authority	السلطة
Autobiography	السيرة الذاتية

B

Behavior	سلوك
Behavioralism	السلوكية
Behavior Modification	تعديل السلوك
Bias	التحيز
Bias Error	خطأ التحيز
Back to Basic	العودة إلى الأصول
Barter	مقايضة
Biological Determinism	الحتمية البيولوجية

C

Case	حالة
Case Study	دراسة الحالة
Case History	تاريخ الحالة
Cause	سبب (علة)
Causal relationship	علاقة سببية
Census	أسلوب التعداد
Checking Questions	أسئلة للمراجعة، الاختيار ، التصفية
Classificatory System	نظام تصنيف البيانات
Central Tendency	نزعة مركزية
Chance	صدفة
Chance Error	خطأ الصدفة
Closed Questions	أسئلة مغلقة (محددة)
Cluster Sample	عينة مساحية
Coding	ترميز
Coding Book	دليل أو كتاب الترميز
Coefficient	معامل
Coefficient of Correlation	معامل الارتباط

Collection of data	جمع البيانات
Complex hypotheses	فروض مركبة
Concepts	المفاهيم
Concrete Knowledge	معرفة حسية
Content Analysis	تحليل المضمون (تحليل المحتوى)
Control Group	مجموعة ضابطة
Convenience Sample	عينة عرضية
Correlation	ارتباط
Covariant relationship	علاقة تتابع
Communication theory	نظرية الاتصال
Comparative method	المنهج المقارن
Conceptual framework	إطار فكري
Continuous Variable	متغير متصل
Censorship	رقابة
Charismatic Authority	سلطة ملهمة
Class	طبقة
Coercion	قهر
Cognition	معرفة عقلية
Cognitive Dissonance	تضارب
Collective Behavior	سلوك جمعي
Compromise	حل وسط
Consensus	الاتفاق
Conventional Crowd	حشد معياري
Conversion	تحويل
Corruption	فساد
Cross-Cultural Comparisons	المقارنات عبر الثقافية
Cultural Relativism	النسبية الثقافية

Cultural Variability	التباين الثقافي
Cultural Contact	اتصال ثقافي
Curve	منحنى

D

Data Base	قاعدة البيانات
Data Entry	إدخال البيانات
Data Processing	معالجة البيانات
Data Collection	جمع البيانات
Definitions	تعاريف
Definition of the Situation	تعريف الموقف
Dependent Variable	متغير تابع
Demand Mobility	متطلبات الحراك
Decision-making Approach	اقتراب صنع القرار
Depth Interview	مقابلة متعمقة
Deduction	استنباط
Description	وصف
Descriptive Study	دراسة وصفية
Design	تصميم
Dimensional Sample	عينة بُعدية
Direct observation	ملاحظة مباشرة
Dialectic	جدل
Diffusion	انتشار
Disfunctional	غير وظيفي
De facto Segregation	الانعزال الفعلي

E

Empirical	اختباري(إمبيريقي)
Empirical Referents	المرجعيات الاختبارية

Empiricism	اختبارية - (إمبيريقية)
Experiment	تجربة
Experimental approach	اقتراب تجريبي
Experimental group	مجموعة تجريبية
Experimental variable	متغير تجريبي
Experimentation	تجريب
Explanation	شرح (فهم العلاقات السببية)
Exploratory study	دراسة كشفية أو استطلاعية
Extended Family	العائلة الممتدة
External Validity	صدق خارجي
Event data	بيانات أحداث
Evidence	برهان
Elements of research	عناصر البحث

F

Field Work	بحث ميداني - في حقل معين
Formulating the Hypotheses	صياغة الفروض
Frame Design	تصميم إطار البحث
Frame of reference	إطار مرجعي
Frequence	تكرار
Feedback	تغذية عكسية/استرجاعية
Face Validity	صدق خارجي
Functionalism	الوظيفية
Functional Approach	اقتراب وظيفي
Functional Alternatives	البدائل الوظيفية
Functional Requisites	المتطلبات الوظيفية
Formal Organizations	تنظيمات رسمية
Folk Ways	العادات الشعبية

G

Generalizations	تعميم
Group Theory	نظرية الجماعة
Guttman Scale	مقياس جوتمان
Goodman's & Kruskal's	جودمان وكرسكال تاو
Graphic representation	تمثيل بياني
Gamma	جاما
Ghost or dummy tables	الجداول الخاوية/التخيلية/الصماء

H

Hypothesis	فرض علمي
Heterogeneity	تباين - لا تجانس
Historical Resources	مصادر تاريخية
Homogeneity	تشابه أو انسجام
Histogram	مدرج تكراري
Hierarch	التسلسل
Handor manual tabulation	التبويب اليدوي للبيانات

I

Independent variable	متغير مستقل
Indicator	مؤشر
Index	مقياس
Intervening variable	متغير وسيط
Inference	استدلال
Inputs	مدخلات
Inputs-outputs model	نموذج المدخلات - المخرجات
Institutionalization	اضفاء الطابع المؤسسي
Institutional approach	اقتراب مؤسسي

Interactions	تفاعلات
Interdependence	اعتماد متبادل
Internal Validity	صدق داخلي
Indirect Observation	ملاحظة غير مباشرة
Interpretation	تفسير
Intensive Study	دراسة مكثفة
Interview	مقابلة
Interviewing Schedule	دليل مقابلة
Instrumentalism	الذرائعية
Internalization	استدماج

K

Knowledge	معرفة عامة
Kendall's tau	كندال تاو
Kinship group	جماعة قرابية

L

Law	قانون
Logic	منطق
Level of Analysis	مستوى التحليل
Level of Measurement	مستوى القياس
Leading Questions	أسئلة إيحائية
Life History	التاريخ الشخصي للحياة
Likert Scale	مقياس ليكرت
Linear	خطي
Legal Authority	سلطة قانونية
Longitudinal Study	دراسة تتبعية عبر فترات زمنية
Latent Function	الوظائف الكامنة أو الخفية

M

Manifest Functions	الوظائف الظاهرة أو المعلنة
Mass	الجمهور
Mass Behavior	السلوك الجماهيري
Macro-Micro	كلي - جزئي
Mailed Questionnaire	استبيان بالبريد
Measurement	قياس
Matrix	مصفوفة
Mechanical Tabulation	تبويب آلي
Method, Methodology	أسلوب أو طريقة منهجية
Mean	المتوسط
Median	الوسيط
Mode	المنوال
Model	النموذج
Model building	بناء النموذج
Modeling	النمذجة
Multistage Sample	عينة متعددة المراحل
Mobility	الحراك
Mores	العرف

S

Scale	مقياس
Scope	مجال
Secondary Resources	مصادر ثانوية
Selection of Sample	اختيار العينة
Simple Random Sample	عينة عشوائية بسيطة
Stratified Random Sample	عينة عشوائية طبقية
Systematic Sample	عينة منتظمة
Sample Universe	إطار العينة

Spurious Relationship	علاقة زائفة
Standard Deviation	انحراف معياري
Structural Functional Approach	الاقتراب البنائي - الوظيفي
Systems Theory	نظرية النظم
Subjectivity	ذاتية
Support	مساندة
Significance	دلالة
Standards	مستويات
Statistical Analysis	التحليل الإحصائى
Strategy of The Study	استراتيجية الدراسة
Structured Question	سؤال مقنن

T

Testing of Causal Hypothesis	اختبار الفروض السببية
Tool	أداة–آلية
Theory	نظرية
Tabulation of Data	جدولة البيانات
Technique of Cross-five	حصر الحالات عن طريق الحزم
Theorems	قضايا
Thrustone Scale	مقياس ثرستون
Time Series Data	بيانات سلسلة زمنية
Traditionalism	التقليدية
Typology	تصنيف
Traditional Authority	السلطة التقليدية
Totalitarian Rule	الحكم الشمولي

U

Unit of Analysis	وحدة التحليل

Unbiased	غير متحيز
Uniformity	اتساق
Unprobability Sample	عينة غير احتمالية
Unstructured Observation	ملاحظة غير محددة
Unstructured Question	سؤال غير مقنن
Urbanization	التحضر
Utilitarianism	المذهب النفعي
Utobian Movement	الحركة المثالية

N

Negative Relation	علاقة سلبية (عكسية)
Null-hypothesis	فرض عدمي
Normative	معياري
Nonparticipant Observation	ملاحظة بدون مشاركة
Nonrandom Sample	عينة غير عشوائية (غير احتمالية)
Nominal Index	مقياس اسمي
Nominal Data	بيانات اسمية
Normal Curve	منحنى اعتيادي
Norms	معايير
Natural Experiments	تجارب طبيعية

O

Operationalization	التعريف الإجرائي - العملي للمفاهيم
Observation	الملاحظة
Objectivity	الموضوعية
Open Questions	الأسئلة المفتوحة النهايات
Opinion Survey	مسوح الرأي
Objective Measurement	قياس موضوعي
Opinion Poll	استطلاع الرأي

Operational	بحث إجرائي
Operationalism	الإجرائية (المذهب الإجرائي)
Ordinal Data	البيانات الترتيبية
Ordinal Index	المقياس الترتيبي
Orientation	التوجه
Outputs	المخرجات
Organic Solidarity	التلاحم العضوي

P

Participant Observation	الملاحظة بالمشاركة
Pearson Product moment Correlation (r)	معامل ارتباط بيرسون
Pilot Study	دراسة استطلاعية
Personal Interview	مقابلة شخصية
Plan Design	تصميم خطة بحث
Positivism	علاقة إيجابية/طردية الوضعية(التشخيص المادي للظواهر)
Personal Documents	الوثائق الشخصية
Primary Data	البيانات الأولية
Policy analysis	تحليل السياسات
Prediction	التنبؤ
Predictive Validity	صدق تنبؤي
Problem Solving	حل المشكلة
Probability	احتمالات
Power	السلطة
Propaganda	دعاية
Public Opinion	الرأي العام

Presentations of Data	عرض البيانات
Purposive Sample	عينة معقودة

Q

Qualitative Data	بيانات كيفية
Quantitative Data	بيانات كمية
Quantification	التكمية
Quantitative	الكمي
Questionnaire	الاستبيان
Quota Sample	العينة الحصصية
Questions With Excite Bias	الأسئلة التي تثير التحيز الشخصي في الاستبيان

R

Random Sample	عينة عشوائية (احتمالية)
Random Number Table	جدول الأرقام العشوائية
Reliability	الثبات
Range	مدى
Report	تقرير
Representative Sample	عينة ممثلة
Research Design	تصميم البحث
Research Hypothesis	فروض بحثية
Research Population	جمهور البحث
Research Problem	مشكلة البحث
Research Survey	البحث المسحي
Research Paper	ورقة بحث
Resources	المصادر

S

Sample	العينة

Sampling	أسلوب المعاينة
Scientific Law	قانون علمي
Scientific Method	أسلوب أو طريقة علمية

V

Validity	صدق (صحة)
Variables	متغيرات
Variance	تباين
Verbal Questionnaire	استبيان لفظي
Vanity Questions	الأسئلة التي تدفع المبحوث إلى الادعاء
Values	قيم
Value Conflict	الصراع القيمي
Value Consensus	الاتفاق القيمي
Value Neutrality	الحياد القيمي
Value System	النسق القيمي
Vertical Mobility	الحراك الأفقي

W

Working Hypothesis	فروض عاملة
White Collar Crime	جرائم ذوي الياقات البيضاء

Z

Zero- Point	نقطة الصفر
Zero Sum Conditions	المكسب مقابل الخسارة

مصادر ومراجع الكتاب

مصادر ومراجع الكتاب

أولاً: المراجع العربية

د. إحسان محمد الحسن، الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعى، بيروت: دار الطليعة، ط٤ ، ١٩٩٤.

د. أمنية محمد كاظم ، دراسة نقدية حول القياسى الموضوعى للسلوك (نموذج رامش) ، الكويت: مؤسسة الكويت للتقدم العلمى ، ١٩٩٨.

د. حامد ربيع ، نظرية التحليل السياسى ، القاهرة: دار النهضة العربية ، ١٩٧٩.

د. حازم حسنى ، إسار بروتيس: تاريخ فكر ..مستقبل وطن، القاهرة: المؤلف ، ١٩٩٨.

جارول مانهايم وريتشارد ريتش ، التحليل السياسى الامبريقى–طرق البحث فى العلوم السياسية (إعداد ومراجعة: د. السيد غانم و د. ودودة بدران) ، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية ، ١٩٩٦.

د. صلاح مصطفى الفوال ، مناهج البحث فى العلوم الاجتماعية ، القاهرة: مكتبة غريب ، د.ت.

د. صلاح قنصوة ، الموضوعية فى العلوم الاجتماعية ، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٨٣.

........................، فى فلسفة العلوم الاجتماعية ، القاهرة: مكتبة الأنجلو ، ١٩٨٧.

د. طلعت إبراهيم مصطفى ، أساليب وأدوات البحث الاجتماعى ، القاهرة: دار غريب للطباعة ، ١٩٩٥.

عبد العزيز القوصى وآخرون ، الإحصاء فى التربية وعلم النفس ، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٦.

د. عبد الباسط حسن ، أصول البحث الاجتماعى ، القاهرة: مكتبة وهبة ،ط٧ ، ١٩٩٧.

د. عمر القومى الشيبانى ، مناهج البحث الاجتماعى ، طرابلس الغرب: المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع ، د.ت.

د. فاروق يوسف احمد ، مناهج البحث العلمى ، القاهرة: مكتبة عين شمس ، ١٩٧٩.

د. كمال محمود المنوفى ، مقدمة فى مناهج وطرق البحث فى علم السياسة ، الكويت: وكالة المطبوعات ، د.ت.

محمد شلبى ، المنهجية فى التحليل السياسى ، القاهرة: بيت الحكمة للإعلام والنشر ، ١٩٩٦.

مهدى فضل الله ، أصول كتابة البحث وقواعد التحقيق ، بيروت: دار الطليعة ، ١٩٩٣.

د. نهاد رزق الله ، دراسات فى منهاجية تحليل النصوص ، بيروت: المؤسسة الجامعية للدارسات والنشر ، ط١ ، ١٩٨٤.

د. ودودة بدران (محرر) ، تصميم البحوث فى العلوم الاجتماعية ، القاهرة: كلية الاقتصاد ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، ١٩٩٢.

دراسات غير منشورة:

أميمة مصطفى عبود ، قضية الهوية فى مصر فى السبعينات: دراسة فى تحليل بعض نصوص الخطاب السياسى (رسالة ماجستير غير منشورة فى العلوم السياسية) ، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد ، ١٩٩٣.

د. منى أبو الفضل ، المنهاجية الإسلامية بين التأصيل والتنظير (ضمن أعمال ندوة : قضايا المنهجية والعلوم السلوكية) ، كلية الآداب: قسم علم النفس ، جامعة الخرطوم بالاشتراك مع المعهد العالمى للفكر الإسلامي بواشنطن ، ١٩٨٧.

د. ناهد صالح ، المنهج فى البحوث المستقبلية ، الكويت: مجلة عالم الفكر ، المجلد ١٤ ، العدد ٢ ، يناير–مارس ١٩٨٤ ، ص ص ١٩٧–٢١٣.

ثانيا : المراجع الاجنبية

ASCHEPU, HUGHES, AND DEATH WITHOUT WEEPING: THE VIOLENCE OF EVERY DAY LIFE IN BRAZIL. CALIFORNIA, 1998.

ROBERTS FRAMZASI, THE PUZZLE STRIKES: CLASS AND STATES STRATEGIES IN ITALY. CAMBRIDGE: CAMBRIDGE UNIVERSITY PRESS, 1995.

JEAN HEFFER & JEANINE ROVET (EDIT.,) WHY IS THERE NO SOCIALISM IN THE UNITED STATES. PARIS: EDITION DE L^ ECOLE DES HAUTES ETUDES ENSIECES SOCIALES, 1998.

JAMES D. FEARON, COUNTER FACTUALS AND HYPOTHESIS TESTING IN POLITICAL SCIENCE. WORLD POLITICS, NO. 43 JANUARY 1991.

YUEN FOONG KHONG, CONFRONTING HITLER AND ITS CONSEQUENCES, IN TEL LOCLE & BELIN (EDIT.,) CONTRBECTIED THOUGHT EXPINIMENT IN WORLD POLITICS . PRINETION: PIESTRN PUBLISHERS, 1996.

TIMOTHY MITCHEIL, THE LIMITS OF THE STATE: BEYOND STATIST APPROACHES AND THEIRR CRITICES, AMERICAN POLITICAL SCIENCE REVIEW , VOL. 85, NO. 1 MARCH, 1991.

BESNARAL S. COHN, THE CENSUS, SOCIAL STRUCTURE AND OBJECTIFICATION IN SOUTH ASIA, IN S. COHN, AN AMONG THE HISTORIAN. DELHI: DUP. 1987.

RANAJIT GUHA, THE PORSE OF COUNTER-INSURGENCY,

(EDS.,) OXFORD: OUP, 1988.
MARY GEORYNA BOULTON, METHODS........ LONDON: TAVISFOCK PUBLICATIONS, 1983.

D. LITTLE, GENERALIZATION AND THEORY, IN THEORIES OF PEASANT REBELLION: UNDERSTANDING PEASANT CHINA. NEW HAVEN: YALE UNIVERSITY PRESS, 1989.

ALEXANDER GERSCHENKRON, ECONOMIC BALEWARDNESS IN HISTORICAL PERSPECTIVE . NEW YORK: FREDERICKA PRAEGER PUBLISHERS, 1962.

BRIAN M. SOURING, THE MILITARY AND POLITICAL CHANGE: ORIGINS OF DEMOCRACY AND AUTOCRACY IN EARLY MODERN EUROPE. PRINCETON: PRINCETON UNIVERSITY PRESS, 1992.

THEDA SKOCPOL, POLITICAL RESPONSE TO CAPITALIST CRISIS: NEO-MARXIST THEORIES OF THE STATE AND THE CASE OF THE NEW DEAL. POLITICS AND SOCIETY, VOL. 10 NO. 2, 1980.

ALASADIR MACINTYRE, IS A SCIENCE OF COMARATIVE POLITICS POSSIBLE? IN ALAN BYEN (ED.,) THE PHILOSOPHY OF SOCIAL EXPLANATION. OXFORD: OXFORD UNIVERSITY PRESS, 1973.

W.G. BUNCIMAN, WHAT IS STRUCTURALISM. OP. CIT. PP., 189-221.

CHARLES TAYLOR, PHILOSOPHY AND THE HUMAN SCIENCES: PHILOSOPHICAL PAPERS (INTERPRETATION AND THE SCIENCE OF MAN). CAMBRIDGE: CAMBRIDGE UNIVERSITY PRESS, 1985.

CHARLES TAYLOR, NEUTRALITY IN POLITICAL SCIENCE IN PHILOSOPHY AND HUMAN SCIENCES, PHILOSOPHICAL PAERS 2. CAMBRIDGE: CAMBRIDGE UNIVERSITY PRESS, 1985.

IRA KATZNELSON (ED.,) WORKING –CLASS FORMATION CONSTRUCTING CASES AND COPMARISON: NINETEENTH CENTURY PATTERNIES IN WESTERN EUROPE. PRENSTON: PRENSTON UNIVERSITY PRESS, 1986.

JOSEPH W. ESHERICK AND JEFFERY N. WASSERSTORM, ACTING OUT DEMOCRACY: POLITICAL THE EATER IN MODERN CHINA, THE JOURNAL OF THE ASIAN STUDIES 49, NO 4, NOVEMBER 1990.

ERNEST NAGEL, (ED.,) JOHN STUART MILL's PHILOSOPHY OF SCIENTIFIC METHOD. NEW YORK: HAFNER PUBLISHING CO., 1950.

WILLIAM H. SEWELL, FRANCE, RUSSIA, CHINA: A STRUCTURAL ANALYSIS OF SOCIAL REVOLUTIONS, IN SOCIAL REVOLUATIONS IN THE MODERN WORLD.

SAMUEL L. POPKIN, PUBLIC CHOICE AND PEASANT ORGNIZATION, IN THE RATIONAL PEASANT. CALIFORNIA: UNIVERSITY OF CALIFORNIA PRESS, 1989.

DONALD P. GREEN AND IAN SHOPIES, PATHOLOGIES OF RATIONAL CHOICE THEORY: A CRITIZUE OF APPLICATIONS IN POLITICAL SCIENCE . NEW HAVEN: YALE UNIVERSITY PRESS, 1994.

NECLA TSCHIRGI, SOURCES OF STUDY: A MANNUAL FOR

POLITICAL SCIENCE STUDENTS. CAIRO: DEPARTMENT OF ECONOMICS AND POLITICAL SCIENCE, THE AMERICAN UNIVERSITY IN CAIRO.
DAVID R. KRATHWOHL, HOW TO PREPARE A RESEARCH PROPOSAL: GUIDELINES FOR FUNDING AND DISSERTATIONS IN THE SOCIAL AND BEHAVIORAL SCIENCES. SYRACUSE UNIVERSITY PRESS, 1998.

LUCIANPYE, PROBLEMS FOR RESEARCH , IN ROBERT (ED.,) STUDYING POLITICS ABROAD. BOSTON: LITTLE BROWN, 1964.

ROBERT BERNSTEIN AND JAMES DYER, AN INTRODUCTION TO POLITICAL SCIENCE METHODS. N.J: PRENTICE-L HALL, INC, 1979.

TERRENCE JONES, CONDUCTING POLITICAL RESEARCH. NEW YORK: HARPER & ROW PUBLISHERS, 1971.

ROBERT HOTT ANF JONH TARNER, (EDIT.,) THE METHODOLOGY OF THE COMPARATIVE RESEARCH. NEW YORK: THE FREE PRESS, 1970.

ALLAN LARSON, COMPARATIVE POLITICAL ANALYSIS. CHICAGO: NELSON HALL, 1980.

DAVID EASTON, A SYSTEMS ANALYSIS OF POLITICAL LIFE. NEW YORK: WILEY, 1966.

GABRIEL ALMOND, A FUNCTIONAL APPROACH TO COMPARATIVE POLITICS, IN ALMOND AND J. COLEMAN, (EDS.,) POLITICS OF DEVELOPING AREAS. NEW JERSEY, PRINCETION UNIVERSITY PRESS, 1960.

KARL DEUTCH, THE NERVES OF GOVERNMENT. NEW YORK: THE FREE PRESS, ________.

SAMUEL HUNTINGTON, POLITICAL ORDER IN CHANGING SOCITIES. NEW HAVEN: YALE UNIVERSITY PRESS, 1966.

ALLAN MCBRIDE, TEACHING RESEARCH METHODS USING APPORIATE TECHNOLOGY. NEW YORK: FREE PAPERS, 1994.

FENER PETER AND ARMSTRONG C., RESEARCH: A PRACTICAL GUIDE TO FINDING INFORMATION. LOS ALTOS, CA: WILLIAM KAUFMANN, INE, 1981.

LEE, C.P., LIBRARY RESOURCES: HOW TO RESEARCH AND WRITE A PAPER. ENGLEWOOD CLIFFS, N.J. PRENTICE-HALL, INC, 1971.

LESTER JAMES, WRITING RESEARCH: A COMPLETE GUIDE. GLENVIEW, IL.: SCOTT, FORESMAN AND COMPANY, 1998.

DELBERT C. MILLER, HANDBOOK OF RESEARCH DESIGN AND SOCIAL MEASURMENT. LONDON: SAGE PUBLICATIONS, 1991.

KENNETH R. HOOVER, THE ELEMENTS OF SOCIAL SCIENTIFIC THINKING. NEW YORK: ST. MARTIN's PRESS, 1992.

ROBERT R. ALFORD, THE CRAFT OF INQUIRY THEORIES, METHODS, EVIDENCE. OXFORD: OXFORD UNIVERSITY PRESS, 1998.

CHAVA FRANKFORT- NACHMIAS, RESEARCH METHODS IN

SOCIAL SCIENCES. LONDON: ST. MARTIN's PRESS, 1992.

BRUCE C. STRAITS AND MARGRET M. STRAITS, APPROACHES TO SOCIAL RESEARCH. OXFORD: OXFORD UNIVERSITY PRESS, 1988.

CATHERINE HAKIM, RESEARCH DESIGN: STRATEGIES AND CHOICES IN THE DESIGN OF SOCIAL RESEARCH. LONDON: ALLEN & UNWIN, 1987.

NORMAN D. PALMER, A DESIGN FOR INTERNATIONAL RELATIONS RESEARCH: SCOPE, THEORY, METHODS, AND RELEVANCE. PHILADELPHIA: THE AMERICAN ACADEMY OF POLITICAL AND SOCIAL SCIENCE, 1970.

DAVID DOOLEY, SOCIAL RESEARCH METHODS. NEW JERSEY: PRENTICE HALL, 1990.

H. W. SMITH, STRATEGIES OF SOCIAL REASEARCH: THE METHODOLOGICAL IMAGINATION. NEW JERSEY: PRENTICE HALL, 1981.

MARTIN HOLLIS, THE PHILOSOPHY OF SOCIAL SCIENCE: AN INTRODUCTION. CAMBRIDGE: CAMBRIDGE UNIVERSITY PRESS, 1994.

DAVID NACHMIAS & CHAVA NACHMIAS, RESEARCH METHODS IN SOCIAL SCIENCE. NEW YORK: ST. MARTIN's PRESS, 1976.

S. C. BROWN (EDIT.,) PHILOSOPHICAL DISPUTES IN THE SOCIAL SCIENCES. SUSSEX: HARVESTER PRESS, NEW JERSEY: HUMANITIES PRESS, 1993.

ERNEST GELLNER (EDIT., JARVIE AND JARVIE AND JOSEPH AGASSI), CAUSE AND MEANING IN SOCIAL SCIENCES. LONDON AND BOSTON: ROUTLEDGE & KEGAN PAUL, 1973.

RUSSEL KEAT& JOHN URRY, SOCIAL THEORY AS SCIENCE. LONDON: ROUTLEDGE & KEGAN PAUL LTD., 1975.

JOE DOHERTY, ELPTH GRAHAM & MO MALEK (EDIT.,) POSTMODERNISM AND SOCIAL SCIENCES. LONDON: MACMILAN ACADEMIC AND PROFESSIONAL LTD., 1992.

DONALD GUNN MAC ROE (EDIT.,) SURVEY METHODSIN SOCIAL INVESTIGATION. LONDON: WILLIAM HEINEMANN LTD., 1959.

ALAN SWINGEWOOD, A SHORT HISTORY OF SOCIOLOGICAL THOUGHT. LONDON: MACMILAN, 1984.

EMILE DURKHEIM, (GEORGE E. G.CATHIN), THE RULES OF SOCIOLOGICAL METHOD. NEW YORK: THE FREE PRESS, 1966.

RAYMOND AVON, MAIN CURRENTS IN SOCIOLOGICAL THOUGHT. LONDON: PENGUIN BOOK, 1979.

THEDA SKOCPOL, VISION AND METHOD IN HISTORICAL SOCIOLOGY. ____________________

CHARLES RAGIN AND DANIEL CHIROT, THE WORLD SYSTEM OF IMMANUEL WALLERSTIEN: SOCIOLOGY AND POLITICS AS HISTORY.______

DENNIS SMITH, DISCOVERING FACTS AND VALUES.____________.

NORMAN LONG & ANNLONG (EDIT.,) BATTLE FIELDS OF KNOWLEDGE: THE INTERLOCHING OF THEORY AND PRACTICEIN SOCIAL RESEARCH AND DEVELOPMENT. LONDON: CHAPMAN AND HALL INC., 1992.

NORMAN LONG, FROM PARADIGM LOST TO PARADIGM REGAINED._____________

GABRIEL TORRES, PLUNGING INTO GARLIC, METHODOLOGICAL ISSUE AND CHALLENGES.___

ALBERTO ARCE AND NORMAN LONG, THE DYNAMICS OF KNOWLEDGE.___________

MAGDALENA VILLARREAL, THE POVETRY OF PRACTICE POWER, GENDER AND INTERVENTION FROM ACTOR-ORINTED PERSPECTIVE.______

دار الجامعة للطباعة والنشر
ت : ٥٨٠٥٩٢٩٤
٢٥ شارع أحمد صالح - خلف الأمريكانا - الهرم